

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الملا محمد بن
الشيخ
محمد بن

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مركز الدراسات الإسلامية



كتاب
الأيام
من الحواشي الكبير
في التفسير

للمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

إعداد
الطالب / محمد بن غرم الله بن محمد الفقيه

إشراف
الدكتور / حسين عبدالمجيد حسين أبو العلا

عام ١٤١٨ هـ

ملخص الرسالة :

تحقيق كتاب : الإيلاء

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهداه ، وبعد :

فهذا تحقيق كتاب الإيلاء من كتاب « الحاوي الكبير » في الفقه الشافعي لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) ، وأهمية الكتاب تكمن في أنه أحاط بمسائل الإيلاء أحاطة كاملة مفصلة ، وقد قسم الماوردي - رحمه الله - كتابه إلى عدة أبواب ، وابتدأ بإيراد مانص عليه الشافعي - رحمه الله - من دليل الإيلاء من القرآن ، ثم عرف الإيلاء في اللغة والشرع ، ثم فسر الآية التي استدلت بها الإمام الشافعي تفسيراً فقهياً مع ذكر أقوال العلماء .

• وبعد ذكر هذه المقدمات ابتدأ في إيراد المسائل ، وكان ترتيبه لها حسب ترتيب المزني في المختصر إذ هو شرح له ، فبين المدة التي يصير بها الزوج مولياً ، واليمين التي يكون بها مولياً وألفاظ الإيلاء وما الحكم إذا أبى الزوج الفينة ومسائل أخرى مفرعة .

• وفي باب الإيلاء من نسوة : فصل القول فيه ، وأورد جميع الحالات المحتملة في هذا الباب .
• وفي باب من يجب عليه التوقيت في الإيلاء ومن يسقط عنه : بين مدة التربص التي جعلها الله تعالى للمولي وهي أربعة أشهر ، لا يطالب قبلها بالفينة ، وبين كذلك لمن الحق في المطالبة بالإيلاء ، وبين كذلك استواء الحر والعبد ، والمسلم والذمي في مدة الإيلاء وكذلك لو اختلف الزوجان في مدة الإيلاء .

• وفي باب الوقف من كتاب الإيلاء : بين فيه متى يوقف المولى ، وبين أنه يطالب بالفينة ، أو الطلاق والحكم لو امتنع ، وفصل في حالات العذر سواء كانت من قبل الزوج أو الزوجة مع ضرب الأمثلة ، وذكر مسائل أخرى مفرعة .

• وفي باب إيلاء الخصي والمحبوب : بين معنى الخصي والمحبوب ، وفصل القول في إيلاء الخصي ، وإيلاء المحبوب ، مع ذكر جميع الحالات المحتملة .

• وكان في جميع الأبواب والمسائل يفصل ، ويعطل ، ويستدل ، ويرجح وكثيراً ما يذكر أقوال العلماء .

• وقد قمت بإعداد دراسة موجزة عن الماوردي ، تكلمت فيها عن عصره من الناحية السياسية والدينية والاجتماعية والعلمية ثم درست حياة المؤلف من جميع جوانبها ، وقمت بدراسة عن كتاب الحاوي بينت مكانته في الفقه الشافعي ، وذكرت منهج الماوردي ومصطلحاته فيه وذكرت كذلك تأثيره فيمن جاء بعده .

• أما التحقيق ، فقد قابلت بين النسخ الثلاث ، واخترت النص المناسب دون التقيد بنسخة ، وقد رقمت المسائل والفصول ، ووضعت عناوين للمسائل ، وعزوت الآيات إلى سورها ، وخرجت الأحاديث والآثار ، وذكرت حكم علماء الحديث عليها ما أمكن ذلك ، وترجمت لجميع الأعلام المذكورين ، وعرفت بالمصطلحات الفقهية والأصولية وشرحت الكلمات الغريبة ، ونسبت الأشعار لقائلها ، ووثقت النصوص والمذاهب والآراء والأقوال والأوجه بقدر الإمكان ، واعدت فهرس تفصيلية للآيات والأحاديث والآثار والأعلام ، والكتب الواردة في المخطوط والآيات الشعرية والمعاني اللغوية والأماكن والبلدان والمصادر والموضوعات .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الطالب :

المشرف :

عميد كلية الشريعة

محمد بن غرم الله بن محمد الفقيه

د. حسين عبد المجيد أبو العلا

والدراسات الإسلامية : د. أحمد بن محمد

عبد المجيد

محمد بن غرم

عبد المجيد

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما أنت أهله ، وكما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك .
والصلاة والسلام على أشرف خلقك محمد وعلى آله وصحبه .
أما بعد :

فإني أحمد الله تعالى أولاً على إعانتي على إتمام هذه الرسالة . ثم أتوجه بالشكر
والتقدير لجامعة أم القرى ، وأخص بالشكر مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة
على ما وفر لنا من فرصة لدراسة الماجستير .

كما أتوجه بالشكر الخالص والتقدير لشيخ الدكتور (حسين عبدالمجيد أبو
العلا) الذي تحمل عناء الإشراف على هذه الرسالة ، وما بذل علي بتوجيهاته
وإرشاداته التي أنا في أشد الحاجة إليها ، مع تشجيعه الدائم لي ، وحثه لي على الجد
والاجتهاد ، فجزاه الله خيراً .

كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذه
الرسالة .

أسأل الله تعالى أن يجزي الجميع عني خير الجزاء ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله عليه أفضل الصلاة والسلام . أما بعد :

فإن ديننا العظيم ، ما ترك صغيرة ولا كبيرة في حياة الإنسان ، إلا واهتم بها وكانت أحكامه مناسبة لها ، لا يصلح الإنسان غيرها . وإن مما اهتم به ديننا موضوع الأسرة ، فشرع سبحانه وتعالى الزواج لبناء الأسرة المسلمة ، التي هي أعظم لبنات المجتمع ، فالمجتمع لا يقوم ولا يتماسك إلا بوجود الأسرة ، وجعل لكل واحد من الزوجين حقوقاً على الآخر ، وعليه واجبات ، وعظم الإسلام هذا العقد ، قال تعالى ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ ^(١) .

واهتم الإسلام كذلك بأحوال الزوجين عند افتراقهما ، فشرع سبحانه وتعالى أحكام الطلاق ، والرجعة ، والخلع ؛ لضمان حقوق الزوجين .

وإن من حقوق الزوجة على زوجها ، والزوج على زوجته الجماع الذي ما جعل الله تعالى طريقاً له إلا الزواج أو ملك اليمين حماية للأعراض ، وصيانة للأنساب ، وتكريماً للإنسان .

ومن صور الظلم في الحياة الزوجية أن يحاول أحد الزوجين أن يحرم الآخر من هذا الحق ، فإن كان من قبل الزوجة فهناك تحذير لها بعقوبة الله تعالى لها إن فعلت ذلك ، إضافة لما رتبته الإسلام من أحكام لمثل هذه الحالة .

وإن كانت من قبل الزوج ، فقد رتب الإسلام على ذلك أحكاماً ترغم الزوج على إعطاء هذا الحق للزوجة .

أما إن كان في أحد الزوجين عيباً يمنع الجماع ، فإن الإسلام قد رتب عليه أيضاً أحكاماً تناسبه .

وقد يصل الحال بالزوج من الغضب ، أو التأديب للمرأة ، أو غير ذلك أن يحلف على الامتناع من جماعها ، ويَحْرِمُهَا هذا الحق باليمين . ولأن شرعنا العظيم لا يقر مثل هذا الظلم ، فقد رتب سبحانه وتعالى على هذه اليمين أحكاماً منها: تحديد مدة معينة لها إذا تجاوزها الزوج يُطالب بعدها بأداء حقِّ زوجته ، فإن لم يفعل يجبر على طلاقها فليست الزوجة ملكاً للزوج يتصرف فيها كما شاء .

بل جعل الإسلام لها أحكاماً تضمن حقوقها ، وهذا من تكريم الإسلام للمرأة . وهذا العمل من الزوج يسمى إيلاء .

ومع أن أحكام الإيلاء مبينة في القرآن والسنة ، وفي كتب الفقهاء ، إلا أن كثيراً من المسلمين لا يعرفون شيئاً عن هذا الأمر ، فربما يقع بعضهم في الإيلاء ، وهو لا يعرف أنه إيلاء ، وأن له أحكاماً خاصة بينها الشرع . فأحببت أن أكتب بحثاً مفصلاً في هذا الموضوع .

ثم سمعت عن كتاب (الحاوي) وأن الجامعة مشكورة تبنت تحقيقه ، وقام مجموعة من طلبة الماجستير والدكتوراة بتحقيق أجزاء كثيرة منه وكم كان سروري عظيماً حين علمت أن (كتاب الإيلاء) من الحاوي لم يحقق بعد .

ولما تصفحته ، وجدت فيه غناء عن كل بحث في الإيلاء لشموليته لكافة مسائل الإيلاء .

فتقدمت لتحقيقه متوكلاً على الله ومستعيناً به ، وكان اختياري له للأسباب

التالية :

أولاً : إن في تحقيقي لهذا الجزء من الكتاب إسهاماً متواضعاً في خدمة تراثنا العظيم ، الذي لا يوجد لأي أمة من أمم الأرض عشر معشار هذا التراث في جودته وكثرته .

وإن مما يؤسى له أن نجد ملايين المخطوطات قابضة في دور المخطوطات في أنحاء العالم كثيراً منها تلف كلاً أو بعضاً مع طول الزمان ، فكان على طلاب العلم أن يساهموا في إخراجها حفظاً لهذا التراث . وحتى يستفيد أكبر عدد من الناس منه بعد تحقيقه وطبعه .

ثانياً : لأن كتاب « الحاوي » من أوسع كتب الفقه ، وأكثرها مسائل ، وأغزرها مادة .

ثالثاً : شهرة هذا الكتاب ، وثناء العلماء عليه ، وكثرة نقلهم منه ، توجب العناية بهذا الكتاب وإخراجه للناس .

رابعاً : شهرة مؤلفه ، وإمامته في هذا العلم ، جعلتني أحرص على تحقيق كتابه .
خامساً : أن كثيراً من المسلمين اليوم يجهلون أحكام الإيلاء ، ففي تحقيق مثل هذا الكتاب الواسع ما يعني لكثرة مسأله وتفرعاته .
وقد قسمت هذا البحث إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة :

وتشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : عصر الماوردي .

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : الحالة السياسية .

المبحث الثاني : الحالة الدينية .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الرابع : الحالة العلمية .

الفصل الثاني : دراسة عن حياة الماوردي .

وفيه اثنا عشر مبحثاً :

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه .

المبحث الثاني : مولده .

المبحث الثالث : أسرته .

المبحث الرابع : نشأته وطلبه للعلم .

المبحث الخامس : أخلاقه وصفاته .

المبحث السادس : مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : شيوخه .

المبحث الثامن : تلاميذه .

المبحث التاسع : آثاره العلمية .

المبحث العاشر : الدراسات التي كتبت عن الماوردي .

المبحث الحادي عشر : الماوردي والاعتزال .

المبحث الثاني عشر : وفاته .

الفصل الثالث : دراسة عامة لكتاب الحاوي مع بيان منهجه من خلال « كتاب

الإيلاء » .

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته للمؤلف .

المبحث الثاني : مصادره .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب ، وأثره في الكتب التي جاءت بعده .

المبحث الرابع : منهج الماوردي في « الحاوي » .

المبحث الخامس : مصطلحات الماوردي في « الحاوي » .

المبحث السادس : بيان تفصيلي لكتاب الإيلاء ، وما تضمنه من مقارنات .

الفصل الرابع : وصف النسخ المعتمدة ، وبيان منهج التحقيق .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

المبحث الثاني : بيان منهج التحقيق .

القسم الثاني : التحقيق :

وقد بينت المنهج الذي اتبعته في الفصل الرابع .

وبعد : فهذا جهدي المتواضع، فإن يكن صواباً فبتوفيق من الله سبحانه وتعالى،

وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، وأستغفر الله تعالى لذلك ، وما توفيقي إلا

بالله عليه توكلت وإليه أنيب وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ،

وعلى آله وصحبه وسلم .

القسم الأول الدراسة

ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : عصر الماوردي .

الفصل الثاني : دراسة عن حياة الماوردي .

الفصل الثالث : دراسة عامة لكتاب الحاوي .

الفصل الرابع : وصف النسخ المخطوطة المعتمدة

وبيان منهج التحقيق .

الفصل الأول مصر الماوردي

وفيه مقدمة وأربعة مباحث :

المبحث الأول : الحالة السياسية .

المبحث الثاني : الحالة الدينية .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الرابع : الحالة العلمية .

مقدمة :

لا يستطيع الإنسان أن يعيش منعزلاً ومستقلاً بنفسه بعيداً عن الناس والأحداث.
بل يعيش الإنسان في بيئة ومجتمع وعصر تتميز بأمور ، ويوجد في هذا العصر
أشخاص بارزون مؤثرون ، وتحدث فيه حوادث مؤثرة مغيرة ، وتتغلب عليه أفكار
معينة ؛ كل هذه الأشياء لها أثر كبير في تكوين شخصية الإنسان .

ومن الخطأ عند دراسة الشخصية العلمية لدى العالم ؛ أن تدرس بعيداً عن دراسة
عصره .

فدراسة عصر العالم تفيدنا كثيراً في معرفة معالم شخصيته وفكره واتجاهاته .
ولهذا فإن دراستنا عن عصر الماوردي ؛ تيسر لنا معرفة شخصيته وفكره ، وكل
ما يتصل به .

المبحث الأول الحالة السياسية

عاش الماوردي في زمن الخلافة العباسية .

وكانت فترة حياته في أواخر القرن الرابع الهجري ، والنصف الأول من القرن الخامس الهجري .

وهذه الفترة كانت الدولة العباسية فيها تحت السيطرة العسكرية البويهية^(١).

فقد سيطر هؤلاء على الخلافة سيطرة تامة ، ولم يبق للخليفة أدنى صلاحية في التصرف في شئون الدولة ، وإنما كان مجرد اسم تحكم البويهيون من خلاله ووجدوا الدولة تحت ظلاله ؛ بل وصل الحال أن أصبح الخليفة ألعبه في أيديهم يولونه بإرادتهم ، ويحددون له نفقاته الخاصة ، ويعزلونه متى شاؤوا إذا لم يوافق أهواءهم ، وربما عزلوه بطريقة لا تتناسب مع مقام الخليفة ، بل مع أدنى الناس منزلة^(٢).

وكانوا يقومون بهذا في منأى عن الناس ، والناس لا يعلمون ما يجري في دار الخلافة من استهتار وامتهان للخليفة .

(١) بنو بويه : نسبة إلى رجل من فارس اسمه بويه .

انظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٧٠/٦) لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ، الناشر : مطبعة دار المعارف ، حيدر أباد سنة (١٣٥٧هـ) ، تاريخ الخلفاء ص (٣٥٨) ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، الناشر : مكتبة الرياض الحديثة ، التاريخ الإسلامي (١٤٧/٦) محمود شاكر ، الناشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

(٢) من ذلك ما ذكره المؤرخون عن الطريقة السخيفية التي خُلع بها المستكفي ؛ حيث دخل معز الدولة عليه في جمادى الآخرة سنة أربع وثلاثين فوقف - والناس وقوف على مراتبهم - فتقدم اثنان من الديلم إلى الخليفة ، فمد يديه إليهما ظناً أنهما يريدان تقييلهما فجذباه ، فنكساه من السرير ووضعاه عمامته في عنقه وجراه ، ونهض معز الدولة ، واضطرب الناس ، وحمل المستكفي راجلاً إلى دار معز الدولة فاعتقل بها ، وخلع من الخلافة ، وسملت عيناه ، ونهبوا دار الخلافة فلم يدعوا فيها شيئاً ؛ ثم أحضروا الفضل بن المقتدر وبايعوه ؛ ثم قدموا ابن عمه المستكفي ، فسلم إليه الخلافة ، وأشهد على نفسه بالخلع ، ثم سجن إلى أن مات .

انظر : المنتظم (٣٤٣/٦) ، تاريخ الخلفاء ص (٣٦٧ ، ٣٦٨) ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ص (٤٢٦) تأليف : محمد الخضري بك ، الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

(وهذا إن دل على ضعف البيت العباسي ، فإنه في الوقت نفسه يدل على قوة مركز الخلافة كفكرة وعقيدة في العراق خاصة ، والشرق الإسلامي عامة .

كما يدل على عدم سيطرة البويهيين الكاملة على المؤيدين لفكرة الخلافة العباسية ، وإلا لما احتاجوا لمثل هذه المشاهد الرخيصة أمام الملاء ، وإلى الحيل والخديعة في السر^(١) .

والبويهيون فيهم قسوة وجبروت وظلم للناس ؛ يدل على ذلك فرض الضرائب الجائرة على الناس ، وصرفها في مصالحهم الخاصة .

إضافة لاعتناقهم للتشيع في مجتمع سني .

كل هذا أدى إلى اضطرابات داخلية ، سياسية ودينية ، وعرقية ، وطبقية ، أقلق راحة الناس ، ونزعت الأمان من نفوسهم ، وأصبح الاستقرار والأمان عندهم حلماً منشوداً وواقعاً مفقوداً .

وإذا نظرنا في الخريطة السياسية للعالم الإسلامي في ذلك الوقت ؛ نجد أن البويهيين لم يكونوا يسيطرون على العالم الإسلامي ، وإنما كانت سيطرتهم على بغداد والبصرة وما بينهما ، وبعض بلاد فارس .

أما بقية العالم الإسلامي فقد كان مستقلاً استقلالاً تاماً عن السيطرة البويهية .

فالشام كانت تحت سيطرة الحمدانيين .

ومصر كانت تحت سيطرة الفاطميين .

والأندلس تحت سيطرة بقايا الأمويين .

وكثير من بلاد فارس تحت سيطرة الدولة الحسنية والشمال الغربي تحت سيطرة الدولة الدستكية .

وكان هناك عداًء من قبل هذه الدول للبويهيين - ماعدا الحمدانيين لتقارب المذهب - ووصل الأمر للحرب في كثير من الأحيان .

(١) انظر : مقدمة كتاب منهج الماوردي في أصول الدين « عرض ورد » (١٥ / ١ ، ١٦) ، رسالة

ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، للباحث : عبدالعزيز بن عمر القنصل

الغامدي ، مطبوع بالآلة الكاتبة .

إذاً فالعالم الإسلامي كان مفككاً ومجزئاً في حقيقته ، وإن ظهر أنه دولة واحدة في ظاهر الأمر .

وكانت الخلافة العباسية عبارة عن مسمى فقط ، دون أن يكون للخليفة أدنى صلاحية للتصرف في شئون الدولة .

ولم يكن الماوردي بمعزل عن كل هذا بل عاشه بيدنه وعقله وعلمه ، فقد كان متصلاً بخلفاء بني العباس ، ومشاركاً في بعض الأمور السياسية .

كما شارك أيضاً بقلمه في أمور السياسة ، فكتب فيها عدة كتب تدل على علم واسع ودراية تامة بأمور السياسة^(١) .

وقد عاصر الماوردي ثلاثة من خلفاء بني العباس ، وهم :

١- الطائع لله^(٢) :

أبو الفضل عبد الكريم بن المطيع بن المقدر بن المعتضد ، ولد سنة سبع عشرة وثلثمائة (٣١٧ هـ) ، وبويع له بالخلافة سنة ثلاث وستين وثلثمائة (٣٦٣ هـ) ، وبقي في الخلافة إلى أن خلع سنة إحدى وثمانين وثلثمائة (٣٨١ هـ) ، واستمر في دار القادر بالله مكرماً محترماً في أحسن حال إلى أن توفي سنة إحدى وتسعين وثلثمائة (٣٩١ هـ) .

(١) راجع : البداية والنهاية (٢٩٣/١١-٢٩٧) للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، تحقيق : الدكتور أحمد أبو ملحم وآخرين ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، تاريخ الخلفاء ص (٣٧٥-٤٨٤) ، التاريخ الإسلامي (١٤٧/٦-١٥٠) ، تاريخ الإسلام السياسي ، والديني ، والثقافي ، الاجتماعي (٤٣/٣-٧٠) للدكتور : حسن إبراهيم حسن ، الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة عشرة ، سنة (١٤١١ هـ-١٩٩١ م) ، مقدمة أدب القاضي للماوردي (١٨/١، ١٩) تحقيق : د. محي الدين هلال سرحان ، الناشر : مطبعة الإرشاد ، بغداد ، سنة (١٣٩١ هـ-١٩٧١ م) ، مقدمة كتاب الحاوي من أوله إلى نهاية غسل الجمعة والعيد (١٩/١-٢٢) تحقيق : د. راوية أحمد عبد الكريم ظهار ، الناشر : دار المجتمع ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م) ، منهج الماوردي في أصول الدين (١٤/١-١٨) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (٢٩٣/١١) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٤٣/٣) لأبي الفلاح عبد الحلي بن العماد الحنبلي ، الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، تاريخ الخلفاء ص (٣٧٥) ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ص (٤٤١) ، التاريخ الإسلامي (١٧١/٦) .

٢- القادر بالله^(١):

أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بن المعتضد ، بويح له بالخلافة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة (٣٨١هـ) ، واستمر خليفة إلى أن توفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة (٤٢٢هـ) .

٣- القائم بأمر الله^(٢):

أبو جعفر عبدالله بن أحمد القادر ، ولي الخلافة بعد أبيه بعهد منه ، وكانت بيعته سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة (٤٢٢هـ) ، وبقي في الخلافة إلى أن توفي سنة سبع وستين وأربعمائة (٤٦٧هـ) .

(١) انظر : الكامل في التاريخ (٨٠/٩) لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكر بن الأثير ، الناشر : دار صادر ، بيروت ، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ، البداية والنهاية (٣٢٩/١١) ، تاريخ الخلفاء ص(٣٨٠) ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ص(٤٤٨) ، التاريخ الإسلامي (١٨٥/٦) .

(٢) انظر : الكامل (٤١٤/٩) ، البداية والنهاية (٣٣/١٢) ، تاريخ الخلفاء ص(٣٨٤) ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ص(٤٦١) ، التاريخ الإسلامي (٢٠١/٦) .

للبحث الثاني الحالة الدينية

بما أن الإسلام دين للناس كافة ، وليس خاصاً بشعب أو بلاد ؛ فقد هب المسلمون من أيام النبي ﷺ في العمل على نشر الإسلام ومحق الكفر والضلال ؛ فاتسعت البلاد الإسلامية اتساعاً عظيماً ، وشمل هذا الاتساع بلاداً وشعوباً غير عربية من أجناس شتى ، كالفرس ، والترك ، والأكراد ، وغيرهم ، وهؤلاء لهم عاداتهم ومفاهيمهم ، ونظمهم في حياتهم .

فأصبح المجتمع الإسلامي مزيجاً من هذه الأجناس المختلفة في أجناسها وعاداتها وموروثاتها ، ولكن دين الله جعلهم أمة واحدة .

وكان لكثير من هذه الأمم عقائد فاسدة لم يتطهر كثير منهم منها كلية حين دخل في الإسلام ، ففهم الإسلام من خلال هذه العقائد الفاسدة ، وهذه من أسباب انتشار التشيع ، والتصوف ، وغير ذلك من الانحراف عن المنهج السليم .

وفي عصر الماوردي كان البويهيون هم المسيطرون على الخلافة العباسية ، والبويهيون شيعة ؛ ففرضوا معتقدتهم الفاسدة على الناس ، وأظهروا شعائر الشيعة وناصروهم ، بعد أن كانوا مستضعفين ، فأصبحوا عناصرة البويهيين أصحاب قوة ونفوذ .

وقد حصلت فتن كثيرة بين الشيعة وأهل السنة سفكت في بعضها دماء وأحرقت دور^(١) .

كذلك الحمدانيون كانوا شيعة ، والدولة الفاطمية كانت شيعة غالبية .

(١) من ذلك ما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٢٥٩/١١) في حوادث سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة للهجرة ، قال : (وفي عاشر المحرم من هذه السنة أمر معز الدولة بن بويه قبحه الله أن تغلق الأسواق وأن يلبس النساء المسوح من الشعر ، وأن يخرجن في الأسواق حاسرات عن وجوههن ، ناشرات شعورهن ، يلطمن وجوههن ينحن على الحسين بن علي بن أبي طالب ، ولم يمكن أهل السنة منع ذلك لكثرة الشيعة وظهورهم وكون السلطان معهم ، وفي عاشر ذي الحجة منها أمر معز الدولة بن بويه بإظهار الزينة في بغداد ، وأن تفتح الأسواق بالليل كما في الأعياد ، وأن تضرب الدبابد والبوقات ، وأن تشعل النيران في أبواب الأمراء وعند الشرط ، فرحاً بعيد الغدير - غدير خم - فكان وقتاً عجيباً مشهوداً) أهـ .

فالتشيع كان سمة كثير من البلاد الإسلامية في ذلك العصر ، وإن كان أهل السنة هم السواد الأعظم ، لكن كان للشيعة مكانة وقوة في بعض البلاد ؛ لأن السلطة تؤيدهم على ذلك^(١).

(١) انظر : مقدمة كتاب المضاربة ص(٤٦ ، ٤٧) ، تحقيق : الدكتور عبدالوهاب حواس ، الناشر : دار الرفاء ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ص(٤٤٣) .

وكان هناك بعض الأفكار المروجة كالشعرية والزندقة وانتشار الصوفية في كثير من بلاد العالم الإسلامي ، إضافة للتعصب المذهبي بين أهل المذاهب الفقهية .
راجع في هذا : كتاب التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد ص(١٧-١١٤) للدكتور عبدالمجيد أبو الفتوح بدوي ، الناشر : عالم المعرفة ، جدة ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

المبحث الثالث

الحالة الاجتماعية والاقتصادية

مر معنا في المبحث الأول ، وهو الحالة السياسية ، أن البويهيين تسلطوا على أمور الدولة ، ومر معنا في المبحث الثاني ، وهو الحالة الدينية أن المجتمع الإسلامي كان خليطاً من عدة أجناس ، كل هذا يؤدي إلى تركيبة إجتماعية معينة .

أما تسلط البويهيين على أمور الدولة وتهميش الخليفة ، وإسقاط هيئته فقد انعكس على المجتمع سلباً حيث أعطى للصوص وقطاع الطريق فرصة للاعتداء على الناس وتروعيهم .

فأصبح لهذه الفئة الساقطة دينياً وخلقياً واجتماعياً قوة وانتشاراً .

إضافة إلى المكوس^(١) التي أثقل بها البويهيون كاهل الناس ، وكانوا يأخذونها عنوة عن الناس ليصرفونها في بذخهم وترفهم .

كل هذا أحدث خلخلة في المجتمع الإسلامي ، وأدى إلى شيئين يعتبران مظهراً لمثل هذا الفساد وهما :

الطبقية ، وكثرة الفتن والقتال .

أما الطبقية ، فنستطيع أن نقسم المجتمع في ذلك العصر إلى أربع طبقات^(٢) :

الطبقة الأولى (العليا) :

كان يحتلها الخلفاء والأمراء والوزراء ، والقادة ، والقضاة ، ومن يلحق بهم ، وكبار التجار ، وأصحاب الإقطاع من ذوي الأعيان واليسار .

(١) المكس : هو النقص ، والظلم ، ودراهم كانت تؤخذ من بايعي السلع في الأسواق في الجاهلية . انظر : القاموس المحيط ص(٧٤٢) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .

(٢) انظر : مقدمة كتاب الحاروي من أوله إلى نهاية غسل الجمعة والعيدين (١/٢٢٨) ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ص(٤٤٥) ، تاريخ الإسلام (٣/٤٣٠-٤٦٩) : قراءة تربوية في فكر أبي الحسن البصري الماوردي ص(٣٦) للدكتور علي خليل مصطفى ، الناشر : دار الرفاء ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .

وكان لهذه الطبقة مميزات خاصة يتميزون بها عن باقي الناس حتى أنهم كان لهم باب خاص يدخلون منه لمقابلة الخليفة ، وسمي هذا الباب « باب الخاصة » .
وقد شاع في هذه الطبقة الترف والإسراف والبذخ بصورة ملحوظة ، وبطرق سخيفة تدل على السفه في كثير من الأحيان .
وكان هذا الترف بسبب ما تجمع لديهم من أموال جمعوها عن طريق الضرائب الباهضة التي أجبروا الناس على دفعها .

إضافة لإستيلائهم على موارد الدولة الكثيرة يتصرفون فيها كيفما شاءوا .
ومن مظاهر هذا الترف :

- ١- الاعتناء الكبير بعمارة القصور وتزيينها وتوسيعها ، حتى أصبحت مضرب المثل في حسنها وجمالها واتساعها ، وكانت هذه القصور تحيط بها حدائق فيها أنواع الأشجار ، وفيها البرك والدور الصغيرة ، حتى كأنَّ القصر مدينة كبيرة .
- ٢- انتشار مجالس الغناء ، التي يحضر فيها المغنون والمغنيات مع الشعراء والموسيقيين .
ومن أسباب انتشار الغناء وكثرته في هذا العصر ، كثرة الجواري .
- ٣- البذخ الشديد في الطعام والشراب .
فقد أسرفوا فيه وتفننوا في ألوانه ، واهتموا به ، وأجازوا للشعراء وصفه .
وكانوا في مناسباتهم يعدون الموائد الفخمة المشتملة على أشهى الأطعمة ، والمزينة بالورود والرياحين .
- ٤- الاهتمام بالملابس ، وزركشتها وتنويعها .
- ٥- إقامة الحفلات العظيمة في المناسبات ، وكانت عظمة الخلفاء العباسيين وأبهتهم تتجلى في الاحتفال بالعيد ، حيث يلبسون أجمل الملابس ، ويزينون قصورهم بأجمل الزينات ، والناس يتبعونهم في ذلك .
وكان الخلفاء يقيمون الولائم الكبيرة ، ويوزعون على الناس الأعطيات في أيام الأعياد ، لجذب الجماهير إليهم ، وانتزاع ولائهم بما يقدمونه لهم .
- ٦- انتشار أنواع التسلية بينهم كاللعب بالشطرنج ، والنرد ، وسباق الخيل .

الطبقة الثانية (الوسطى) :

وتشمل صغار الموظفين ، وصغار التجار ، وكانت هذه الطبقة تعيش في شيء من اليسار في العيش لما تقوم به من نشاط يخدم الطبقة العليا .

الطبقة الثالثة (الدنيا) ، أو طبقة العامة :

وتشمل السواد الأعظم من الناس كالمزارعين ، وأصحاب الحرف ، والخدم ، وكانت طبقة فقيرة ضعيفة ، عانت كثيراً بسبب إهمالها من قبل الخلفاء والأمراء ، وقلة مواردها ، إضافة للضرائب المفروضة عليها .

وبسبب هذه الطبقية ، وسوء الأحوال السياسية والاجتماعية انتشرت السرقة والنهب ، وقطع الطريق .

وغلت الأسعار^(١) ، وفسدت الأحوال .

وزاد في هذه الفترة المليئة بالسوء والظلم الاجتماعي نشاط العيارين^(٢) ، وزاد

(١) ذكر ابن كثير ارتفاع الأسعار في ذلك الوقت في عدة مواضع ، قال :

(ففي عام ثلاث وسبعين وثلاثمائة غلت الأسعار ببغداد حتى بلغ الكرم من الطعام إلى أربعة آلاف وثمانمائة درهماً ومات كثير من الناس جوعاً ، وجافت الطرقات من الموتى من الجوع ، ثم يتساهل الحال بعدها في ذي الحجة) .

(وفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة غلت الأسعار ببغداد ، حتى بيع رطل الخبز بأربعين درهماً) .

(وفي سنة ست عشرة وأربعمائة غلت الأسعار جداً) .

انظر : البداية والنهاية (٣٢٢/١١ ، ٣٣٢) ، (٢٠/١٢) .

وذكر غلاء الأسعار في كتب التاريخ يدل على فحشه وانتشاره .

(٢) العيار لغة ، كشداد : هو الرجل الكثير المحيى والذهاب في الأرض .

وقيل : هو الذكي الكثير التطواف في الأرض .

والعرب تمدح بالعيار وتذم به .

يقال : غلام عيار : نشيط في المعاصي .

وغلام عيار : نشيط في طاعة الله .

ونقل الفيومي عن ابن الأنباري : العيار من الرجال الذي يُخلّي لنفسه هواها لا يروعهها ولا يزرعها .

والعيارون بالمعنى السياسي والاجتماعي : فئة مطحونة جمعت بين الصعلكة والدروشة ، ظهرت في أواخر القرن الثاني الهجري في فارس والعراق ، ثم بعد ذلك في شمال الأردن . وانتشرت في بقية العالم الإسلامي باسماء مختلفة كالشطار والفتيان وغير ذلك .

وكان منهم من جاهد في سبيل الله ، ومن تحلى بأخلاق المتصوفة ، ولكن غلب عليهم النهب والسلب وقطع الطريق لانضمام كثير من البطالين والمنبوذين اجتماعياً إليهم .

خطرهم ، وبلغ حدًا يصعب السيطرة عليه .

الطبقة الرابعة (طبقة الرقيق) :

انتشرت التجارة بالرقيق في أنحاء كثيرة من البلاد الإسلامية في ذلك الوقت ، وكانت هناك أسواق مشهورة بالرقيق كما في مصر وشمال أفريقيا ، وشمال جزيرة العرب .

وانتشر في الطبقة العليا شراء الإماء اللاتي يجدن الغناء وغالوا في أثمانهن . ولم يكن المجتمع العباسي ينظرون للرقيق نظرة ازدراء ؛ لأن بعضهم كانت أمهاتهم من الرقيق ، وقد أولع الخلفاء وكبار رجال الدولة باتخاذ الإماء من غير العرب حتى إنهم كانوا يفضلونهن أحياناً على العرييات الحرائر^(١) .

وفي عصر الإمام الماوردي زاد نشاطهم وانتشر خطرهم وعظم أمرهم حتى أن أحد أمراءهم ، واسمه عمران بن شاهين سيطر على منطقة البطحية الواقعة بين واسط والبصرة وحاول معز الدولة إخضاعه مرات فلم يفلح ، وكذلك ابنه عز الدولة أبو منصور ، واضطروا لمصالحته ، وبقي أربعين سنة في عز جانب وقوة ومنعه ، واجتمع حوله كثير من الأتباع ، وكان أكثرهم من الصيادين والصوص ، حتى توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة (٣٦٩هـ) .

وذكر ابن كثير عدداً من حوادث السلب والنهب والسطو التي جرت على أيديهم : ففي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة (٣٨٤هـ) عظم أمرهم وعاثوا ببغداد فساداً ، وأخذوا الأموال والعملات الثقال ليلاً ونهاراً ، وحرقوا مواضع كثيرة ، وأخذوا من الأسواق الجلبابات ، وتطلبهم الشرط ، فلم يفد ذلك شيئاً ، ولا فكروا في الدولة ، بل استمروا على ما هم عليه من أخذ الأموال وقتل الرجال ، وإرعاب النساء والأطفال في سائر المحال ، فلما تفاقم الحال بهم تطلبهم بهاء الدولة وألح في طلبهم ، فهربوا بين يديه واستراح الناس من شرهم .

وفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (٤٢٨هـ) ثاروا ببغداد ، وفتحوا السجن بالجانب الشرقي ، وأخذوا منه رجالاً ، وقتلوا من رجال الشرطة سبعة عشر رجلاً ، وانتشرت الشرور في البلد جداً إلى غير ذلك من الحوادث التي جرت على أيديهم .

انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٤٤٠/٢) لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، الناشر: دار الفكر ، القاموس المحيط ص(٥٧٤) .

كتاب العيارون والشطار البغدادية ص(١١) وما بعدها للدكتور محمد أحمد عبدالمولى ، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ، البداية والنهاية (٣٣٣/١١) ، (٤٣/١٢) .

(١) راجع : تاريخ الإسلام (٣٢٢/٢ ، ٣٢٣) .

هذه نظرة عامة للخارطة الاجتماعية في ذلك الوقت ، ومن خلالها رأينا التناقض والظلم الاجتماعي ، والفوضى العامة ؛ لكن مع كل هذا لا تخلوا أمة الإسلام من الخير أبداً ؛ ومن ذلك الخير العلماء الأفذاذ الذين قل أن يوجد الزمان بمثلهم الذين عايشوا الناس ولمسوا مشكلاتهم بل عانوا منها وكانوا ملجأ الناس دائماً في كثير من مشكلاتهم وقضاياهم ، فأثر هذا فتاوى فقهية مفصلة ، وقد دونها أولئك الفقهاء في كتبهم وحفظت للأجيال التي أتت بعدهم يستعينون بها على حل كثير من المشكلات التي تواجههم ، وكتاب « الحاوي » خير مثال على ذلك .

للبحث الرابع الحالة العلمية

على الرغم من السوء العام في الأحوال السياسية والاجتماعية في ذلك العصر ؛ إلا أننا نشاهد في ذلك العصر ازدهاراً علمياً واسعاً ونشاطاً كبيراً في الحركة العلمية ، وكثرة في المؤلفات ، مع أن العلم أكثر من غيره تأثراً بسوء الأحوال السياسية والاجتماعية ، مما يدل على عناية الله تعالى بهذه الأمة وحفظه لها .

والذي يطالع في تاريخ ذلك العصر يشاهد أسماء لامعة في سماء العلم عاشت فيه ، ويشاهد مؤلفات عظيمة ألقت فيه .

ومما ساعد على انتشار العلم في ذلك الوقت أموراً منها :

- ١- اهتمام الخلفاء والأمراء بالعلم ، وتشجيع أهله على التصنيف .
- ٢- وجود صراعات مذهبية بين أهل السنة والشيعة من جهة ، وبين أهل السنة وبقية المذاهب المنحرفة من جهة أخرى ، وهي على ما فيها من سوء ؛ لكنها عملت على إشعال الجذوة العلمية واستمرار توهجها .
- ٣- شيوع المناظرات بين علماء المذاهب ، فكان العلماء يجلسون للمناظرات ويستعرض كل واحد دليل مناظره ويحاول الرد عليه ، ويبحث عن دليل لإسقاط قول الخصم ، وربما يؤلف أحد الفريقين للرد على الآخر .
- ٤- وجود مؤسسات تعليمية متنوعة ساعدت على تنظيم العملية التعليمية ورعايتها ، ومن تلك المؤسسات المدارس التي أنشأها الخلفاء والسلطين في سائر البلاد الإسلامية وأوقفوا عليها الوقوف ، واختاروا لها كبار العلماء .
- ومنهم كذلك الكتاتيب ، التي يتلقى فيها صغار الطلاب مبادئ العلوم ، ويحفظون فيها القرآن .

وكان بعض العلماء يعقدون حلقات للتدريس في بيوتهم . إضافة إلى أعظم وأهم مركز للعلم وأكثره بركة ، وهو المسجد ، حيث كانت تعقد فيه حلقات العلم في سائر علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية .

٥- انتشار الوراقا والوراقين :

وقد انتشرت الوراقا في ذلك العصر ، واشتغل أناس بالوراقا مقابل أجره ، وكان للوراقين أسواقاً خاصة بهم وأصبحت هذه الأسواق منتدى للعلماء

والأدباء وكل من له رغبة في الكتب ، أو في مجالسة ذوي الثقافة ، وساعدت كثيراً على نسخ كميات كبيرة من الكتب مما ساعد عدداً أكبر من العلماء والطلاب لاقتنائها ، أو الاطلاع عليها^(١).

٦- وجود مكتبات عامة وخاصة ساعدت طلاب العلم على ما يريدون من علم ؛ ولأن الكتب قليلة في ذلك الزمان ، وتوجد عند العلماء وقلة منها عند بعض طلاب العلم ؛ فقد ساعدت هذه المكتبات الطلاب كثيراً على الاطلاع على ما فيها من كتب والاستفادة منها .

٧- انتشار العمران ، والنمو الاقتصادي الذي سهل للناس إيجاد ما يحتاجونه وكيفهم في حياتهم ؛ فانصرف بعضهم للعلم ، وهذا مظهر من مظاهر الحضارة والعمران^(٢).

(١) انظر : الوراقة والوراقون في التاريخ الإسلامي ص(٢٧) وما بعدها ، تأليف : لطف الله قاري،

الناشر : دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

(٢) انظر : تاريخ الإسلام (٣/٣٣٩) ، مقدمة كتاب المضاربة ص(٥٠-٥٢) ، مقدمة كتاب

الحاوي من أوله إلى نهاية غسل الجمعة والعيدين (١/٣١-٣٤) ، قراءة تربوية في فكر أبي

الحسن الماوردي ص(٤٥-٥٣) .

الفصل الثاني حياة المؤلف

وفيه اثنا عشر مبحثاً :

- المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
- المبحث الثاني : مولده .
- المبحث الثالث : أسرته .
- المبحث الرابع : نشأته وطلبه للعلم .
- المبحث الخامس : أخلاقه وصفاته .
- المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .
- المبحث السابع : شيوخه .
- المبحث الثامن : تلاميذه .
- المبحث التاسع : آثاره العلمية .
- المبحث العاشر : الدراسات التي كتبت عن الماوردي .
- المبحث الحادي عشر : الماوردي والاعتزال .
- المبحث الثاني عشر : وفاته .

للبحث الأول اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

اسمه ونسبه :

هو : علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري^(١).

(١) انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء ص (١٣١) لأبي إسحق الشيرازي ، تصحيح ومراجعة : خليل الميس ، الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الكامل في التاريخ (٦٥١/٩) ، طبقات الفقهاء الشافعية (٦٣٦/٢) لابن الصلاح ، تحقيق : محيي الدين علي نجيب ، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٣هـ-١٩٩٢م) ، سير أعلام النبلاء (٦٤/١٨) لشمس الدين الذهبي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م) ، طبقات الشافعية (٣٨٧/٢) لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي ، تحقيق : عبدالله الجبوري ، الناشر : دار العلوم ، سنة (١٤٠١هـ-١٩٨١م) ، تاريخ بغداد (١٠٢/١٢) لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٨٥/٣) ، طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٣/٣) ، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، طبقات الشافعية (٢٣٥/١) ، لتقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي تحقيق : د. عبدالحافظ عبدالعليم خان ، الناشر : دار الندوة الجديدة ، بيروت ، سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ، البداية والنهاية (٨٥/١٢) ، طبقات المفسرين ص (٧١) لجلال الدين السيوطي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) ، العبر في خبر من غير (٢٩٦/٢) لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : أبو هاجر محمد سعيد ، توزيع : دار الباز ، مكة ، المنتظم (١٩٩/٨) ، طبقات الشافعية ص (١٥١) ، لابن هداية الله الحسيني ، تحقيق : عادل نويهض ، الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٦٤/٥) ، لابن تغري بردي ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الناشر : المؤسسة المصرية العامة ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢٨٢/٣) ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، الناشر : دار صادر ، بيروت ، معجم الأدباء (١٢/١٥) لياقوت الحموي ، تحقيق : أحمد فريد الرفاعي ، الناشر : دار المأمون ، القاهرة ، الأعلام (١٤٦/٥) لخير الدين الزركلي ، الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، معجم المؤلفين (١٨٩/٧) لعمر رضا كحالة ، الناشر : مكتبة الترقى ، دمشق ، الفتحة المبين في طبقات الأصوليين (٢٤٠/١) لعبدالله مصطفى المراغي ، الناشر : محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، سنة (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م) ، مقدمة كتاب أدب القاضي (١٤/١) ، كتاب الحدود من الحاوي الكبير (٦٤-١٧/١) تحقيق : الدكتور إبراهيم بن علي صندوقجي ، الطبعة

كنيته :

يكنى بأبي الحسن .

لقبه :

اشتهر الماوردي بلقبين :

أحدهما : الماوردي ، بفتح الميم وسكون الألف ، وفتح الواو ، وسكون الراء ، وفي آخرها دال مهملة .

وهذا اللقب نسبة إلى ماء الورد ، إما إلى بيعه ، وإما إلى عمله ، وهذا لقبه ولقب أسرته ، وهو الذي اشتهر به وعرف به^(١) .

والثاني : أقضى القضاة .

وقد لقب به في سنة تسع وعشرين وأربعمائة (٤٢٩هـ) وهو أول من لقب به ، وكان ذلك في عهد القائم بأمر الله العباسي ؛ وهو لقب فخري ، ويدل هذا اللقب على علو منزلته في العلم ، وعلى حكمته وحسن تديره للأمر ، وهو منصب رفيع يشبه في زماننا وزير العدل الذي بيده اختيار من يصلح للقضاء ، ثم يقوم الخليفة بعد ذلك بإصدار أمر بتعيينه .

وقد أثار هذا اللقب بعض الفقهاء المعاصرين له^(٢) ، وأنكروا تلقيبه بهذا اللقب ، ولكن لم يلتفت إليهم أحد ، واستمر له هذا اللقب إلى أن مات ، واشتهر به بعد ذلك ، حتى إن كثيراً من الذين ترجموا له يلقبونه بهذا اللقب ؛ وقد تلقب به القضاة فيما بعد^(٣) .

← الأولى ، سنة (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) ، قراءة تربوية في فكر أبي الحسن الماوردي ص(٥٤) وما بعدها ، أدب القاضي للماوردي (١٤/١-٦٢) .

(١) انظر : شذرات الذهب (٣/٣٨٧) ، وفيات الأعيان (٣/٢٨٤) ، المغني في ضبط أسماء الرجال ص(٢٤٥) ، الباب في تهذيب الأنساب (٣/٩٠) .

(٢) منهم أبو الطيب الطبري ، وأبو القاسم الصيمري .

(٣) انظر : معجم الأدباء (١٥/٥٢، ٥٣) ، منهج الماوردي في أصول الدين (١/٢٥، ٢٦) .

للبحث الثاني مولده

ولد الماوردي بالبصرة^(١) سنة أربع وستين وثلاثمائة (٣٦٤هـ) .

وذكر بعضهم^(٢) أن الماوردي ولد عام سبعين وثلاثمائة (٣٧٠هـ) .

وهذا وهم ؛ لأن أكثر المؤرخين اتفقوا على أنه توفي سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠هـ) ، وأن عمره يوم وفاته ست وثمانون سنة ، فإذا طرحنا ستاً وثمانين من

خمسين وأربعمائة ، تبقى أربع وستون وثلاثمائة^(٣) .

(١) هي قبة الإسلام ، وخزانة العرب ، بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة سبع عشرة (١٧هـ) وسكنها الناس في سنة ثمانين عشرة (١٨هـ) ، ولم يعبد الصنم على أرضها قط .

وسميت بصرة ؛ لغلظة أرضها .

يقال : البصرة للأرض الغليظة التي فيها حجارة تقلع حوافر الدواب .

انظر: معجم البلدان (١/٤٣٠، ٤٤٠) لياقوت الحموي، الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان، سنة (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣/٣٧، ٣٨) لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٢) هو اسماعيل باشا .

انظر : هداية العارفين في إسناد المؤلفين وآثار المصنفين (١/٦٨٩) لإسماعيل بن محمد باشا ، نسخة مصورة عن طبعة إيران .

(٣) انظر : معجم الأدباء (١٥/٥٢، ٥٣) ، منهج الماوردي في أصول الدين (١/٢٥، ٢٦) .

المبحث الثالث

أسرته

لم تسعفنا المصادر التاريخية بشيء عن أسرة الماوردي ، سوى أن والده كان يعمل في بيع ماء الورد ، وأن له أخ ، وكان مقيماً في البصرة ، وأن هذا الأخ كان شاعراً ، فمن شعره ما أرسله إلى أخيه ، يذكر فيه شوقه إلى أخيه وإلى بغداد ، قال فيه :

طيب الهواء ببغداد يشوقني قدما إليها وإن عاقت مقاديري

فكيف صبري عليها الآن إذ جمعت طيب الهوائين ممدود ومقصور^(١)

وذكرت بعض المصادر أن له ابناً اسمه عبدالوهاب ويكنى بأبي الفائز ، وأنه شهد عند أحد القضاة سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة فقبل شهادته احتراماً لأبيه ، وتوفي سنة إحدى وأربعين وأربعمائة (٤٤١هـ)^(٢).

(ولكن سيرته تدل على أنه انحدر من أسرة تهتم بالعلم فاهتمت بتربيته وتعليمه في

البصرة ، وأرسلته بعدئذ إلى بغداد ليتم طلب العلم ، مما يدل على اهتمامها بالعلم)^(٣).

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٠٢/١٢) ، وفيات الأعيان (٢٨٣/٣) ، طبقات ابن السبكي (٣٠٦/٣) ،

طبقات ابن الصلاح (٦٤١/٢ ، ٦٤٢) .

(٢) انظر : المنتظم (١٤٣/٨) ، البداية والنهاية (٦٤/١٢) .

(٣) انظر : مقدمة أدب القاضي (٢٢/١) .

للبحث الرابع نشأته وطلبه للعلم

قد مر معنا أن الماوردي ولد في البصرة ، فكذلك نشأته كانت في البصرة ، وقد تلقى علومه الأولى بها ، وكانت البصرة في ذلك الوقت إحدى عواصم العلم ، وكانت منهلاً عظيماً من مناهله ، فوفق الله تعالى الماوردي في طلب العلم بها فأقبل عليه بكلية حتى فاق أقرانه .

ولكن همته العالية دفعته لأن يرحل إلى بغداد عاصمة العلم في ذلك الوقت ومقصد طلاب العلم من كل مكان ، فتتلمذ على أيدي كبار علمائها ، وجد واجتهد في طلب العلم حتى غدا بجرأ من بحور العلم، وإماماً جامعاً لكثير من الفنون. فقصده طلاب العلم ليتتلمذوا عليه ، ويشرفوا بانتسابهم في العلم إليه ، وقد تخرج على يديه في العلم علماء أجلاء كبار سيأتي ذكرهم إن شاء الله تعالى . وقد وثق بعلمه الخاص والعام ، كما وثقوا بخلقه وحسن سيرته ، فاختر لل قضاء في بلدان كثيرة .

وكان مسكنه في بغداد في درب الزعفراني .

وكان يقوم في بغداد بعدة دروس فكان يدرس التفسير والحديث والفقه ، وألف فيها كذلك كتبه في شتى أنواع العلوم^(١) .

وفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة (٤٢٩هـ) لقب بأقضى القضاة .

وهذا المنصب جعله على صلة قوية بالخليفة وبأمرأ بني بويه ، وكان موضع ثقة عندهم حتى أنه اختير سفيراً بين الخليفة وبني بويه ، وكذلك بينهم وبين من يناوئهم من السلاجقة وغيرهم ، وكانوا يرضون وساطته ، ويتقون بتقريراته .

وظل ملازماً للخليفة ملازمة قوية ، ولم ينفصل عنه حتى في أخريات أيامه ، كما كان يشارك الخلفاء والأمراء أفراحهم وحفلاتهم ، وكان يشاركونهم في حل الأزمات والمعضلات التي تعرض لهم^(٢) .

(١) انظر : تاريخ بغداد (١٠٢/١٢) ، سير أعلام النبلاء (٦٤/١٨) ، طبقات الإسفوي (٣٨٧/٢) ،

(٣٨٨) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٣٦/١) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧١) ، طبقات

ابن الصلاح (٦٣٧/٢) ، معجم الأدباء (٥٢/١٥) ، الفتح المبين (٢٤٠/٢) .

(٢) انظر : معجم الأدباء (٥٣/١٥) ، العبر (٢٧٠/٢) ، الكامل (٦٥١/٩) ، مقدمة أدب القاضي

(٢٠/١) ، (٢١) .

البحث الخامس أخلاقه وصفاته

عندما نطالع في سيرة هذا الإمام الفذ ، نجد أن الله تعالى أنعم عليه بجانب العلم والفقه بصفات جميلة ، وأخلاقٍ كريمة ، وسيرة حسنة حميدة .
وقد أثنى عليه من ترجم له ، وشهدوا له بالخلق الرفيع ، والسيرة المستقيمة .
ومن صفاته :

١- الحياء ، والوقار والأدب ، والحلم :

قال ابن الجوزي^(١) : وكان وقوراً متأدباً^(٢) .

وقال عبد الملك الهمداني^(٣) من تلاميذه : لم أر أوقر منه ، ولم أسمع منه مضحكة قط ، ولا رأيت ذراعه منذ صحبته إلى أن فارق الدنيا^(٤) .
وقال ابن كثير^(٥) : وقد كان حليماً ، وقوراً ، أديباً^(٦) .

(١) هو : عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، القرشي البغدادي ، أبو الفرج ، العلامة ، الحافظ المفسر الراجز ، كان شافعياً ثم تحول إلى المذهب الحنبلي ، وهو من أكثر علماء الأمة تصنيفاً ؛ من مؤلفاته : زاد المسير ، المدحش ، الأذكياء ، وغيرها ، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة (٥٩٧هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : الكامل (٢٧٦/١٠) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١١) ، البداية والنهاية (٢٨/١٣) ، الأعلام (٣١٦/٣) .

(٢) انظر : المنتظم (١٩٩/٨) .

(٣) ستأتي ترجمته ص (٣٤) .

(٤) انظر : معجم الأدباء (٥٤/١٥) .

(٥) هو : إسماعيل بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء ، القرشي ، البصري ، الدمشقي ، ولد سنة إحدى وسبعمائة (٧٠١هـ) ، وتفقه على برهان الدين الفزاري ، وكمال الدين ابن قاضي شهبة ، وأخذ الحديث على أبي الحجاج المزني ولازمه كثيراً ، وصاحره ، وسمع من ابن تيمية ، له مصنفات عظيمة منها : تفسير القرآن العظيم ، البداية والنهاية ، إرشاد الفقيه ، وغيرها ، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة (٧٧٤هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات ابن قاضي شهبة (٢٣٧/١) ، شذرات الذهب (٢٣١/٦) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١٥٣/١) لمحمد بن علي الشوكاني ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الدارس في تاريخ المدارس (٣٦/١) لعبد القادر بن محمد البعيمي الدمشقي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

(٦) انظر : البداية والنهاية (٨٦/١٢) .

٢- التواضع :

أورد الماوردي في كتابه « أدب الدنيا والدين » قصة تدل على تواضعه ، وتحافيه عن الغرور والإعجاب بالنفس ، فقال : (ومما أنذرك به من حالي ؛ أنني صنفت في البيوع كتاباً ، جمعت فيه ما استطعت من كتب الناس ، وأجهدت فيه نفسي ، وكددت فيه خاطري ؛ حتى إذا تهذب واستكمل ، وكدت أعجب به ، وتصورت أنني أشد الناس اضطلاعاً بعلمه ؛ حضرني وأنا في مجلسي أعرابيان ؛ فسألاني عن بيع عقده في البادية ، وعلى شروط تضمنت أربع مسائل ، لم أعرف لواحدة منهن جواباً؛ فأطرقت مفكراً ، وبحالي وحالهما معتبراً .

فقالا : ما عندك فيما سألناك جواب وأنت زعيم هذه الجماعة !

فقلت : لا .

فقالا : واهاً لك ، وانصرفا .

ثم أتيا من يتقدمه في العلم كثير من أصحابي ، فأجابهما مسرعاً بما أقتنعهما ، وانصرفا عنه راضيين بجوابه ، حامدين لعلمه ، فبقيت مرتبكاً ، وبحالهما وبحالي معتبراً ، وإنني لعلى ماكنت عليه في تلك المسائل إلى وقتي .

فكان ذلك زاجر نصيحة ، ونذير عظة ، تذلل بهما قياد النفس ، وانخفض لهما جناح العجب ، توفيقاً منحته ، ورشداً أوتيته ، وحق على من ترك العجب بما يحسن ، أن يدع التكلف لما لا يحسن فقد نهى الناس عنهما ، واستعاذوا بالله منهما ^(١) .

٣- الشجاعة :

لا تختص الشجاعة بميادين القتال ، فكل موقف يقفه الإنسان في وجه الباطل ، وينافح فيه عن الحق لا يهاب في ذلك أحداً إلا الله تعالى يعتبر من الشجاعة .

وقد ذكر ابن السبكي ^(٢) حادثة تدل على شجاعة الماوردي وقوته في مواجهة

(١) انظر: أدب الدنيا والدين ص (١٢١، ١٢٢) للإمام الماوردي ، تحقيق : مصطفى السقا ، الناشر:

دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

(٢) هو : تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي ، العلامة ، قاضي القضاة ، ولد في القاهرة سنة سبع وعشرين وسبعمائة (٧٢٧هـ) ، وانتقل مع والده إلى دمشق ، قرأ على المزي ، ولازم الذهبي وتخرج عليه ، وقد تولى القضاء بسؤال والده ، وأوذي وامتحن

الباطل ، وعدم مدهانتة أحداً على حساب دينه .

ففي سنة تسع وعشرين وأربعمائة (٤٢٩هـ) في شهر رمضان ؛ أمر الخليفة أن يزداد في ألقاب جلال الدولة بن بويه لقب (شاهنشاه الأعظم) ومعناه : ملك الملوك الأعظم ، وخطب له فأفتى بعض العلماء بالمنع وأنه لا يقال : ملك الملوك ؛ إلا لله تعالى^(١) ، وتبع العوام العلماء في هذا حتى أنهم رموا الخطباء بالآجر ، فكتب إلى الفقهاء يستفتونهم في حكم هذا اللقب .

فأفتى بعض الفقهاء^(٢) بجوازه ، وعلل بأن هذه الأسماء يعتبر فيها النية والقصد ، وعلل بعضهم بأن معناه : ملك ملوك الأرض ، وإذا جاز أن يقال : قاضي القضاة ، جاز أن يقال : ملك الملوك . أما الإمام الماوردي فكان في غاية الصلابة ضد هذا اللفظ ؛ فأفتى بمنعه ، وشدد في ذلك ، مع أنه من خواص جلال الدولة ، فاستدعاه جلال الدولة ، فمضى إليه على وجل شديد ؛ فلما دخل قال له : أنا أتحقق أنك لو حاجيت أحداً لحايتني ؛ لما بيني وبينك ، وما حملك إلا الدين ، فزاد بذلك محلك عندي^(٣) .

٤- الفراسة :

كان الإمام الماوردي رحمه الله ذا فراسة تدل على قوة ملاحظته ، وصفاء نفسه . قال الماوردي :

(كنت أنا يوماً في مجلس بجامع البصرة ، ورجل يتكلم معي وأصحابي حضور ،

كثيراً ؛ كان ذا بلاغة وطلاقة لسان ، وجرأة جنان ، له مصنفات عظيمة منها : طبقات الشافعية الكبرى ، والوسطى ، والصغرى ، والأشباه والنظائر ، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، توفي سنة إحدى وسبعين وسبعمائة (٧٧١هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٢٢١/٦) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٥٦/٢) ، المدارس في تاريخ المدارس (٣٧/١) ، البداية والنهاية (٣١٦/١٤) ، البدر الطالع (٤١٠/١) .

(١) ودليلهم على هذا قوله ﷺ : « أخنى الأسماء عند الله يوم القيامة رجل تسمى ملك الأملاك » .

أخرجه البخاري (١٥٥/٧) مع الفتح .

(٢) منهم الصيمري ، وأبو الطيب الطبري .

(٣) انظر : طبقات الشافعية (٣٠٥/٣) .

فلما سمعت كلامه ، قلت : ولدت بِأَذْرَبِجَان^(١) ، ونشأت بالكوفة^(٢) ، قال : نعم ، فعجب مني من حضر^(٣) .

٥- الورع ، والإخلاص ، وخوف الرياء .

ومما يدل على ذلك ما ذكره بعض المؤرخين منه أنه لم يظهر من تصانيفه في حياته شيئاً ، وأنه جمعها كلها في موضع ، فلما دنت وفاته قال لشخص يثق به : الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي ، وإنما لم أظهرها ؛ لأنني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر ؛ فإذا عانيت الموت ووقعت في النزع ، فاجعل يدك في يدي ؛ فإن قبضت عليها وعصرتها ، فاعلم أنه لم يقبل مني شيئاً ، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً ، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قبلت وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة .

قال ذلك الشخص : فلما قارب الموت ، وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي ، فعلمت أنها علامة القبول فأظهرت كتبه بعده^(٤) .

ونقل ابن السبكي عن ابن خيرون تلميذ الماوردي قوله : لعل هذا بالنسبة إلى « الخاوي » ، وإلا فقد رأيت من مصنفاته عدة كثيرة وعليها خطه ، ومنها ما أكملت قراءته عليه في حياته^(٥) .

٦- الحلم :

كان الإمام الماوردي حليماً لا تعرف عنه سرعة الغضب ، ولا قذف الناس

(١) أذربيجان - بفتح الألف ، وسكون الذال ، وفتح الراء ، وكسر الباء - ناحية تشتمل على بلاد معروفة ، يتصل حدها من الشمال ببلاد الديلم .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات (١٧/٣ ، ١٨) ، معجم البلدان (١٢٨/١) .

(٢) الكوفة - بالضم - المصير المشهور بأرض بابل من سواد العراق ؛ وسميت كوفة لاستدارتها .

انظر : معجم البلدان (٤٩٠/٤) .

(٣) انظر : مقدمة أدب القاضي .

(٤) انظر : رفيات الأعيان (٢٨٢/٣) ، سير أعلام النبلاء (٦٦/١٨) ، طبقات ابن قاضي شعبة

(١/٢٣٧) ، الفتح المبين (١/٢٤٠) .

(٥) انظر : طبقات الشافعية (٣/٣٠٤) .

بالسباب والشتائم ، ولم يضق ذرعاً بأسئلة الناس مهما كانت سخيفة لعلمه بأن كثيراً من الناس يرون أسخف القضايا أهمها .

وقد ذكر في كتابه « أدب الدنيا والدين » حكاية تدل على حلمه وذكائه وحسن تخلصه ببراعة في المواقف المخرجة ، فقال : (ومما أطرفك به عني : أني كنت يوماً في مجلس بالبصرة ، وأنا مقبل على تدريس أصحابي ، إذ دخل علي رجل مسن ، قد ناهز الثمانين أو جاوزها ، فقال لي : قد قصدتك بمسألة اخترتك لها ، فقلت : اسأل عافاك الله ، وظننته يسأل عن حادث نزل به ؛ فقال : أخبرني عن نجم إبليس ونجم آدم ماهو ؟ فإن هذين لعظم شأنهما لا يسأل عنهما إلا علماء الدين ، فعجبت وعجب من في مجلسي من سؤاله ، وبدر إليه قوم منهم بالإنكار والاستخفاف ، فكففتهم ، وقلت : هذا لا يقنع مع ماظهر من حاله إلا بجواب مثله ، فأقبلت عليه وقلت : يا هذا ، إن المنجمين يزعمون أن نجوم الناس لا تعرف إلا بمعرفة مواليدهم ، فإن ظفرت بمن يعرف ذلك فاسأله ، فحيثئذ أقبل علي وقال : جزاك الله خيراً ، ثم انصرف مسروراً ، فلما كان بعد أيام عاد وقال : ما وجدت إلى وقتي هذا من يعرف مولد هذين)^(١) .

هذه بعض الصفات التي اتصف بها الماوردي ، ولو استعرضت جميع خصاله لطال بنا المقام ، نظراً لما حبي الله هذا الإمام من الصفات العظيمة التي يصعب حصرها في مثل هذا المقام .

وإن الناظر في كتابه الفذ « أدب الدنيا والدين » ، ويطالع ما دون في هذا الكتاب من محاسن الأخلاق وجميل الآداب يجد أنه لا يمكن أن يخط هذا الكتاب إلا رجل عاش هذه الأخلاق وتحلى بها ، ثم دونها في كتابه .

(١) انظر : أدب الدنيا والدين ص (٣٩٠ ، ٣٩١) .

للبحث السادس

مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه

نال الماوردي مكانة عالية بين العلماء ، فهو من كبار علماء المذهب الشافعي في زمانه ، كما أنه عرف بالتبحر في علوم أخرى ، كالتفسير والأصول ، ومما تميز به معرفته الدقيقة بالسياسة الشرعية ، يدل على ذلك مؤلفاته العظيمة الفريدة في هذا الباب ، وعندما نطالع كتب التراجم نجد الثناء العاطر منهم ، والشهادة له بالمكانة العلمية العالية . ومما قيل فيه :

(كان من وجوه الشافعيين)^(١) .

(كتبت عنه وكان ثقة)^(٢) .

(كان حافظاً للمذهب)^(٣) .

(كان رجلاً جليلاً ، عظيم القدر ، متقدماً عند السلطان ، أحد الأئمة ، له

التصانيف الحسان في كل فن من العلوم)^(٤) .

(الإمام الجليل القدر ، الرفيع المقدار ، له اليد الباسطة في المذهب ، والتفنن التام

في سائر العلوم)^(٥) .

(كان من وجوه الشافعية ، ومن كبارهم)^(٦) .

(١) قاله الخطيب البغدادي :

انظر : تاريخ بغداد (١٠٢/١٢) .

(٢) المصدر السابق (١٠٢/١٢) .

(٣) قاله أبو إسحاق الشيرازي :

انظر : طبقات الفقهاء ص (١١٠) .

(٤) قاله ابن خيرون :

انظر : طبقات ابن الصلاح (٦٣٧/٢) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٣٦/١) .

(٥) قاله ابن السبكي :

انظر : طبقات الشافعية (٣٠٣/٣) .

(٦) قاله ابن خلكان :

انظر : وفيات الأعيان (٢٨٢/٣) .

(كان حافظاً للمذهب ، وله فيه كتاب « الحاوي » الذي ما طالعته أحد إلا وشهد له بالتبحر ، والمعرفة التامة بالمذهب)^(١) .

(كان إماماً في الفقه والأصول ، والتفسير ، بصيراً بالعربية)^(٢) .

(١) المصدر السابق (٢٨٢/٣) .

(٢) قاله ابن العماد الحنبلي :

انظر : شذرات الذهب (٣٨٦/٣) .

للبحث السابع

شيوخه

الناظر في تراجم علماء المسلمين البارزين ، لا يكاد يجد ترجمة واحد منهم خالية من ذكر شيوخه الذين أخذ العلم على أيديهم ، وكان لهم الأثر الواضح في نبوغه العلمي ، وفي تهذيبه وسلوكه . ومن هؤلاء الإمام الماوردي ، فعندما ننظر في ترجمته نجد علماء أجلاء عليهم تتلمذ ، وبهم تخرج ، ومنهم استفاد في خلقه وأدبه حتى غدا عالماً فذاً يشار إليه بالبنان ، ويرحل إليه طلاب العلم من كل مكان .

وسنذكر بإذن الله تعالى شيوخه في الفقه ، ثم نذكر شيوخه في الحديث .

أولاً : شيوخه في الفقه :

١- الصيمري^(١) :

شيخ الشافعية في عصره ، القاضي عبدالواحد بن الحسين بن محمد الصيمري ، أبو القاسم ، أحد أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه ، حضر مجلس القاضي أبي حامد المروذي ، وتفقه على أبي الفياض البصري ، وارتحل الناس إليه من البلاد ، وكان حافظاً للمذهب ، حسن التصانيف ، من تصانيفه « الإيضاح في المذهب » ، « القياس والعلل » ، وقد أخذ عنه الماوردي . توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة (٣٨٦هـ) . رحمه الله .

والصيمري - بصاد مفتوحة ، ثم ياء ساكنة بعدها ميم مفتوحة - نسبة إلى

صيمرة ، نهر من أنهار البصرة عليه عدة قرى^(٢) .

٢- أبو حامد الإسفراييني^(٣) :

الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني .

(١) انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٠٤) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٥) ، طبقات

السبكي (٣/٣٣٩) ، طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٨٨) ، سير أعلام النبلاء (١٧/١٤) ،

طبقات ابن هداية الله ص (٢٢٣) .

(٢) انظر : طبقات ابن هداية الله ص (٢٢٤) .

(٣) ستاتي ترجمته ص (٢٤٥) .

٣- الباقي^(١):

الشيخ أبو محمد عبدالله بن محمد الخوارزمي ، المعروف بالباقي ، أحد أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه ، تفقه على أبي إسحاق المروزي وأبي علي ابن أبي هريرة والداركي ، وكان ماهراً في العربية ، تفقه به جماعة منهم أبو الطيب الطبري ، والماوردي . قال الشيرازي : كان فقيهاً ، أديباً ، شاعراً ، مترسلاً ، كريماً . توفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة (٣٩٨هـ) رحمه الله .

(ولعل الباقي هو أكثر الفقهاء تأثيراً في أبي الحسن الماوردي لاشتغال كتب الماوردي على الأدب والشعر الكثير ، بل إن الماوردي نفسه كان يتمثل ببعض أشعار الباقي)^(٢).

ثانياً : شيوخه في الحديث :

١- الجبلي^(٣):

أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي البصري .
حدث عن جماعة : منهم أبو خليفة الفضل بن الحباب ، ومحمد بن محمد الجوهري ، وبكر بن أحمد بن مقبل ، وغيرهم .
وحدث عنه الماوردي .

٢- المنقري^(٤):

أبو بكر محمد بن عدي بن زحر المنقري .

(١) انظر : تاريخ بغداد (١٣٩/١٠) ، طبقات الفقهاء ص (١٠٢) ، شذرات الذهب (١٥٢/٣) ،

طبقات ابن قاضي شعبة (١٦٢/١) ، المنتظم (٢٤١/٧) .

(٢) انظر : منهج الماوردي في أصول الدين (٣٢/١) ، (٣٣) .

(٣) انظر : الأنساب (١٩٢/٣) ، الإكمال (٢٢٤/٣) للأمير الحافظ ابن مأكولا ، تحقيق :

عبدالرحمن المعلمي ، الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان ، طبقات ابن الصلاح

(٢/٦٣٧) ، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/٢٩٤) ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني ، تحقيق : علي محمد البخاوي ، الناشر : مطبعة دار القومية الغربية ، القاهرة .

(٤) انظر : طبقات السبكي (٥/٢٦٧) ، تاريخ بغداد (١٢/١٠٢) ، سير أعلام النبلاء (١٨/٦٤) ،

طبقات ابن الصلاح (٢/٦٣٧) ، الأنساب (٥/٣٩٦) .

والمنقري - بكسر الميم وسكون النون ، وفتح القاف وكسر الراء - نسبة إلى
منقر بن عبيد بن مقاعس .

٣- الأزدي^(١):

أبو عبدالله محمد بن المعلى بن عبدالله الأسدي الأزدي . عالم في اللغة والنحو،
روى عن الفضل بن سهل ، والصولي ، وأجازه ابن دريد .
له شرح ديوان تميم بن مقبل وغيره ، وحدث عنه الماوردي .

٤- المارستاني^(٢):

أبو القاسم جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق ، المعروف بالمارستاني ، حدث عن
أبي بكر بن مجاهد ، وأحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي ، وروى عنه الخلال
والماوردي والداودي وغيرهم .

توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة (٣٨٧هـ) .

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٠٢/١٢) ، طبقات ابن الصلاح (٦٣٧/٢) ، سير أعلام النبلاء (٦٤/٨) ،

معجم الأدباء (٥٥/١٩) ، معجم المؤلفين (٤٣/٥) .

(٢) انظر : تاريخ بغداد (٢٣٣/٧) ، المنتظم (١٩١/٧) ، لسان الميزان (١٤٤/٢) للحافظ أحمد بن

علي بن حجر العسقلاني ، الناشر : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، حيدر آباد ،

سنة (١٣٣٠هـ) .

للبحث الثامن

تلاميذه

عالم في شهرة أبي الحسن الماوردي ، ومكانته العلمية لا بد وأن يرحل إليه أصحاب الهمم العالية في تحصيل العلم لينهلوا من علمه الغزير وقد تتلمذ على يد الإمام الماوردي علماء أجلاء كان للماوردي أثر كبير في تفوقهم العلمي .
وكما أن للماوردي شيوخ في الفقه والحديث ، كذلك كان له تلاميذ في الفقه والحديث .

أولاً : تلاميذه في الفقه :

١- الخطيب البغدادي^(١):

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي ، الحافظ الكبير ، محدث الشام والعراق .

ولد في جمادى الآخرة ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة (٣٩٢هـ) ورحل إلى البصرة ، ونيسابور ، وأصبهان ، وهمدان ، والشام ، والحجاز .

روى الحديث عن أبي عمر بن مهدي الفارسي ، وابن الصلت الأهوازي وغيرهم . وتفقه على القاضي أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن المحاملي ، وأبي الحسن الماوردي ، وأبي نصر ابن الصباغ ، وغيرهم .

من مؤلفاته : تاريخ بغداد ، الكفاية ، الفقيه والمتفقه .

توفي ببغداد سنة اثنتين وستين وأربعمائة (٤٦٢هـ) .

٢- ابن خيرون^(٢):

أبو الفضل أحمد بن الحسن ابن خيرون البغدادي ، المعروف بابن الباقلاني ، محدث بغداد ، كان يقال : هو في زمانه كيحيى ابن معين في زمانه ، أي في معرفته بالجرح والتعديل .

(١) انظر: الكامل في التاريخ (٢٣/١٠)، طبقات السبكي (١٢/٣)، البداية والنهاية (١٠١/١٢)،

شذرات الذهب (٣١١/٣)، المنتظم (٢٦٥/٨)، طبقات ابن قاضي شعبة (٢٤٦/١) .

(٢) انظر: المنتظم (٨٧/٩)، العبر (٣٥٧/٢)، البداية والنهاية (١٤٩/١٢)، شذرات الذهب

(٣٨٣/٣) .

أخذ الحديث عن أبي بكر البرقاني ، والمحاملي ، وابن شاذان وغيرهم .
وروى عنه شيخه الخطيب البغدادي ، والعبدري ، والأنطاقي وغيرهم . ولد سنة
ست وأربعمائة (٤٠٦هـ) ، وتوفي سنة ثمان وأربعين وأربعمائة (٤٤٨هـ) رحمه الله .

٣- الربيعي^(١):

أبو الفضائل محمد بن أحمد بن عبد الباقي الربيعي ، الموصلي كان ثقة فقيهاً صالحاً .
قدم بغداد واستوطنها ، وتفقه على أبي الطيب الطبري ، وأبي إسحاق الشيرازي ،
وأبي الحسن الماوردي .

سمع الحديث من أبي إسحاق البرمكي وأبي طالب محمد بن محمد بن غيلان ،
وأبي محمد الحسن بن علي الجوهري ، وغيرهم ، وروى عنه الزاغوني وأبو المظفر ابن
الصباغ وغيرهم . توفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة (٤٩٤هـ) رحمه الله .

٤- المقدسي^(٢):

أبو الفضل عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد المقدسي الهمداني ، كان أوحده عصره
في علم الفرائض ، والحساب ، وقسمة التركات ، تفقه على ابن عبدان ، والماوردي .
كان يحفظ « غريب الحديث » لأبي عبيد ، و « الجمل » لابن فارس ، وأريد
على القضاء فامتنع ، وكان طريفاً لطيفاً مع الورع ومحاسبة النفس والتدقيق في العمل .
سكن بغداد ، وتوفي فيها سنة تسع وثمانين وأربعمائة (٤٨٩هـ) رحمه الله .

٥- الألواحي^(٣):

أبو محمد عبد الغني بن بازل بن يحيى بن الحسن بن يحيى الألواحي ، كان شيخاً
صالحاً متديناً .

(١) انظر : المنتظم (١٢٦/٩) ، طبقات السبكي (١٠٢/٤) ، البداية والنهاية (١٦١/١٢) ، طبقات
الإسنوي (٤١٧/٢) .

(٢) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة (٢٧٤/١) ، البداية والنهاية (١٦٣/١٢) ، طبقات السبكي
(١٦٢/٥) ، الكامل (٦/٩) ، المنتظم (١٠٠/٩) .

(٣) انظر : طبقات السبكي (١٣٥/٥) ، الأنساب (٣٤٢/١) لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن
منصور السمعاني ، الناشر : دائرة المعارف ، حيدر آباد ، سنة (١٣٦٩هـ) الباب (٦٦/١) ،
معجم البلدان (٨٧٣/٤) .

سمع من أبي طالب بن غيلان ، وأبي إسحاق البرمكي . وتفقه على أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي . ورحل إلى كثير من البلاد وسمع من كثير من العلماء . توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة (٤٨٦هـ) رحمه الله .

٦- ابن عُرَيْبَةَ^(١) :

أبو القاسم علي بن الحسين بن عبدالله الربيعي ، المعروف بابن عريبة ، ولد سنة أربع عشرة وأربعمائة (٤١٤هـ) . وتفقه على أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي ، وأبي القاسم الكرخي .

وأخذ الكلام على أبي علي بن الوليد ، أحد شيوخ المعتزلة ، وأخذ عنده . وقيل : إنه رجع عن الاعتزال ، وأشهد على نفسه بذلك ، توفي سنة اثنتين وخمسمائة (٥٠٢هـ) رحمه الله .

٧- ابن أبي البقاء^(٢) :

أبو الفرج محمد بن عبيدالله بن الحسين بن أبي البقاء البصري ، قاضي البصرة . كان عالماً بالمشهد الشافعي ، فصيحاً عفيفاً مهيباً ، له يد باسطة في اللغة والأدب . أخذ الفقه على أبي الطيب الطبري ، وأبي إسحاق الشيرازي ، وأبي الحسن الماوردي . وسمع الحديث من الفضل القصباني ، وعيسى بن موسى الأندلسي وغيرهم .

من مؤلفاته : « مقدمة في النحو » ، « كتاب المتقربين » .

توفي سنة تسع وتسعين وأربعمائة (٤٩٩هـ) رحمه الله .

ثانياً : تلاميذه في الحديث :

١- الجرجاني^(٣) :

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني ، كان إماماً في الفقه والأدب ،

(١) انظر : طبقات السبكي (٢٢٣/٧) ، طبقات الإسنوي (٢١١/٢) ، العبر (٣٨٤/٢) ، شذرات الذهب (٤/٤) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (١٦٦/١٢) ، المنتظم (١٤٧/٩) ، معجم الأدباء (٢٣٤/١٨) ، الكامل (٤١٥/١٠) .

(٣) انظر : طبقات ابن الصلاح (٣٧١/١) ، طبقات السبكي (٧/٤) ، المنتظم (٥٠/٩) ، طبقات ابن قاضي شهاب (٢٦٧/١) ، طبقات ابن هداية الله ص (١٧٨) .

وقاضياً بالبصرة .

سمع الحديث من أبي طالب بن غيلان ، وأبي الحسن القزويني ، وأبي الطيب الطبري ، وأبو الحسن الماوردي .

تفقه على أبي إسحاق الشيرازي .

من مؤلفاته : « التحرير » ، « المعاياة في العقل » ، « البلغة » . توفي سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة (٤٨٢هـ) رحمه الله .

٢- الحلواني^(١) :

أبو بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني ، المعروف بخالوه . ولد سنة عشرين وأربعمائة (٤٢٠هـ) . كان ثقة صالحاً زاهداً .

سمع الحديث من أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي ، وأبي إسحاق الشيرازي ، وغيرهم .

توفي سنة سبع وخمسمائة (٥٠٧هـ) ، وقيل : سنة تسع وخمسمائة (٥٠٩هـ) رحمه الله .

٣- الإسفراييني^(٢) :

أبو عبدالله مهدي بن علي الإسفراييني .

فقيه من القضاة ، وذكر السبكي في طبقاته : أن له مختصراً لطيفاً في الفقه ، اسمه « الاستغناء » ذكر فيه واضحات المسائل ، وحدث فيه عن الماوردي ، والخطيب البغدادي بشعر ذكره في خطبة كتابه .

٤- أبو منصور القشيري^(٣) :

أبو منصور عبدالرحمن بن عبدالكريم بن هوازن القشيري . أحد أولاد الاستاذ أبي القاسم القشيري .

(١) انظر : طبقات السبكي (٢٨/٦) ، المنتظم (١٧٥/٩) ، شذرات الذهب (١٦/٤) ، طبقات ابن هداية الله ص (١٩٦) .

(٢) انظر : طبقات السبكي (٣٤٨/٥) ، معجم المؤلفين (٢٩/١٣) .

(٣) انظر : طبقات ابن الصلاح (٥٣٣/١) ، طبقات السبكي (١٠٥/٥) ، طبقات الإسنوي (٣١٦/٢) .

كان حسن السيرة ، فاضلاً ، متديناً ، ورعياً ، عفيفاً ، يصحب الصالحين ، وكتب الكثير ، وسمع الكثير .

تفقه على يد والده ، وعلى محمد بن إبراهيم المزكي ، وغيرهما ، وسمع من القاضي أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي ، وأبي بكر محمد بن عبد الملك بن بشران . ولد سنة عشرين وأربعمائة (٤٢٠هـ) ، وتوفي سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة (٤٨٢هـ) رحمه الله .

٥- أبو سعيد القشيري^(١) :

أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ، ناصر السنة ، أوجد عصره فضلاً ونفساً وحالاً .

نشأ صبياً في عبادة الله تعالى ، وفي التعلم ، وخطب للمسلمين خمس عشرة سنة ، ينشئ في كل جمعة خطبة جديدة ، جامعة للفوائد ، معدودة من الفرائد .

سمع الحديث من والده ، ومن أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي . حدث ببغداد والحجاز ، وكتب عنه جماعة من المشايخ والحفاظ ، ولد سنة ثمان عشرة وأربعمائة (٤١٨هـ) ، وتوفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة (٤٩٤هـ) رحمه الله .

٦- العكبري^(٢) :

أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله البغدادي ، المعروف بابن كادش العكبري .

ولد سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (٤٣٧هـ) .

سمع الحديث من أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي ، وهو آخر من حدث عنه .

وروى عنه أبو العلاء العطار ، وأبو القاسم بن عساكر ، وأبو موسى المديني ، وغيرهم .

(١) انظر : طبقات ابن الصلاح (٥٧٦/٢) ، طبقات السبكي (٢٢٥/٥) ، طبقات الإسنوي (٣١٧/٢) ، العبر (٣٣٩/٣) .

(٢) انظر : لسان الميزان (٢١٨/١) ، شذرات الذهب (٧٨/٤) ، المنتظم (١٣٦/٩) ، طبقات ابن الصلاح (٦٣٧/٢) ، النجوم الزاهرة (٢٥٠/٥) .

توفي سنة ست وعشرين وخمسمائة (٥٢٦هـ) رحمه الله .

٧- النهاوندي^(١):

أبو عمر محمد بن أحمد بن عمر النهاوندي الحنفي البصري .
ولد سنة عشر وأربعمائة (٤١٠هـ) . كان فقيهاً عالماً ، وتولى القضاء بالبصرة .
سمع من جماعة منهم أبو الحسن الماوردي .
توفي سنة سبع وتسعين وأربعمائة (٤٩٧هـ) رحمه الله .

٨- العبدري^(٢):

أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالرحمن بن محرز بن أبي عثمان العبدري .
تفقه على أبي إسحاق الشيرازي .
وسمع من أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن الماوردي ، وغيرهما .
كان فقيهاً ، عالماً ، مفتياً ، بارعاً ، عارفاً باختلاف العلماء، جميل النظر والأثر.
له مصنف اسمه « الكفاية » .
توفي ببغداد سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة (٤٩٣هـ) رحمه الله .

(١) انظر : المنتظم (١٤١/٩) ، البداية والنهاية (١٦٤/١٢) .

(٢) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة (٢٧٧/١) ، طبقات السبكي (٢٥٧/٥) ، طبقات ابن هداية

الله ص (١٨٣) .

للبحث التاسع آثاره العلمية

ألف الماوردي مؤلفات عظيمة ، وفي فنون مختلفة ، تدل على تبحره في العلم وموسوعيته .

والناظر في كتبه يرى العلم الواسع ، والفهم الدقيق ، والقدرة على تحرير المسائل ، وذكر أسرارها وغوامضها ، مع التحقيق والتدقيق ، وتعتبر أكثر مصنفاته مصادر لاغنى عنها .

وقد زادت هذه المصنفات من مكانة الماوردي لدى العلماء والباحثين فأثنوا عليه وعلى مؤلفاته :

قال ابن خيرون : (وله التصانيف الحسان في كل فن من العلم)^(١) .

وقال أبو إسحاق الشيرازي^(٢) : (وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير ، وأصول الفقه ، والأدب)^(٣) .

وإليك بيانها :

أولاً : ما ألف في العقيدة .

١- كتاب أعلام النبوة^(٤) :

(١) انظر : طبقات ابن الصلاح (٦٣٧/٢) ، طبقات ابن قاضي شعبة (٢٣٦/١) .

(٢) هو : إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبدالله ، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، شيخ الإسلام ، عالماً ، وعملاً ، وورعاً ، وزهداً ، وتصنيفاً ، واشتغلاً ، وتلامذة . ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة (٣٩٣هـ) .

تفقه على جماعة منهم : أبو علي الزجاجي ، وأبو الطيب الطبري ، وأبو علي البيضاوي . من تصانيفه : المهذب ، التنبيه ، التبصرة ، اللمع .

توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة (٤٧٦هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : البداية والنهاية (١٢٤/١٢) ، وفيات الأعيان (٩/١) ، شذرات الذهب (٣٤٩/٣) ، طبقات ابن قاضي شعبة (٢٤٤/١) ، طبقات ابن هداية الله ص (١٧٠) .

(٣) انظر : طبقات الفقهاء ص (١١٠) .

(٤) الكتاب مطبوع ، وقد ذكر الدكتور محيي الدين هلال سرحان أن الكتاب طبع ثلاث طبعات : أولاهما وأقدمها : في المطبعة البهية سنة (١٣١٩هـ) .

(وهو كتاب حافل بالجوانب العديدة لشخصية الرسول ﷺ .

فقد حوى أخباراً مختلفة من السيرة والمغازي ، والشمائل الحمديّة .

كما أنه لم يهمل الأدلة العقلية والسمعية في إثبات نبوة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، وعرج على أهل الكتاب فاستلهم من كتبهم البشائر الصريحة في إثبات نبوته .
فجاء كتابه عقداً فريداً نظمت درره ولآله من محاسن ومعجزات النبي الأمي ﷺ (١) .

ثانياً : ما ألف في تفسير القرآن وعلومه :

١- كتاب النكت والعيون (٢) :

(فسر فيه القرآن الكريم كاملاً ، ولكنه اقتصر فيه على تفسير ما خفي من آيات القرآن الكريم ، أما الجلي الواضح ، فقد تركه لفهم القارئ ، وقد جمع فيه بين أقاويل السلف والخلف ، كما أضاف إلى ذلك ما ظهر له من معنى محتمل) (٣) .

← والثانية : في مطبعة التمدن بالقاهرة سنة (١٣٣٠هـ) .

والثالثة : في المطبعة المحمودية بالقاهرة سنة (١٣٥٣هـ) .

انظر : مقدمة أدب القاضي (٥١/١) .

كما أنه يوجد للكتاب طبعة أخرى بتحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، ونشرته مطبعة دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .

وقد نسب الكتاب إلى الماوردي طاش كبري زادة في مفتاح السعادة ، ومصباح السيادة (٢٩٨/١) تحقيق : كامل كامل بكري ، عبدالرهاب أبو النور ، الناشر : مطبعة الاستقلال ، القاهرة .

(١) انظر : مقدمة أعلام النبوة ص (٨) .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق : السيد عبدالمقصود بن عبد الرحيم ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .

وانظر نسبة الكتاب للماوردي في : المنتظم (١٩٩/٨) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٣٧/١) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧١) ، وفيات الأعيان (٣٨٢/٣) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٦٨/١) لحاجي خليفة ، الناشر : مكتبة المثنى ، بغداد .

(٣) انظر : كتاب العز بن عبد السلام ، حياته ، وآثاره ، ومنهجه في التفسير ص (١٦٧) للدكتور :

عبدالله بن إبراهيم الوهبي ، الناشر : المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة

(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .

٢- كتاب أمثال القرآن^(١).

٣- مختصر علوم القرآن^(٢).

ثالثاً : ما ألف في الفقه :

١- كتاب الحاوي :

وسياتي الكلام عنه في فصل مستقل .

٢- كتاب الإقناع^(٣) :

وهو مختصر دقيق يشتمل على ذكر المسائل المهمة بدون الأدلة ، قال الماوردي :
(بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة ، واختصرته في أربعين) .

يريد بالمبسوط (الحاوي) ، وبالمختصر (الإقناع)^(٤) .

(١) نسه إلى الماوردي السيوطي في كتابه : الإقناع في علوم القرآن (٣٦٤/٢) تحقيق : محمد شريف سكر ، مصطفى القصاص ، الناشر : دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ، التحرير في علم التفسير ص(٣١٤) تحقيق : الدكتور فتحي عبدالقادر فريد ، الناشر : دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) . وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/١٦٨) ، وطاش كيري زادة في مفتاح السعادة (٢/٣٧٣) .

(٢) ذكره الماوردي في مقدمة كتابه (الأمثال والحكم) ص(٨) .

انظر : مقدمة كتاب الحاوي من أوله إلى آخر غسل الجمعة والعيد (١/٥٨) .

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق : الشيخ خضر محمد خضر ، وقامت بطبعه ونشره : دار العروبة ، الكويت ، سنة (١٤٠٢هـ) .

(٤) انظر : البداية والنهاية (١٢/٨٥) ، طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٣٧) ، معجم الأدباء (١٥/٤٤) ، المنتظم (٨/١٩٩) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص(٧١) ، وفيات الأعيان (٣/٣٨٢) ، الفتح المبين (١/٢٤٠) .

وذكر الحموي السبب في تأليف الكتاب :

أن القادر بالله تقدم إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يصنف له كل واحد منهم مختصراً على مذهبه ، فصنف له الماوردي الإقناع ، وصنف له أبو الحسين القدوري مختصره المعروف بالكتاب على مذهب أبي حنيفة ، وصنف له القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن نصر المالكي مختصراً آخر ولا أدري من صنف له على مذهب أحمد ، وعرضت عليه ، فخرج الخادم إلى أقضى القضاة الماوردي ، وقال له : يقول لك أمير المؤمنين : حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا .

٣- الكافي في شرح مختصر المزني^(١).

٤- كتاب البيوع^(٢).

رابعاً : ما ألف في أصول الفقه :

لأنجد أحداً نسب للماوردي كتاباً في أصول الفقه باسم معين وإنما نسب له كثير من الذين ترجموا له أنه صنف في أصول الفقه^(٣).

وقد أفرد جزءاً كبيراً من كتاب أدب القاضي من الحاوي في أصول الفقه^(٤).

خامساً : مؤلفاته في الأخلاق والسلوك والآداب .

١- كتاب البغية العليا في أدب الدين والدنيا^(٥).

وقد اشتهر باسم أدب الدنيا والدين ، وطبع بهذا الاسم ، (وقد طبع الكتاب بمصر عدة طبعات ، وطبعت منه المطبعة الأميرية طبعات خاصة لتلاميذ المدارس الثانوية حذف منها بعض عبارات وفصول لا تلائم أولئك الذين كانوا يتمرنون على القراءة والمطالعة ، وطبع كذلك في أوربا عدة طبعات ، وموضوع هذا الكتاب الأخلاق والفضائل الدينية من الناحية العلمية الخالصة ، وبعضه في الآداب الاجتماعية)^(٦) وقد قسم كتابه إلى ستة أبواب :

⇐ انظر : معجم الأدباء (٥٤/١٥) .

(١) نسبه إليه السبكي في طبقات الشافعية (١٧٤/٣ ، ١٧٥) والكتاب مفقود .

(٢) ذكره الماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين ص (١٢١ ، ١٢٢) والكتاب مفقود .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (١٠٢/١٢) ، سير أعلام النبلاء (٦٥/١٨) ، البداية والنهاية (٨٥/١٢) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١١٠) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧١) ، الفتح المبين (٢٤٠/١) .

(٤) انظر : أدب القاضي (٢٦١/١-٦٨٢) .

(٥) انظر نسبة الكتاب للماوردي في : معجم الأدباء (٥٤/١٥) ، الكامل (٨٧/٨) ، طبقات السبكي (٣٠٣/٣) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧١) ، طبقات ابن قاضي شهبه (٢٣٧/١) ، الفتح المبين (٢٤١/١) ، وفيات الأعيان (٣٨٢/٣) .

(٦) انظر : مقدمة أدب الدنيا والدين ، للاستاذ مصطفى السقا ص (٢٤) .

والطبعة التي بين يدي بتحقيق الاستاذ مصطفى السقا ، ومراجعة وتعليق : الشيخ محمد شريف

سكر ، الناشر : دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

الباب الأول : فضل العقل وذم الهوى .

الباب الثاني : أدب العلم .

الباب الثالث : أدب الدين .

الباب الرابع : أدب الدنيا .

الباب الخامس : أدب النفس .

الباب السادس : في آداب المواضعة .

٢- كتاب معرفة الفضائل^(١) .

٣- كتاب الأمثال والحكم^(٢) .

وقد قسم الكتاب إلى عشرة فصول ذكر فيها ثلاثمائة حديث، وثلاثمائة حكمة،
وثلاثمائة بيت من الشعر .

٤- كتاب أدب التكلم^(٣) .

(١) ذكر الدكتور محيي الدين هلال في مقدمة كتاب أدب القاضي (٦١/١) أن فهرس مكتبة الاسكوريال بمدريد بأسبانيا يحمل اسم كتاب مجهول المؤلف ، وقد نسبته (ديرنبورغ) إلى الماوردي ، وقد أشار إلى ذلك بروكلمان ، وهذا الكتاب يحمل الرقم (٧٤٨ اسكوريال) .
ويقول : ولم أعلم عنه شيئاً لحد الآن على الرغم من اتصالي بهم شخصياً ، وربما كان نسخة من أدب الدنيا والدين ، وضع عليها اسم معرفة الفضائل حدساً ؛ لأن الأقدمين لم يذكروه مع كته . أهـ .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور : فؤاد عبدالمنعم ، ونشرته دار الحرمين ، قطر ، سنة (١٤٠٣هـ) .

انظر : مقدمة الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين (٦٧/١) .

(٣) ذكر الدكتور محيي الدين هلال سرحان في مقدمة أدب القاضي (٥٩/١) : أن فهرست مكتبة جامعة ليدن في هولندا حمل اسم كتاب للماوردي بعنوان (جزء في أدب التكلم) تحت رقم (٩٨٩/٩ مخطوطات شرقية) جمعه محمد بن علي الزهرة الحسيني الحلبي ... ثم قال : وحين مقارنة هذا الجزء بما في كتاب أدب الدنيا والدين وجدته ينطبق تمام الانطباق على الفصل الأول من فصول (أدب المواضعة والاصطلاح) من كتاب أدب الدنيا والدين
لهذا لا يمكن عد هذا الكتاب كتاباً مستقلاً للماوردي يقابل كته الأخرى .

سادساً : ما ألف في السياسة .

١- كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية^(١) .

وهو كتاب في غاية النفاسة والأهمية في بابه ، يدل على معرفة الماوردي الدقيقة بعلوم السياسة .

ولئن كان الماوردي قد اشتهر قديماً بصاحب الحاوي ، فلقد اشتهر في هذا العصر بكتاب الأحكام السلطانية .

وقد تكلم الماوردي في هذا الكتاب عن كل ما يتصل بالدولة الإسلامية ، فتكلم عن الإمامة وشروطها ، وعن الوزارة ، والقضاء ، والحدود ، وغير ذلك ، وأصل كل هذه الأمور تأصيلاً شرعياً .

٢- كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر^(٢) .

والكتاب يعالج موضوعين في غاية الأهمية :

(١) طبع هذا الكتاب عدة طبعات ، وترجم إلى عدة لغات :

فطبع في بون سنة (١٨٥٣م) ، وفي باريس باعثناء دار نيورغ مع ترجمة فرنسية وشروح ، سنة (١٨٩٥م) ، وفي القاهرة سنة (١٢٩٨هـ) . مطبعة الوطن ، وفي مطبعة البابي الحلبي . بمصر ، سنة (١٩٦٠م) ، وترجم إلى الهولندية ، وإلى الفرنسية كذلك ، وإلى عدة لغات أخرى حتى غدا كتاباً عالمياً ليس محصوراً في لغة واحدة .

انظر : مقدمة أدب القاضي (١/٥٢ ، ٥٣) .

وطبع كذلك بتحقيق خالد عبداللطيف السبع العلمي ، وقامت بنشره دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

انظر نسبة الكتاب للماوردي في : شذرات الذهب (٣/٢٨٦) ، معجم الأدباء (١٥/٥٤) ، طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٣٧) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧١) ، الفتح المبين (١/٢٤١) ، مفتاح السعادة (٢/٣٣١) ، وفيات الأعيان (٣/٣٨٢) .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق رضوان السيد ، وقامت بنشره دار العلوم العربية ببلن ، والمركز الإسلامي للبحوث سنة (١٩٨٧م) .

انظر : مقدمة أدب القاضي (١/٥٤) ، كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيد (١/٦٤) .

وانظر نسبة الكتاب للماوردي في : طبقات السبكي (٣/٣٠٣) ، معجم الأدباء (١٥/٥٤) .

أولهما : الكلام في أصول الأخلاق من الناحية النظرية .
والثاني : في سياسة الملك وقواعده .

٣- كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك^(١) .

والكتاب يتضمن نصائح لكل من يتولى الوزارة ، مثل التمسك بالدين والعدل والإحسان ، وتكلم كذلك على مهمات الوزير ، وأنواع الوزارة .
٤- كتاب نصيحة الملوك^(٢) .

وقد تكلم في كتابه عن أهمية النصيحة ، وذكر الأسباب التي تؤدي إلى فساد الممالك ، ثم تكلم عن السياسة العامة وكيف يتم تدبير أهل المملكة ، وكيف يُواجه الأعداء ، وكيف نحتاط منهم .

٥- كتاب الرتبة في طلب الحسبة^(٣) .

٦- التحفة الملوكية في الآداب السياسية^(٤) .

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق : حسن الهادي حسين ، وقامت بنشره مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) .

وانظر نسبة الكتاب للماوردي في : طبقات السبكي (٣/٣٠٣) ، وفيات الأعيان (٣/٣٨٢) ، معجم الأدباء (٤/٥٤) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص(٧١) ، الفتح المين (١/٢٤١) .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ خضر محمد خضر ، وقامت بنشره دار الفلاح ، الكويت سنة (١٤٠٣هـ) .

انظر : كتاب الحاوي من أوله إلى نهاية غسل الجمعة والعيدين (١/٦٤) .

وانظر نسبة الكتاب للماوردي في : مفتاح السعادة (٢/٣٣١) .

(٣) يقول الدكتور محيي الدين هلال سرحان : (حمل فهرس مسجد فاتح باستانبول اسماً لكتاب منسوب للماوردي بعنوان (الرتب في طلب الحسب) ، تحت الرقم (٣٤٩٥) ، وصورته الجامعة العربية ، ووضع له المرحوم فؤاد سيد عنواناً باسم (الرتبة في طلب الحسبة) وهو الصحيح الموافق لما على المخطوطة كما رأيته بنفسي وصورته على الميكروفلم ، وحمل فهرس المكتبة الخالدية بالقدس الشريف اسماً لمخطوطة أخرى موجودة هناك بعنوان (كتاب الأحكام في الحسبة الشريفة) للإمام أبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي ، وقد أشار إليه بروكلمان باسم كتاب الحسبة ، ونسبه للماوردي أيضاً) .

انظر : مقدمة أدب القاضي (١/٦١، ٦٢) .

(٤) انظر : مقدمة كتاب الحاوي من أوله إلى نهاية غسل الجمعة والعيدين (١/٦٥) .

سابعاً : ما أُلْف في اللغة .

١- كتاب في النحو^(١) .

(١) الكتاب مفقود ، وقد ذكره ياقوت عند ذكره لتصانيف الماوردي فقال : (وله كتاب في النحو

رأبته في حجم الإيضاح أو أكبر) .

انظر : معجم الأدياء (٥٤/١٥) .

والإيضاح كتاب متوسط في النحو لأبي علي الفارسي .

انظر : مقدمة أدب الدنيا والدين للسقا ص(٢٤) .

المبحث العاشر

الدراسات التي كتبت عن الماوردي

اهتم الباحثون بشخصية الإمام الماوردي العلمية ، وبفكره العميق ؛ فقامت دراسات عديدة حول فكره السياسي والتربوي ، وغير ذلك مما يتصل بفكره وبشخصيته العلمية الفذة ، ومن هذه الدراسات :

١- الفكر السياسي عند الماوردي :

تأليف : صلاح أرسلان .

الناشر : إدارة الثقافة ، القاهرة ، سنة (١٩٨٣م) .

٢- الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي :

تأليف : أحمد مبارك البغدادي .

الناشر : مؤسسة الشراع ، الكويت ، سنة (١٩٨٤م) .

٣- قراءة تربوية في فكر أبي الحسن الماوردي من خلال كتابه أدب الدنيا والدين :

تأليف : علي خليل أبو العينين .

الناشر : دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة (١٩٨٢م) .

٤- الإمام أبو الحسن الماوردي :

تأليف : محمد سليمان داود ، فؤاد عبدالمنعم .

الناشر : مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، سنة (١٩٧٨م) .

٥- نظرية الماوردي في الخلافة ، « نظرات في النظرية السنية للخلافة » :

تأليف : جب هاملتون .

منشور ضمن دراسات في حضارة الإسلام .

ترجمة : إحسان عباس .

الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، سنة (١٩٧٤م) .

٦- الماوردي بين السلفية والاعتزال :

بحث مقدم إلى ندوة أبي الحسن الماوردي .

إعداد : محمد الهاشمي .

٧- الإمام الماوردي وأثره في الفقه الدستوري :

رسالة دكتوراة في كلية الشريعة بجامعة الأزهر .

إعداد : محمد بن علي بن محمد بن بدر الغلابي .

٨- صفحات من تراث الإمام الماوردي :

بحث مقدم إلى ندوة أبي الحسن الماوردي ، بجامعة عين شمس ، سنة (١٩٧٥م) .

إعداد الدكتور : بدوي عبداللطيف .

٩- الماوردي مؤرخاً :

بحث مقدم إلى ندوة أبي الحسن الماوردي .

اعداد : سعد زغلول عبدالحميد .

١٠- الإمام الماوردي وأثره في الدعوة :

رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر ، كلية أصول الدين - سنة (١٩٧٧م) .

إعداد : عبدالخالق إبراهيم إسماعيل .

١١- الفكر الاقتصادي عند الماوردي :

رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، سنة

(١٩٩١م).

إعداد : صبري أحمد حسنين .

١٢- منهج الماوردي في أصول الدين .

رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية أصول الدين ،

سنة (١٤١٦هـ) .

إعداد : عبدالعزيز بن عمر القنصل الغامدي .

المبحث الحادي عشر

الماوردي والاعتزال

اتهم الماوردي بالاعتزال^(١)، ولعل أول من اتهمه بهذا ابن الصلاح^(٢)؛ فقد قال فيه:
(هذا الماوردي عفا الله عنه يتهم بالاعتزال ، وقد كنت لا احقق ذلك عليه ،

(١) الاعتزال لغة : مأخوذ من اعتزل الشيء وتعزله بمعنى تنحى عنه .

واصطلاحاً : اسم يطلق على فرقة ظهرت في الاسلام في أوائل القرن الثاني ، وسلكت منهجاً عقلياً متطرفاً في بحث العقائد الاسلامية ؛ وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزّال الذي اعتزل مجلس الحسن البصري .

وسبب تسميتهم بالمعتزلة : أن رجلاً دخل على الحسن البصري ، فقال : يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج ، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لاتضر مع الايمان معصيته ، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الايمان ، فلا يضر مع الايمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً ؟ .

ففكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، لأمؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزلنا واصل ؛ فسمي هو وأصحابه معتزلة .

انظر : القاموس المحيط ص (١٣٣٣) ، المصباح المنير (٢ / ٤٠٧) ، الملل والنحل (١ / ٥٢) محمد بن عبدالكريم الشهرستاني ، الناشر : مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الفرق بين الفرق ص (٢٠) لعبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، الناشر : مكتبة محمد صبيح وأولاده ، مصر ، الطبعة الثالثة ، المعتزلة وأصولهم الخمسة ، وموقف أهل السنة منها ص (١٣-١٥) لعواد بن عبدالله المعتق ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) .

(٢) هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر ، الإمام ، العلامة ، مفتي الاسلام ، تقي الدين أبوعمر بن صلاح الدين أبي القاسم .

ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة (٥٧٧ هـ) ، وتفقّه على والده ؛ ثم رحل إلى الموصل وبغداد وغيرها من البلاد ، ودرس في عدة مدارس كالأشرفية ، والرواحية ؛ ومن تلمذ عليه : ابن رزين وابن خلكان ، وأبو شامة .

من مصنفاته : أدب المفتي والمستفتي ، معرفة علوم الحديث ، طبقات الفقهاء الشافعية .

توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة (٦٤٣ هـ) رحمه الله .

انظر : طبقات السبكي (١٣٧/٥) ، وفيات الأعيان (٢٤٣/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٤٠/٢٣) ، طبقات ابن قاضي شعبة (٤٤٤/١) ، طبقات ابن هداية الله ص (٢٢٠) .

وأ تأوله له ، وأعتذر عنه في كونه يورد في تفسيره الآيات التي يختلف فيها تفسير أهل السنة ، وتفسير المعتزلة ، وجوهاً يسردها ، يخرج فيها أقاويلهم من غير تعرض منه لبيان ماهو الحق منها ، فأقول : لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق وباطل ، ولهذا يورد من أقاويل المشبهة أشياء مثل هذا الإيراد .

حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة ، ومن ذلك مصيره في سورة الأعراف إلى أن الله تعالى لا يشاء عبادة الأوثان .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ

وَالْجِنِّ ﴾ ^(١) في قوله تعالى : ﴿ جَعَلْنَا ﴾ وجهان :

أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء .

والثاني : تركناهم على العداوة ، فلم تمنعهم منها .

وتفسيره عظيم الضرر ؛ لكونه مشحوناً بكثير من تأويلات أهل الباطل تدسيساً وتليباً على وجه لا يفتن لتمييزها غير أهل العلم والتحقيق ، مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة حتى يُحذَر ، وهو يجتهد في كتمان موافقته لهم فيما هو لهم فيه موافق .

ثم ليس هو معتزلياً مطلقاً ؛ فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم ، مثل خلق القرآن على ما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّتٍ ﴾ ^(٢) ، وغير ذلك .

ويوافقهم في القدر وهي البلية التي غلبت على البصريين ، وعبوا بها قديماً .

وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(٣) يعني : بحكم سابق ،

وهو نحو ماتقدم - والله أعلم ^(٤) .

(١) سورة الأنعام : آية (١١٢) .

(٢) سورة الأنبياء : آية (٢) .

(٣) سورة القمر : آية (٤٩) .

(٤) انظر : طبقات الفقهاء الشافعية (٦٣٨/٢ ، ٦٣٩) .

ونقل اتهامه هذا : السبكي في طبقاته (٣٠٤/٣ ، ٣٠٥) ، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب

(٢٨٦/٣) ، وابن قاضي شعبة في طبقاته (٢٣٦/١) ، وطاش طبري زادة في مفتاح السعادة (٩١/٢) .

وكذلك اتهمه بعض المعاصرين بالاعتزال^(١) .

مناقشة الاتهام :

أولاً : كون الماوردي وافقهم في بعض أقوالهم لايجعله معتزلياً خالصاً ؛ ولو كان من وافق أهل البدعة في بعض ما يدعونه نسب إليهم ، لما سلم لنا أحد من العلماء^(٢) .
ثانياً : أن ابن الصلاح وإن كان قد اتهم الماوردي في بداية كلامه بالاعتزال ، ووصف تفسيره بأنه عظيم الضرر ؛ إلا أنه بين أنه ليس معتزلياً مطلقاً ، وأنه لايوافق المعتزلة في جميع أصولهم ، وأنه إنما يوافقهم في القدر .
ثالثاً : قد بين الماوردي منهجه في تفسيره في مقدمة كتابه ، فقال :

(وجعلته جامعاً بين أقاويل السلف والخلف)^(٣) .

فهو قد ذكر أن تفسيره يجمع أقاويل السلف والخلف ، فذكره لقول من أقوال الخلف - وإن كان الأولى به أن لا يورد كلام أهل البدع ، وإن أورده كان الأحرى به أن يبين خطأه - لا يدل على أنه يقول به .
رابعاً : الناظر في سيرة الماوردي يجد أن الذين ترجموا له قد أثنوا عليه ووثقوه ، ولو كان معتزلياً ما أثنوا عليه كل هذا الثناء .
خامساً : أن كثيراً من العلماء والباحثين نفوا عنه الاعتزال .

فمن العلماء السبكي ، وابن حجر العسقلاني^(٤) .

(١) هما الدكتور عدنان زرزور ، حيث عد تفسير الماوردي من تفاسير المعتزلة .

والدكتور محمد صباح محقق كتاب أدب الدنيا والدين .

انظر : كتاب العز بن عبدالسلام ص (١٩١) ، مقدمة الكتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيد (٧٤/١) .

(٢) انظر : منهج الماوردي في أصول الدين (٥٥/١) .

(٣) انظر : النكت والعيون (٢١/١) .

(٤) هو : أحمد بن علي بن محمد ، الشهير بابن حجر العسقلاني الامام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ، ولد بمصر سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ) ، وقد حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين ، واشتغل بالأدب والشعر في أول أمره ، ثم أقبل على الحديث بكلية ، ورحل إلى عدد من البلاد للسمع على الشيوخ ، ومن أخذ عنهما الأنباري ، والبلقيني ، وابن الملقن ، والعراقي .

قال السبكي : والصحيح أنه ليس معتزلياً ، ولكنه يقول بالقدر ، وهي البلية التي غلبت على أهل البصرة^(١) .

وقال ابن حجر : ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال^(٢) .
وممن نفوه عنه من الباحثين .

الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور عبدالله الوهبي^(٣) ، والدكتور محيى الدين هلال سرحان^(٤) .

يقوا الاستاذ مصطفى السقا : (إن إتهام المحدثين للعلماء بالاعتزال وبالتشيع ، وبما هو أكبر من ذلك ، قد كثر وشاع ، ولعل هذا الذي ذكره ابن الصلاح ، كان نوعاً من اجتهاد الماوردي ، وترجيحه بين الآراء العلمية ترجيحاً عقلياً ، يوافق بعض آراء المعتزلة أحياناً ، وهو برئ من الاعتزال جملة ، وكل ما في الأمر ، أنه غلبت عليه صفة الفقيه العالم ، الذي يوازن بين الآراء ، ويرجح بعضها على بعض ، دون نظر إلى القائل بهذا الرأي أو ذاك ، وكان يطرح عنه رداء الكسل والتقليد ، ومن هنا رمي بالاعتزال في موافقة آرائه لبعض آراء المعتزلة ، ولم يكن معتزلياً في نفس الأمر)^(٥) . أهـ

وكلام السقا عن المحدثين وأنهم يتهمون العلماء بكثرة الاعتزال وبالتشيع لايوافق عليه ، فالمحدثون لا يحكمون على شخص إلا بعد دراسة سيرته وحالته دراسة دقيقة ، يعرف هذا كل من اطلع على كتب التراجم والمصطلح ، وهم مع ذلك يجتهدون ، قد يخطئون في حكمهم على بعض الناس ، وإن كان ذلك في القليل النادر .

← من مصنفاته : فتح الباري ، بلوغ المرام ، تهذيب التهذيب .

توفي سنة اثنين وخمسين وثمانمائة (٨٥٢ هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٢٧٠/٧) ، البدر الطالع (٨٧/١) ، الأعلام (١٧٨/١) .

(١) انظر طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧٢) .

(٢) انظر : لسان الميزان (٢٦٠/٤) .

(٣) العز بن عبدالسلام ص (١٨٩ - ١٩٦) .

(٤) مقدمة أدب القاضي (٣٥/١ - ٣٧) .

(٥) مقدمة أدب الدنيا والدين ص (١٧ ، ١٨) .

وقد قام الباحث عبدالعزيز القنصل الغامدي بدراسة واسعة ودقيقة عن منهج الماوردي في العقيدة ، وقد توصل بعد تتبع أقوال الماوردي إلى نفي الاعتزال عنه ، فقال :

(أما كون الماوردي معتزلياً ؛ فحاشا لله أن يكون منهم ، وإن وافقهم في بعض أقوالهم وأبو الحسن الماوردي بلغ مرتبة الاجتهاد ، فهو لا يقلد ، بل يصرح بما يراه حقاً ، ولو خالف مذهب الشافعي ، كما أنه لا يمكن أن يحكم عليه بالاعتزال إلا إذا وافق المعتزلة في أصولهم الخمسة التي بنوا عليها دينهم .

فهاهو شيخ المعتزلة في عصره^(١) يقول : ليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا أكملت هذه الخصائص فهو معتزلي .

والتتبع لأقوال الماوردي ضمن كتبه يجد البون الشائع بينه وبين مارمي به^(٢) . وقال في موضع آخر :

(فهذه مجمل أقوال وآراء الماوردي تتبعتها من كتبه التي تمكنت منها ، نستطيع الحكم عليه من خلالها بأنه ليس معتزلي المعتقد ، خاصة إذا عرفنا أنه خالفهم في كل أو جل ما يعتقدون^(٣) .

سادساً : قد خالف الماوردي المعتزلة في كثير من القضايا ، منها :

١- لا يقول بأصولهم الخمسة .

٢- قوله في الجنة والنار إنهما مخلوقتان .

٣- في مسألة الإيجاب ، وهي أن الله تعالى لا يجب عليه أن يجيب الكفار إلى ما سألوا .

٤- لا يكفر مرتكب الكبيرة ما لم يكن مستحلاً لها .

(١) هو أبو الحسن الخياط .

(٢) منهج الماوردي في أصول الدين (٥٥/١) .

(٣) المصدر السابق (٦٨٩/٢ ، ٦٩٠) .

٥- يخالفهم في باب الصفات ، فالمعتزلة ينفون عن الله سبحانه وتعالى جميع الصفات ، والماوردي ليس كذلك .

٦- يخالفهم في القول بحقيقة السحر ، بينما المعتزلة يزعمون أنه خداع وتمويه .

٧- يخالفهم في مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة ، فالمعتزلة لا تثبتها بينما الماوردي يثبتها .

٨- يخالفهم في القول بخلق القرآن ، فهو يرى انه ليس مخلوقاً ، خلافاً للمعتزلة .

وبعد هذا نستطيع أن نقول : إن الماوردي ليس معتزلياً وإن كان قد وافق المعتزلة في مسائل قليلة أداه إليها اجتهاده .

وأما الذين اتهموه فلا نحكم عليهم بأنهم تعمّدوا الإساءة إليه إنما هم أيضاً اجتهدوا في الحكم عليه والله يغفر .

أما منهجه عموماً في العقيدة فهو منهج الأشاعرة^(١) .

(١) المصدر السابق (٦٩٦/٢) .

والأشاعرة : هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، متأخروهم في الجملة يؤمنون ويثبتون صفات المعاني السبع ويمنعون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى .

انظر : الملل والنحل (٩٤/١) منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى .

تأليف : خالد بن عبداللطيف بن محمد نور . الناشر : مكتبة الغرباء الأثرية . المدينة النبوية ،

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٥ هـ) .

المبحث الثاني عشر وفاته

بعد أن عاش الماوردي حياة ليست كحياة كثير من الناس الذين يمرون في هذه الحياة كأعداد من غير أن يكون لهم ذلك الأثر الواضح في حياة الناس ، بل كانت حياته مليئة بالعلم والتعليم ، والتصنيف ، والدعوة إلى الخير إلى أن فارق الدنيا يوم الثلاثاء من ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠ هـ) وكان عمره يوم وفاته ست وثمانون عاماً ، ودفن في مقبرة باب حرب ببغداد ، وصلى عليه الخطيب البغدادي رحمه الله رحمة واسعة^(١) .

(١) انظر : تاريخ بغداد (١٠٣/١٢) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١١٠) ، طبقات السبكي (٣٠٤/٣) ، وفيات الأعيان (٢٨٤/٣) ، سير أعلام النبلاء (٦٤/١٨) ، طبقات ابن قاضي شهاب (٢٣٦/١) .

الفصل الثالث

دراسة عامة لكتاب الحاوي

مع بيان منهجه من خلال

« كتاب الإيلاء »

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب، وأثره ونسبته للمؤلف.

المبحث الثاني : مصادره .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب ، وأثره في الكتب التي ألفت بعده.

المبحث الرابع : منهج الماوردي في « الحاوي » .

المبحث الخامس : مصطلحات الماوردي في « الحاوي » .

المبحث السادس : بيان تفصيلي لكتاب الإيلاء ،

وماتضمنه من مقارنات .

للبحث الأول إسم الكتاب ونسبته للمؤلف

أولاً : إسم الكتاب :

من خلال مقدمة الماوردي يعرف اسم الكتاب .

فقد قال في مقدمته :

« وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاوياً لما أوجبه من تقدير الحال من الاستيفاء

والاستيعاب في أوضح تقسيم ، وأصح ترتيب ، وأسهل مأخذ »^(١).

والذين ترجموا للماوردي أثبت بعضهم اسم الكتاب كما سماه الماوردي

« الحاوي »^(٢) ، والبعض أضاف إليه لفظ الكبير ؛ فأسموه « الحاوي الكبير »^(٣)

وبعضهم زاد فقال « الحاوي الكبير في الفروع » .

وهذه الإضافات توضيحية من الذين أتوا بعد المؤلف .

فإضافة « الكبير » إما للتفريق بينه وبين كتابه « الإقناع »^(٤) ، أو للتفريق بينه

وبين كتاب « الحاوي للقزويني » فقد أطلقوا عليه اسم « الحاوي الصغير » وهذا هو

الأقرب مع أننا لا نستطيع أن نجزم بالسبب طالما لم يوضحه من سماه^(٥) .

ثانياً : نسبته للمؤلف :

أكثر الذين ترجموا للماوردي أثبتوا نسبة الكتاب إليه ، بل إن الماوردي اشتهر

بهذا الكتاب ، حتى أصبحوا يعبرون عنه بقولهم : « صاحب الحاوي »^(٦) .

(١) انظر : كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين (١/١٢١) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/٦٥) ، طبقات السبكي (٣/٣٠٣) ، العبر (٢/٢٩٦) ، طبقات

ابن قاضي شهبة (١/٢٣٧) ، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٧١) ، الفتح المبين (١/٢٤٠) .

(٣) انظر : كشف الظنون (١/٦٢٨) ، معجم المؤلفين (٧/١٨٩) ، مقدمة أدب القاضي (١/٤٦) .

(٤) انظر : مقدمة أدب القاضي (١/٥٠) ، مقدمة أدب الدنيا والدين ص (١٩) .

(٥) انظر : مقدمة كتاب العدد من الحاوي (١/٣٧) تحقيق : الدكتور وفاء فراش ، الطبعة الأولى

سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

(٦) المصدر السابق (١/٣٨) .

للبحث الثاني مصادره

من المعروف أن كتاب الحاوي شرح لمختصر المزني^(١)، وقد اعتمد في شرحه على كتب الإمام الشافعي كالأم^(٢) والإملاء^(٣)، وعلى أقوال الشافعي التي نقلها تلاميذه، أو من جاء بعدهم، كذلك اعتمد على شروح مختصر المزني^(٤) التي سبقته، واعتمد كذلك على أقوال فقهاء المذهب الذين سبقوه كابن سريج وأبي إسحاق المروزي، وأبي علي بن أبي هريره، وأبي حامد الإسفراييني، وأبي علي بن خيران. أما أقوال بقية الفقهاء فقد نقلها عن كتب أصحابهم.

(واعتمد في اللغة على كتب الخليل بن أحمد، وكتاب غريب الحديث للهروي، وكتب سيبويه، وكتب الفراء وثعلب، وكتب التفسير والقراءات)^(٥).

هذه بعض مصادره التي صرح بها، وإلا فالمطالع للحاوي يجد أن هذا الكتاب اعتمد فيه مؤلفه على عشرات المصادر، إضافة إلى ما كان عند مؤلفه من العلم الواسع، والإحاطة بكثير من الفنون، فأثر كل ذلك في صياغة الكتاب وكثرة مسأله وتفرعاته.

(١) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المزني الفقيه الإمام صاحب التصانيف، ولد سنة خمس وسبعين ومائه (١٧٥هـ)، أخذ عن الشافعي، وكان يقول: أنا خلق من أخلاق الشافعي، كان زاهداً، عالماً، مجتهداً، مناصراً، من تصانيفه المختصر المشهور الذي هو من أجل كتب الشافعية، وأكثرها بركة، توفي سنة أربع وستين ومائتين (٢٦٤هـ) رحمه الله. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٧٩)، طبقات السبكي (٢٣٨/١)، شذرات الذهب (١٤٨/٢)، وفيات الأعيان (١٩٦/١)، طبقات ابن قاضي شهبه (٥٨/١).

(٢) انظر: ص (١٩٠، ١٥٥، ٢١١، ٣٩٩).

(٣) انظر: ص (٢١٣، ٣٩٩).

(٤) قال الماوردي في مقدمة الحاوي «وقد اعتمدت بكتابي هذا على أعدل شروحه».

انظر: كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيد (١٢١/١).

ومن شرحه: ١- الإفصاح شرح مختصر المزني، تأليف: أبي علي الحسن بن قاسم الطبري.

٢- نهاية المطلب في دراية المذهب، تأليف: أبو المعالي الجويني.

٣- الشامل، تأليف: أبي نصر ابن الصباغ.

(٥) انظر: مقدمة كتاب الحاوي من أوله حتى آخر غسل الجمعة والعيد (٨٨/١).

للبحث الثالث

أهمية الكتاب

وأثره في الكتب التي جاءت بعده

يعتبر كتاب (الحاوي) من أهم وأوسع كتب الفقه عامة ، والمذهب الشافعي خاصة ، فقد حوى أكثر مسائل المذهب الشافعي ، سواء من أقوال الإمام الشافعي نفسه ، أو من أقوال أئمة المذهب ؛ إضافة لحسن الجمع والشرح ، وإيراد الأدلة والعلل الفقهية ؛ إضافة لذكره للقواعد الفقهية والأصولية ، والتعريفات اللغوية ولم يقتصر على المذهب الشافعي ، بل نقل في كثير من المسائل أقوال الصحابة ، والتابعين ، وأئمة المذاهب سواء المندثرة ، أو الباقية ، وغيرهم من كبار العلماء .

لذلك اعتنى به علماء المذهب الشافعي عناية كبيرة ، يتضح هذا من الثناء العظيم على الكتاب ، إضافة ما نشاهد من كثرة النقول عنه في كتب المذهب الشافعي . وعندما نطالع سيرة الإمام الماوردي نجد الذين ترجموا له عرفوه بصاحب الحاوي مما يدل على أهمية الكتاب أن يُعرف عالم في جلاله الماوردي وشيوع ذكره بكتاب من كتبه .

ومن أقوالهم في الكتاب :

(لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب)^(١) .

(كتاب عظيم ، في عشر مجلدات ، ويقال : إنه ثلاثون مجلداً ، لم يصنف مثله)^(٢) .

(لم يصنف مثله)^(٣) .

أما النقل عن الكتاب ، فنجد كثيراً من كتب المذهب نقلت عن (الحاوي)^(٤) .

(١) قاله ابن خلكان :

انظر : وفيات الأعيان (٢٨٢/٣) .

(٢) قاله حاجي خليفة :

انظر : كشف الظنون (٦٢٨/١) .

(٣) قاله الإسوي :

انظر : طبقات ابن قاضي شعبة (٢٣٧/١) .

(٤) نجد النقل عن (الحاوي) في كتب الفقه ، والأصول ، والقواعد الفقهية .

فمن كتب الفقه :

أو أوجه ذكرها ، وغالباً ما يذكر القائلين بها .

٧- بعد أن يذكر المسألة ، ويقرر حكمها ، ويستدل لها ؛ يذكر فروع بينها على أصل المسألة ، ويعبر عنها بالفصول .

٨- قد يرجح بين الأقوال والأوجه بقوله :

(وهو الصحيح)^(١) .

أو (والصحيح عندي)^(٢) .

أو (أصح)^(٣) .

أو (والأصح)^(٤) .

أو (وهو الأظهر)^(٥) .

٩- قد يعترض على بعض الأقوال ، أو الأوجه ، أو التعليقات بقوله :

(وهذا فاسد)^(٦) ، أو (وليس بصحيح)^(٧) .

١٠- لا يقتصر في كتابه على المذهب الشافعي ؛ بل يتعداه إلى المذاهب الأخرى

المشهورة ، وغير المشهورة ؛ فينقل عن الأوزاعي^(٨) ، وإسحاق^(٩) ، وغيرهما .

١١- يذكر مذاهب الصحابة والتابعين .

١٢- يقسم العلماء إلى فريقين :

(١) انظر : ص (٢٣٠ ، ٣١٧ ، ٣٤٦) .

(٢) انظر : ص (٢٤٥) .

(٣) انظر : ص (٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٣٤٩) .

(٤) انظر : ص (٢٣٨) .

(٥) انظر : ص (٢١٧ ، ٣٢٣) .

(٦) انظر : ص (٢٢٩ ، ٢٥٧ ، ٢٩٦ ، ٣٣٩) .

(٧) انظر : ص (٢٠١ ، ٣٢٥) .

(٨) انظر : ص (١١٩) .

(٩) انظر : ص (١١٩) .

الفريق الموافق للشافعي في القديم .

والفريق الموافق للشافعي في الجديد .

أو الموافق للشافعي ، والمخالف له^(١) ، ويعبر عن العلماء أحياناً بقوله : الجمهور .

١٣- يذكر أدلة المخالفين لمذهبه من كتاب وسنة ، ويذكر وجه الاستدلال ، كما يذكر دليلهم من الإجماع والقياس ، ويذكر تعليلاتهم ، وهو من أعدل العلماء في ذكر أدلة الخصوم .

ثم يذكر أدلة المذهب الشافعي بتوسع .

ثم يناقش أدلة المخالفين مناقشة حكيمة هادئة ، تنم عن أدبه الشديد مع العلماء ، ثم يجيب عنها دليلاً^(٢) .

١٤- يذكر أحياناً اعتراضات المخالفين بقوله : (فإن قيل) .

ويرد عليها بقوله : (قيل)^(٣) .

١٥- يستدرك أحياناً على المزني ، فيذكر أنه اخطأ^(٤) .

١٦- يفسر بعض الكلمات اللغوية تفسيراً يدل على إجادته لعلم اللغة^(٥) ،

ويستشهد عليها ببعض الآيات الشعرية التي ينسبها أحياناً لقائلها^(٦) ، وأحياناً لا ينسبها^(٧) .

١٧- إذا استدل بأحاديث ، فإنه يذكرها أحياناً بأسانيدها^(٨) ، أو يذكر اسم

(١) انظر : ص (٩٢ ، ٩٥) .

(٢) انظر : ص (١٢٢ ، ١٣٠) .

(٣) انظر : ص (١٢٧) .

(٤) انظر : ص (٢١٠ ، ٣٢٥) .

(٥) انظر : ص (٨٦ ، ٩٦) .

(٦) انظر : ص (٨٧) .

(٧) انظر : ص (٨٧) .

(٨) انظر : ص (١٢٠) .

التابعي عن الصحابي الذي روى الحديث^(١). ولا يخرجها من كتب الحديث المعتمدة، وأحياناً يذكر روايات للحديث عن عدد من الصحابة^(٢) ويذكر سبب ورود الحديث^(٣)، وأحياناً يسوق الحديث بالمعنى، وقد يستشهد بأحاديث ضعيفة.

(١) انظر: ص (١٠٥، ١٠٦).

(٢) انظر: ص (١٠٥، ١٠٦).

(٣) انظر: ص (١٠٧).

المبحث الخامس

مصطلحات الماوردي في ((الحاوي))

استخدم الماوردي في « الحاوي » مصطلحات متداولة في كتب المذهب الشافعي، منها :

١- النص أو المنصوص :

إذا قالوا في مسألة : نص الشافعي على كذا ، فإنهم يعنون أن الشافعي صرح بالحكم في تلك المسألة تصريحاً واضحاً لا لبس فيه .

وسمي نصاً ؛ لأنه مرفوع إلى الإمام الشافعي ، أو لأنه مرفوع القدر ؛ لكون الإمام نص عليه ، ويكون مقابله وجهاً ضعيفاً ، أو قولاً مخرجاً^(١) .

٢- القديم والجديد :

المطالع لسيرة الإمام الشافعي ، يجد أن الإمام الشافعي قد آتاه الله تعالى علماً واسعاً وفهماً دقيقاً لمسائل الفقه ، ومع سعة علمه رحمه الله ؛ إلا أنه كان ورعاً يحرص على الحق ويطلبه ، ويقول به ويدعو الناس إليه ، حتى لو أنه قد قال قبل ذلك بخلافه .

فقد صح عنه رحمه الله أنه قال : إذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ ، فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ، ودعوا قولي .

وروي عنه : إذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث ، واتركوا قولي أو قال : فهو مذهبي .

وروي هذا المعنى بألفاظ مختلفة^(٢) .

(١) انظر : تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٨١/١) لشهاب الدين ابن حجر الهيتمي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٤٩/١) لشمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١٢/١) للشيخ محمد الخطيب الشربيني ، الناشر : دار الفكر ، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية ص(١٤٧) للدكتور عمر سليمان الأشقر ، الناشر : دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (١٠٤/١) للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه وعلق عليه وأكماله : محمد نجيب المطيعي ، الناشر : مكتبة الإرشاد ، جدة ، فرائد الفوائد في

ونتيجة لهذا المنهج العظيم الذي سلكه الإمام الشافعي ، وجد له في كثير من المسائل أكثر من قول ؛ لأنه كان يفتي في المسألة ، ثم يظهر له الدليل بخلاف قوله ، فيطرح قوله جانباً ، ويأخذ بالدليل ؛ أو يأخذ بالدليل الأقوى إذا ظهر له .

وأقوال الإمام الشافعي اصطلاح علماء المذهب على تقسيمها إلى قسمين : (١) القسم الأول : القديم ، وهو ما قاله الشافعي قبل انتقاله إلى مصر ، سواء رجع عنه ، وهو الغالب ، أو لم يرجع عنه ، وهو قليل .

القسم الثاني : الجديد ، وهو ما قاله الإمام الشافعي بمصر ، تصنيفاً أو إفتاء . أما ما قاله الإمام الشافعي بعد أن غادر العراق إلى أن دخل مصر واستقر فيها ، فقد اختلف علماء المذهب ؛ فمنهم من عدّه من القديم ، ومنهم من عدّه من الجديد .

قال النووي (٢) : (كل مسألة فيها قولان للشافعي - رحمه الله - قديم وجديد ؛ فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ؛ لأن القديم مرجوع عنه ، واستثنى جماعة من أصحابنا نحو عشرين مسألة أو أكثر ، وقالوا : يفتى فيها بالقديم ، وقد يختلفون في كثير منها) (٣) .

⇐ اختلاف القولين لمجتهد واحد ص (٤٧) لشمس الدين محمد السلمي الشافعي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .

(١) انظر : نهاية المحتاج (٥٠/١) ، مغني المحتاج (١٣/١) ، حاشية أحمد بن عبدالرزاق الرشدي على نهاية المحتاج (٥٠/١ ، ٥١) مطبوع مع نهاية المحتاج ، المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد ص (٧٨) للدكتور محمد بن رديد المسعودي ، الناشر : دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

(٢) هو : يحيى بن شرف بن مري بن حين بن حسين ، أبو زكريا النووي الدمشقي ، الفقيه ، الحافظ ، الزاهد ، ولد سنة احدى وثلاثين وستمائة ، قرأ القرآن في بلده وختم وقد ناهز الاحتلام ، ثم قدم إلى دمشق وأكب ليلاً ونهاراً على طلب العلم ، وكان أعجوبة في اجتهاده وصبره على طلب العلم ، من شيوخه النابلسي ، المرادي ، المغربي ، الإربلي ؛ صنف تصانيف عظيمة منها : رياض الصالحين ، المجموع شرح المهذب ، روضة الطالبين ، توفي سنة سبع وسبعين وستمائة (٦٧٧هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات السبكي (١٦٥/٥) ، طبقات ابن قاضي شهابية (٩/٣) ، المدارس في تاريخ المدارس (٢٤/١) ، شذرات الذهب (٣٥٤/٥) .

(٣) انظر : المجموع (١٠٨/١) .

٣- الأوجه :

هي لأصحاب الشافعي ، المتسعين إلى مذهبه ، يخرجونها على أصوله ، ويستنبطونها من قواعده ، يجتهدون في بعضها ، وإن لم يأخذوها من أصله .
وهذه الأوجه تعد من مذهب الشافعي بلا خلاف
وهل ينسب الوجه المخرج إلى الإمام الشافعي ؟ .
قال النووي : والأصح إنه لا ينسب^(١) .

٤- الطرق :

وهي اختلاف أصحاب الشافعي في حكاية المذهب ، فيقول بعضهم مثلاً في المسألة قولان أو وجهان .
ويقول آخرون : ولا يجوز أو يجوز قولاً واحداً .
أو يقول بعضهم في المسألة تفصيل .
ويقول الآخر : فيه خلاف مطلق .
وقد يستعملون الوجهين في موضع الطريقتين وعكسه^(٢) .

٥- الظاهر :

ما ظهر أصلاً وعله ، أو واحداً منهما كذلك ومقابله كلاً أو بعضاً^(٣) .

٦- الأظهر :

إذا كان في المسألة قولان ظاهران ، وأحدهما أكثر ظهوراً من الآخر ، فإنهم يقولون : الأظهر ، وهو أعلى من الصحيح والظاهر^(٤) .

٧- الأصح :

أعلى مرتبة من الكل ، ومقابله الصحيح .

(١) انظر : المجموع (١٠٧/١) ، تحفة المحتاج (٨٠/١) ، نهاية المحتاج (٤٨/١) ، المعتمد من

قديم قول الشافعي على الجديد ص (٧٨) .

(٢) انظر : المجموع (١٠٨/١) ، المعتمد ص (٨١) ، مغني المحتاج (١٢/١) ، نهاية المحتاج

(٤٩/١) .

(٣) انظر : التنبيه على اصطلاحات فقهاءنا ص (١٩) تأليف بيران الكبيسي .

(٤) انظر : المرجع السابق ص (١٩) .

فالأصح : ماقوي صحته أصلاً وجامعاً أو واحداً منهما من القولين ، أو الوجهين ، أو الأقوال أو الوجوه فإذا كان في المسألة قولان صحيحان ، أو وجهان صحيحان وأحدهما أرجح من الآخر ، فإنهم يقولون في الدلالة على الراجح :
الأصح^(١) .

٨- الصحيح :

ماصح أصلاً وجامعاً ، أو واحداً منهما ، وكذلك من القولين أو الأقوال .
أو الوجهين أو الوجوه ؛ ومقابلته الفاسد كلاً أو بعضاً^(٢) .

(١) انظر : التنبيه على اصطلاحات فقهاءنا ص (١٩) المدخل إلى دراسة المدارس الفقهية ص

(١٤٧) .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

المبحث السادس بيان تفصيلي لكتاب الإيلاء وماتضمنه من مقارنات

بدأ الماوردي كتاب الإيلاء بتعريفه ، ثم ذكر الآية التي يستدل بها في كتاب الإيلاء ، مع تفسيرها واختلاف العلماء في ذلك ، جعله كالمدخل لكتاب الإيلاء ، وهو يتضمن فصلين مستقلين :

وأما المقارنات في هذا المدخل فهي :

مع عمر بن الخطاب مرة واحدة .

مع عبدالله بن مسعود مرة واحدة .

مع زيد بن ثابت مرة واحدة .

مع أبي الدرداء مرة واحدة .

مع عائشة مرة واحدة .

مع إبراهيم النخعي مرتين .

مع الحسن البصري مرة واحدة .

مع أبي قلابة مرة واحدة .

مع سعيد بن المسيب مرة واحدة .

مع أبي بكر بن عبدالرحمن مرة واحدة .

مع أبي شبرمة مرة واحدة .

مع أبي حنيفة مرتين .

ثم ذكر تسع عشرة مسألة تضمنت واحداً وعشرين فصلاً ، ذكر الخلاف في خمس مسائل .

١- مسألة واحدة ، مقارنة مع عمر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد ، وعائشة ، وأبي الدرداء ، وعطاء ، ومجاهد ، وطاووس ، وسليمان بن يسار ، والأوزاعي ، وإسحق ، وأبي حنيفة (مرتين) ، ومالك (ثلاث مرات) ، وأحمد ، وأبي ثور ، والحسن البصري ، وابن أبي ليلى .

٢- مسألة واحدة مقارنة مع أبي يوسف فقط .

٣- مسألتان ، مقارنتان مع مالك فقط .

٤- مسألة واحدة ، مقارنة مع علي ، وابن عباس ، وأبي حنيفة ، ومالك .

ثم ذكر أربعة أبواب :

الباب الأول : الإيلاء من نسوة .

احتوى هذا الباب على فصلين مستقلين ، ومسألة تضمنت ثلاثة فصول ، ولا يوجد في هذا الباب مقارنة .

الباب الثاني : من يجب عليه التوقيت في الإيلاء ، ومن يسقط عنه .

احتوى هذا الباب على تسع مسائل ، تضمنت أربعة فصول ، ذكر المقارنة في مسألتين :

١- مسألة واحدة ، قارن فيها مع أبي حنيفة ومالك .

٢- مسألة واحدة ، قارن فيها مع أبي حنيفة مرتين .

الباب الثالث : الوقف من كتاب الإيلاء .

احتوى على فصلين مستقلين واحد عشر مسألة ، تضمنت عشرة فصول .

ذكر مقارنة واحدة في الفصل الثاني مع أبي حنيفة .

وذكر في المسائل ثلاث مسائل مقارنة :

١- مسألتان ، قارن فيها مع أبي حنيفة .

٢- مسألة واحدة ، قارن فيها مع أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، ومالك .

الباب الرابع : إيلاء الخصي والمحبوب .

تضمن مسألتين ليس فيهما مقارنة .

وبهذا يتضح أن عدد الأبواب في كتاب الإيلاء أربعة أبواب ، وعدد المسائل ثلاثة وخمسين مسألة ، وعدد الفصول أربعة وأربعين فصلاً .

قارن في جميع الكتاب مذهبه مع أبي حنيفة في أحد عشر موضعاً ومع أبي يوسف في موضعين ، ومع محمد بن الحسن في موضع واحد ، ومع مالك في سبعة مواضع ، ومع الإمام أحمد في موضع واحد ، ومع إسحاق في موضع واحد ، ومع الأوزاعي في موضع واحد ، ومع إبراهيم النخعي في موضعين ، ومع الحسن البصري في موضعين ، ومع عطاء في موضع ، ومع مجاهد في موضع ، ومع طاووس في موضع ، ومع سليمان بن يسار في موضع ، ومع أبي قلابة في موضع ، ومع ابن شبرمة في موضع .

الفصل الرابع وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

المبحث الثاني: بيان منهج التحقيق .

المبحث الأول

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية ، بيانها على النحو التالي:

١ - النسخة الأولى :

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٨٢) فقه شافعي .

وهي النسخة الوحيدة التي تضم جميع أجزاء الحاوي ، ماعدا نقص في مقدمتها

حوالي (٣٢) لوحة ^(١) .

وقد قام مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بتصوير هذه النسخة في ثلاثة وعشرين مجلداً ؛ ويقع كتاب الإيلاء في الجزء الرابع عشر ، وهو في الفيلم الذي يحمل رقم (٧٥) فقه شافعي .

وعدد لوحات كتاب الإيلاء (٦٠) لوحة .

وعدد الأسطر في الصفحة (٢١) سطر تقريباً .

وعدد الكلمات في السطر (٩ - ١١) كلمة .

وقد كتبت بخط نسخي جيد قديم ، هو إلى الكوفي أقرب ، واضح منقوط ومشكول في بعض الكلمات ، وهي قليلة السقط والتحريف ، وقد كتبت فيها أسماء الأبواب والمسائل والفصول بخط كبير يميزها عما عداها من باقي الكتاب .

وهذه النسخة لا يوجد عليها اسم الناسخ ، ولاتاريخ النسخ .

وقد رمزت لها بالرمز (أ) .

٢ - النسخة الثانية :

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٨٣) فقه شافعي .

وهي مصورة في ميكرو فيلم بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (٢٧)

فقه شافعي .

ويقع كتاب الإيلاء في (٤٠) لوحة .

وعدد الأسطر في الصفحة (٢٥) سطرأ .

وعدد الكلمات في كل سطر (١٣) كلمة .

(١) انظر : كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين (١٠٣/١) .

وقد كتبت بخط نسخي قديم واضح ، وكثير من كلماتها غير منقوطة ، وهي كثيرة التحريف ، والتصحيف ، والسقط .

وجاء في آخر النسخة : تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله : علي بن عبدالله بن محمد السنيوطي الشافعي ، وكان الفراغ من نسخة يوم الإثنين العاشر من شعبان المكرم سنة ثمان وثلاثين وستمائة (٦٣٨ هـ) .
وقد رمزت لها بالرمز (ب) .

٣- النسخة الثالثة :

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٤٥٠) فقه شافعي .
وهي مصورة في ميكرو فيلم بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (١٠٢) فقه شافعي .

ويقع كتاب الإيلاء في (٣٤) لوحة .
وعدد الأسطر في الصفحة (٢٧) سطراً .
وعدد الكلمات في كل سطر (١٦ - ١٨) كلمة .
وقد كتبت بخط نسخي جميل ودقيق ، وأخطأها وسقطها قليل .
وقد رمزت لها بالرمز (ج) .

للبحث الثاني بيان منهج التحقيق

حاولت قدر استطاعتي تحقيق أهم أهداف التحقيق ؛ وهو إخراج النص إخراجاً سليماً خالياً من زيادة ، أو نقص ، أو تحريف ؛ ثم اتبعت في تحقيقي النص طريقة التحقيق المعروف لدى المحققين ، كما راعيت في تحقيقي الخطة التي وضعها قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى .

ويتلخص منهجي فيما يأتي :

١- قابلت بين النسخ الثلاث آخذاً بمنهج النص المختار ، للخروج بالنص الأصح ، ولم أعتمد على نسخة معينة ، مع إثبات الفروق بين النسخ في الهامش .

٢- وضعت عناوين بين معكوفتين [] للمسائل الواردة في الكتاب توضيحاً للمسألة ، وتقريباً لها .

٣- عند وجود زيادة في إحدى النسخ ، والحاجة تدعو إلى إثباتها ، أثبتها في النص ، وأضعها بين قوسين ، وأشار في الهامش أنها ساقطة من نسخة كذا وكذا .

٤- إذا ترجح لي أن الكلمة غير صحيحة في النسخ المخطوطة ، أو أن الكلام غير مستقيم ، أثبته في المتن ، وأشار في الهامش إلى أن هذا هو ما ورد في النسخ المخطوطة ، والصواب كذا ، أو لعل الصواب كذا .

٥- راعيت كتابة الكلمات على قواعد الإملاء الحديثة ، وكذلك علامات الترقيم .

٦- وضعت النص القرآني بين قوسين ، مع مراعاة كتابته بالرسم العثماني ، وتشكيله ، والإشارة في الهامش إلى اسم السورة التي وردت فيها ، ورقم الآية .

٧- خرجت الأحاديث النبوية من كتبها المعتمدة ، ونقلت أقوال أئمة الحديث عليها من تصحيح وتضعيف ما أمكن ذلك ، وإذا كان اللفظ في المصدر فيه اختلاف عن الذي أورده الماوردي أتيت به .

٨- تخريج الآثار من أقوال الصحابة والتابعين .

٩- إذا ذكر قولاً لصحابي أو تابعي ، ولم أجده في كتب الآثار ، ووجدته في كتب الفقه أشرت إليه .

١٠- قمت بالتعريف بالمصطلحات الفقهية والأصولية ، وذلك برجوعي إلى المصادر الأصلية في كل علم .

١١- قمت بشرح الكلمات اللغوية الغريبة، وذلك بالرجوع إلى القواميس والمعاجم العربية.

١٢- وضحت المراد من كلام المؤلف ، إذا كان غامضاً .

١٣- قمت بترجمة جميع الأعلام الواردة في المخطوط والمقدمة ، وإذا كان اسم العلم موجوداً من المخطوط والمقدمة ، ترجمت له عند التحقيق .

١٤- عرّفت بالأماكن البلدان والقبائل .

١٥- عزوت الأبيات الشعرية إلى قائلها ، وتوثيقها من المصادر التي أوردتها .

١٦- رقمت المسائل الواردة في المخطوطة ، وذلك بترقيم مسائل كل باب على حدة، كما رقمت فصول كل مسألة على حدة بالحروف الهجائية .

١٧- ترقيم لوحات نسخة (أ) على الجانب الأيسر من البحث لتسهيل الرجوع لها، وجعلت الترقيم حسب الأبواب ، والمسائل والفصول .

١٨- تحقيق المسائل الفقهية على النحو التالي :

أ - عند ذكر الماوردي نص مختصر المزني ، أشير إلى موضعه في النسخة المطبوعة، وقد أرجع إلى النسخة المخطوطة إذا احتجت إلى ذلك ، وأشير إلى الفرق بينه وبين ما ذكر الماوردي في الهامش ، كما أوثق النص من كتب الشافعي المتوفرة لدي كالأهم وأحكام القرآن .

ب - إذا ذكر الشافعية حكماً فقهياً متفقاً عليه عند الشافعية ، أذكر بعض مراجع الشافعية المخطوطة والمطبوعة توثيقاً لما أورده المؤلف .

ج - إذا أورد المؤلف قولين ، أو وجهين ، أو ذكر أن في المسألة طريقتان ، وذكر من قال بها من علماء المذهب ، فإنني أكتفي بتوثيقها من مصادر الشافعية المعتمدة ، أما إذا لم يذكر من قال بها ووجدت ذلك في المصادر الأخرى عزوته لقائله ، مع ذكر المصادر .

د - إذا ذكر الماوردي قولاً ، أو وجهاً للشافعية في المسألة ، ووجدت قولين ، أو وجهين ، أو أكثر ، فإنني أذكرها ، وأذكر القائلين بها متى وجدت ذلك .

هـ - إذا ذكر الماوردي وجهين في المسألة ، ولم يرجح أيّاً منها ، ورأيت لغيره من فقهاء الشافعية تصحيحاً أو ترجيحاً ، فإنني أذكره ، وخاصة ترجيحات الرافعي والنووي .

و - إذا ذكر الماوردي في المسألة مذاهب أخرى ، فإنني أوثقها من مصادرها المعتمدة .

ز - إذا أورد المؤلف رواية واحدة ، أو قولاً واحداً لأحد المذاهب ، ووجدت في ذلك المذهب روايات ، أو أقوال في المسألة ، فإنني أذكرها غالباً مع توثيقها من مصادرها .

ح - إذا ذكر قولاً ، أو رواية لأحد المذاهب ، ووجدت أن المشهور في المذهب خلاف ذلك ، ذكرت القول المشهور ، أو الرواية المشهورة ، مع التوثيق من المصادر .
ط - إذا اقتصر على بعض المذاهب ، فإنني أذكر المذاهب الأخرى ، مقتصراً على المذاهب الأربعة ، والظاهرية ، من غير ترجيح ، مع توثيقها من مصادرها المعتمدة .

ي - إذا اقتصر على بعض أدلة المذاهب الأخرى ، ووجدت غيرها ، فإنني أذكرها غالباً ، مع ذكر مصادرها .

١٩ - عملت فهرس تفصيلية ، ألحقتها بآخر الكتاب ، وهي على النحو التالي :

أ - فهرس الآيات القرآنية .

ب - فهرس الأحاديث النبوية .

ج - فهرس الآثار .

د - فهرس الأعلام .

هـ - فهرس الكتب الواردة في المخطوط .

و - فهرس الآيات الشعرية .

ز - فهرس المعاني اللغوية .

ح - فهرس الأماكن والبلدان .

ط - فهرس المصادر والمراجع .

ي - فهرس الموضوعات .

نماذج من نسخ المخطوطات

هو لما في الصوت مستورا وكثر لو غابت رويته مع اخفا
ثم قد نمت الاخت فذكرت له صوت رويته لم يزل له العذر
على اقتناها بعد ان ينفذ زواله عليك وليس كذلك الاخت
انما ملك لها مجازا رجع الى قول الزوج في صوتها

فقوله ولو قالت

المخلدة ثلاثا نكحت زيدا ومخلقتي بعد اتمامه فقال
زيد جليتها قبل الاطمان لم تقترح عور الا صا دة في قول
الناس وقيل عور الا صا به في قول اوليائها يدعي انما
يدخل على الناس صرا في تكميلهم فلم يقبلوه لها فيه
وعبر مؤخلة على الا صرا فقل قولها فيه فلو قال
زيد لم اتره فها وفلات فتردني واها في تكلفت قبل قولها
في اكلها ثلاثا واذا كثر بها الناس لما ذكرنا ما فيها
على نفسها ولم يقبل على الناس فلو فتردني وتردني واها
بها وادعت علة خلافها فافكر ما خرجت على اول
لن ارجعها لان افكر الناس لاجل اذها موجب لبقائها على
نكاحه فلم يرد لغيره ان ينكحها ولا يصدق عليه في خلافتها
فقوله واذا اخلق الحشو

روية الامه ثلاثا فوكتها السير بملء الجرس لم يزل به
للزوج لان الله تعالى انا اجمعا بالاصابة فيزوج ولو اشرقت
الزوج فنزل في سحر يزوج من كل حال قبل فكاك زوج اتم
على جهنم احدهما كل حال اصابة الزوج بشرط في عقد

النكاح في ملك الميرور والزوج في الشرايين لاجل
الزوج لانه زوج (انما تحركت العنصر عليه الا يزوج في هذا
الزوج)

فقوله

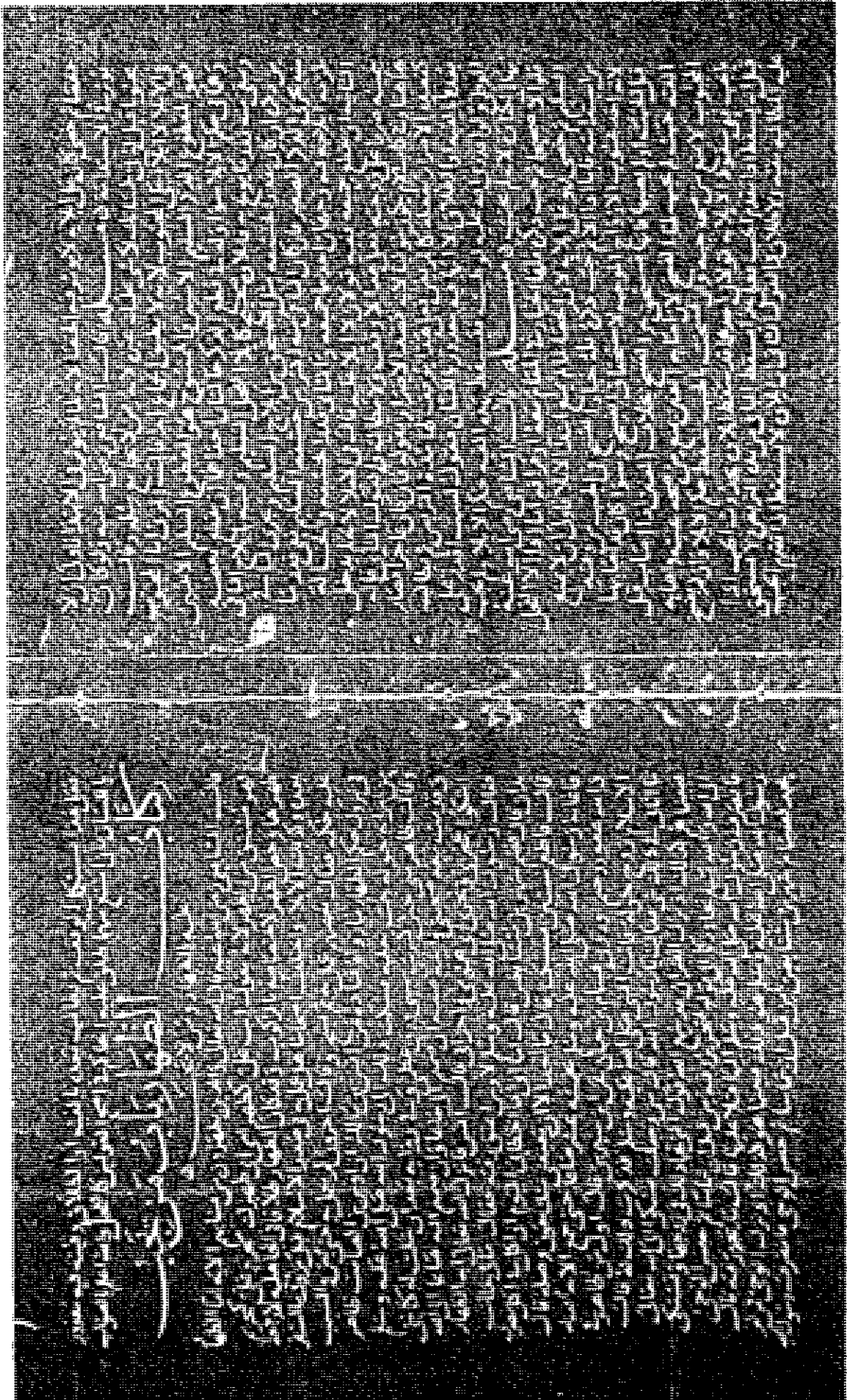
واذا اترت جها فزوجك ما علي من امره فطقتها اخبرية فوجها
قال صدر ابو كعبا الزنا حلت بهذا الوك للزوج الاول
وكفي صا دة فكلها صحت دار خصمه ان يزوج سيف انا
ولو اترت لاي امره فزوجك ما من امره فطقتها رويته فزوجها
ثم تروا انها من المطالبة ثلاثا على هذا الوك للزوج الاول
سكنه وكفي غير يكتد وان اعتقد الوك لانه في عقد الوك
اعلم بلامه باب

كما في الاية

قال الله تعالى الذي يزوج من نسايتهم بربهم
اربعة اشهر فترت وذا ملز الله عنور رجم وان عرفوا
الخلافتان الله يبيع قديم (امه الاية في كلامهم
فهو الحلف بفعل الا يزوج اياكم فهو طوول اذ اختلف
فلا تلامه رويته الاية فترت
ولا حيرة في مال عليه الية والكم يكتد عندت ملائم
وكفي في الاية الاية فقال انما هو
قبل الاية حلفك له يمينه وان يزوجك منه الاية فترت

جاء ان يرجع الى قول الزوج في موت اختها والله تعالى اعلم في هذه المسألة
ولوقالت المطلقة لا اشكت ربه اوطلقت بعد الاصابه وماله من ربه
طلقتها قبل الاصابه لم يقبل دعوى الاصابه في حق الثاني وقبل دعوى الاصابه
مداخل على الثاني فصرنا في محل المهر فلم يسئل ولو لماله وعاد به دخله بطل
الاول صدر فصل موته فانه لم يزل زبدهم انذروا وطالبوا فالت
مدرج حتى واصل في طلقه قبل قولها في حلالها الاول وان اختلف
الفا في ما ذكرنا من انما فيها على مسكنا وان لم يسئل على الثاني في قوله افر
رسله تنزوحها واحصا بها وادعت عليه طلاقها فانكرها حلفت على
على الاول ان برأ حلفا لان انكار الثاني لطلاقها موجب لانها حلفت
تحتاجه فليحذر لغيره ان يسميها فلا يصدق عليه في طلاقها فقصص
فما اذا اختلفت زوجه في الامه لطلاقها بالاستيذان على المهر فاحل
للزوج يخطي اليه تعالى انما احلها بالاصابه من زوج ولو استثنى احدا
الزوج قبل ان يسحل من زوج مهر حل له ان الاصابه في شرطه وعقد
الطلاق لا يملك المهر والوجه الثاني انها لا تحل الا بعد الاصابه
من زوج لا يباح حصة العن عليه الا بعد رجوعه وهذا الشرط والله
اعلم **فصل** في ما اذا تزوجها ثانيا فوجدها غائبة فزادته وظننها
احبسية بوطئها ما حل بوطئها اذا حلفت بهذا القول في خروج الاول
لا بد من طلاقها فحل بوطئها وان فصلت عن زوجها فحل بوطئها
ولو اراد ان يزاها فوجدها غائبة فزادته وظننها فوجدتها فحل بوطئها
بان انها حلت المطلقة فلا حل بهذا القول في خروج الاول
لا بد من طلاقها فحل بوطئها اذا حلفت بهذا القول في خروج الاول
كتاب الاصلية **باب** الشايع في طلاقها

والا الاصل بالسرير والاختصاص مال عليه الله ولا في غيره عدلت بالله
وجمع الاله الاما مال الشايع طلاق الا لا حافظ له من وان يدركه الله
فان استقرت للاختصاص من الاله فله السلي الملقى اية الله "كأن الله تعالى
كولا ياتل اولها الفصل بنام والسعد ان يوتى الاولى القربة والا لا ياتل
الله هي كل من جعلها حائلا في زوجه او غير زوجة في طاعة او
معصية فاما الاصل في الشايع فهو الحائلا في زوجه ان لا يظلمها بغير
بها مولا ط ما سئل عن رجل طلق امرأته فزادته وظننها فوجدتها فحل بوطئها
الام طالت العرب في الحائلا عليه فلاه اشياء الطلاق والظهار والا لا
مقتل الله تعالى الا لا ولا طلاقها وعاطاها عليه في الحائلا من اقطاع امرأته
على الزوجة الى ما استقرت على حلفها في الشايع ويحل طلاقها في طاعتها
عليه والا لا يصلح ما ان حلف الا لا قول الله تعالى في المهر من مولا
سرصر بره الا لا حلف وصدقه للذين يولون ان يعتزلوا من فسادهم
فتد له ان يعتزلوا الا لا حلف ما دل على طاقه من مولا حلفها الله لا
يكون مولا الا لا حلفه تعالى والله في انه يكون مولا حلف من التبرع بحلف
صها ما لا يكون سواها ان حلفها بالله تعالى او بالعتق والطلاق
وفيها بعد علمه طلقه من مولا حلفها في احدتها المهر في زوجته ان لا طاقها
ويكونه من على الا لا حلف من وطئها هو الا لا وهذا قول الشايع في حلف
ولا يكون حلفا اذا حلف على غير طلاق الثاني ان الا لا حلفها على سباه
فوجدته سواها حلت على طلاقها على غير طلاق الا لا حلفها على سباه
مولا اي فلاه واسرهم الصحيح وان سباهه من مولا حلفها الله
معنى الشايع في المهر المهر هو حلفها بالموتى وفيها من حلفها الله
القول في حلف المهر المهر هو حلفها بالموتى وفيها من حلفها الله
والله في امرها حلف الا لا حلفها في حلفها الله وحلفها في حلفها الله
ومعنى والله تعالى فان راى الله جمعوا واقرضه المهر حلفها الله
حتى نفى بالله امر الله اي يجمع ومنه قول الشايع



الورقة الأخيرة من نسخة (ج)

القسم الثاني

التحقيق

كتاب الإيلاء

[تعريف الإيلاء لغة وشرعاً]^(١)

قال الشافعي رحمه الله تعالى^(٢): قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ • وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣).

أما الإيلاء في كلامهم^(٤) فهو الخلف^(٥)؛ يقال: آلى يولي إيلاء فهو مولٍ، إذا حلف.

(١) العناوين التي بين المعكوفتين [زيادة على الأصل وضعتها تقريباً وتوضيحاً .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٧) ، للإمام أبي إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني ، الناشر : دار المعرفة ، مطبوع بهامش كتاب الأم للشافعي .

والشافعي : هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافعي ، المظلي القرشي . كان إماماً جليلاً ، بجرأ في العلم ، ورأساً في الفهم ، وهو إمام المذهب المعروف ، مناقبه كثيرة ، من شيوخه الإمام مالك ومحمد بن الحسن الشيباني ، ومن تلاميذه الإمام أحمد ، والربيع بن سليمان ، والبويطي وغيرهم ، له عدة مؤلفات منها : الأم ، والإملاء ، والرسالة ، واختلاف الحديث ، ولد في غزة سنة خمسين ومائة (١٥٠هـ) وتوفي سنة أربع ومائتين (٢٠٤هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٥٦/٢) ، وفيات الأعيان (٣٠٥/٣) ، طبقات السبكي (١٩٢/١) ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص (١٨٧) ، شذرات الذهب (٩/٢) .

(٣) سورة البقرة : آية (٢٢٦، ٢٢٧) .

(٤) أي في كلام العرب .

(٥) انظر : لسان العرب (٤٠/١٤) للإمام أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور ، الناشر : دار الفكر ، الطبعة الثالثة سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢٠/١) لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، الناشر : دار الفكر ، القاموس المحيط ص (٦٢٧) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢١٥) لأبي منصور

فالإيلاء المصدر ، والألّية الإسم .

قال جرير^(١):

ولا خير في مالٍ عليه ألّية ولا في يمينٍ عقدت بالمآثم^(٢)
وجمع الألّية ألياء .

قال الشاعر :

قليل الألياء حافظ ليمينه وإن بدرت منه الألّية برت^(٣)

⇐ محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو ، الناشر دار الفكر ، سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٦٨) للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ، الصحاح (٢٢٧٠/٦) لإسماعيل بن حماد الجوهري ، الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ، أنيس الفقهاء ص (١٦١) ، لقاسم القونوي ، تحقيق: أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي ، الناشر : دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ، حلية الفقهاء ص (١٧٥) لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، تحقيق : د. عبدالله بن عبدالحسن التركي ، الناشر : الشركة العربية المتحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

(١) هو : جرير بن عطية الخطّفى - بفتح الخاء والطاء - التميمي البصري ، من أبرز الشعراء في العهد الأموي ، وقد مدح عدداً من خلفاء بني أمية ، اشتهر بغزله العفيف ، وبمناضلاته الشعرية مع شعراء عصره وعلى رأسهم الفرزدق ، ولد سنة ثمان وعشرين (٢٨هـ) وتوفي سنة عشر ومائة (١١٠هـ) .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٥٩٠/٤) ، شذرات الذهب (١٤٠/١) ، الشعر والشعراء (٤٦٤/١) لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، الناشر : دار المعارف بمصر ، سنة (١٩٦٦م) ، الأغاني (٣/٨) لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : علي ابن محمد البجاوي ، الناشر : دار الكتب ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٧٥/١) لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م) ، وفيات الأعيان (٣٢١/٢) .

(٢) انظر : ديوان جرير ص (٤٥٤) ، الناشر دار بيروت للطباعة والنشر ، سنة (١٣٩٨هـ) .

(٣) البيت لكثير بن عبدالرحمن بن أبي جمعة بن الأسود ، المشهور (بكثير عزة) .

انظر : ديوان كثير عزة ص (٥٩) ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، الناشر : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى سنة (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) .

فإن اشتقت^(١) الافتعال من الألية ، قلت : ائتلى يأتلى ائتلاءً .

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾^(٢).

فالإيلاء في اللغة : هي كل يمين حلف^(٣) بها حالف على زوجة أو غير زوجة في طاعة أو معصية .

فأما الإيلاء في الشرع :

فهو الحالف^(٤) على زوجته ألا يطأها مدة يصير بها مولياً على ما سنذكره^(٥).

(١) في (ب) : (أسبقت) ، وهو تصحيف .

(٢) سورة النور : آية (٢٢) .

قال الماوردي : وقريء : (وَلَا يَتَأَلَّ) ، وفي اختلاف القراءتين وجهان :

أحدهما : أن معناهما متقارب واحد ، فيه وجهان :

أحدهما : أي لا يقتصر ، مأخوذ من قولهم : لا ألوت : أي لا قصرت ، قاله ابن بحر .

والثاني : لا يحلف ، مأخوذ من الألية ، وهي اليمين .

والقول الثاني : معناهما مختلف ، فمعنى يأتلى : أي يألوا أو يقصر ، ومعنى يتأل : أي يحلف .

انظر : النكت والعيون (٨٣/٤ ، ٨٤) ، الجامع لأحكام القرآن (١٣٨/١٢) لأبي عبدالله محمد

بن أحمد القرطبي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

(٣) في (ب) : حلقه .

(٤) الصواب : الحلف ؛ لأن التعريف للإيلاء لا للمولي .

(٥) عرفه النووي بتعريف أدق من تعريف الماوردي فقال : (هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقاً ، أو فوق أربعة أشهر) .

قال الشريبي : (وأركانه كما قال الشيخان (الرافعي والنووي) أربعة : حالف ، ومدة ،

ومحلوف به ، ومحلوف عليه ، زاد في الأنوار : وصيغة ، وزوجة ، وقد شرع المصنف (أي

النووي) في الركن الأول فقال (هو حلف زوج) خرج بذلك السيد والأجني ... ويصح من

عجمي بالعربية ، ومن عربي بالعجمية إن عرف المعنى كما في الطلاق وغيره ، وقوله (يصح

طلاقه) خرج به الصبي والمجنون والمكره ، ودخل فيه العبد ، والحر ، والمسلم ، والكافر ،

والخصمي ، والسكران المتعدي بسكره ، والمراد أنه يصح طلاقه في الجملة ليدخل ماله قال : إذا

وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً ، وفرعنا على انسداد باب الطلاق فإنه زوج لا يصح

طلاقه - في هذه الصورة - مع ذلك يصح إيلاؤه ، وقوله (ليمتنع من وطئها) أي وأطلق ،

فلو حلف على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض ، أو النفاس ، أو فيما دون الفرج لم يكن

مولياً ، بل هو محسن لا تتضرر بذلك ولا تطمع في الوطء فيما ذكر ، ولا ممنوع من الوطء في

الأخيرة شرعاً فأكد الممنوع منه بالحلف وقوله (مطلقاً) نعت لمصدر محذوف : أي

امتناعاً مطلقاً غير مقيد بمدة ، وفي معناه ما إذا أكد بقوله : أبداً ، وقوله (أو فوق أربعة أشهر)

هو الركن الثاني ، وهو المدة ، خرج به الأربعة فما دونها . أ.هـ . ثم قال :

← (تنبيه) ليس هذا الحد بجامع لعدم شموله مالو قال : والله لا أطوك حتى أموت أو تموتي ، فإنه يكون مولياً لحصول اليأس مع أنه لم يطلق ولم يذكر فوق أربعة أشهر ، ولا مانع أيضاً لشموله العاجز عن الوطء بنحو جب ؛ فإنه يصح طلاقه ، ولا يصح إيلاؤه ... لأنه لا يتحقق منه قصد الإيذاء بالامتناع ، فلو قال : يصح طلاقه مع إمكان وطئه لكان أولى . أ.هـ .

انظر : منهاج الطالبين وعمدة المفتين ص (٢٤٣) للإمام : يحيى بن شرف النووي ، الناشر : مكتبة الثقافة ، عدن ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٣/٣٤٣ ، ٣٤٤) للشيخ : محمد الخطيب الشربيني ، الناشر : دار الفكر .

وانظر كذلك تعريف الإيلاء عند الشافعية في : مختصر البويطي (ل ٢ ، ب) لأبي يعقوب يوسف بن يحيى المصري البويطي ، من محفوظات مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (١٠٧٨) ، الشامل في الفقه الشافعي (ج ٧ ل ٩ ب) لابن الصباغ ، من محفوظات المكتبة المحمودية ، برقم (١٣٦٦) ، كفاية النيه في شرح التنبيه (ج ٨ ل ٢١٨ ب) للإمام نجم الدين ابن الرفعة ، من محفوظات مكتبة الأزهر برقم (٢٦٧٥) (٤٢١٣٥٥) ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب (٤/٢) لسليمان البجيرمي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، سنة (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) ، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (٢/٣١١) لعبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الشهير بالشرقاوي ، الناشر : دار الفكر .

أما تعريفه عند بقية المذاهب ؛ فقد عرفه المالكية والحنابلة بتعريف مقارب لتعريف الشافعية . أما الحنفية فقد انفردوا بقيد في التعريف يخالف بقية المذاهب الأربعة وهو المدة تبعاً للخلاف بين أبي حنيفة من جهة ، وبين مالك والشافعي وأحمد من جهة أخرى فيما لو حلف على أربعة أشهر هل يكون مولياً ؟

عند مالك والشافعي وأحمد لا يكون مولياً ، لذلك نجد في تعريفاتهم قولهم : فوق أربعة أشهر . أما الحنفية فقالوا : هو مولٍ لذلك نجد في تعريفهم قولهم : أربعة أشهر فصاعداً . وإليك تعريفاتهم :

أولاً : تعريف المالكية :

(هو : الحلف بيمين يلزم بالحنث فيها حكم على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر حرة كانت أو أمة ، مسلمة كانت أو كاتبة) .

ثانياً : تعريف الحنابلة :

(هو حلف الزوج القادر على الوطء بالله تعالى أو بصفة من صفاته على ترك وطء زوجته في قبلها مدة زائدة على أربعة أشهر) .

ثالثاً : تعريف الحنفية :

(هو الحلف على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله ، أو بتعليق ما يستثقه من القربان) .

انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (٢/٨٨٢) للقاضي عبدالوهاب البغدادي ، الناشر : المكتبة التجارية ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/٥٩) للشيخ : شمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تحقيق : فضيلة الشيخ : عبدالله الجبرين ، الطبعة الأولى سنة (١٤١٠ هـ) ، شرح فتح القدير (٤/١٨٩) ، للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام ، الناشر : دار الفكر .

أ - فصل

١/١٥٢

قال الشافعي رحمه الله في كتاب « الأم » :

كانت الفرق^(١) في الجاهلية بثلاثة أشياء : بالطلاق^(٢) ، والظهار^(٣) ، والإيلاء ؛
فقل الله تعالى الإيلاء والظهار عما كانا عليه من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما
استقر عليه حكمهما في الشرع ، وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه^(٤) .
والأصل^(٥) في بيان حكم الإيلاء قول الله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ

(١) في (ب) : العرب ، وفي (جـ) : الفرق .

والفرق : جمع فرقة ، تقول : فرقت بين الحق والباطل ، أي فصلت .

انظر : المصباح المنير (٢/٤٧٠ ، ٤٧١) .

(٢) الطلاق لغة من الإطلاق ، وهو الإرسال والترك .

وشرعاً : حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه .

انظر : المصباح المنير (٢/٣٧٦) ، القاموس المحيط ص (١١٦٧ ، ١١٦٨) ، تحرير ألفاظ التنبيه

ص (٢٦٣) ، مغني المحتاج (٣/٢٧٩) ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (٢/٧٢) لأبي يحيى

زكريا الأنصاري ، الناشر : دار الفكر .

(٣) الظهار في اللغة : مشتق من الظهر ، وإنما قالوا : كظهر الأم دون بطن وفخذ ؛ لأن الظهر

موضع الركوب من الدابة ، والمرأة مركوب الزوج .

وحقيقته الشرعية : تشبيه الزوج زوجته غير البائن بأثنى لم تكن حلاً له .

انظر : المصباح المنير (٢/٣٨٨) ، القاموس المحيط ص (٥٥٧ ، ٥٥٨) ، تهذيب الأسماء واللغات

(٣/١٩٦) للإمام يحيى بن شرف النووي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

مغني المحتاج (٣/٣٥٢) ، حاشية البيجوري (٢/١٦٣) .

(٤) لفظ الشافعي في الأم (٥/٢٧٧) : (سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية

كانوا يطلقون بثلاثة : الظهار ، والإيلاء ، والطلاق ، فأقر الله تعالى الطلاق طلاقاً ، وحكم في الإيلاء

بأن أمهل المولي أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يفِيء أو يطلق ، وحكم في الظهار بالكفارة) . أ.هـ .

(٥) الأصل لغة : أسفل الشيء ، وما يبنى عليه غيره .

واصطلاحاً : له عدة معان منها الدليل ، وهو المراد هنا ؛ والفقهاء يستعملون الأصل بمعنى

الدليل في الغالب .

ومنها : الرجحان ، ومنها القاعدة المستمرة ، ومنها : المقيس عليه .

نَسَائِهِمْ^(١) وفي الكلام حذف ، وتقديره : « للذين يؤلون - أن يعتزلوا - من نسائهم » فترك أن يعتزلوا اكتفاء بما دل عليه ظاهره^(٢) .

وفيه قولان^(٣) :

أحدهما : أنه لا يكون مولياً إلا بالله تعالى .

⇐ انظر : المصباح المنير (١٦/١) ، القاموس المحيط ص(١٢٤٢) ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول (٧/١) للإمام جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي ، الناشر : عالم الكتب ، البحر المحيط في أصول الفقه (١٧/١) للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، الناشر : دار الصفوة ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ، شرح الكوكب المنير (٣٩/١) للشيخ : محمد بن أحمد الفتحوي ، تحقيق : الدكتور : محمد الزحيلي ، الدكتور : نزيه حماد ، الناشر : دار الفكر ، دمشق ، سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

(١) سورة البقرة : آية (٢٢٦) .

(٢) انظر : النكت والعيون (٢٨٨/١) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤٥٦/٤) للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، أحمد محمد شاكر ، الناشر : دار المعارف بمصر .

(٣) انظر : المذهب في فقه الإمام الشافعي (١٥٠/٢) لأبي إسحاق الشيرازي ، الناشر : دار الفكر ، الشامل (ج٧ ل ١٠ ب) ، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (١٣٧/٧) لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق : الدكتور : ياسين أحمد دراجة ، الناشر : مكتبة الرسالة الحديثة ، الطبعة الأولى ، سنة (١٩٨٨م) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل ٢ أ) للإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، مصور بالجامعة الإسلامية برقم (٦٠٠٤) ، التلخيص ص(٥٣٨) ، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، على محمد عوض ، الناشر : مكتبة الباز ، مكة - الرياض ، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢٣٠/٨) للإمام يحيى بن شرف النووي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، كفاية النبيه (ج٨ ل ٢١٩ أ، ب) ، المطلب العالي في شرح الوسيط للغزالي (ج٢٠ ل ٢٨١ أ) لنجم الدين ابن الرفعة ، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (١١٣٠) ، مغني المحتاج (٣٤٤/٣) ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦٥/٧) لشمس الدين أحمد بن حمزة الرملي ، الناشر : المكتبة الإسلامية ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٨٢١/٢) لعبدالله بن عمر البضاوي ، تحقيق : علي محيي الدين القره داغي ، الناشر : دار الإصلاح ، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (٦٨/٢) ، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : الثانية ، الإقناع ص(١٥٥) للإمام الماوردي ، تحقيق : خضر محمد خضر ، الناشر : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

والثاني : أنه يكون مولياً بكل يمين التزم بالحنث فيها ما لم يكن لازماً (له) ^(١) سواء كان حالفاً بالله تعالى ، أو بالعق والطلاق ^(٢) .

وفيما يصير بالحلف (عليه) ^(٣) مولياً قولان ^(٤) :

أحدهما : اليمين على زوجته ألا يطأها ^(٥) ، فتكون يمينه على الامتناع من وطئها هو الإيلاء ، وهذا قول الشافعي ^(٦) والجمهور ^(٧) ، ولا يكون مولياً إذا حلف على

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) هذا هو القول الجديد للإمام الشافعي . وعبر عنه النووي بقوله : الأظهر .

انظر : الروضة (٢٣٠/٨) ، المنهاج ص (٢٤٣) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) ليس المراد بالقولين هنا القول القديم والقول الجديد للشافعي ، ولكن المراد هنا قولان للعلماء .

(٥) الوطء الذي يصير الزوج بالحلف على الامتناع منه مولياً هو الوطء في الفرج ، أما لو حلف على الامتناع من وطئها في دبرها فليس بمولي .

قال الإمام أبو إسحاق الشيرازي :

(ولا يصح الإيلاء إلا على ترك الوطء في الفرج ، فإن قال : والله لا وطئت في الدبر لم يكن مولياً ؛ لأن الإيلاء هو اليمين التي يمنع بها نفسه من الجماع ، والوطء في الدبر ممنوع من غير يمين ، ولأن الإيلاء هو اليمين التي يقصد بها الإضرار بترك الوطء ، والوطء الذي يلحق الضرر بتركه هو الوطء في الفرج ، ولو قال :

والله لا وطئت فيما دون الفرج لم يكن مولياً ؛ لأنه لا ضرر في ترك الوطء في الفرج) أ.هـ .

انظر : المهذب (١٠٦/٢) .

(٦) انظر : المهذب (١٠٦/٢) ، الوجيز (٧٥/٢) للإمام الغزالي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ،

لبنان ، سنة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٨٢٢/٢) ، فتح العزيز

على كتاب الوجيز (ج ١٤ ل ٢٥ ب) للإمام عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي ، مخطوط

بالمكتبة الأزهرية برقم (٧٦٨) فقه شافعي ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، حاشية الشرقاوي على

تحفة الطلاب (٣١١/٢) ، الاعتناء في الفروق والاستثناء (٨٩٢/٢) لبدر الدين محمد بن أبي

بكر بن سليمان البكري ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، على محمد عوض ، الناشر : دار

الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

(٧) منهم الخفية والمالكية والحنابلة .

انظر : تحفة الفقهاء (٢٠٣/٢) لعلاء الدين السمرقندي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ،

غير الوطاء^(١).

⇐ الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) ، المبسوط (٢٣/٧) لشمس الدين السرخسي ، الناشر: دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ، الفتاوى الخانية (٥٤٤/١) لقاضي خان محمود الأوزجندي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢٦١/٢) لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، سنة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) ، حاشية رد المحتار على الدر المختار (٤٢٦/٣) ، محمد أمين الشهير بابن عابدين ، الناشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، سنة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .

الكافي في فقه أهل المدينة المالكي (٤٩٥/١) للإمام : أبو عمر ابن عبد البر ، تحقيق : محمد بن محمد الموريتاني ، الناشر : مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ ، المعونة (٨٨٣/٢) ، المقدمات والممهدات (٦١٦/١) لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، الناشر : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ) ، تحقيق : محمد حجي ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٨٩/٤) لأبي عبد الله محمد الخرشي ، الناشر : المطبعة الكبرى الأميرية ، الطبعة الثانية ، سنة (١٣١٧هـ) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٢٧/٢) للشيخ : محمد عرفة الدسوقي ، الناشر : دار الفكر . القوانين الفقهية ص (٢٠٨) لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ، الناشر : دار الفكر ، حاشية العدوي على الرسالة (٩٣/٢) للشيخ : علي الصعيدي العدوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

المغني (٥٢٢/٨) لموفق الدين ابن قدامة ، الناشر : دار الفكر الطبعة الأولى سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، الكافي (٢٤٠/٣) لموفق الدين ابن قدامة ، تحقيق : زهير الشاويش ، الناشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الرابعة ، سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، المحرر (٨٥/٢) لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٦٨/٩) لعلي بن سليمان المرداوي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة الطبعة الأولى سنة (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) ، كشف القناع عن متن الإقناع (٣٥٤ ، ٣٥٣/٥) لمنصور بن يونس البهوتي ، الناشر: دار الفكر سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

(١) إذا حلف على سائر الاستمتاع لا يكون مولياً .

انظر : فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٥ب) ، إخلاص النواي (٢٧٩/٣) لشرف الدين اسماعيل بن أبي بكر المقرئ ، تحقيق : عبدالعزيز زلط ، الناشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي ، بوزارة الأوقاف . مصر ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .

والثاني : أن الإيلاء هو الحلف على مساءة زوجته سواء كانت على الوطاء أو على غيره إذا قصد^(١) الإضرار بها وهذا قول لأبي قلابة^(٢) ، وإبراهيم النخعي^(٣) .
ثم قال سبحانه : ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ يعني الانتظار^(٤) أربعة أشهر ،

(١) في (ج) : اتصل .

(٢) هو : عبدالله بن زيد بن عمرو - أو عامر - بن نائل بن مالك ، أبو قلابة - بكسر القاف - الجرمي البصري ، كان رأساً في العلم والعمل ، قدم الشام فنزل بداريا ، وبها مات سنة أربع ومائة (١٠٤هـ) ، وقيل خمس ومائة (١٠٥هـ) رحمه الله .
انظر ترجمته في : العبر (١/١٢٧) ، سير أعلام النبلاء (٤/٤٦٨) ، البداية والنهاية (٩/٢٣١) ، شذرات الذهب (١/١٢٦) .

أما قوله هذا فلم أجده بعد طول بحث فيما توافر لدي من كتب الآثار والفقه .

(٣) هو : الإمام الحافظ إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي ، أبو عمران ، كان صالحاً فقيهاً متوقفاً قليل التكلف ، وكان مفتي أهل الكوفة في زمانه مع الشعبي ، ولد سنة ست وأربعين (٤٦هـ) ، وتوفي سنة ست وتسعين (٩٦هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٨٢) ، وفيات الأعيان (١/٢٥) ، سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٠) ، العبر (١/١١٣) ، البداية والنهاية (٩/١٤٠) ، شذرات الذهب (١/١١١) .
أما قوله هذا فقد أخرجه عبدالرزاق ، وابن جرير من طريق الثوري عن حماد عن إبراهيم قال « إذا حلف بالله ليغيبها أو ليسوعنها ، أو ليحرمها ، أو لا يجتمع رأسه ورأسها فهو إيلاء » .
انظر : مصنف عبدالرزاق (٦/٤٤٨) للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني ، الناشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، جامع البيان (٤/٤٦٣) .

ووافقهما الشعبي والظاهرية .

انظر : مصنف عبدالرزاق (٦/٤٤٨) ، تفسير ابن جرير (٤/٤٦٢) .

قال ابن حزم رحمه الله تعالى : (ومن حلف بالله أو باسم من أسمائه تعالى ألا يبطأ امرأته ، أو أن يسوعها ، أو ألا يجمعه وإياها فراش أو بيت سواء) أ.هـ .

انظر المحلى (١٠/٤٢) للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

(٤) في (ب) ، (ج) : انتظار .

والتربص في اللغة معناه : الانتظار - كما ذكر الماوردي - قال الفيروزآبادي : ربص فلان فلاناً : انتظر به خيراً أو شراً يحل به) .

انظر : القاموس المحيط ص (٨٠٠) ، المصباح المنير (١/٢١٥) .

(وهذه أربعة أشهر)^(١) يؤجل بها المولي .

وفيهما مذهبان :

أحدهما: أنها أجل مقرر لوقوع الطلاق بعده، وهذا قول أبي حنيفة^(٢) ومن وافقه^(٣).

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) انظر : المبسوط (٢٠/٧) ، تحفة الفقهاء (٢٠٥/٢) ، رؤوس المسائل ص (٤٢٣) لجار الله محمود بن عمر الزرخشري ، تحقيق : عبدالله نذير أحمد ، الناشر : دار البشائر الاسلامية ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٧٦/٣) لعلاء الدين الكاساني ، الناشر : دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ، البناء في شرح الهداية (٢٧٠/٥) لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، الناشر : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ، تبين الحقائق (٢٦٢/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٢٧/٣) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٢/٣) لعبدالله بن مودود الموصلي ، الناشر : دار المعرفة ، الطبعة الثالثة ، سنة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ، اللباب في شرح الكتاب (٦٠/٣) لعبدالغني الغنيمي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الناشر : دار الكتاب العربي . وأبو حنيفة هو : النعمان بن ثابت بن زوطي - بضم الزاي وفتح الطاء - الكوفي التميمي بالولاء ، إمام أهل الرأي ، وفقه أهل العراق ، أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان وغيره ، وتفقه على يديه خلق كثيرون وعلى رأسهم أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني . قال الشافعي : من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة ، ولد سنة ثمانين (٨٠هـ) ، وتوفي سنة مائة وخمسين (١٥٠هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : الطبقات السنية في تراجم الحنفية (٨٦/١) لتقي الدين عبدالقادر التميمي الغزي ، تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو ، الناشر : دار الرفاعي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٨٧) ، شذرات الذهب (٢٢٧/١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢١٦/٢) ، وفيات الأعيان (٣٩/٥) ، تذكرة الحفاظ (١٦٨/١) للحافظ الذهبي ، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحيدر آباد ، الدكن ، الهند ، الطبعة الرابعة - سنة (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) .

(٣) وافقه كثير من العلماء منهم : سعيد بن المسيب ، وأبي بكر بن عبدالرحمن ، وعطاء ، وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، والمالكية في غير المشهور من المذهب .

انظر : مصنف عبدالرزاق (٤٥٤/٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧) ، مصنف ابن أبي شيبة (١٢٦/٤) ، (١٢٨ ، ١٢٧) للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة ، الناشر : دار التاج ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ، السنن الكبرى (٣٧٩/٧ ، ٣٨٠) لأبي بكر أحمد بن

والثاني: أنها أجل لاستحقاق المطالبة بعدها، وهذا قول الشافعي^(١) ومن وافقه^(٢).

ثم قال: ﴿ فَإِنْ فَأَوْو ﴾ أي رجعوا^(٣)، والفيئة: الرجوع^(٤).

← الحسين البيهقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، السنن

(١٨٨٥) لسعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية،

الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٢م)، المقدمات والممهّدات (٦١٨/١)، حاشية

الدسوقي على الشرح الكبير (٤٢٨/٢)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٩١/٤).

(١) انظر: الأم (٢٧١/٥)، مختصر البيهقي (ل٢ب)، نهاية المطلب في دراية المذهب

(ج٧ل٦ب) للإمام الجويني، مخطوط بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، برقم (١١٣٠) فقه شافعي،

الشامل (ج٧ل١٠أ)، التنبيه ص (١٨٥) للإمام أبي إسحاق الشيرازي، الناشر: عالم الكتب،

بيروت، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، فتح العزيز (ج١٤ل٢٧ب)، مغني المحتاج

(٣٤٩/٣)، شرح التنبيه (٦٨٢/٢) لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، الناشر: دار الفكر،

بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

(٢) وافقه المالكية في المشهور من المذهب، والحنابلة، والظاهرية.

انظر: الموطأ (٨٣/٢) للإمام مالك بن أنس، الناشر: دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان،

مطبوع مع شرحه تنوير الحوائك للسيوطي، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٦/١)، بداية

المجتهد ونهاية المقتصد (١٦٨/٢) للإمام أبي الوليد بن رشد، الناشر: دار الجيل، بيروت،

الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، القوانين الفقهية ص (٢٠٨)، حاشية الدسوقي

(٤٢٨/٢)، شرح الخرشي (٩١/٤).

المغني (٥٢٩/٨)، الكافي (٢٤٩، ٢٤٦/٣)، الشرح الكبير على المقنع (٣٦/٨)، لشمس

الدين عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الناشر: دار الفكر، الطبعة

الأولى سنة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الفروع (٤٧٨/٥، ٤٧٩) لشمس الدين محمد بن مفلح،

الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، المحرر (٨٧/٢).

الحلى (٤٢/١٠، ٤٥) وقال به عدد من الصحابة سيأتي ذكرهم ص (١٠٢).

تنبيه: للإمام مالك رحمه الله تعالى قول ثالث يعتبر وسطاً بين القولين.

قال ابن رشد في المقدمات والممهّدات (٦١٨/١): (وروى أشهب عن مالك في العتبية، أنه إذا

أوقف بعد انقضاء الأربعة أشهر، فقال: أنا أفيء، أمهل حتى تنقضي عدتها، فإن لم يفعل بانت

منه بانقضاء عدتها، وهي قوله بين القولين على طريق الاستحسان غير جارية على قياس) أ.هـ.

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (٤٦٥/٤)، النكت والعيون (٢٨٨/١).

(٤) انظر: الزاهر ص (٢١٥)، لسان العرب (١٢٦/١)، الصحاح (٦٣/١)، القاموس المحيط

ص (٦١)، المصباح المنير (٤٨٦/٢)، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٧٠).

قال الله تعالى^(١): ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢) أي ترجع^(٣).

ومنه قول الشاعر :

ففاتت ولم تقض الذي أقبلت له ومن حاجة الإنسان ماليس قاضيا^(٤)
وفيما أريد بالفيئة ها هنا قولان :

أحدهما : الجماع ، وهو قول الجمهور^(٥).

والثاني : هو المراجعة باللسان بكل ما أزال مساءتها ، ودفع الضرر عنها ، وهذا

قول من زعم^(٦) أن الإيلاء هو اليمين على مساءتها ، وقصد الإضرار بها^(٧).

(١) في (ب) : فإن الله تعالى قال .

(٢) سورة الحجرات : آية (٩) .

(٣) انظر : النكت والعيون (٣٣١/٥) .

(٤) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس .

انظر: ديوان سحيم ص (١٩)، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية، سنة (١٣٦٩هـ)، تحقيق:

عبدالعزیز الميمني، الحماسة الشجرية (٥٤٦/١) لبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني،

تحقيق: عبدالمعين الملوحي، أسماء الحمصي، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق، سنة (١٩٧٠م).

(٥) قال بهذا القول ابن عباس رضي الله عنهما، ومن التابعين الشعبي، ومسروق، وسعيد بن

جبير، وقال به أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد .

انظر: مصنف عبدالرزاق (٤٦١/٦-٤٦٣)، مصنف ابن أبي شيبة (١٣١/٤، ١٣٢)، سنن سعيد

بن منصور برقم (١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦)، تفسير ابن جرير (٤٦٦/٤، ٤٦٧)، السنن الكبرى

لبيهقي (٣٨٠/٧)، المبسوط (٢٠/٧)، تحفة الفقهاء (٢٠٦/٢)، الاختيار (١٥٥/٣)، شرح

فتح القدير (٢٠٧، ٢٠٦/٤)، حاشية ابن عابدين (٤٣٢/٣)، المدونة الكبرى (٩٨/٣) للإمام

مالك بن أنس، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان، سنة (١٣٢٣هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة

(٤٩٩/١)، شرح الخرشي (٩٦/٤)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٣٥/٢)، بلغة السالك

لأقرب المسالك (٤٤٨، ٤٤٧/١) لأحمد الصاوي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى .

الأم (٢٧١/٦)، التنبيه ص (١٨٥)، الإقناع للماوردي ص (١٥٥)، روضة الطالبين (٣٠/٨)،

كفاية الأخيار (٦٩/٢)، فتح الرهاب (٩٣/٢) .

المغني (٥٣٥/٨)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٧٠/٥)، المحرر (٨٧/٢)، كشف

القناع (٣٦٢/٥) .

(٦) في (أ) : (من عمر عم) ، وهو تصحيف ، ولا معنى له ، وفي (ج) : لمن زعم .

(٧) هذا قول أبي قلابة ، وإبراهيم النخعي .

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فيه تأويلان^(١) :

أحدهما : غفورٌ لمأثمه مع وجوب الكفارة^(٢) عليه ، وهذا قول الجمهور^(٣) .

← انظر : مصنف عبدالرزاق (٤٦٣/٣) ، مصنف ابن أبي شيبة (١٣١/٤) ، تفسير ابن جرير (٤٧٢/٤) .
وانظر فيما يتعلق بتفسير الآية : النكت والعيون (٢٨٨/١ ، ٢٨٩) ، تفسير ابن جرير (٤٦٥/٤-٤٧٤) ، تفسير القرطبي (٧٢/٣ ، ٧٣) .

(١) قال الماوردي في النكت والعيون (٢٨٩/١) : وفيه ثلاث تأويلات :

أحدها : أراد غفران المأثم ، وعليه الكفارة .

والثاني : غفورٌ بتخفيف الكفارة وإسقاطها ، وهذا قول من زعم أن الكفارة لا تلزم فيما كان الخنث فيه برأ .

والثالث : غفور لمأثم اليمين ، رحيم في تخليص المخرج منها بالتكفير .

وراجع : تفسير ابن جرير (٤٧٤-٤٧٧) ، تفسير القرطبي (٧٣/٣) .

(٢) في (ج -) : الكفار .

والكفارة في اللغة : أصلها من الكُفْر ، وهو السر ، وسميت كفارة ؛ لأنها تكفر الذنوب .

وفي الشرع : هي مالٌ أو صوم وجب بسبب كحلف ، أو قتل ، أو ظهار .

انظر : المصباح المنير (٥٣٥/٢) ، حاشية البحرمي على الخطيب (١٣/٤) .

(٣) منهم : قتادة ، والزهرى ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في الجديد - ورجحه علماء المذهب - وأحمد .

انظر : تفسير ابن جرير (٤٧٦/٤) ، مصنف عبدالرزاق (٤٦٧/٦) ، تحفة الفقهاء (٢٠٩/٢) ،
البنية في شرح الهداية (٢٧٥/٥) ، بدائع الصنائع (١٧٥/٣) ، رؤوس المسائل ص (٤٢٣) ، تبين
الحقائق (٢٦٣/٢) ، الباب في شرح الكتاب (٦٠/٣) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٢/٣) .

الموتنة الكبرى (١٠٠/٣) ، الكافي لابن عبدالبر (٤٩٦/١) ، المنتقى شرح الموطأ (٣٣/٤) لأبي
الوليد الباجي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة
(١٣٣٢هـ) ، البيان والتحصيل (٣٧٣/٣) ، شرح الخرشني (٩٧/٤) ، حاشية الدسوقي (٤٣٦/٢) .

الأم (٢٧١/٥) ، التبيين ص (١٨٥) ، المهذب (١٠٩/٢) ، حلية العلماء (١٤٨/٧) ، كفاية
التيه (ج ٨ ل ٢٣٣ أ ، ب) ، زاد المحتاج (٤٤٧/٣) للشيخ : عبدالله بن حسن الكوهجي ،
الناشر : المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، حاشية إعانة الطالبين (١٦١/٢) ، للسيد البكري
الدمياطي ، الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، سنة

(١٣٥٦هـ-١٩٣٨م) ، حاشية البيهقوري (١٦١/٢) ، نهاية المحتاج (٧٥/٧) ، حاشية

والثاني : غفور في تخفيف الكفارة وإسقاطها ، وهذا قول الحسن^(١) ، وإبراهيم^(٢) ، ومن زعم أن الكفارة لا تلزم فيما كان الحنث^(٣) (فيه)^(٤) برأ .

⇐ القليوبي (١٣/٤) لشهاب الدين أحمد القليوبي ، الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مطبوع بهامش شرح المنهاج للمحلي ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) .

المغني (٥٣٥/٨) ، الكافي (٢٤٨/٣) ، المحرر (٨٨/٢) ، تصحيح الفروع (٤٨٢/٥) لعلاء الدين المرادوي ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

(١) هو : أبو سعيد الحسن بن يسار البصري .

أحد كبار التابعين وساداتهم ، إمام في التفسير والفقه والورع والزهد والفصاحة ، ثقة مأمون ، ولد لستين بقتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وتوفي بالبصرة ، سنة عشر ومائة (١١٠هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات (١٦١/١) ، صفة الصفوة (٢٣٣/٣) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١١) ، تهذيب التهذيب (٢٦٣/٢) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الناشر : دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة (١٣٢٦هـ) ، شذرات الذهب (١٣٦/١) ، وفيات الأعيان (٣٥٤/١) .

أما قوله هذا فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٦٩/٦) ، (٤٧٠) ، وابن جرير في تفسيره (٤٧٤/٤) عن الحسن أنه قال : « إذا فاء فلا كفارة عليه » .

(٢) أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٤٦٩/٦) عن إبراهيم أنه قال : « كانوا يرون إن فاء فليست عليه كفارة » ، قال : الراوي عن إبراهيم : (وكان إبراهيم يستحب الكفارة) . وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٧٥/٤) بدون قوله : قال الراوي ... الخ .

ويلاحظ في هذه الرواية أن إبراهيم النخعي نقل هذا الرأي عن سبقة ، أما هو فكان يستحب الكفارة ، وقد يكون قصد الماوردي أن إبراهيم النخعي لم يكن يرى وجوبها إنما يرى استحبابها فجعله مع القائلين بإسقاط الكفارة ، والله أعلم .

وقد وافقهما الشافعي في القديم إذا كانت اليمين بالله تعالى .

انظر : المهذب (١٠٩/٢) ، التنبيه ص (١٨٥) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٣ ب) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، مغني المحتاج (٣٥١/٣) ، تحفة المحتاج (٧٥/٧) ، زاد المحتاج (٤٤٧/٣) .

(٣) الحنث - بالكسر - الإثم ، والذنب ، والخلف في اليمين ونقضها ونكثها والميل من باطل إلى حق وعكسه .

انظر : القاموس المحيط ص (٢١٥) ، المصباح المنير (١٥٤/١) ، مختار الصحاح ص (١٥٨) ، حلية العلماء ص (٢٠٦) ، المطلع ص (٣٤٣) .

(٤) ساقطة من (ب) .

﴿ وإن عزموا الطلاق ﴾ وفي عزمته تأويلان^(١):

أحدهما : أن عزيمة الطلاق أن لا يفىء^(٢) حتى تمضي أربعة أشهر فتطلق^(٣) بمضيها ، واختلف من قال بهذا في الطلاق الذي يلحقها على قولين :

أحدهما : طلبة بائة ، وهو قول عبدالله بن مسعود^(٤) ، وزيد بن ثابت^(٥) ،

(١) راجع : تفسير ابن جرير (٤/٤٧٧-٤٩٩) ، النكت والعيون (١/٢٨٩) .

(٢) في (جـ) : (لا تفىء) ، بالتاء .

(٣) في (جـ) : (فيطلق) ، بالياء .

(٤) هو : عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبدالرحمن الكوفي ، الإمام الحبر فقيه الأمة ، أسلم قديماً ، وهاجر المجرتين ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها ، وروى عن رسول الله ﷺ ثمان وأربعين وثمانمائة حديثاً (٨٤٨) ، توفي سنة اثنتين وثلاثين (٣٢٢هـ) ، وقيل ثلاث وثلاثين (٣٣٣هـ) بالمدينة ، وقيل : بالكوفة ، رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : أسد الغابة في معرفة الصحابة (٣/٨٠) لأبي الحسن علي بن محمد الجزري ، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٣٦٠) لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٨٨) ، سير أعلام النبلاء (١/٤٦١) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٢٤) ، العبر (١/٣٣) .

أما قوله هذا فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/١٢٧) ، وسعيد بن منصور في سننه برقم (١٨٨٦ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨٩) ، وابن جرير في تفسيره (٤/٤٧٩ ، ٤٨٠) عن ابن مسعود أنه قال في الإيلاء : « إذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة بائة » .

وذكر الحافظ ابن حجر رواية ابن جرير في فتح الباري (٩/٤٢٨) ، وصحح إسناده .

(٥) هو : زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي ، كنيته أبو سعيد ، وقيل : غير ذلك ، كاتب الوحي ، كان رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والفرائض ، وقد قال رسول الله ﷺ « أفرضكم زيد » ، وبلغ من ثقة الصحابة به أن أمره أبو بكر أن يجمع القرآن ، وأمره عثمان أن يكسب المصحف ، فكسب وأبي بن كعب يملئ عليه ، توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين (٥٤هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : الإصابة (١/٥٦١) ، أسد الغابة (٢/٢٢١) ، تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٠٠) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٢٧) ، الفتح المبين (١/٨٠) .

أما قوله هذا فقد أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٦/٤٥٣) وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/١٢٦) ، وابن جرير في تفسيره (٤/٤٧٨ ، ٤٧٩) ، والدارقطني في سننه (٤/٦٣) ، الناشر : دار المحاسن ، القاهرة ، والبيهقي في سننه (٧/٣٧٨) من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة أن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت كانا يقولان : « إذا مضت الأربعة فهي واحدة بائة » .

وابن عباس^(١)، وأبي حنيفة^(٢).

والثاني : طلبة رجعية ، وهو (قول)^(٣) سعيد بن المسيب^(٤) ، وأبي بكر بن

(١) هو : عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، ابن عم النبي ﷺ ، وترجمان القرآن ، وحير الأمة ، وإمام المفسرين ، دعا له النبي ﷺ بقوله « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » روى ستون وستمائة وألف حديث (١٦٦٠) أخذ عنه عطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم ، كف بصره في آخر عمره ، سكن الطائف بآخر عمره كذلك وتوفي بها .

ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفي عام ثمان وستين (٦٨هـ) رضي الله عنه .
انظر ترجمته في : الإصابة (٣٣٠/٢) ، صفة الصفوة (٧٤٦/١) للإمام أبي الفرج ابن الجوزي ، تحقيق : محمود فاحوري ، محمد رواس قلعة جي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٤/١) ، شذرات الذهب (٧٥/١) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٣٠) .

أما قوله هذا فقد أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٤٤٦/٦) ، وابن جرير في تفسيره (٤٨٢ ، ٤٨١/٤) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٧/٤) ، وسعيد بن منصور في سننه برقم (١٨٩١ ، ١٨٩٢) ، والدارقطني في سننه (٦٣/٤) ، والبيهقي في سننه (٣٧٩/٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الإيلاء : « إذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة بائنة » ، وصحح الحافظ ابن حجر إسناده في فتح الباري (٤٢٨/٩) .

(٢) انظر : المبسوط (٢٠/٧) ، الباب في شرح الكتاب (٦٠/٣) ، تبين الحقائق مع حاشية الشلبي (٢٦٢/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٢/٣) ، البناية في شرح الهداية (٢٧٠/٥) ، تحفة الفقهاء (٢٠٥/٢) ، شرح العناية على الهداية (١٩١/٤) ، للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ، الناشر : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، مطبوع مع شرح فتح القدير .

(٣) ساقطة من (أ) .

(٤) هو : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي المدني ، يكنى بأبي محمد ، كان موفور الكرامة ، قوالاً بالحق ، لا يقول ولا يعمل إلا ما يعتقد ، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة .
ولد سنة خمس عشرة (١٥هـ) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وتوفي عام أربع وتسعين (٩٤هـ) ، وقيل ثلاث وتسعين (٩٣هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات (٢١٩/١) ، صفة الصفوة (٧٩/٢) ، وفيات الأعيان (٣٧٥/٢) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٣٩) ، الفتح المبين (٨٨/١) .

أما قوله هذا ، فقد أخرجه مالك في الموطأ (٨٣/٢) عن ابن شهاب : أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته : (أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة ، ولزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة) .

عبدالرحمن^(١)، (و) ^(٢) ابن شيرمة^(٣) رحمهم الله تعالى .

والتأويل الثاني : أن عزيمة الطلاق أن يطالب بالفيئة أو الطلاق بعد أربعة أشهر فلا يفىء ويطلق^(٤)، وهو^(٥) قول عمر بن الخطاب^(٦) ،

⇐ وانظر أيضاً : مصنف عبدالرزاق (٤٥٦/٦) ، مصنف ابن أبي شيبة (١٢٧/٤) ، تفسير ابن جرير (٤٨٦/٤ ، ٤٨٧) .

(١) هو : أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن مخزوم ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة النبوية ، كان يسمى الراهب ، وهو من سادات قريش ، توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين (٩٤هـ) ، وقيل ستة وخمس وتسعين (٩٥هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٢٠٧/٥) لابن سعد ، الناشر : دار التحرير ، القاهرة ، سنة (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) ، العبر (١١١/١) ، سير أعلام النبلاء (٤١٦/٤) ، البداية والنهاية (١١٥/٩) ، شذرات الذهب (١٠٤/١) .

أما قوله هذا فقد مضى ذكره .

(٢) لساقطة من (ب) .

(٣) هو : عبدالله بن شيرمة بن طفيل بن حسان الضبي ، الإمام العلامة ، فقيه العراق ، وقاضي الكوفة ، حدث عن أنس وإبراهيم النخعي وغيرهما ، وحدث عنه الثوري وسفيان بن عيينة وغيرهما ، وثقه أحمد وغيره ، كان من أئمة الفروع ، أما الحديث فما هو بالمكثّر منه ، توفي سنة أربع وأربعين ومائة (١٤٤هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٨٥) ، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٥ ، ٢٥١) ، سير أعلام النبلاء (٣٤٧/٦) ، شذرات الذهب (٢١٥/١ ، ٢١٦) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤٣٨/٢) لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

أما قوله هذا فقد أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٨٧/٤) عن ابن إدريس قال : كان ابن شيرمة يقول : « إذا مضت أربعة أشهر فله الرجعة » ، ويخاصم بالقرآن ويتأول هذه الآية : ﴿ وبعلتهن أحق بردهن في ذلك ﴾ ثم نزع : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم ﴾ وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم .

(٤) في (ج) : (وتطلق) ، بالتاء .

(٥) في (أ) ، (ج) : وهذا .

(٦) هو : أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي ، أمير المؤمنين ، وثاني الخلفاء الراشدين ، وأحد كبار علماء وفقهاء الصحابة ، أسلم سنة ست من النبوة ، وقيل : سنة خمس ، وهو أحد

وأبي الدرداء^(١) وعائشة^(٢)

← السابقين إلى الإسلام ، شهد المشاهد كلها ، ومناقبه كثيرة ، استشهد سنة ثلاث وعشرين (٢٣هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : أسد الغابة (٦٤٢/٣) ، صفة الصفوة (٢٦٨/١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣/٢) ، البداية والنهاية (١٣٣/٧) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٩) ، الفتح المبين (٤٩/١) .
أما قوله هذا فقد أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٨٨/٤ ، ٤٨٩) من طريق سعيد بن المسيب : أن عمر قال في الإيلاء : « لا شيء عليه حتى يطلق فيوقف أو يمسك » .

(١) هو : عويمر ، وقيل : عامر بن زيد بن قيس بن عائشة بن أمية الخزرجي الأنصاري ، كان آخر أهل داره إسلاماً ، وكان تاجراً في الجاهلية فترك التجارة من أجل العبادة ، شهد مع رسول الله ﷺ مشاهد كثيرة ، وولي قضاء دمشق في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وتوفي بدمشق سنة إحدى وثلاثين (٣١هـ) ، وقيل اثنتين وثلاثين (٣٢هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٣٣٥/٢) ، صفة الصفوة (٦٢٧/١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢٢٨/٢) ، طبقات ابن سعد (٣٩١/٧) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٢٨) ، الإصابة (٤٦/٣) .

أما قوله هذا : فقد أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٩١/٤) ، وسعيد بن منصور في سنته (١٩١٧) ، وعبدالرزاق في مصنفه (٤٥٧/٦) ، والبيهقي في سنته (٣٧٨/٧) عن قتادة أن أبا الدرداء وعائشة قالا : يوقف المولي عند انقضاء الأربعة ، فإذا أن يفيء ، وإما أن يطلق .
وانظر : مصنف ابن أبي شيبة (١٢٩/٤) ، تفسير ابن جرير (٤٩٠/٤) .

(٢) هي : أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر ، الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما ، أفقه نساء المسلمين ، وأعلمهن بالدين والأدب ، تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة ، وبنى بها بعد الهجرة ، وكانت أحب نساء النبي ﷺ إليه توفيت سنة سبع وخمسين (٥٧هـ) ، وقيل ثمان وخمسين (٥٨هـ) رضي الله عنها .

انظر ترجمتها في : الإصابة (٣٤٨/٤) ، شذرات الذهب (٦١/١) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٢٩) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣٥٠/٢) ، تهذيب التهذيب (٨٧/٣) .

أما قولها هذا فقد أخرجه الإمام الشافعي في الأم (٢٦٥/٥) من طريق القاسم بن محمد قال : كانت عائشة رضي الله تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف ألا يأتي امرأته فيدعها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئاً حتى يوقف ، وتقول : كيف قال عز وجل ﴿ فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤٢٩/٩) : وسنده صحيح .

وانظر كذلك : سنن سعيد بن منصور (١٩١٤) ، مصنف عبدالرزاق (٤٥٧/٦) ، مصنف ابن أبي شيبة (١٢٩/٤) ، سنن البيهقي (٣٧٨/٧) ، تفسير ابن جرير (٤٩١/٤) .

وأكثر الصحابة^(١) رضي الله عنهم والتابعين^(٢)، وبه قال الشافعي^(٣)، وأكثر الفقهاء^(٤).

﴿فإن الله سميع عليم﴾

فيه تأويلان^(٥):

أحدهما : (سميع لإيلائه عليم بفيئته^(٥) .

والثاني^(٦) : سميع لطلاقه عليم بضره^(٧) .

(١) سيأتي ذكرهم ص (١١٦) .

(٢) انظر : الأم (٢٧١/٥) ، الوجيز (٧٧/٢) ، التنبيه ص (١٨٥) ، الغاية القصوى (٨٢٥/٢) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، زاد المحتاج (٤٤٥/٣) ، الشامل (ج ٧ ل ١٠ أ) ، فتح العزيز (ج ٤ ل ٢٧ ب) ، مغني المحتاج (٣٤٩/٣) .

(٣) سيأتي ذكرهم ص (١١٨) .

(٤) انظر : تفسير ابن جرير (٤٩٩/٤) ، النكت والعيون (٢٩٠/١) .

(٥) في (أ) ، (ج) : بنيته .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) راجع فيما يتعلق بتفسير الآيتين : أحكام القرآن (٢٤٦/٥-٢٤٩) للإمام الشافعي ، جمعه : أبو بكر البيهقي ، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق ، الناشر : دار إحياء العلوم ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م) تفسير ابن جرير (٤٥٦/٤-٤٩٩) ، النكت والعيون (٢٨٨/١-٢٩٠) ، أحكام القرآن (٣٥٥/١-٣٦٤) لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، سنة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٨٩/٢-١٩٣) للقااضي : عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، سنة (١٤١١هـ-١٩٩١م) ، الجامع لأحكام القرآن (٦٨/٣-٧٤) .

ب - فصل

اختلف أصحابنا في الإيلاء هل ^(١) عمل به في صدر الإسلام قبل نسخه ^(٢) ؟
فقال بعضهم : عمل به قبل النسخ ^(٣) ثم نسخ إلى ما استقر عليه حكمه .
وقال جمهورهم : بل (لم) ^(٤) يعمل به قبل نسخه ^(٥) .
وإنما روى أبو هريرة ^(٦) وجابر ^(٧) : « أن النبي ﷺ آلى من نسائه فنزل إليهن ليلة

(١) في ب : على .

(٢) النسخ في اللغة : الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل أي أزالته ، ومن معانيه : النقل : ،
يقال : نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه .

وفي الاصطلاح : رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متراخ .

انظر : نهاية السؤل (٥٤٨/٢) ، شرح الكوكب المنير (٥٢٥/٣ ، ٥٢٦) ، البحر المحیط
(٦٣/٤-٦٩) ، شرح التلويح على التوضيح (٣١/٢) لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ،
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٣) في (أ) ، (ب) : الفسخ .

(٤) ساقطة من (ج) .

(٥) ذكر القولين الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١٠/٣) ونقل عن صاحب البيان : أن
الأصح أنه لم يعمل به .

وذكر القول الثاني الشريفي في مغني المحتاج (٢٤٣/٣) ، والكوهجي في زاد المحتاج (٤٣٧/٣) .

(٦) هو : عبدالرحمن ، أو عبدالله بن صخر الدوسي ، صاحب رسول الله ﷺ ، قدم المدينة سنة
سبع ، وأسلم ، وشهد خير مع النبي ﷺ ، اشتهر بكنته (أبو هريرة) أكثر من اسمه ، لزم النبي
ﷺ ، وكان حريصاً على الحديث ، وكان أحفظ الصحابة لحديث النبي ﷺ ، روى عنه أكثر
من ثمانمائة رجل ، توفي سنة سبع وخمسين (٥٧هـ) ، وقيل ثمان وخمسين (٥٨هـ) ، وقيل تسع
وخمسين (٥٩هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : الإصابة (٢٠٢/٤) ، صفة الصفوة (٦٨٥/١) ، شذرات الذهب (٦٣/١) ،
تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٠/٢) ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٧٦/١) لأبي نعيم
الأصفهاني ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٧) هو : جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الخزرجي ، هو وأبوه صحابيان ، من أهل بيعة
الرضوان ، كان من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ ، غزا تسع عشرة غزوة ، وتوفي بالمدينة
سنة ثلاث وسبعين (٧٣هـ) ، وقيل ثمان وسبعين (٧٨هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : الإصابة (٢١٣/١) ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢٢٢/١) لابن عبد البر ،

تسع وعشرين » .

وروى ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه قال : يا رسول الله أطلقت نساءك ؟
قال : « لا ، ولكني آليت شهراً »^(١) .

⇐ الناشر : مطبعة السعادة ، مطبوع بهامش الاصابة ، البداية والنهاية (٢٢/٩) ، تهذيب الأسماء
واللغات (١٤٢/١) .

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم (٧٩٥٠) ، وصححه
الشيخ أحمد شاكر ولفظ الحديث « هجر النبي ﷺ نساءه » .
انظر : المسند (١١٣/١٥) للإمام أحمد بن حنبل الشيباني تحقيق : أحمد شاكر ، الناشر : دار
المعارف ، الطبعة الثالثة .

أما حديث جابر رضي الله عنه فأخرجه مسلم وأحمد .
ولفظه « كان رسول الله ﷺ اعتزل نساءه شهراً » .

انظر : الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢١/١٧) لأحمد بن
عبد الرحمن البنا ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الجامع الصحيح برقم
(١٠٨٤) للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق وفهرسة : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر :
دار الحديث ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .

وأما حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم فأخرجه البخاري ، والنسائي ، وأحمد .
انظر : صحيح البخاري (١١٦/٥) مع الفتح ، السنن (١٦٦/٦) للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن
شعيب النسائي ، المسمى بـ (المجتبى) ، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ،
الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، مسند الإمام أحمد برقم (٢٢٢) .

وروى هذا الحديث عدد من الصحابة منهم :

١- أنس رضي الله عنه :

انظر : صحيح البخاري (١٢٠/٤) ، (٤٨٧/١) ، (٤٢٥/٩) مع الفتح ، سنن النسائي
(٦٧/٦) ، الفتح الرباني (٢٠/٧) ، الجامع الصحيح (٦٩٠) للإمام محمد بن عيسى بن سورة
الترمذي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،
سنن البيهقي (٣٨١/٧) .

٢- أم سلمة رضي الله عنها :

انظر : صحيح البخاري (١١٩/٤ ، ١٢٠) مع الفتح ، صحيح مسلم (١٠٨٥) ، الفتح الرباني
(٢٠/١٧) ، سنن ابن ماجه برقم (٢٠٦١) للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ،
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار الفكر .

وسبب ذلك ما روته عَمْرَه^(١)، أن هدية بعثت إلى رسول الله ﷺ وهو عند عائشة، فقال لها: أبعثي إلى النساء بأنصباهن ففعلت، وبعثت إلى زينب بنت جحش^(٢) فردته، فقال: زيديها، فزادتها، فردته، فقال: (زيديها، فزادتها، فردته)^(٣)، فقال: زيديها، فقالت عائشة: لقد أقمأتك^(٤) هذه؛ فغضب وقال: «أنتن أهون على الله من أن تقمئنني»، وآلا منهن شهراً، (وصعد مُشْرِبته)^(٥)

⇐ ٣- عائشة رضي الله عنها :

انظر: الفتح الرباني (١٩/١٧)، سنن الترمذي برقم (١٢٠١)، سنن ابن ماجه برقم (٢٠٥٩).
قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٢٧/٩): (ورجاله ثقات، لكن رجح الترمذي إرساله على وصله).
(١) هي: عَمْرَه بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية التجارية، الفقيهة، تربية عائشة رضي الله عنها وتلميذتها، قيل: لأبيها صحبة، وجدها من قدماء الصحابة، حدثت عن عائشة، وأم سلمة، ورافع بن خديج، وأخذ عنها الزهري وغيره، كانت أعلم الناس بحديث عائشة رضي الله عنها، ثقة حجة، توفيت سنة ثمان وتسعين (٩٨هـ)، وقيل ست ومائة (١٠٦هـ) رحمه الله.

انظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء (٥٧٠/٤)، طبقات ابن سعد (٤٨٠/٨)، تهذيب التهذيب (٤٣٨/١٢)، شذرات الذهب (١١٤/١)، العبر (١١٧/١).
(٢) هي أم المؤمنين زينب بنت جحش بن رثاب الأسدية ابن عمه رسول الله ﷺ، وكانت قديمة الإسلام، ومن المهاجرات مع رسول الله ﷺ، كانت عند زيد مولى رسول الله ﷺ فزوجها الله تعالى بعد طلاقها من زيد برسول الله ﷺ بنص كتابه بلا ولي ولا شاهد، وكانت تفخر بذلك على أمهات المؤمنين، توفيت سنة عشرين (٢٠هـ)، وصلى عليها عمر رضي الله عنه وعنها.

انظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء (٢١١/٢)، أسد الغابة (١٢٥/٧)، العبر (٢٥/١)، شذرات الذهب (١٠/١)، تهذيب الأسماء واللغات (٣٤٤/٢).

(٣) مايين القوسين ساقط من (ب).

(٤) معنى أقماً في اللغة: صغراً وأذل.

انظر: لسان العرب (١٣٤/١)، القاموس المحيط ص (٦٣).

(٥) مايين القوسين ساقط من (ب).

والمُشْرَبَة - بضم الميم والراء - : الغرفة، والعلية، والصفة.

انظر: القاموس المحيط ص (١٢٩)، للصباح المنير (٣٠٨/٢).

فتخلى^(١) فلما مضت تسع وعشرون ليلة نزل إليهن^(٢).

(١) في (أ) ، (ب) : وعلا .

(٢) أخرجه ابن ماجه برقم (٢٠٦٠) ولفظه : عن عائشة رضي الله عنها : (أن رسول الله ﷺ إنما آلى ؛ لأن زينب ردت عليه هديته ، فقالت عائشة : لقد أقمأتك ، فغضب رسول الله ﷺ فألى منهن) .

قال البوصيري : (وهذا إسناد فيه حارثة بن أبي الرجال وقد ضعفه أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، وابن عدي وغيره) .

وحارثة هذا قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب : (ضعيف من السادسة) .

انظر : مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٣٥/٢) لأحمد بن أبي بكر البوصيري ، تحقيق : موسى محمد علي ، والدكتور : عزت علي عطية ، الناشر : دار الكتب الحديثة ، تقريب التهذيب (١٤٥/١) للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

١- مسألة

[المدة التي يصير بها مولياً]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ففي ذلك دلالة على أن لاسبيل على المولي ١٥٣/ب لامراته حتى تمضي أربعة أشهر كما لو باع بيعاً (أ)^(١) وضمن شيئاً إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى تمضي^(٢).

أصل هذا اختلاف الفقهاء في المدة التي يصير بها مولياً يؤخذ فيها بحكم الإيلاء على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يكون مولياً إذا حلف على الامتناع من وطئها في أي زمن كان قل أو كثر ، وهذا مذهب الحسن البصري^(٣) وابن أبي ليلى^(٤) ؛ لأنها يعين تمنعه^(٥) من الوطء فأشبهه^(٦) الزمان المقدر .

(١) ليست في (أ) ، (ج) .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٧) .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة (١٣٠/٤) ، وسعيد بن منصور (١٩٢٢) عن الحسن البصري أنه كان يقول « إذا قال الرجل لامراته : والله لا أقربها الليلة فتركها أربعة أشهر ، قال : إن تركها ليمينه فهو إيلاء » (واللفظ لسعيد بن منصور) .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن محمد بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، كان من أصحاب الرأي ، ولي قضاء الكوفة ثلاثاً وثلاثين سنة ، وكان فقيهاً مفتياً ، روى عن عطاء ، ونافع ، وأبي الزبير المكي ، وغيرهم ، وروى عنه شعبة ، والثوري ، وغيرهما ؛ ولد سنة أربع وسبعين (٧٤هـ) ، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ) رحمه الله بالكوفة .

انظر : ترجمته في : طبقات ابن سعد (٣٥٨/٦) ، سير أعلام النبلاء (٣١٠/٦) ، العبر (١٦٢/١) ، وفيات الأعيان (١٧٩/٤) .

أما قوله هذا فقد ذكره ابن حزم في المحلى (٤٤/١٠) ، والقفال الشاشي في حلية العلماء (١٤١/٧) ، وابن رشد في البيان والتحصيل (٣٧٢/٦) ، وابن قدامة في المغني (٥٠٦/٨) .

(٥) في (ب) : تمنع .

(٦) في (ب) : وأشبهه .

والثاني : أنه لا يكون مولياً حتى يحلف على الامتناع من وطئها على الأبد ؛ فإن قدر ذلك بزمان وإن طال لم يكن مولياً .

وهذا مذهب ابن عباس^(١) ؛ لأنه إذا قدره بزمان قدر على الخلاص بمضي الزمان من غير ضرر ، فلم يصير^(٢) مولياً ، كما (لو)^(٣) حلف على الامتناع من وطئها في مكان دون مكان .

والثالث : أن مدة الإيلاء تقدر^(٤) بزمان لا يكون مولياً في أقل منه ؛ ويكون مولياً في أكثر منه ، وذلك أربعة أشهر مدة التربص التي^(٥) ضربها الله تعالى للمولي أجلاً^(٦) .

(١) أخرج عبدالرزاق (٤٤٧/٦) ، وابن أبي شيبة (١٣٠/٤) ، وسعيد بن منصور برقم (١٨٨٥) من طريق عطاء عن ابن عباس قال : « إذا آلى الرجل من امرأته شهراً ، أو شهرين ، أو ثلاثة ما يبلغ الحد ، فليس بإيلاء » .

وصححه ابن حزم ، وابن حجر .

انظر : المحلى (٤٣/١٠) ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٧٤/٢) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، صححه وعلق عليه : السيد : عبدالله هاشم اليماني ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

وأخرج عبدالرزاق في مصنفه (٤٤٧/٦) أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « الإيلاء ، هو أن يحلف أن لا يأتيها أبداً » .

(٢) في (ب) : (يزل) ، وهو تصحيف .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (أ) ، (ج) : تقدر .

(٥) في (ب) : الذي .

(٦) في (ب) : إيلاء .

وهذا مذهب الشافعي^(١) ومالك^(٢) وأبي حنيفة^(٣)؛ لأنها أكثر المدة التي يصير النساء فيها عن الرجال .

(١) انظر : الأم (٢٦٨/٥) ، مختصر البويطي (ل ٢/ب) ، المهذب (١٠٦/٢) ، التنبيه ص (١٨٤) ، الإقناع ص (١٥٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ٩ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢١ ب ، ل ٢٢ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨) ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٢٨٣/٢) ، الوجيز (٧٥/٢) ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (١٥٩/٨) ، كفاية الأخيار (٦٨/٢) ، فتح الروهاب (٩٠/٢ ، ٩١) .

(٢) انظر : المدونة (٨٤/٣) ، الموطأ (٨٤/٢) ، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٦/١) ، المقدمات والمهديات (٦٢٠/١) ، البيان والتحصيل (٣٧١/٦ ، ٣٧٢) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٧٠/٢) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٩٠/٤) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٢٨/٢) ، الثمر الداني ص (٣٩٩) للشيخ : عبدالله الأزهرى ، الناشر : عبدالله اليسار ، بلغة السالك (٤٤٤/١) ، كفاية الطالب الرباني (٩٣٠/٢) .

ومالك : هو أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي المدني ، إمام دار الهجرة ، وإمام المذهب المعروف المشهور المنسوب إليه ، جمع بين الفقه والحديث وكان شديد التغظيم لحديث رسول الله ﷺ ، أخذ العلم على الزهري وعبد الرحمن بن هرمز وغيرهما ، وتلمذ على يديه الشافعي وابن القاسم وخلق كثير ، له الكتاب الشهير (الموطأ) ، وروى له أصحاب الكتب الستة ، ولد سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) ، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة (١٧٩ هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٨/٨) ، شذرات الذهب (٢٨٩/١) ، صفة الصفوة (١٧٧/٢) ، تهذيب الأسماء واللغات (٧٥/٢) ، الفتح المبين (١١٢/١) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٥٣) .

(٣) انظر : المبسوط (٢٢/٤ ، ٢٣) ، بدائع الصنائع (١٧١/٣) ، شرح فتح القدير (١٨٩/٤ ، ١٩٧) ، البناية (٢٧٥/٥) ، شرح الدر المختار (٣٢١/١) ، اللباب في شرح الكتاب (٦٠/٣ ، ٦١) . ووافقهم الإمام أحمد .

انظر : المغني (٥٠٦/٨ ، ٥٠٧) ، الكافي (٢٤١/٣) ، المحرر (٨٦/٢) ، الإنصاف (١٧٤/٩ ، ١٧٥) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٦٣/٥) ، كشف القناع (٣٥٦/٥) منار السبيل في شرح الدليل (٢٦٠/٢) للشيخ : إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، الناشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الرابعة سنة (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ، تحقيق : زهير الشاويش .

حكى أن^(١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يطوف ذات ليلة بالمدينة ،
ليعرف أحوال ذوي الحاجات ، فمر بدار ، فسمع بها صوت امرأة تقول :

ألا طال هذا الليل وازور^(٢) جانبه وليس إلى جنبي خليل^(٣) ألاعبه
فوالله لولا الله لأشيء غيره لززعز^(٤) من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يكفني وأكرم زوجي أن تنال مراكبه

فسأل عنها فذكر أنها ذات زوج قد غاب عنها في بعث الجهاد ؛ فلما أصبح
دعا بنساء عجائز وسألهم :
كم تصير المرأة عن الرجل .

فقلن : شهرين ، وفي الثالث يقل الصبر ، وفي الرابع ينفذ^(٥) الصبر ، فضرب
لأجل المجاهد أربعة أشهر ، (وكتب الى أمراء الأجناد ألا تحبسوا رجلاً عن امرأته

(١) في (ب) : عن .

(٢) ازورّ : أي بعد ، يقال : بمر زور : أي بعيدة الغور ، والزورة : البعد ، من الإزورار .

انظر : النظم المستعذب في شرح غريب المذهب (١٠٦/٢) للعلامة : محمد ابن أحمد بن بطلال
الركبي ، الناشر : دار الفكر ، مطبوع مع المذهب ، المصباح المنير (٢٦٠/١) ، القاموس المحيط
ص(٥١٦) .

(٣) الخليل : الصديق ، والخلة : أصفى المودة وأصحها ، وهي تقصد زوجها ، وفي بعض الروايات
(خليل) بالحاء المهملة ، والخليل : الزوج ، وهو إما مشتق من الحل ضد الحرام ، وإما من
حلو لهما على الفراش .

انظر : النظم المستعذب (١٠٦/٢) ، المصباح المنير (١٤٨/١) ، (١٨٠) ، القاموس المحيط
ص(١٢٧٤ ، ١٢٨٥) .

(٤) الززعزة : تحريك الشيء ، تقول زعزعته فتزعزع ، أي حركته فتحرك .

انظر : النظم المستعذب (١٠٧/٢) ، القاموس المحيط ص(٩٣٦) .

(٥) في (ب) : يفقد .

أكثر من أربعة أشهر^(١)، وكتب إلى زوج المرأة فاستدعاه ، وقال^(٢) : الحق سريرك قبل أن تحرك^(٣) جوانبه^(٤) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) في (ب) : (زوال) ، وهو تصحيف .

(٣) في (ب) : تحر ، وفي (جـ) : تتحرك .

(٤) أخرجه عبدالرزاق ، والبيهقي ، وأورده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير وسكت عنه .

أما المرأة الوارد ذكرها في الأثر فقال ابن حجر : (ورواه الخرائطي في اعتلال القلوب من طرق منها : عن سعيد بن جبير ، وفيها يقولون : إن هذه المرأة هي أم الحجاج بن يوسف . قلت - والكلام للحافظ - : ولا يصح ذلك) أ.هـ .

وللشيخ محمد نجيب المطيعي كلاماً يدل على تضعيفه لهذا الأثر .

يقول المطيعي : (ولا أرى لهذه القصة سنداً قوياً إلا ما حكاه ابن حجر في التلخيص الحبير من رواية البيهقي في أوائل كتاب السير بمعناه ، وفيه : فقال عمر لحفصة ، وفي رواية : الخرائطي أن المرأة أم الحجاج ، ولأن هذا من الأمور التي تعم بها البلوى ، وتوقيت مدة الغزو بأربعة أشهر قد يقتضي عودة جيش برمته من جبهة العدو ، وقد يكون الجيش متقدماً ، أو في حالة التحام واشتباك ، الأمر الذي لا يمكن معه نفاذ العمل وإجراؤه ، ثم إنه لو أجرى عمر هذا لصار من سنن الجهاد وآدابه ؛ لأن إقرار الصحابة له إجماع متبع ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أو التابعين من العمال والولاة والخلفاء من صنع هذا ، إلا أن هذا الأثر اشتهر عند الفقهاء ، فقد أورده ابن قدامة من الحنابلة ، وأورده القرطبي من المالكية في تفسيره ، كما أورده المصنف هنا ، إلا أنه لم يورده أصحاب الصحاح ولا السنن ، إلا البيهقي وسعيد بن منصور ، ويبدو أن مصدره أصحاب المغازي ، وليسوا بثقات) أ.هـ .

انظر : المصنف لعبدالرزاق برقم (١٢٥٩٣) ، (١٢٥٩٤) ، السنن الكبرى للبيهقي (٢٩/٩) ، السنن الصغرى (٣٦٦/٣) للبيهقي ، تحقيق : عبدالمعطي قلعجي ، الناشر : دار الوفاء للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ) ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٤٧/٣) للحافظ : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ، صححه وعلق عليه : السيد عبدالله هاشم اليماني ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، سنة (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) ، تكملة المجموع شرح المذهب (١٦/١٩) ، للشيخ محمد نجيب المطيعي ، الناشر : مكتبة الإرشاد ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، مطبوع مع المجموع .

أ. فصل

فإذا ثبت أن مدة التربص في الإيلاء ما أجل (الله) ^(١) فيه ؛ فإن حلف على ١٥٤/أ
أقل ^(٢) من أربعة أشهر لم يصر مولياً عند الشافعي ^(٣) ، ومالك ^(٤) ، وأبي حنيفة ^(٥) ،
(وإن حلف على أكثر من أربعة أشهر كان مولياً عندهم ^(٦) .

وإن حلف على أربعة أشهر سواء ، كان مولياً عند أبي حنيفة ^(٧)) ^(٨) ؛
لأنه يجعل المدة أجلاً لوقوع الطلاق بها ، ولم يكن مولياً عند الشافعي ^(٩) ،

(١) لا توجد في (ب) .

(٢) في (ب) : أول .

(٣) انظر : الأم (٢٧٠/٥) ، مختصر البويطي (ل٢ب) ، التنبيه ص (٨٤) ، المهذب (١٠٦/٢) ،
الشامل (ج٧ل٩ب) ، الإقناع ص (١٥٦) ، فتح العزيز (ج٤ل١٢١ب ، ل٢٢أ) ، روضة
الطالبين (٢٤٦/٨) ، حاشية القليوبي وحاشية عميرة على شرح المنهاج (٨/٤) ، كفاية الأخيار
(٦٩ ، ٦٨/٢) ، مغني المحتاج (٣٤٣/٣) ، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (٣١٢/٢) .

(٤) انظر : الموطأ (٨٤/٢) ، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٦/١) ، البيان والتحصيل (٣٧١/٦ ، ٣٧٢) ،
شرح الخرشي على مختصر خليل (٩٠/٤) ، كفاية الطالب الرباني (٩٣/٢) ، الثمر الداني ص (٣٩٩) .

(٥) انظر : المبسوط (٢٢/٤) ، بدائع الصنائع (١٧١/٣) ، البناءة (٢٧٥/٥) ، شرح فتح القدير
(١٩٧/٤) ، تبين الحقائق (٢٦٤/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٣/٣) ، العناية على الهداية
(١٩٧/٤) ، حاشية ابن عابدين (٤٢٤/٣) ، اللباب في شرح الكتاب (٦١/٣) .

(٦) أي عند الشافعي ، ومالك وأبي حنيفة ، وانظر المراجع السابقة .

(٧) انظر : المبسوط (٢٢/٤) ، تحفة الفقهاء (٢٠٤/١) ، تبين الحقائق (٢٦١/٢) ، البناءة في
شرح الهداية (٢٦٩/٥) ، شرح الدر المختار (٣٢١/١) لعلاء الدين الحصكفي ، الناشر : مكتبة
ومطبعة : محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٣/٣) ، بدائع الصنائع
(١٧١/٣) ، اللباب في شرح الكتاب (٦٠/٣) .

(٨) مابين القوسين ساقط من (ب) .

(٩) انظر : الأم (٢٧٠/٥) ، الشامل (ج٧ل٩ب) ، حلية العلماء (١٤٠/٧) ، فتح العزيز (ج٤
ل٢١ب ، ل٢٢أ) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ل٢٢٢أ) ، المهذب
(١٠٦/٢) ، الإقناع ص (١٥٦) ، مغني المحتاج (٣٤٣/٤) ، حاشية البيجوري (١٦٠/٤) ،
حاشية الشرقاوي (٣١٢/٢) ، السراج الوهاج ص (٤٣٢) للشيخ محمد الغمراوي الأزهرري ،
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، فتح الروهاب (٩١/٢) .

(ومالك)^(١) ؛ لأنهما يجعلان المدة أجلاً لاستحقاق المطالبة بعدها .

وعلى هذا الخلاف ينبغي^(٢) استحقاق المطالبة .

فعند أبي حنيفة : تستحق عليه المطالبة بحكم الإيلاء في^(٣) الفيئة قبل مضي الأربعة أشهر ؛ فإذا مضت قبل أن يفيء طلقت .

وعند الشافعي ومالك : أنها لا تستحق المطالبة إلا بعد مضي أربعة أشهر ، فإذا مضت قبل أن يفيء استحققت مطالبته بالفيئة ، أو الطلاق .

فصار الخلاف مع أبي حنيفة في فصلين :

أحدهما : استحقاق المطالبة عند أبي حنيفة ، أنه مستحق^(٤) قبل انقضاء المدة^(٥) .

وعند الشافعي ، (أنه)^(٦) (مستحق بعدها)^(٧) .

(١) ساقطة من (ج) .

وهذا هو المشهور في المذهب المالكي ، وقد وافق مالك أبا حنيفة في غير المشهور من المذهب .
انظر : الموطأ (٨٤/٢) ، المدونة الكبرى (٨٤/٤) ، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٦/١) ،
البيان والتحصيل (٣٧٢/٢) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٩٠/٤) ، حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير (٤٢٨/٢) ، بلغة السالك (٤٤٤/١) ، كفاية الطالب الرباني (٩٣/٢) ،
ثمر الداني ص (٣٩٩) .

أما الإمام أحمد فله روايتان وافق في الأولى المالكية والشافعية ووافق في الثانية الحنفية .
انظر : المغني (٥٠٦/٨ ، ٥٠٧) ، المحرر (٨٦/٢) ، الإنصاف (١٧٤/٩ ، ١٧٥) ، شرح
الزركشي (٤٦٣/٥) ، كشف القناع (٣٥٦/٥) ، منار السبيل (٢٦٠/٢) ، المقنع في شرح
مختصر الخرقي (٩٨٦/٣) للإمام : أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا ، تحقيق :
عبد العزيز بن سليمان ابن إبراهيم البعيمي ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض .

(٢) في (ج) : مبني على .

(٣) في (ب) : من .

(٤) في (ج) : يستحق ، وليست في (ب) .

(٥) انظر : المبسوط (٢٠/٧) ، تحفة الفقهاء (٢٠٦/٢) ، بدائع الصنائع (١٧٥/٣ ، ١٧٦) ، شرح فتح

القدير (١٩١/٤ ، ١٩٢) ، البناء في شرح الهداية (٢٧١/٥) ، تبين الحقائق (٢٦٢/٢ ، ٢٦٣) .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) انظر : التنبيه ص (١٨٥) ، الشامل (ج٧ ل ١٠ ، ب) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، الوجيز

والثاني : الطلاق عند أبي حنيفة ، أنه يقع بمضي المدة طلقة بائن^(١) .

وعند الشافعي^(٢) لا يقع الطلاق بانقضاء المدة حتى تطالب بعدها بالفيئة ، أو الطلاق ، فإن لم يفيء أخذ بإيقاع الطلاق .

وبه قال من الصحابة : عمر^(٣) ، وعثمان^(٤) .

← (٧٦/٢) ، روضة الطالبين (٢٥٣/٨) ، فتح العزيز (ج٤ ل ١٤٢ ، ب) نهاية المحتاج (٧٣/٧) ، حاشية البيجوري (١٦٠/٢ ، ١٦١) ، مغني المحتاج (٣٤٩/٣ ، ٣٥٠) ، فتح الروهاب (٩٢/٢) ، الغاية القصوى (٨٢٥/٢) .

(١) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب : (بائنة) .

وانظر : المبسوط (٢٠/٧ ، ٢١) ، الهداية مع البناية (٢٧٠/٥) ، بدائع الصنائع (١٧٢/٣) ، العناية على الهداية (١٨٩/٤ ، ١٩١) ، شرح الدر المختار (٣٢٢/١) ، حاشية ابن عابدين (٤٢٧/٣) ، رؤوس المسائل ص (٤٢٣) ، تبين الحقائق مع حاشية الشلي (٢٦٢/٢) ، تحفة الفقهاء (٢٠٥/٢) ، شرح فتح القدير (١٩٢/٤) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٣/٣) ، اللباب في شرح الكتاب (٦٠/٢) .

(٢) مابين القرسين ساقط من (ب) .

وانظر : الشامل (ج٧ ل ١٠ ، ب) ، التبيين ص (١٨٥) ، الوجيز (٧٦/٢ ، ٧٧) ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٨٢٥/٢) ، روضة الطالبين (٢٥٣/٨) ، مغني المحتاج (٣٤٩/٣ ، ٣٥٠) ، فتح العزيز (ج٤ ل ١٤٢ ، ب) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) .

(٣) انظر : تفسير ابن جرير (٤٨٨/٤ ، ٤٨٩) ، المحلى (٤٦/١٠) .

وقد ورد عن عمر رضي الله عنه خلاف ذلك ، فقد أخرج الدارقطني (٦٣/٤) ، والبيهقي (٣٧٨/٧ ، ٣٨٠) عن عمر رضي الله عنه أنه يقول : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة » .

(٤) هو أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبدشمس بن مناف . أبو عبدالله لقب بذي النورين لتزوجه ابنتي رسول الله ﷺ هاجر إلى الحبشة مع زوجته رقية بنت رسول الله ﷺ ثم هاجر إلى المدينة ، وهو أحد المبشرين بالجنة ، وكان من أكثر الناس كرمًا وقراءة للقرآن . توفي سنة خمس وثلاثين (٣٥هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٢١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣٢١/١) ، حلية الأولياء (٥٥/١) ، مشاهير علماء الأمصار ص (٥) أما قوله هذا فقد أخرجه الشافعي في الأم (٢٦٥/٥) ، وعبدالرزاق في المصنف (٤٥٩/٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢٨/٤) ، والدارقطني في سننه (٦٣ ، ٦٢/٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧٧/٧) من طريق طائوس : (أن عثمان بن عفان كان يوقف المولي ، فإما أن يفيء ، وإما أن يطلق) .

وقد ورد عن عثمان رضي الله عنه خلاف هذا القول .

وعلي^(١)، وزيد^(٢).

← فقد أخرج عبدالرزاق في مصنفه (٤٥٣/٦) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٦/٤) ، وابن جرير في تفسيره (٤٧٨/٤ ، ٤٧٩) ، والدارقطني في سننه (٦٣/٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧٨/٧) من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة ، أن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت كانا يقولان : « إذا مضت الأربعة فهي واحدة ثابتة » .

قال الحافظ في فتح الباري (٤٢٨/٩) : (وأما قول عثمان فوصله الشافعي ، وابن أبي شيبة ، وعبدالرزاق من طريق طاوس ... وفي سماع طاوس من عثمان نظر ، لكن قد أخرجه إسماعيل القاضي في (الأحكام) من وجه آخر منقطع عن عثمان « أنه كان لا يرى في الإيلاء شيئاً وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف » ، ومن طريق سعيد بن جبيرة نحوه ، وهذا منقطع أيضاً ؛ والطريقان يعضد أحدهما الآخر ، وجاء عن عثمان خلافه وقد سئل أحمد عن ذلك فرجح رواية طاوس (أ.هـ . وقال البيهقي : (وكذلك رواه الأوزاعي عن عطاء الخراساني ، وليس ذلك بمحفوظ ، وعطاء الخراساني ليس بالقوي ، والمشهور عن عثمان رضي الله عنه بخلافه) .

وقال أيضاً : (أخبرنا أبو بكر بن الحارث أنبأنا علي بن عمر الحافظ أنبأنا أبو بكر النيسابوري أنبأنا الميموني قال ذكرت لأحمد بن حنبل رحمه الله حديث عطاء الخراساني عن أبي سلمة عن عثمان ، فقال : لا أدري ما هو ، روي عن عثمان رضي الله عنه خلافه ، قيل له : من رواه ؟ قال : حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن عثمان : يوقف) .

انظر : سنن البيهقي (٣٧٨/٨ ، ٣٧٩) .

(١) هو أمير المؤمنين ورايع الخلفاء الراشدين أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب ابن عم النبي ﷺ ، وزوج ابنته فاطمة ، وأبو الحسن والحسين . تولى الخلافة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، وتوفي سنة أربعين (٤٠هـ) رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٢٤) ، صفة الصفرة (٣٠٨/١) ، شذرات الذهب (٤٩/١) ، البداية والنهاية (٢٢٣/٧) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣٤٤/١) ، أما قوله هذا فقد أخرجه الشافعي في الأم (٢٦٥/٥) من طريق عمرو بن سلمة قال : شهدت علياً رضي الله عنه أوقف المولي . قال الحافظ في الفتح (٤٢٨/٩) : وسنده صحيح .

وانظر : الموطأ (٨٢/٢ ، ٨٣) ، مصنف عبدالرزاق (٤٥٧/٦) ، مصنف ابن أبي شيبة (١٢٨/٤) ، سنن سعيد بن منصور (١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩) ، سنن الدارقطني (٦١/٤) ، البيهقي (٣٧٧/٧) .

(٢) لم أجد أحداً ذكر هذا القول لزيد رضي الله عنه بعد بحث طويل ، وإنما وجدت خلافه وقد ذكرنا تخريجه ص (١٠٠) هامش رقم (٥) ، أن زيد رضي الله عنه يرى أنها إذا مضت الأربعة أشهر فهي تطليقة .

والماوردي نفسه قد نقل عن زيد رضي الله عنه القول بأن الزوجة تطلق طلاقاً بائناً بمضي الأربعة أشهر ، وخالف هنا فنقل عنه القول بالوقف .

وعائشة^(١)، وأبو الدرداء^(٢).

ومن التابعين عطاء^(٣)، ومجاهد^(٤)، وطاوس^(٥)، وسليمان بن

(١) سبق تخريجه ص (١٠٣) .

(٢) سبق تخريجه ص (١٠٣) .

(٣) هو : أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان المكي القرشي بالولاء ، من كبار التابعين والفقهاء ، سمع من العبادلة الأربعة ، وجماعات آخرين من الصحابة ، وروى عنه جماعات من التابعين ، وكان مفتي أهل مكة ومحدثهم ، ولد في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه ، وتوفي سنة أربع عشرة ومائة (١١٤هـ) ، وقيل خمس عشرة ومائة (١١٥هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : حلية الأولياء (٣١٠/٣) لأبي نعيم الأصفهاني ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، تهذيب الأسماء واللغات (٣٣٣/١) ، البداية والنهاية (٣٠٦/٩) ، وفيات الأعيان (٢٦١/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٨/٥) .

أما قوله هذا فلم أجده ، بل وجدت أنه يذهب إلى أن الأربعة أشهر أجل لوقوع الطلاق ، وأنه بائن ؛ فقد أخرج عبد الرزاق (٤٥٥/٦) ، عن ابن جريج عن عطاء قال : إذا مضت الأشهر الأربعة ، ولم يفى فهي واحدة .

وأخرج ابن أبي شيبة (١٢٨/٤) عن عطاء قال : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة .

(٤) هو : أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي المخزومي بالولاء ، تابعي ، إمام متفق على جلالته ، وإمامته ؛ أخذ التفسير عن ابن عباس ، كان إماماً في الفقه ، والتفسير ، والحديث ؛ تنقل في الأسفار ، واستقر في الكوفة ، توفي سنة مائة (١٠٠هـ) وقيل ثلاث ومائة (١٠٣هـ) رحمه الله . انظر ترجمته في : حلية الأولياء (٢٧٩/٣) ، تهذيب الأسماء واللغات (٨٣/٢) ، تهذيب التهذيب (٤٢/١٠) ، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤) ، شذرات الذهب (١٢٥/١) .

وقوله هذا أخرجه سعيد بن منصور برقم (١٩٤٠) ، وابن أبي شيبة (١٢٨/٤) ، وابن جرير في تفسيره (٤٩٥/٤) - واللفظ لسعيد بن منصور - عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في الإيلاء قال : يوقف عند الأربعة الأشهر .

(٥) هو : طاوس بن كيسان اليماني الحميري مولا هم ، أبو عبد الرحمن ، من كبار التابعين ، والعلماء ، والفضلاء ، واتفقوا على جلالته ، وفضيلته ، ووفور علمه ، وصلاحه ، وحفظه ، وتبته ، كان شيخ أهل اليمن ومفتيهم ، وكان يكثر من الحج ، توفي بمكة سنة ست ومائة (١٠٦هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٣٨/٥) ، تهذيب التهذيب (٨/٥) ، البداية والنهاية (٢٣٥/٩) ، شذرات الذهب (١٣٣/١) .

يسار^(١)، ومن الفقهاء مالك^(٢) والأوزاعي^(٣)، وأحمد^(٤) وإسحاق^(٥)، وأبو

وقوله هذا أخرجه سعيد بن منصور برقم (١٩٣٩)، وابن أبي شيبة (١٢٨/٤) عن طاوس قال: «يوقف الذي يولي عند الأربعة أشهر، فإذا أن يفىء وإما أن يطلق».

(١) هو: سليمان بن يسار الهلالي المدني التابعي، وهو أحد الفقهاء السبعة، كنيته أبو أيوب، ويقال: أبو عبد الرحمن، كان ثقة عالماً رفيعاً فقيهاً كثير الحديث، واتفقوا على وصفه بجلالة القدر، وكثرة العلم، توفي سنة تسعة ومائة (١٠٩هـ) رحمه الله.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٤)، تهذيب التهذيب (٤/٢٢٨)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٤٣)، الطبقات الكبرى (٥/١٣٢)، تذكرة الحفاظ (١/٩١).
وقوله هذا نسبه إليه ابن حزم في المحلى (١٠/٤٧).

(٢) انظر: الموطأ (٢/٨٣)، الكافي في فقه أهل المدينة (١/٤٩٦)، المقدمات والمهمدات (١/٦١٧)، بداية المجتهد (٢/١٦٨)، شرح الخرشبي (٤/٩١)، حاشية الدسوقي (٢/٤٢٨).

(٣) هو: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، وقيل: يُحمّد - بضم الياء وكسر الميم - الأوزاعي، كان إمام أهل الشام، وأحد الأئمة فقهاً، وعلماً، وورعاً، وعبادة، وحفظاً، وفضلاً؛ روى عن الزهري، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم، وروى عنه الثوري وابن المبارك ومالك، وغيرهم، كان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك، توفي سنة سبع وخمسين ومائة (١٥٧هـ) رحمه الله.

انظر ترجمته في: العبر (١/١٧٤)، وفيات الأعيان (٣/١٢٧)، سير أعلام النبلاء (٧/١٠٧)، تهذيب التهذيب (٦/٢٣٨)، البداية والنهاية (١٠/١١٥).

أما قوله هذا فقد بحث عنه فلم أجده، ووجدت أن المنسوب إليه خلاف هذا القول: أن الأربعة الأشهر أجل لوقوع الطلاق.

انظر: المحلى (١٠/٤٦)، الشامل (ج٧ ل ١٠ أ)، المغني (٩/٥٢٩)، البناية (٥/٢٧٠).

(٤) انظر: المغني (٨/٥٢٩)، الكافي (٣/٢٤٩، ٢٥٠)، المحرر (٢/٨٧)، الشرح الكبير على المقتع (٨/٥٣٦)، الإنصاف (٩/١٨٣-١٨٧)، شرح منتهى الإرادات (٣/١٩٤، ١٩٥)، كشف القناع (٥/٢٦٢).

وأحمد هو: الإمام المجلد أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، كان إماماً في الحديث، والفقه، وهو أحد الأئمة الأربعة، اتفق العلماء على جلالته وإمامته وورعه وزهاده وحفظه ووفور علمه وخصاله كثيرة لاتحصى، ومواقفه في نصرة الدين لاتنسى، من كتبه (المسند)، (الزهد)، (الرد على الزنادقة)، ولد سنة أربع وستين ومائة (١٦٤هـ) وتوفي سنة واحد وأربعين ومائتين (٢٤١هـ) رحمه الله.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٤٧)، البداية والنهاية (١٠/٣٢٥)، تهذيب الأسماء واللغات (١/١١٠)، تهذيب التهذيب (١/٧٢)، شذرات الذهب (٢/٩٦)، سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧-٣٥٧).

(٥) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف بابن راهويه، أحد أئمة الإسلام، رحل

ثور^(١).

وروى الشافعي عن يحيى بن سعيد^(٢) عن سليمان بن يسار قال : « أدركت بضعة عشر رجلاً من الصحابة كلهم يوقف المولي^(٣) »^(٤) يعني بعد أربعة أشهر .

⇐ إلى العراق والحجاز ، واليمن ، والشام ، وعاد فاستوطن نيسابور ، كان محدثاً ، فقيهاً ، ورعاً ، أخذ عنه أحمد ، والبخاري ، وغيرهما ، قال أحمد بن حنبل : لا أعلم ولا أعرف لإسحاق بالعراق نظيراً ، من تصانيفه (المسند ، التفسير) ، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨ هـ) رحمه الله .
انظر ترجمته في : حلية الأولياء (٣ / ٣١٠) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٠٨) ، صفة الصفوة (٤ / ١١٦) ، تهذيب التهذيب (٧ / ١٩٩) ، سير أعلام النبلاء (٩ / ١٧٥) .
وقوله هذا نسبه إليه عدد من الفقهاء :

انظر : المحلى (٤٧ / ١٠) ، المقدمات والممهدات (١ / ٦١٨) ، المغني (٨ / ٥٢٩) .
(١) هو : الإمام إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ، أبو ثور البغدادي الكلبي ، كان إماماً مجتهداً ، وقد جمع بين الحديث والفقه ، روى عن الشافعي وابن عينة وغيرهما وروى عنه مسلم ، والترمذي ، وابن ماجه ، وغيرهم ، توفي سنة أربعين ومائتين (٢٤٠ هـ) رحمه الله .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٢) ، طبقات الشافعي للسبكي (٢ / ٧٤) ، سير أعلام النبلاء (١٢ / ٧٢) ، شذرات الذهب (٢ / ٩٣) .
وقوله هذا نسبه إليه عدد من الفقهاء .

انظر : المحلى (٤٧ / ١٠) ، المقدمات والممهدات (١ / ٦١٨) ، بداية المجتهد (٢ / ١٦٨) ، المغني (٨ / ٥٢٩) .

(٢) هو : أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري ، القاضي ، العلامة ، المجود ، عالم المدينة في زمانه ؛ سمع من أنس ابن مالك ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وغيرهم ، وروى عنه الزهري ، وشعبة ، ومالك ، وغيرهم ، قال النسائي : ثقة ثبت ، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة (١٤٣ هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٦٨) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢ / ١٥٣) ، شذرات الذهب (١ / ٢١٢) ، تهذيب التهذيب (١١ / ٢٢١) .

(٣) في (أ) : للمولي ، وفي (ب) : المزني .

(٤) أخرجه الشافعي في الأم (٥ / ٢٦٥) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤ / ١٢٨) ، وسعيد بن منصور في سننه برقم (١٩١٥) ، والدارقطني في سننه (٤ / ٦١ ، ٦٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٧ / ٣٧٦) .
وقد جاء في رواية سعيد بن منصور أن عددهم تسعة عشر رجلاً .

وصحح الألباني هذا الأثر .

انظر : إرواء الغليل (٧ / ١٧٢) ، الناشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

وروى سهيل بن أبي صالح^(١) عن أبيه^(٢) قال : سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ عن المولي ، فقالوا : ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر^(٣) .

(١) هو : سهيل بن أبي صالح - واسم أبي صالح ذكوان - روى عن أبيه ، وسعيد بن المسيب وغيرهما ، وروى عنه الأعمش ، وشعبة ، وربيعه وغيرهم ، توفي عام أربعين ومائتين (٢٤٠هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٥/٤٥٩) . تهذيب التهذيب (٤/٢٣٨) ، مشاهير علماء الأمصار ص (١٣٧) لمحمد بن حبان البستي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، الكاشف (١/٣٢٧) للإمام الذهبي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، شذرات الذهب (٢/١٩١) .

(٢) هو : ذكوان بن عبدالله السمان الزيات ، وهو مدني غطفاني ، كان مولى جويرية بنت الأحمس ، سمع من سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم ، وعنه عطاء ومحمد بن سيرين والزهرري وغيرهم ، واتفقوا على ثوثيقه وجلالته ، توفي بالمدينة سنة واحد ومائة (١٠١هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٥/٣٠١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٤٤) ، العبر (١/٩١) ، سير أعلام النبلاء (٥/٣٦) ، الكاشف (١/٢٢٩) .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤/٤٩٣) ، والدارقطني (٤/٦١) ، والبيهقي (٧/٣٧٧) . وصححه الألباني في إرواء الغليل (٧/١٧٢) .

ب - فصل (١)

فأما أبو حنيفة فاستدل^(٢) على استحقاق المطالبة بالفيئة في المدة ووقوع الطلاق ١٥٤/ب بانقضائها بقوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ...﴾ الآية ... إلى قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .
قال^(٣) : وفيها ثلاثة أدلة :

أحدها^(٤) : أن عبد الله بن مسعود قرأ « فَإِنْ فَأَوْو - فيهن - فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ »^(٥) فأضاف الفيئة إلى المدة فدل على استحقاق الفيئة فيها ، وهذه القراءة ، وإن^(٦) تفرد ابن مسعود بها تجري مجرى خير الواحد في وجوب العمل به^(٧) .

(١) يوجد مكانها فراغ في (ج) .

(٢) انظر أدلة الأحناف في : المبسوط (٢٠/٧ ، ٢١) ، تحفة الفقهاء (٢٠٤/٢-٢٠٦) ، أحكام القرآن للحصاص (٣٥٦/١-٣٦٢) ، شرح فتح القدير (١٩١/٤-١٩٥) ، البناية في شرح الهداية (٢٧١/٥ ، ٢٧٢) ، تبين الحقائق (٢٦٣/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٢/٣ ، ١٥٣) .
(٣) أي أبو حنيفة كما يظهر من سياق الكلام .

(٤) انظر : المبسوط (٢٠/٥) ، تحفة الفقهاء (٢٠٦/٢) ، بدائع الصنائع (٢٦٣/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٣/٣) .

(٥) انظر : المحرر الوجيز (١٩٣/٢) ، أحكام القرآن للحصاص (٣٦١/١) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (٢٣٣/١ ، ٢٣٤) ، للإمام محمد بن علي الشوكاني ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، قراءة عبد الله بن مسعود ، مكانتها ، مصادرها ، وما يتعلق بها ص (٩٣) ، للدكتور : محمد أحمد خاطر ، الناشر : دار الاعتصام .

(٦) في (ب) : فيها ن ، وهو تصحيف .

(٧) قال الغزالي : (اعلم أننا نريد بخير الواحد في هذا المقام مالا ينتهي من الأخبار إلى حد المتواتر المفيد للعلم مما نقله جماعة عن جماعة من خمسة ، أو ستة مثلاً فهو خير الواحد) أ.هـ .
وقال القرافي : (وهو خير العدل الواحد ، أو العدل المفيد للظن) أ.هـ .

وذهب جمهور العلماء إلى وجوب العمل بخير الواحد سمعاً ، وقال ابن سريج والقفال الشاشي وأبو الحسين البصري : دل على وجوبه العقل والنقل .
وأنكر ابن عُليّة والأصم ، والجبائي وجماعة من المتكلمين التعبد به عقلاً .
وأنكر القدريّة وبعض أهل الظاهر جواز التعبد به سمعاً .

والدليل الثاني منها^(١): أن الله^(٢) تعالى جعل مدة الإيلاء أربعة أشهر؛ فلو كانت الفيئة بعدها لزادت على مدة النص، وذلك لا يجوز.

والدليل الثالث منها: أنه لو وطئها في مدة الإيلاء وقعت الفيئة موقعها، فدل على استحقاق الفيئة (فيها)^(٣).

قال: ولأنها مدة شرعية ثبتت بالقول فتعلق^(٤) بها (الفرقة)^(٥)، فوجب أن تتعقبها^(٦) البيئونة^(٧) كالعدة^(٨).

⇐ انظر: المستصفى (٥٥-٤٥/١) لأبي حامد الغزالي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، روضة الناظر وجنة المناظر، مع شرحها نزهة الخاطر العاطر (٢٦٤/١-٢٨١)، الروضة للإمام مرفق الدين ابن قدامة المقدسي، ونزهة الخاطر العاطر للشيخ: عبدالقادر بن يدران الدومني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٥٦-٣٦٦) لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، نهاية السؤل (٩٧/٣-١٥٤)، البحر المحيط (٢٥٥/٤-٢٩٨)، البلبل ص (٥٣-٦٢) لسليمان بن عبدالقوي الطوفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى سنة (١٤١٤هـ).

(١) انظر: تحفة الفقهاء (٢٠٤/٢)، بدائع الصنائع (١٧٦/٣).

(٢) في (ج): قوله.

(٣) قال الجصاص: (و يدل على أن المراد الفيء في المدة اتفاق الجميع على صحة الفيء فيها، فدل على أنه مراد فيها).

انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣٦٠/١)، تبين الحقائق (٢٦٣/٢).

وكلمة (فيها): ساقطة من (ج).

(٤) في (أ)، (ج): يتعلق.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) هكذا في النسخ المخطوطة، والصواب: تعقبها.

(٧) البيئونة: مصدر بان الشيء إذا انقطع عنه.

وهي: الفرقة بين الزوجين بطلاق.

انظر: المصباح المنير (٧٠/١)، لسان العرب (٦٤/١٣)، الزاهر ص (٢١٠)، حلية الفقهاء ص (١٧٢).

(٨) انظر: المبسوط (٢١/٥)، أحكام القرآن للجصاص (٣٦١/١)، بدائع الصنائع (١٧٦/٣).

قال ابن رشد: (وأما أبو حنيفة، فإنه اعتمد في ذلك على تشبيه هذه المدة بالعدة الرجعية إذا كانت

ولأنه قول تعلق به الفرقة إلى مدة فوجب أن يقع بانقضائها ، كما لو قال : إذا مضت أربعة أشهر فأنت طالق^(١) .

ودليلنا^(٢) : قول الله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ .
وفي هذه الآية ستة أدلة :

أحدها : أنه أضاف مدة الإيلاء إلى الأزواج بقوله : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ فجعل المدة (لهم)^(٣) ، ولم يجعلها عليهم ، فوجب ألا تستحق المطالبة إلا بعد انقضائها كأجل^(٤) الدين .

← العدة إنما شرعت لئلا يقع منه ندم ، وبالجمله فقد شهورا المدة بالعدة ، وهو شبه قوي (أ.هـ .

انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٦٩/٢) .

وأما معنى العدة ، فهو في اللغة : مأخوذ من العد ، وهو الحساب وسميت عدة لاشتغالها على العدد من الأقراء ، أو الأشهر غالباً .

وفي الشرع : اسم لمدة ترصد فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها ، أو للتعبد ، أو لتفجعها على زوجها .
انظر : لسان العرب (٢٨١/٣) ، المصباح المنير (٣٩٦/٢) ، القاموس المحيط ص (٣٨٠) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٨٥) ، مغني المحتاج (٣٨٤/٣) ، فتح الوهاب (١٠٣/٢) .

(١) قال الكاساني في بدائع الصنائع (١٧٧/٣) : (إن الشرع جعل الإيلاء طلاقاً معلقاً بشرط ، فيصير الزوج بالإصرار على موجب هذه اليمين معلقاً طلاقاً بائناً بترك القربان أربعة أشهر ، كأن قال : إذا مضت أربعة أشهر ولم أقربك فأنت طالق) .

وانظر : تبين الحقائق (٢٦٣/٢) .

واستدل الحنفية بأدلة أخرى منها :

أ- قوله تعالى : ﴿وإن عزموا الطلاق﴾ فذكر عزيمة الطلاق بعد ذكر المدة ، فهو إشارة إلى أن ترك الفيء في المدة عزيمة الطلاق بعد المدة .

انظر : المبسوط (٢١/٥) ، بدائع الصنائع (١٧٧/٣) .

ب - قال الكاساني : (ولأن الإيلاء كان طلاقاً معجلاً في الجاهلية ، فجعله الشرع طلاقاً مؤجلاً ، والطلاق المؤجل يقع بنفس انقضاء الأجل من غير إيقاع بعده) .

انظر : بدائع الصنائع (١٧٦/٣) .

(٢) انظر أدلة الشافعي ومن وافقه في : الشامل (ج ٧ ل ١٠ ب) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، المغني

(٥٢٩/٨ ، ٥٣٠) ، بداية المجتهد (١٦٩/٢) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٦٣/٥) .

(٣) ساقطة من (أ) و (ج) .

(٤) في (ب) : لأجل .

والدليل الثاني : قوله ﴿ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فذكر الفيئة بعد فاء التعقيب^(١) ، فوجب أن يستحق بعدها .

كما قال تعالى : ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾^(٢)

فاقتضت^(٣) فاء التعقيب أن يكون الإمساك بمعروف ، أو التسريح بإحسان بعد الطلاق المرتين^(٤) .

فإن قيل^(٥) : فاء التعقيب في المدة يوجب أن يكون بعد الإيلاء لا بعد المدة ،

فهي^(٦) محمولة على موجبها .

(١) الفاء للتعقيب مع الوصل ، ومعنى كونها للتعقيب : أنها تدل على وقوع الثاني عقب الأول بغير مهلة .

انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/١٦١ ، ١٦٢) للإمام : أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الباز ، شرح تنقيح الفصول ص (١٠١) ، فواتح الرحموت (١/٢٣٤) لمحب الله بن عبد الشكور ، الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٣هـ) ، مطبوع مع المستصفى ، نهاية السؤل (١/٤٠٣ ، ٤٠٤) ، البحر المحيط (٢/٢٦١) ، معراج المنهاج (١/٢٦٣) .

(٢) سورة البقرة : آية (٢٢٩) .

(٣) في (ب) : فاقتضى .

(٤) قال الشوكاني : (أي فإمساك بعد الرجعة لمن طلقها زوجها طلقين (بمعروف) : أي بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة (أو تسريح بإحسان) أي بإيقاع طلقة ثالثة عليها من دون ضرار لها ، وقيل المراد : (فإمساك بمعروف) أي : برجعة بعد الطلقة الثانية (أو تسريح بإحسان) أي : بترك الرجعة بعد الثانية حتى تنتهي عدتها ، والأول أظهر) أ.هـ .

انظر : فتح القدير (١/٢٣٨) ، النكت والعيون (١/٢٩٣) ، تفسير القرطبي (٣/٨٢) .

(٥) القائل هم الأحناف .

قال الجصاص : (والفاء للتعقيب يقتضي أن يكون الفيء عقيب اليمين ؛ لأنه جعل الفيء لمن له تربص أربعة أشهر) أ.هـ .

انظر : أحكام القرآن للجصاص (١/٣٦٠) ، شرح فتح القدير (٤/١٩١) ، تبين الحقائق (٢/٢٦٣) .

(٦) في (ب) : وهي .

قيل : قد تقدم في الآية ذكر الإيلاء ثم تلاه ^(١) المدة ثم تعقبهما ^(٢) ذكر الفيئة ، فإذا أوجبت ^(٣) الفاء التعقيب بعد ما (قد) ^(٤) تقدم ذكره ؛ لم يجوز أن يعود إلى أبعد المذكورين ، ووجب أن يعود إليهما ، أو إلى أقربهما ، وعلى أي هذين الأمرين فهو قولنا .

والدليل الثالث : قوله : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ فجعله ^(٥) واقعاً بعزم الأزواج لامتضي المدة ، وليس انقضاء المدة عزمة ، وإنما العزم ما يحدثه من فعل كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ ^(٦) .

فإن قيل ^(٧) : فترك الفيئة عزم على الطلاق .

قيل : العزم ما كان عن اختيار وقصد ، وهو لم يقصد ترك الوطء لشهوة ، ووقع ^(٨) الطلاق عندهم ، وإن لم يكن من عزمه ^(٩) .

(١) في (ب) : إيلاء .

(٢) في (ب) : تعقبها .

(٣) في (ب) : أوجب .

(٤) ليست في (أ) ، (ج) .

(٥) في (ب) زيادة كلمة (واقعاً) قبل قوله (فجعله) ولا وجه لها .

(٦) سورة البقرة : آية (٢٣٥) .

(٧) القائل : هم الأحناف .

قال السرخسي : (وحجتنا في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ فذكر عزمة الطلاق بعد ذكر المدة ، فهو إشارة إلى أن ترك الفيء في المدة عزمة الطلاق عند مضي المدة) .

انظر : المبسوط (٢١/٥) ، تبين الحقائق (٢٦٣/٢) ، بدائع الصنائع (١٧٦/٣) .

(٨) في (ب) ، (ج) : وقع .

(٩) قال الأزهري : (والعزم على الطلاق ، أن يعزم عليه بقلبه فيمضيه بلسانه ، ولا يكون طلاق بالنية دون فعل اللسان) .

وأما معنى العزم في اللغة ، فهو من عزم على الشيء : إذا أراد فعله ، بقطع عليه ، وجد في أمره .

انظر : الزاهر ص (١٥) ، المصباح المنير (٤٠٨/٢) ، القاموس المحيط ص (١٤٦٨) .

والدليل الرابع : أن الله تعالى خيره في الآية بين أمرين :

الفيئة ، أو الطلاق ، والتخيير بين أمرين لا يكون إلا في حالة واحدة كالكفارات^(١) ، ولو كان في الحالتين لكان ترتيباً ، ولم يكن تخيراً .

والدليل الخامس : أن التخيير بين أمرين يوجب^(٢) أن يكون فعلهما إليه ، ليصح منه اختيار فعله وتركه ، ولو لم يكن (له)^(٣) فعله لبطل حكم خياره .

والدليل السادس : ما ذكره ابن سريج^(٤) :

أن الله تعالى قال : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ فاقضى أن يكون الطلاق عن قول مسموع .

فإن قيل معناه : أنه لم يزل سمياً عليمًا ، كما قال ﴿ وَقَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٥) .

قيل : لا يجوز حمله على هذا ؛ لأنه معقول بغير هذه الآية ، وكذا في آية الجهاد :

(١) التخيير في الكفارات خاص بكفارة اليمين ، أما كفارة الظهار ، والجماع في نهار رمضان ، والقتل فهي مرتبة .

انظر : فتح الرهاب (٢/٩٥) .

وانظر فيما يتعلق بالواجب المخير : المستصفى (١/٦٧ ، ٦٨) ، شرح الكوكب المنير (١/٣٧٩ - ٣٨٤) .

(٢) في (ج) : فوجب .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) هو : أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، فقيه الشافعية في عصره ، وهو الذي نشر مذهب الشافعي وبسطه ، كان فقيهاً أصولياً متكلماً ، له نحو أربعمئة مصنف منها : الرد على ابن داود في إبطال القياس ، والتقريب بين المذنب والشافعي ، وقد تولى قضاء شيراز .

ولد سنة تسع وأربعين ومائتين (٢٤٩هـ) وتوفي سنة ست وثلاثمئة (٣٠٦هـ) . رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١١٨) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٥١) ، وفيات الأعيان (١/٤٩) ، سير أعلام النبلاء (١٤/٢٠١) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٩٠) ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص (٤١) .

(٥) سورة البقرة : آية (٢٤٤) .

سميع لقولهم في التحريض عليهم^(١) بما ينبههم في الجهاد^(٢).

ومن حيث المعنى هو : أنها مدة تقدرت بالشرع لم تتقدمها الفرقة ، فوجب ألا تقع بها البينة كأجل العنة.

وقولنا : تقدرت بالشرع، احترازاً من قوله : إذا مضت أربعة أشهر فأنت طالق^(٣).

وقولنا : لم تتقدمها الفرقة : احترازاً من العدة^(٤).

ومن أصحابنا من علل^(٥) هذا الأصل بأوضح من هذا التعليل ، فقال :

لأنها مدة شرعت في النكاح لجماع منتظر ، فوجب ألا تقع^(٦) بها الفرقة كأجل العنة .

ولأنها يمين بالله تعالى توجب الكفارة^(٧)، فلم يقع بها الطلاق كسائر الأيمان ، وكالإيلاء^(٨) على أقل من أربعة أشهر .

ولأنه لفظ لا يصح أن يقع به الطلاق المعجل فوجب ألا يقع به الطلاق المؤجل كالظهار .

(١) في (أ) ، (ج) : عليهم .

(٢) قال القرطبي : (أي : يسمع قولكم إن قلتهم مثل ما قال هؤلاء - الذين أشارت إليهم الآية التي قبلها ، وقد خرجوا من ديارهم حذر الموت فأماتهم الله ثم أحياهم - ويعلم مرادكم به) .
انظر : تفسير القرطبي (١٥٥/٣) .

(٣) إذا قال الرجل لزوجته : إذا مضت أربعة أشهر فأنت طالق ، فهذه المدة قدرها الزوج لا الشرع ، أما أجل الإيلاء فهو مقدر بالشرع .

(٤) لأن العدة لا تكون إلا بعد فرقة من طلاق ونحوه ، وشرعت صيانة للأنساب وتحصينا لها من الاختلاط فتضييع الحقوق وتستباح الحرمات ، وكذلك رعاية لحق الزوجين والولد ، ولإظهار التفجع على الزوج ، والمغلب فيها التعبد؛ بدليل أنها لا تنقضي بقرء واحد مع حصول البراءة به .
انظر : الوجيز (٩٣/٢ - ١٠٤) ، كفاية الأخيار (٧٧/٢ - ٨٥) ، مغني المحتاج (٣٨٤/٣) ،
حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (٣٢٨/٢) .

(٥) في (ج) : قال .

(٦) في (أ) ، (ج) : (يقع) ، بإيلاء .

(٧) في (أ) : (الكناية) ، وهو تصحيف .

(٨) في (ب) : والإيلاء .

ولأن الإيلاء قد كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ كالظهار ، فلم يجز أن يقع به الطلاق ؛ لأنه استبقاء^(١) حكم منسوخ .

ولأن الطلاق يقع بصريح أو كناية ، وليس^(٢) الإيلاء صريحاً فيه ولا كناية . لأنه لو كان صريحاً ، لوقع معجلاً إن أطلقه ، أو إلى الأجل المسمى إن قيده . ولو^(٣) كان كناية ، لرجع فيه إلى نيته وليس الإيلاء كذلك^(٤) . ولا يتنقض هذا الاستدلال باللعان^(٥) حيث وقعت به الفرقة^(٦) ، وإن لم يكن

(١) في (ج) : استبقاء .

(٢) في (ج) : وليست .

(٣) في (ب) : فلو .

(٤) الصريح في العتق ، والطلاق ، والظهار ، والأيمان ، والقذف ، وغيرها : هو اللفظ الموضوع له ، لا يفهم منه غيره عند الإطلاق ؛ مأخوذ من قولهم : نسب صريح : أي خالص لا خلل فيه ، وهذا اللفظ خالص المعنى لامشاركة فيه .

والكناية : اللفظ المحتمل شيئين فصاعداً ، يقال : كنييت بكذا عن كذا ، وكنوت ، وهو كان ، وقوم كانون .

والطلاق يقع بصريحه بلا نية ، وبكنايته بنية .

فصريحه : الطلاق ، وكذا الفراق ، والسراح - بفتح السين المشددة والراء - على المشهور ، كطلقتك ، وأنت طالق ، ويا طالق ، وفارقتك .

وكنايته : كآنت خلية ، برية ، بنة ، بتلة ، بائن ، ونحوها .

والإيلاء ليس من ألفاظ الطلاق الصريحة ، ولا من كناياته ، فلا يقع به الطلاق .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٤٣ ، ٢٤٤) ، المصباح المنير (١/٣٣٧) ، (٢/٥٤٢) ، روضة الطالبين (٢٣/٢٧-٢٨) ، فواتح الرحموت (١/٢٢٦) ، تسهيل أصول الشاشي ص (٤٧ ، ٤٨) محمد أنور البدخشاني ، الناشر : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٢ هـ) .

(٥) اللعان لغة ، لغة من اللعن ، وهو : الطرد والإبعاد ؛ لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه ، ويحرم النكاح بينهما أبداً ، بخلاف الطلاق .

وشرعاً : كلمات معلومة ، جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فراشه ، وألحق العار به ، أو إلى نفي الولد .

انظر : المصباح المنير (٢/٥٥٤) ، القاموس المحيط ص (١٥٨٨ ، ١٥٨٩) ، لسان العرب (٣٨٨/١٣) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٧٢) ، مغني المحتاج (٣/٣٦٧) .

(٦) في (ب) : بالفرقة .

صريحاً ولا كناية لأن اللعان يوقع الفسخ^(١)، ولا يوقع الطلاق^(٢)، والفسخ يقع بغير قول، والطلاق لا يقع إلا بقول.

وأما^(٣) الجواب عن الآية بقراءة ابن مسعود، فهو أنه لم ينقلها ثقات^(٤) من^(٥) أصحابه فشذت، والشاذ متروك^(٦)، ولو ثبتت لجرت مجرى خبر الواحد،

(١) يطلق الفسخ في اللغة على معان منها: الضعف، والجهل، والطرح، والنقض، والتفريق. ومنها قولهم: انفسخ العزم، والبيع، والنكاح: انتقض.

أما تعريفه اصطلاحاً فهو: قلب كل واحد من العوضين إلى صاحبه.

انظر: القاموس المحيط ص (٣٢٩)، المصباح المنير (٤٧٢/٢)، المنشور في القواعد (٤٢/٣) للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: الدكتور تيسير أحمد فائق، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

(٢) يتعلق باللعان أمور:

أ) انفساخ النكاح.

ب) حرمة مؤبدة.

ج) انتفاء نسب نفاه بلعانه.

د) سقوط عقوبة من حد أو تعزير.

انظر: التنبيه ص (١٨٩)، كفاية الأخيار (٧٦/٢)، فتح الوهاب (١٠٢/٢).

(٣) في (ب): فأما.

(٤) في (ب): فقال، وهو تصحيف.

(٥) في (ج): عن.

(٦) القراءة على قسمين: مقبولة (متواترة)، وشاذة.

وقد ذكر علماء القراءات قاعدة تعرف بها القراءات المتواترة المقبولة، وتميزها عن غيرها من القراءات الشاذة المردودة.

والقاعدة هي: أن كل قراءة لا بد أن تجتمع فيها ثلاثة أركان:

١- موافقة اللغة العربية.

٢- موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية.

٣- أن تنقل نقلاً متواتراً.

فكل قراءة اجتمعت فيها هذه الأركان الثلاثة هي التي يجب قبولها، ولا يحل لأحد جحدتها

فحملت^(١) على جواز الفئدة في مدة التربص .

(وأما (الجواب عن)^(٢) قولهم : إنكم تزيدون على مدة التربص فهو أننا

لا نزيد عليها ، وإنما نقدر بها مطالبة الفئدة في مدة التربص)^(٣) .

وأما الجواب عن قولهم : إن جواز الفئدة^(٤) فيها دليل على استحقاقها فيه ؛ فهو

باطل بالدين المؤجل ، يجوز تقديمه قبل أجله ، ولا يدل ذلك على استحقاقه فيه .

⇐ وإنكارها ، ومتى لم تتحقق هذه الأركان كلها أو بعضها في قراءة فهي قراءة شاذة ومردودة ، وأهم هذه الأركان هو الركن الثالث وهو : أن تكون منقولة نقلاً متواتراً ، لذلك سميت القراءة التي ليست متواترة شاذة لعدم استقامتها في النقل .

ومن العلماء من يجعل ما زاد على العشر شاذاً .

ومنهم من ضيق فقال : ما زاد على السبع فهو شاذ .

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بها :

فالشافعي لا يحتج بها لأن الراوي لم ينقلها خيراً ، والقرآن ثبت بالتواتر لا بالآحاد .

وأبو حنيفة يحتج بها ؛ لأنه لا يخرج عن كونه مسموعاً من النبي ﷺ ومروياً عنه .

انظر : النشر في القراءات العشر (٩/١) ، لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري ، الناشر : دار

الكتب العلمية . القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب ص (٧-١٠) ، للشيخ عبدالفتاح

القاضي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠١ هـ -

١٩٨١ م) ، التسهيل لعلوم التنزيل (١١/١) لمحمد بن أحمد بن جزري الكلبي ، الناشر : دار

الفكر ، الإحكام في أصول الأحكام (٢٢٩/١ - ٢٣٣) للإمام : سيف الدين علي بن أبي علي

بن محمد الآمدي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، سنة (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ،

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص (١٤١ - ١٤٣) لجمال الدين الإسني ، تحقيق : د .

محمد حسن هينو ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، سنة (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ،

شرح الكوكب المنير (١٣٨/٢ - ١٤٠) ، البلبيل ص (٤٦) .

(١) في (أ) و (ج) : حملت .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في (أ) ، (ب) : العنة .

وأما الجواب عن قياسهم^(١) على العدة مع انتقاضه بمدة العنة :
 فهو أن المدة فيها لما تقدمتها الفرقة ، جاز أن تقع بها بينونة ، ولما لم تتقدم
 مدة^(٢) الإيلاء ، لم يجوز أن تقع بها^(٣) الفرقة .
 وأما الجواب عن قياسهم ، إذا علق طلاقها بمضي أربعة أشهر مع انتقاضه
 بمدة^(٤) العنة :
 أن المعنى فيه أنه لو علقه بأقل من أربعة أشهر وقع قبلها ، ولو علقه بأكثر من
 أربعة أشهر لم يقع قبلها وليس الإيلاء عندهم كذلك ، والله أعلم .

(١) القياس لغة : التقدير .

واصطلاحاً : إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت .
 انظر : المصباح المنير (٥٢١/٢) ، القاموس المحيط ص (٧٣٣) ، المستصفى (٢٢٨/٢) ، معراج
 المنهاج (١١٥/٢) لمحمد بن يوسف الجرزي ، تحقيق : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، الناشر :
 دار الكتيبي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ، البلبيل ص (١٩٠) .

(٢) في (أ) : يتقدم منه .

(٣) في (ب) : معها .

(٤) في (جـ) : بهذه .

٢- مسألة

[اليمين التي يكون بها مولياً]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : و^(١) المولي من حلف يمين تلزمه بها ١٥٦/ب كفارة ، ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه^(٢) إن جامع امرأته فهو المولي^(٣).

قد ذكرنا أن الإيلاء يمين^(٤) يحلف بها على الامتناع من وطئها .

فإن كانت هذه اليمين لا يجب عليه بالحنث فيها شيء كاليمين بالمخلوقات^(٥) ، كالأنبياء ، والملائكة ، والسماء ، والعرش ، لم يكن مولياً ؛ لأنه خارج عن حكم الأيمان ، فخرج عن حكم الإيلاء^(٦).

وإن أوجب عليه بالحنث في يمينه شيئاً^(٧) فعلى ضربين :

-
- (١) في مختصر المزني : ولي ، زيادة (لي) ولا وجه لها .
 (٢) في (ب) : أوجب ، وفي مختصر المزني بعد (أوجب) زيادة : فأوجبه على نفسه .
 (٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٧) ، الأم (٢٦٥/٥) .
 (٤) اليمين في أصل اللغة : اليد اليمنى ، وأطلقت على الحلف ؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه .
 وفي الشرع : تحقيق الأمر ، أو توكيده بذكر الله تعالى ، أو صفة من صفاته .
 انظر : لسان العرب (٤٥٨/١٣) ، المصباح المنير (٦٨١/٢ ، ٦٨٢) القاموس المحيط ص (١٦٠١ ، ١٦٠٢) ، المطلع ص (٣٨٧) ، حلية الفقهاء ص (٢٠٥) ، أنيس الفقهاء ص (١٧١) ، كفاية الأخيار (١٥٢/٢) .
 (٥) في (ب) : باطل ومات ، وهو تصحيف .
 (٦) لا تعتقد اليمين بالمخلوقات ، والإيلاء يمين ، فلا يعتد بالمخلوقات .
 راجع : الوجيز (٢٢٣/٢) ، مغني المحتاج (٣٢٠/٤) ، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (٤٧٩/٢ ، ٤٨٠) .
 وقال الشافعي في الأم (٢٦٦/٥) : (ولو قال : والكعبة ، أو وعرفة ، أو والمشاعر ، أو وزمزم ، أو الحرم ، أو المواقف أو الخنس ، أو والفجر ، أو والليل ، أو والنهار ، أو وشيء مما يشبه هذا : لا أقربك لم يكن مولياً ، لأن هذا كله خارج من اليمين ، وليس بتبرير ولاحق لآدمي حتى يلزمه القاتل له نفسه) .
 (٧) في (ب) ، (جـ) : شيء .

أحدهما : أن تكون اليمين بالله تعالى ، أو باسم من أسمائه ، أو بصفة من صفات ذاته ، يجب عليه بالحنث فيها كفارة ، فهذا مولٍ يؤخذ بحكم الإيلاء^(١).

والضرب الثاني : أن تكون^(٢) بغير الله تعالى ، وهو أن يحلف بالعتق^(٣) ، أو الطلاق ، أو الصدقة^(٤) ، أو الصيام^(٥).

كأن قال : إن وطئتك فعبدي حر ، أو أنت طالق ، أو عمرة طالق لزوجته له أخرى ، أو مالي^(٦) صدقة ، أو على الحج إلى بيت الله ، أو صيام يوم ، أو صلاة ركعتين ، أو اعتكاف^(٧) شهر ، إلى ما جرى هذا المجرى من الأيمان التي إن حنث

(١) انظر : التلخيص ص (٥٣٨) ، المذهب (١٥٠/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٠ ب) ، حلية العلماء (١٣٧/٧) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٢ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨١ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢١٩ أ) ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٨٢١/٢) ، مغني المحتاج (٣٤٤/٣) ، نهاية المحتاج (٦٥/٧) ، زاد المحتاج (٤٣٨/٣) ، حاشية البيجوري (١٦٠/٢) .

(٢) في (أ) : (يكون) ، بالياء .

(٣) العتق لغة : يطلق على معان منها : الحرية ، والشرف ، والكرم ، والنجابة ، والجمال .
وشرعاً : عبارة عن إزالة الملك عن الآدمي لا إلى ملك تقريباً إلى الله تعالى .

انظر : المصباح المنير (٣٩٢/٢) ، القاموس المحيط ص (١٧٠) ، حلية الفقهاء ص (٢٠٨) ، الزاهر ص (٢٧٤) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣/٣ ، ٤) ، تحفة الطلاب مع حاشية البيجوري (٥١٤/٢) ، كفاية الأخيار (١٧٥/٢) .

(٤) الصدقة : هي ما أعطيته في ذات الله تعالى ، وسميت صدقة ؛ لأنها عطاء على غير ثواب عاجل ، دالة على صدق معطيها في الطاعة .

انظر : المصباح المنير (٣٣٦/١) ، القاموس المحيط ص (١١٦٢) : حلية الفقهاء ص (٩٦) .

(٥) الصيام لغة : مطلق الإمساك .

وشرعاً : إمساك مخصوص ، في زمن مخصوص ، من شخص مخصوص .

انظر : المصباح المنير (٣٥٢/١) ، القاموس المحيط (١٤٦٠) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٢٣) ، حلية الفقهاء ص (١٠٧) ، أنيس الفقهاء ص (١٣٧) ، كفاية الأخيار (١٢٥/١ ، ١٢٦) ، مغني المحتاج (٤٢٠/١) .

(٦) في (ب) ، (جـ) : بما لي .

(٧) أصل الاعتكاف في اللغة : الحبس ، واللبث ، والملازمة للشيء .

وشرعاً : اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية .

فيها لزمه ما لم يكن لازماً له ، فيكون حالفاً ، وهل يصير بهذا الحلف مولياً يؤخذ بحكم الإيلاء ، أم لا ؟ على قولين^(١) :

أحدهما : وهو قوله في القديم ، أنه لا يكون مولياً ما لم يحلف بالله تعالى ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾^(٢) ، ثم قال ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾^(٣) يعني بالله ، ثم قال : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ . فعطف (به)^(٤) على اليمين بالله ، فاقضى ألا يكون مولياً إلا به .

ولأن مطلق الأيمان محمولة عرفاً وشرعاً على اليمين بالله^(٥) .

أما العرف^(٦) : فلأنه إذا قيل : فلان قد حلف لم يعرف منه إلا الحلف بالله تعالى ، إلا أن يقيد فيقال : حلف بالعتق ، أو الطلاق ،

وأما الشرع : فلقول النبي ﷺ « من كان حالفاً فليحلف بالله أو فليصمت »^(٧)

← انظر : المصباح المنير (٤٢٤/٢) ، القاموس المحيط ص (١٠٨٤) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٣٠) ، أنيس الفقهاء ص (١٣٨) ، مغني المحتاج (٤٤٩/١) .

(١) انظر : المذهب (١٠٥/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٠ ب) ، الإقناع ص (١٥٥) ، حلية العلماء (١٣٧/٧) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨١ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢١٩ أ، ب) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨) ، كفاية الأخيار (٦٨/٢) ، الغاية القصوى (٨٢١/٢) ، تحفة المحتاج (١٦١، ١٦٠/٨) ، مغني المحتاج (٣٤٤/٣) ، نهاية المحتاج (٦٥/٧) ، فتح الوهاب (٩٠/٢) ، حاشية البيجوري (١٦٠/٢) ، حاشية الشرقاوي (٣١٢/٢) .

(٢) سورة البقرة : آية (٢٢٤) .

(٣) سورة البقرة : آية (٢٢٥) .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٠ ب) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢١٩ أ، ب) .

(٦) العرف في اللغة : المعروف ، وهو الخير ، والرفق ، والاحسان .

واصطلاحاً : ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطباع السليمة بالقبول .

انظر : المصباح المنير (٤٠٤/٢) ، القاموس المحيط ص (١٠٨٠) ، التعريفات ص (١٩٣) .

(٧) أخرجه البخاري (٥٣٠/١١ مع الفتح) ، ومسلم برقم (١٢٦٧) ، وأبو داود برقم (٣٢٤٩) ، والترمذي برقم (٣٢٤٩) ، ومالك في الموطأ (٣٣/٢) ، وأحمد في المسند برقم (٤٥٢٣) ، (٤٥٩٣، ٤٦٦٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٩، ٢٨/١٠) .

فوجب أن يكون إطلاق الإيلاء محمولاً على هذا المعهود من عرف أو شرع .
ولقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وغفران المآثم يتوجه
إلى الأيمان بالله تعالى (دون)^(١) العتق والطلاق^(٢) .

ولأن الإيلاء هو الذي يستتضر بالحنث فيه^(٣) (فيلتزم)^(٤) ما لم يكن لازماً له ،
واليمين بالعتق والطلاق قد لا يستتضر بالحنث فيها^(٥) ، وهو أن يطاء بعد بيع عبده ،
أو طلاق زوجته ، فلا يلتزم^(٦) بالحنث بالوطء شيئاً ، فوجب ألا يكون مولياً ، كما
لو قال : والله لا وطئتك في هذه الدار ، أو^(٧) في هذا البلد لم يكن مولياً ، وإن كان
حالفاً ؛ لأنه قد يطاءها^(٨) في غير تلك الدار ، وفي غير ذلك^(٩) البلد فلا^(١٠) يحنث^(١١) .

و لفظ الحديث في البخاري : عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ أدرك
عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب يحلف بأبيه ، فقال : « ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا
بآبائكم ، من كان حالفاً فليحلف بالله ، أو ليصمت » .

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٠ ب) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢١٩ ب) .

(٣) في (أ) : فيها .

(٤) في (ب) : (فيلزم) ، بدون التاء .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٦) في (ب) : (يلزم) ، بدون تاء .

(٧) في (ج) : (و) .

(٨) في (ب) : يطاء .

(٩) في (ب) : تلك .

(١٠) في (ب) : ولا .

(١١) وافقه أبو حنيفة وأحمد في رواية عن كلٍ منهما ، والظاهرية ، ورواية أحمد هذه هي المشهورة
في المذهب .

انظر : البناية (٢٨٠/٥) ، المغني (٥٠٤/٨) ، شرح الزركشي (٤٦٠/٥) ، كشف القناع
(٣٥٦/٥) ، الكافي (٢٣٩/٣) ، المحلى (٤٢/١٠) .

ومن أدلتهم كذلك :

أ - قراءة أبي ، وابن عباس : « للذين يقسمون من نسائهم » .

والقول الثاني^(١): - وهو قوله في الجديد- أنه يكون مولياً سواء كانت يمينه^(٢) بالعتق أو بالطلاق^(٣)، أو كانت بالصلاة^(٤) والصيام .

← انظر : مصنف عبدالرزاق (٤٥٥/٦) ، المغني (٥٠٤/٨) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٦٠/٥) ، تفسير القرطبي (٦٨/٣) .

ب - ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه فسر قوله تعالى: ﴿يُؤْلُونَ﴾ أي: يخلفون بالله. انظر : المغني (٥٠٤/٨) ، شرح الزركشي (٤٦٠/٥) .

ج - (أن العرب كانت تولي فتذكر اسم الله تعالى، وإن ذكرت بعض الأصنام اعتقدته إلهاً، والإيلاء ينبغي على النعت الذي عهد إليه في الجاهلية ، فإنه طلاق جاهلي تغير بعض التغيير ، فيبقى على اقتضاء الطلاق إذا كان على الصفة المحمودة ، وإن لم يكن على تلك الصفة كان عيناً من الأيمان) .

انظر : نهاية المطلب في دراية المذهب (ج ٢٧ ل ٩ أ) .

(١) وافقه أبو حنيفة (ما عدا اليمين بالصلاة والغزو ليست إيلاء عنده ؛ لأنه يسهل إيجادهما فلا يصلحان مانعين) ومالك وأحمد في رواية عنه .

انظر : المبسوط (٢٤/٧) ، شرح الدر المختار (٣٢١/١) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٢/٣) ، الهداية مع البناية (٢٧٩/٥) ، شرح فتح القدير (٢٠٣/٤) ، بدائع الصنائع (١٧٥/٣) ، حاشية ابن عابدين (٤٢٦/٣) ، تبين الحقائق (٢٦٥/٢) ، تحفة الفقهاء (٢٠٤/٢) ، اللباب في شرح الكتاب (٦١/٣) .

بداية المجتهد (٦٩/٢) ، القوانين الفقهية ص (٢٠٨) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٢٦/٢) ، الملونة الكبرى (٨٤/٣) ، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٥/١) ، المقدمات والمهمدات (٦٢٠/١) ، البيان والتحصيل (٢٧٣/٦) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٨٩/٤) .

المغني (٥٠٤/٨) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٦١/٥) ، المقنع (٢٣٢/٣) ، للإمام ابن قدامة ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، الكافي (٢٣٩/٣) .

(٢) في (ج) : نيته .

(٣) في (ب) : الطلاق .

(٤) في (ب) ، (ج) : بالطلاق .

والصلاة في اللغة : الدعاء .

وفي الشرع : أقوال ، وأفعال مفتوحة بالكبير ، مختمة بالتسليم .

انظر : المصباح المنير (٣٤٦/١) ، القاموس المحيط ص (١٦٨١) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٤٩) ،

أنيس الفقهاء ص (٦٧) ، مغني المحتاج (١٢٠/١) ، فتح الوهاب (٢٩/١) .

(وقال أبو يوسف ^(١) : لا يكون مولياً إذا حلف بالصلاة والصيام) ^(٢) ، ويكون مولياً إذا حلف بالعتق ، والطلاق ^(٣) .
ولا فرق بينهما على القولين ^(٤) .

(١) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، كنيته : أبو يوسف ، وقد اشتهر بها ، الإمام القاضي المشهور ، صاحب أبي حنيفة ، كان فقيهاً مجتهداً ، وهو الذي ساعد في نشر مذهب أبي حنيفة في الأمصار ، وهو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة ، وأملى المسائل ونشرها ، وأول من دعي بقاضي القضاة ، وقد تولى القضاء لثلاثة من خلفاء بني العباس هم : المهدي ، والرشد ، والهادي ، من مؤلفاته : الخراج ، والنوادر ، والأمال ، وغيرها ، ولد سنة ثلاثة عشر ومائة (١١٣هـ) ، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة (١٨٢هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٤١) ، وفيات الأعيان (٤٢١/٥) ، طبقات ابن سعد (٣٣٠/٧) ، تاريخ بغداد (٢٤٢/١٣) ، العبر (٢١٩/١) ، البداية والنهاية (١/١٠) .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) نقل علماء الأحناف عن أبي يوسف أن اليمين بالصلاة أو بالغزو ليست إيلاء ؛ لأنه يسهل عليه إيجادهما ، فلا يصلحان مانعين ، وقد وافق في هذا أبا حنيفة .
أما الصيام فلم أجد نقلاً عنه فيه .

وخالف محمد بن الحسن الشيباني وزفر في الصلاة والغزو ، فقالوا : هو مول .
وكان قول أبي يوسف أولاً ثم رجع عنه .

وأما العتق ، فقد نقلوا عنه أنه يرى أن لا إيلاء في عتق العبد المعين ؛ لأنه يمكنه أن يبيعه ، ثم يقربها فلا يلزمه شيء ، ونقل ابن الهمام في شرح فتح القدير عن أبي يوسف أنه قال : (كل مملوك أشتريه فيما يستقبل حرّاً ، ليس مولياً ، وكذا لو قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يكون مولياً) .

انظر : مختصر الطحاوي ص (٢٠٧) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، المبسوط (٢٤/٧ ، ٢٥) ، تحفة الفقهاء (٢٠٤/٢) ، شرح فتح القدير (٢٠٣/٤) ، البنائة (٢٨١/٥) ، تبين الحقائق (٢٦٥/٢) ، اللباب في شرح الكتاب (٦١/٣) .

(٤) أي القولين القديم والجديد ، فعلى القول القديم لا يكون مولياً إلا بالله تعالى ، أما ماعدا ذلك فليس بمولي ، فلا فرق بين أن يحلف بصلاة ، أو صيام ، أو عتق ، أو طلاق ؛ لأنه لا يكون مولياً إلا بالله تعالى .

وعلى القول الجديد يكون مولياً إذا حلف بصلاة أو صيام ، أو عتق ، أو طلاق ، هذا معنى :
« لا فرق بينهما على القولين » .

ووجه قولنا^(١): أنه يكون مولياً بجميع ذلك ، قول الله تعالى : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾ ، فكان على عمومه ، وإذا كان اللفظ مطلقاً كان إجراؤه على العموم أولى من حملة على الخصوص^(٢).

ولأنها يمين يلتزم^(٣) بالحنث فيها ما لم^(٤) يلزمه فافتضى أن يكون مولياً كاليمين بالله^(٥).

(١) في (ب) : ولنا .

(٢) انظر : بداية المجتهد (١٦٨/٢) ، تفسير القرطبي (٦٩/٣) ، شرح الزركشي (٤٦١/٥) .

والعام هو : لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد .

والخاص هو : اللفظ الدال على شيء بعينه .

والتخصيص هو : إخراج بعض ما يتناوله اللفظ .

وكلمة (الذين) الواردة في الآية من ألفاظ العموم .

قال الطوفي : (وألفاظ العموم أقسام :

أحدها : ما عرف باللام غير العهدية ، وهو إما لفظ واحد : كالسارق والسارقة ، أو وجمع له واحد من لفظه ، كالمسلمين ، والمشركين ، والذين ، أو لا واحد له منه (أي من لفظه) كالناس ، والحيوان ، والماء ، والتراب) أ.هـ .

وقال الزركشي : (والذي : من صيغ العموم لكن إذا كانت جنسية ، أما إذا كانت موصولة فليست للعموم اتفاقاً) أ.هـ .

انظر : معراج المنهاج (٣٤٧/١ ، ٣٥٧) ، شرح مختصر الروضة (٤٦٥/٢ ، ٤٦٦ ، ٥٥٠) لنجم الدين الطوفي ، تحقيق : الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) ، البحر المحيط (٨٣/٣) ، اللمع ص (٨٧) لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، الناشر : عالم الكتب ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م) .

(٣) في (ب) : (يلزم) ، بدون تاء .

(٤) في (ب) : فيما لم .

(٥) قال الزيلعي في تبين الحقائق (٢٦٥/٥) : (لأن المنع قد تحقق ، وهو ذكر الشرط والجزاء ، وهذه الأجزأة مانعة من الوطاء ، فصار في معنى اليمين بالله) .

وانظر : المبسوط (٢٤/٧) ، نهاية المحتاج (٦٥/٧) .

ولأن الإيلاء ما أدخل الضرر على المولي ، وقد يكون الضرر في يمينه بالعتق والطلاق^(١) أكثر من الضرر في يمينه بالله - فكان أولى أن يكون بهما^(٢) مولياً^(٣).

(١) في (ب) : بالطلاق .

(٢) في (ب) : بها .

(٣) قال ابن الصباغ : (ولأنه لا يمكنه الوطء إلا بضرر يلحقه ، فكان مولياً كما لو حلف بالله) .
 انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٠ أ) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٩ ب) ، زاد المحتاج (٤٣٨/٣) .
 تنبيه : هناك رواية ثالثة عن الإمام أحمد : أن ما أوجب الكفارة كالحرمان ، كان به مولياً ، ومالا كفارة فيه كالطلاق والعتاق لم يكن به مولياً .

انظر : المغني (٥٠٤/٨) ، الكافي (٢٣٩/٣) ، شرح الزركشي (٤٦١/٥) .

أ - فصل

فإذا تقرر ما ذكرنا من توجيه القولين ، فعلى الثاني منهما^(١) يكون التفريع^(٢) . ١٥٧/ب
فإذا قال : إن وطئتك فعبدي حر عتق بوطئها .
ولو قال : فله^(٣) علي أن أعتقه لم يعتق بالوطء ، وكان مخيراً بين عتقه ، أو
كفارة يمين ، وهو في الحالين^(٤) مولي^(٥) .
ولو قال : إن وطئتك فزنب طالق فوطئها طلقت زنب ، ويكون مولي^(٦) .
ولو قال : إن وطئتك فعلى طلاق زنب لم يكن مولي^(٧) ؛ لأنه إن وطئها لم تطلق
زنب ، ولم يلزمه^(٨) طلاقها بخلاف العتق^(٩) .
ولو قال : إن وطئتك فله علي أن أقف^(٩) داري كان مولي^(١٠) .

(١) أي على القول الثاني - وهو الجديد للشافعي - أنه يكون مولي^(١) سواء كانت يمينه بالعتق ، أو بالطلاق ، أو كانت بالصلاة ، أو بالصيام .

(٢) الفرع : خلاف الأصل ، وهو اسم لشيء يبنى على غيره .
انظر : التعريفات ص (٢١٣) .

(٣) في (أ) : ولله .

(٤) في (ب) : الحاليتين .

(٥) انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، المذهب (١٠٥/٢) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (ج٢٧ ل٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨ ، ٢٣١) ، فتح الوهاب (٩٠/٢) ، التنبيه ص (١٨٣) ، حاشية البيجوري (١٦٠/٢) .

(٦) انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، المذهب (١٠٥/٢) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨ ، ٢٣١) ، التنبيه ص (١٨٣) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (ج٢٧ ل٨ ب) ، حاشية البيجوري (١٦٠/٢) ، فتح الوهاب (٩٠/٢) ، كفاية الأخيار (٦٨/٢) .

(٧) في (ب) : يلزم .

(٨) انظر : المذهب (١٠٥/٢) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، يجرمي على الخطيب (٥/٤) .

(٩) الوقف في اللغة : الحبس .

وشرعاً : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ، ممنوع من التصرف في عينه ، تصرف منافعه في البر تقريباً إلى الله تعالى .

انظر : المصباح المنير (٦٦٩/٢) ، القاموس المحيط ص (١١١٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٣٧) ، أنيس الفقهاء ص (١٩٧) ، كفاية الأخيار (١٩٧/٢) ، فتح الوهاب (٢٥٦/١) .

(١٠) قال الإمام الشافعي : (وإذا قال لامرأته : مالي في سبيل الله تعالى ، أو علي مشي إلى بيت الله ،

ولو قال : فداري وقف لم يكن مولياً، بخلاف العتق؛ لأنه لا يصير بوطئها وقفاً،
ويصير العبد بوطئها حراً .

ولو قال : إن وطئتك فأنت علي حرام^(١)، أو قال ذلك لزوجة له أخرى ؛ فإن
أراد بالحرام الطلاق كان مولياً ، وإن أراد به تحريم الوطء كان مولياً ؛ لأنه يجب^(٢)
عليه بالتحريم^(٣) كفارة يمين ، وإن لم تكن له إرادة فعلى وجهين من اختلاف
أصحابنا ، هل يجب عليه بإطلاق ذلك كفارة ؟
فإن قيل : إنها تجب كان مولياً .

وإن قيل : لا تجب لم يكن مولياً^(٤)، والله أعلم .

⇐ أو علي صوم كذا ، أو نحر كذا من الإبل إن قربتك فهو مولٍ (أ.هـ .

انظر : الأم (٢٦٦/٥) .

(١) قال النووي : (ولو قال : أنت علي حرام ، أو حرمتك ، ونوى طلاقاً ، أو ظهاراً حصل ، أو
نواهما تخير وثبت ما اختاره ، وقيل : طلاق ، وقيل : ظهار ، أو تحريم عينها لم تحرم ، وعليه
كفارة يمين ، وكذا إن لم تكن له نية في الأظهر ، والثاني لغو) .

انظر : المنهاج مع مغني المحتاج (٢٨٣/٣) .

(٢) في (ب) : لا يجب .

(٣) في (جـ) : التحريم .

(٤) انظر : الأم (٢٦٧/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٥ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٧ أ) لأبسي سعيد

عبدالرحمن بن مأمون التتولي ، من محفوظات دار الكتب المصرية ، برقم (٥٠) فقه شافعي ، فتح

العزير (جـ ١٤ ل ١٩ ب، ل ٢٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٣/٨ ، ٢٤٤) .

٣. مسألة

[الألفاظ المستعملة في الإيلاء]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولا يلزمه ^(١) الإيلاء حتى يصرح بأحد ١/١٥٨
أسماء الجماع التي هي صريحة ... الفصل ^(٢).

وجملة الألفاظ التي يستعملها في الإيلاء تنقسم خمسة أقسام ^(٣):

أحدها : ما كان صريحاً في الظاهر والباطن ^(٤).

والثاني : ما كان صريحاً في الظاهر كناية في الباطن .

والثالث : ما كان كناية في الظاهر والباطن .

والرابع : ما كان مختلفاً فيه .

والخامس : ما لم يكن صريحاً ولا كناية .

(١) في (ب) : ولا يلزم .

(٢) في (جـ) : الفعل .

وانظر : مختصر المزني ص (١٩٧) ، الأم (٥/٢٦٦) .

تنبيه : لا مانع من استعمال الألفاظ التي يستحيا من ذكرها إذا كان هذا للتوضيح والتعليم ، ولا يُنكر على العلماء أن يذكروها في كتبهم ؛ لأنهم ما ألفوا هذه الكتب وفصلوا فيها إلا لما رأوه من حاجة الناس للتفصيل والبيان في كل شيء .

قال الشيخ شمس الدين السلمي الشافعي : (أنكر بعضهم عليه - أي على الإمام الشافعي - ذكر صرائح الإيلاء ، وزعم أنها فاحشة يترفع أهل الدين عن التلفظ بها .

وجوابنا عن ذلك : هو جواب المنكر عن حديث عائشة رضي الله عنها لما روت « إذا التقى الحتانان فقد وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا ») .

انظر : فرائد الفوائد ص (٧١) .

(٣) راجع : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ١١ أ - ل ١٣ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ١١ أ ، ب) ، المطلب

العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٨ ب - ل ٣١١ ب) ، إخلاص النواوي (٣/٢٨٠) ، روضة الطالبين

(٨/٢٥٠ ، ٢٥١) .

(٤) الظاهر : خلاف الباطن ، وهو ما يظهر ويعلم .

والباطن : ما يخفيه الشخص عن الناس .

انظر : المصباح المنير (١/٥٢) ، (٢/٣٨٧) ، القاموس المحيط ص (٥٥٧ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤) .

فأما القسم الأول^(١) : وهو ما كان صريحاً في الظاهر والباطن .

فهو^(٢) قوله : والله لا أنيكك ، أو^(٣) لا أدخل ذكري في فرجك ، أو لا أغيبه

فيه ، أو لا أفتضك^(٤) بذكري ، وهي بكر .

فهذا صريح في الإيلاء ، ظاهراً ، وباطناً فيصير به مولياً ، أراد (به)^(٥) الإيلاء

أو لم يرد ، فيكون مولياً في الأحوال الثلاث :

إذا أراد به الإيلاء ، وإذا أطلق ، وإذا لم يرد^(٦) .

فأما إذا قال في البكر : لا أفتضك ، ولم يقل بذكري .

فمن أصحابنا من جعله^(٧) (من)^(٨) هذا القسم ، صريحاً في الظاهر والباطن .

ومن أصحابنا من جعله من القسم الثاني ، لاحتماله أن يقتضها^(٩)

(١) انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، اللباب ص (٣٣٣) ، المهذب (١٠٦/٢) ، نهاية المطلب في دراية المذهب

(جـ ٢٧ ل ١٢ ، ١٣) ، الشامل (جـ ٧ ل ١١ أ) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٢ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩

ل ٥ ب ، ل ٦ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، شرح المحلى على المنهاج (١١/٤) ، الوجيز (٧٥/٢) ،

المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٩ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ ب) ، السراج الوهاج (١١/٤) ،

الغاية القصوى (٨٢٣/٢) ، فتح الوهاب (٩١/٢) ، إخلاص الناوي (٢٨٠/٣) .

(٢) في (ب) : وهو .

(٣) في (ب) : (و) .

(٤) افتضك - هو بالتاء المثناة من فوق - قال أهل اللغة : افتضاض البكر واقتضاعها بمعنى ، وهو

وطؤها ، وإزالة بكارتها ، مأخوذ من فضضت اللؤلؤة : إذا ثقيبتا .

انظر : لسان العرب (٢٠٦/٧) ، القاموس المحيط ص (٨٣٩) ، المصباح المنير (٤٧٥/٢) ، تحرير

ألفاظ التنبيه ص (٢٦٨) .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) قال ابن الرفعة : (لأن هذه الألفاظ لا تحمل غير الجماع) .

انظر : كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ ب) .

(٧) في (أ) و (ب) : جعل .

(٨) ساقطة من (أ) ، (جـ) .

(٩) في (ب) ، (جـ) : لا يقتضها .

والاقتضاض - بالقاف - هو الاقتضاض - بالفاء - لأن الاقتضاض - بالقاف - هو إزالة

بيده^(١).

وأما القسم الثاني^(٢) : وهو^(٣) ما كان صريحاً في الظاهر ، كناية في الباطن ، فهو قوله : والله لا وطئتكَ ، ولا جامعتك .

فهو صريح في الظاهر اعتباراً بالعرف في هذا اللفظ^(٤) ، فيجعله صريحاً في الحكم ، وكناية في الباطن ؛ لاحتمال أن يريد به : لا أطوك بقدمي ، ولا أجامعك ، أي : لا أجتمع معك .

فيدين^(٥) إن لم يرد به الإيلاء ، فيصير بذلك (مولياً في حالتين : إذا أراد به

← القصة - بفتح القاف وهي البكارة ، فهي بمعنى الافتضاخ - بالفاء - الذي هو إزالة البكارة .
انظر : القاموس المحيط ص (٨٤١) ، المصباح المنير (٥٠٧/٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٦٨) ،
مغني المحتاج (٣٤٦/٣) ، حاشية الشرقاوي (٣١٣/٢) .

(١) الذين جعلوه من القسم الأول هم : أبو حامد الإسفراييني ، وأبو المعالي الجويني .
والذين جعلوه من القسم الثاني هم : القاضي أبو حامد المروزي ، وناطري ، وهو الأصح عند
ابن الصباغ والأظهر عند الرافعي .

انظر : الشامل (ج٧ ل ١١ أ) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (ج٢٧ ل ١٣ أ) ، المذهب
(١٠٦/٢) ، حلية العلماء (١٣٩/٧) ، تنمة الإبانة (ج٩ ل ٦ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل ٢٦ أ) ،
المطلب العالي (ج٢٠ ل ٣٠٩ ب ، ل ٣١٠ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٢٠ ب ، ل ٢٢١ أ) ،
روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، مغني المحتاج (٣٤٦/٣) .

(٢) انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، الشامل (ج٧ ل ١١ أ) ، تنمة الإبانة (ج٩ ل ٦ أ) ، نهاية المطلب
في دراية المذهب (ج٢٧ ل ١٣ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل ٢٦ أ) ، روضة الطالبين
(٢٥٠/٨) ، الوجيز (٧٥/٢) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل ٣١٠ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٢١ أ) ،
مغني المحتاج (٣٤٦/٣) ، شرح المحلى على منهاج الطالبين (١٠/٤) .

(٣) في (ب) : فهو .

(٤) قال ابن الرفعة : (لأن هذا اللفظ - أي الجماع والوطء - غلب استعماله في إدخال الذكر في
الفرج ، حتى لا يفهم منه عند الإطلاق غيره ، فكان كلفظ الطلاق في بابه) أ.هـ .
انظر : كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٢١ أ) .

(٥) في (ب) : زيادة (فيه) بعد قوله (فيدين) .

والتدين في اللغة : أن يركل إلى دينه ، وفي الاصطلاح : أن يسقط عنه الإثم والكفارة .

انظر : المصباح المنير (٢٠٥/١) ، إخلاص الناري (٢٨٠/٣) .

الإيلاء، وإذا أطلق، ولا يكون^(١) مولياً في حالة واحدة: وهو إذا لم يرد به الإيلاء^(٢).
 فإن قال: والله لا وطئت بك بذكري ولا جامعتك بفرجي .
 فمن أصحابنا من جعله من القسم الأول ، صريحاً في الظاهر والباطن ؛ لخروجه
 بذكر الفرج عن حال الاحتمال^(٣).
 ومن أصحابنا من جعله من هذا القسم ، صريحاً في الظاهر دون الباطن ، ولم
 يخرج به ذكر الفرج من حد الاحتمال ؛ لأنه يحتمل لا أطؤك بفرجي ، ولا أجامعك
 بذكري دون الفرج ، فلذلك صار صريحاً في الظاهر ، كناية في الباطن^(٤).
 وأما القسم الثالث^(٥): وهو ما كان كناية في الظاهر والباطن .
 فهو^(٦) قوله: والله لأسوأئك ، أو^(٧) لا قربتك^(٨).

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) قال ابن الرفعة : (في لفظ الوطء والجماع ثلاثة أقوال :

أصحها : أنهما صريحان .

والثاني : أنهما كنايةتان .

والثالث - وهو الجديد - أن لفظ الجماع صريح ، ولفظ الوطء كناية (أ. هـ .

انظر : المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١٠ ب) .

(٣) انظر: فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٦ أ)، روضة الطالبين (٢٥٠/٨)، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢١ أ).

(٤) راجع : إخلاص الناري (٢٨٠/٣) .

(٥) انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ١١ ب) ، المذهب (١٠٦/٢) ، فتح العزيز (جـ ١٤

ل ٢٧ أ) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (جـ ٢٧ ل ١٢ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ،

المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١١ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٦ ب) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢١ ب) ،

حلية العلماء (١٤٠/٧) .

(٦) في (ب) ، (جـ) : وهو .

(٧) في (أ) : (و) .

(٨) ذكر ابن الصباغ ، وابن الرفعة ، والمتولي ، والرافعي أن لفظ : (لا قربتك) فيه قولان ، مثل

لفظ : لا باضعتك ، أو لا باشرتك ، أو لا لمستك .

وسياتي ذكر هذه الألفاظ والكلام عليها في القسم الرابع إن شاء الله تعالى .

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١١ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٦ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٦ ب) ،

كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢١ ب) .

أو^(١) لا اجتمع رأسي مع رأسك^(٢) ، أو لا ضمنا بيت ، أو لا ضاجعتك^(٣) أو لتطولن^(٤) غيبتني عنك .

إلى ما جرى هذا المجرى من الألفاظ المحتملة للوطء وغيره ، فتكون كناية في الظاهر والباطن .

ولا يكون مولياً إلا مع الإرادة ، فيصير به مولياً في حال واحدة ، وهي مع وجود الإرادة ، ولا يكون مولياً في حالتين : وهو إذا أطلق ، أو^(٥) لم يرد الإيلاء .

وأما القسم الرابع^(٦) : وهو ما كان مختلفاً فيه ، فهو على ثلاثة ألفاظ : لا باضعتك ، ولا باشرتك ، ولا مسستك .

ففي هذه الألفاظ الثلاثة قولان :

أحدهما : وهو قوله في القديم : أن ذلك يكون صريحاً في الظاهر ، كناية في الباطن ، كالقسم الثاني ، فيكون به مولياً في حالتين :

إن أراد ، أو أطلق ، ولا يكون (به)^(٧) مولياً في حالة^(٨) واحدة ، وهو إذا لم

⇐ ومعنى لا قربتك - بكسر الراء - لا دنوت منك .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٦٩) .

(١) في (ب) زيادة : والله ، بعد (أو) .

(٢) في (ب) : برأسك .

(٣) في (ب) : لا جامعتك .

وقوله : لا ضاجعتك : أي لا وضعت جنبي مع جنبك على الأرض ؛ لأن معنى أضجعتك : أي وضعت جنبه بالأرض .

انظر : القاموس المحيط ص (٩٥٧) ، المصباح المنير (٣٥٨/٢) .

(٤) في (ب) : (لتطول) ، بدون نون .

(٥) في (ب) : أنه .

(٦) انظر : الشامل (ج٧ ل ١١ أ ، ب) ، تمة الإبانة (ج٩ ل ٦ أ) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل ٣ أ) ،

التنبيه ص (١٨٣ ، ١٨٤) ، الوجيز (٧٥/٢) ، فتح العزيز (ج١٤ ل ٢٦ أ ، ب) ، روضة

الطالبين (٢٥٠/٨) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل ٣١٠ ب ، ٣١١ أ) ، مغني المحتاج (٣/٣٤٦) ،

المهذب (١٠٦/٢) ، إخلاص النواي (٢٨٢/٣) .

(٧) ليست في (ب) .

(٨) في (ب) ، (ج) : حال .

يرد ؛ لأن المباذعة مفاعلة من البضع ، وهو الفرج ^(١) .

والمسيس ^(٢) ، والمباشرة ^(٣) قد تعلق عليهما في الشرع حكم الوطء ^(٤) .
والقول الثاني - وهو قوله في الجديد - أنه كناية في الظاهر والباطن كالقسم
الثالث ؛ فلا يكون به مولياً في حالتين : إذا أطلق ، أو لم يرد ، ويكون به مولياً في
حالة واحدة : إذا أراد ^(٥) .

واختلف أصحابنا في ثلاثة ألفاظ :

لا أصبتك ^(٦) ، ولا غشيتك ^(٧) ، ولا لمستك ^(٨) .

(١) البضع : هو الفرج ، وقيل : الجماع نفسه .

انظر : المصباح المنير (٥١/١) ، القاموس المحيط ص (٩٠٨) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٤) .

(٢) المسيس : بمعنى المس ، وهو اللمس ، ومسسته : أفضيت إليه بيدي من غير حائل ، ويطلق
المسيس على الوطء .

انظر : المصباح المنير (٥٧٢/٢) ، القاموس المحيط ص (٧٤١) .

(٣) المباشرة : التقاء البشريتين بغير جماع بين رجل وامرأة .

وباشر الرجل زوجته : تمتع ببشرتها ، والبشرة : ظاهر الجلد .

انظر : المصباح المنير (٤٩/١) ، القاموس المحيط ص (٤٤٨) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣٦) .

(٤) قال ابن الرفعة بعد أن حكى هذا القول : (وقد استدلل له في بعض الصور بغلبة الاستعمال ، وفي
البعض بررود ذلك في الكتاب العزيز ؛ قال الله تعالى : ﴿ ولا تبشروهن بأنتم عكفون في المسجد ﴾
[البقرة: ١٨٧] ، وقال عز من قائل ﴿ من قبل أن تمسوهن ﴾ [البقرة: ٢٣٦]) . أ.هـ .

انظر : المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣١٠ ب ، ١٣١١) .

(٥) قال ابن الرفعة : (وهو الأصح ؛ لأن لهذه الألفاظ خصائص غير الوطء ، ولم تشتهر مثل
اشتهار الوطء ، فكانت كناية فيه) .

انظر : كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢١ ب) .

(٦) لا أصبتك : من الإصابة ، تقول : أصاب السهم إصابة : وصل الغرض ، وهو كناية عن الجماع .

انظر : المصباح المنير (٣٤٩/١ ، ٣٥٠) .

(٧) الغشيان - بكسر الغين - كني به عن الجماع كما كني بالإتيان ، فقل : غشيها وتغشاها .

انظر : المصباح المنير (٤٤٨/٢) .

(٨) اللمس : هو المس باليد ، تقول : لمسه : مسه بيده ، ولمس الجارية : جامعها ، ولمسه : أفضى
إليه باليد ، وهو كناية عن الجماع .

انظر : المصباح المنير (٥٥٨/٢) ، القاموس المحيط ص (٧٣٩) .

فمنهم من أجراها مجرى هذا القسم في أنها على قولين .
ومنهم من أخرجها منه ، وجعلها من القسم الثالث ، كناية في الظاهر
(والباطن)^(١) .

وأما القسم الخامس^(٢) : وهو ما لم يكن صريحاً ولا كناية فهو كقوله : والله لا
أوحشتك^(٣) ، (أ)^(٤) و لا أحزنتك ، (أ)^(٣) و لا كسوتك^(٥) ، أو لا أطعمتك ،

(١) ساقطة من (ج) .

قال الرافعي في فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٦ ب) : (وفي لفظ الإصابة طريقان :
أحدهما : أنه على القولين ، وإليه أشار في الكتاب - أي الوجيز - بقوله : (والإصابة قريبة
من المباشرة) .

والثاني : أنه كالجماع حتى يكون صريحاً على المذهب الظاهر :
وبالأول قال القاضي أبو الطيب .

والثاني أرجح فيما يقتضيه إيراد صاحب التهذيب ، وبه قال الشيخ أبو علي ، والشيخ أبو حامد ،
وأكثر العراقيين .

وفي القربان والغشيان والإتيان طريقان :

أحدهما : القطع بأنها كنايات ، وهذا أشبه عند صاحب الكتاب (أي الغزالي صاحب الوجيز) .
والثاني : أنها على القولين كالمباشرة والملازمة ، وهو الأقوى ، وبه قال ابن القطان ، وصاحب
الإفصاح ، وهو الذي أورده القاضي ابن كج ، وأورد صاحب التهذيب في القربان والإتيان
الطريقة الأولى ، وفي الغشيان الثانية ، ولا يتضح بينهما فرق) .

وانظر : الشامل (جـ ٧ ل ١١ أ ، ب) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ١٢ أ) ، حلية العلماء
(١٤٠/٧) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٣ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، الوجيز (٧٥/٢) ،
تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٦ أ) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١٠ ب ، ل ٣١١ أ ، ب) ، المهذب
(٢٠٦/٢) .

(٢) لم أجد لهذا القسم ذكراً في كتب المذهب .

(٣) الوحشة بين الناس : الانقطاع ، وبعد القلوب عن المودات .

وتطلق على الهم ، والخلوة ، والخوف .

انظر : المصباح المنير (٦٥١/٢) ، القاموس المحيط ص (٧٨٦) .

(٤) ليست في (ج) .

(٥) في (ب) : شربتك .

أو لا أشربتك^(١)، فهذا وما شاكله ، لا يكون (به)^(٢) مولىً في الأحوال الثلاث
 (لا)^(٣) إن أطلق ، ولا إن لم يرد ، ولا إن أراد ، كالذي لا يكون صريحاً ،
 ولا كناية من^(٤) الطلاق لا يقع^(٥) به الطلاق .

(١) في (ب) : ضربتك .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : في .

(٥) في (جـ) : ولا يقع .

٤- مسألة

[إذا حلف على الامتناع من الوطء في الدبر]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : والله لا أجامعك في دبرك فهو ١٥٩/ب

محسن^(١).

وهذا صحيح ، وهما مما لا يكون به مولياً ؛ لأن الشرع يمنعه من الوطء في

الدبر^(٢) ، فلم يمتنع باليمين إلا مما هو ممنوع منه^(٣) ، فلذلك لم يكن مولياً^(٤).

(١) انظر : مختصر المزني ص (١٩٧) ، الأم (٢٦٦/٥) .

(٢) من الأدلة على ذلك :

أ - قوله ﷺ : « ملعون من أتى المرأة في دبرها » أخرجه أبو داود برقم (٢١٦٢) ، وحسنه الألباني .

ب - وقوله ﷺ : « لا ينظر الله إلى رجل أتى امرأة في دبرها » أخرجه الترمذي برقم

(١١٦٥) وابن ماجه برقم (١٩٢٣) وصححه ابن حبان .

ج - قوله ﷺ : « من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهناً ، فصدقه ، فقد كفر بما أنزل

على محمد » . أخرجه الترمذي (١٣٥) ، وابن ماجه (٦٣٩) .

د - وعن خزيمه ابن ثابت ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن ، فقال :

« حلال » ، فلما ولى دعاه ، فقال : « كيف قلت ؟ في أي الخُرْبَتَيْن ، أو في أي الخُرْزَتَيْن ، أو

في أي الخَصِيْفَتَيْن ، أم دبرها في قبلها ؟ نعم ، أم من دبرها في دبرها فلا ؛ إن الله لا يستحي

من الحق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن » .

أخرجه الشافعي في الأم (٢٦٠/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٦/٧) ، وصححه ابن

حزم في المحلى (٧٠/١٠) .

وقد استوفى الإمام ابن القيم الأدلة على تحريم وطء المرأة في دبرها في كتابه : زاد المعاد في

هدي خير العباد (٢٥٧-٢٦٤) ، وقد حققه : شعيب الأرناؤوط ، عبد القادر الأرناؤوط ،

ونشرته : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة عشره ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

وانظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان برقم (٤٢٠٣) ، للأمر علاء الدين علي بن بلبان

الفارسي ، تحقيق وتخريج : شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى سنة

(١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، آداب الزفاف في السنة المطهرة ص (١٠٧) للشيخ : محمد ناصر الدين

الألباني ، الناشر : المكتبة الإسلامية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٩هـ) .

(٣) في (ج) : فيه .

(٤) ومثل هذه المسألة ، لو حلف على ترك الوطء في الحيض والنفاس لا يكون مولياً ؛ لأنه امتنع مما

ولو قال : لا اغتسلت منك من جنابة^(١) كان كناية ، لا يكون به مولياً إلا مع الإرادة ؛ لأنه يحتمل^(٢) أن يجب عليه الغسل بوطء غيرها، فلا^(٣) يجب عليه بوطئها، أو يولج فيكسل ، ولا ينزل فلا يغتسل عند من يرى ذلك مذهبا^(٤) ..
وبهذا الوطء يسقط حكم الإيلاء ، ولذلك^(٥) صار كناية^(٦) .

⇐ هو ممنوع منه شرعاً .

ولو قال : والله لا جامعك إلا في الدبر كان مولياً ؛ لأنه حلف على ترك الوطء في القبل ، وسيأتي ذكر هذه المسألة .

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٢ أ) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ١٣ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، كفاية النيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ ب) .

(١) الجنابة لغة : البعد .

وسمي بذلك من أصابته الجنابة ، لبعده عن الصلاة ، والقرآن ، والمسجد .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣٩) ، المصباح المنير (١/١١٠ ، ١١١) ، القاموس المحيط ص (٨٨ ، ٨٩) .

(٢) في (أ) ، (جـ) : قد يحتمل .

(٣) في (ب) : ولا .

(٤) اختلف العلماء فيمن جامع زوجته ولم ينزل هل يجب عليه الغسل أم لا ؟ على قولين :

القول الأول : أنه يجب عليه الغسل بالتقاء الحتانين ، وهو قول عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وإليه ذهب الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وذهب إليه ابن حزم وخصه بأن يكون متعمداً .

والقول الثاني : لا يجب عليه الغسل ما لم ينزل ، وهو قول أبي بن كعب ، وأبو سعيد الخدري ، وزيد بن ثابت ، وحذيفة ، وإليه ذهب داود الظاهري .

راجع : المبسوط (١/٦٨) ، شرح فتح القدير (١/٦٣) ، تبين الحقائق (١/١٦) ، الكافي في فقه أهل المدينة (١/١٥١ ، ١٥٢) ، بداية المجتهد (١/١١٨) ، حاشية الدسوقي (١/١٢٨) ، الأم (١/٣٦) ، المجموع (٢/١٤٨) ، منهاج الطالبين ص (١٤) ، حاشية البيهقوري (١/٧٥ ، ٧٦) ، المغني (١/٢٣٦) ، الكافي لابن قدامة (١/٥٧) ، كشف القناع (١/١٤٢) ، المحلى (٢/٢) .

(٥) في (ب) : فلذلك .

(٦) انظر : الأم (٥/٢٦٦) ، الشامل (جـ ٧ ل ١١ ب ، ل ١٢ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٦ ب) ،

فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٧ أ) ، روضة الطالبين (٨/٢٥٠) ، مغني المحتاج (٣/٣٤٦) ، كفاية

النيه (جـ ٨ ل ٢٢٢ أ) .

ولو قال : والله لا جامعتك (إلا)^(١) جماع سوء كان كناية .

(فإن أراد به الوطاء في الدبر أو دون الفرج كان مولياً)^(٢) .

وإن^(٣) أراد به قوة الجماع أو ضعفه لم يكن مولياً^(٤) .

ولو قال : والله لا جامعتك جماع سوء لم يكن مولياً، سواء أراد بهذا المكروه،

أو غير المكروه ؛ لأن يمينه على فعل^(٥) هذا الجماع لا يمنعه من غيره من الجماع^(٦) .

ولو قال : والله ليطولن تركي لجماعك .

(١) ليست في (ج) .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) : فإن .

(٤) انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٣ أ) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣١١ ب) ،

فتح العزيز (ج١٤ ل٢٧ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٢ أ) ،

مغني المحتاج (٣٤٦/٣) .

(٥) في (أ) : فعل السوء .

(٦) قال ابن الصباغ : (لأنه إن أراد به الرطاء في الدبر ، فإن ذلك لا يتضمن ترك الجماع ،

وكذلك إن أراد به أن لا يغيب الحشفة ؛ لأنه لا يوجب عليه ترك الوطاء التام) أ.هـ .

انظر : الشامل (ج٧ ل١٢ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢٧ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، (٢٥١) ،

تهذيب الأحكام (ج٣ ل٣ أ) .

تنبيه : ذكر الجرجاني في كتاب المعاياة مسألة ، وهي :

إذا قال لزوجته : ولا جامعتك إلا جماعاً ، رجع إليه .

فإن قال : أردت به أني لا أجامعك إلا في الدبر ، أو قال : أردت به أن لا أدخل كمال الحشفة ،

كان مولياً .

لأنه أراد منعها بيمينه الجماع الذي يخرج بمثله من الإيلاء .

وإن قال : أردت به لا أجامعك إلا جماعاً ضعيفاً لا يكون مولياً ؛ لأن الجماع الضعيف يتخلص

من حكم الإيلاء .

انظر : المعاياة في العقل ص (٢٧٢) للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني ، تحقيق :

محمد فارس ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٤ هـ -

فإن عني^(١) به أكثر من أربعة أشهر كان مولياً ، وإلا فلا^(٢) .

(١) في (أ) ، (ب) : عنا .

(٢) أي : إذا عني أقل من أربعة أشهر لا يكون مولياً .

انظر : الأم (٢٦٦/٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ١١ ب) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ٦ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٠/٨) ، مغني المحتاج (٣٤٦/٣) :

قال الرافعي : (ولو قال : ليطولن تركي لجماعك ، أو لأسوأئك من الجماع ، فهو صريح في الجماع كناية في المدة) .

٥- مسألة

[إذا آلى بيمينين على زمانين]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : (ولو قال)^(١) : والله لا أقربك خمسة^(٢) i/١٦٠ أشهر ، فإذا^(٣) مضت خمسة أشهر فوالله لا أقربك سنة ، وقف في الأولى فإن طلق ثم راجع^(٤) ، فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجعتة ، وبعد خمسة أشهر وقف^(٥) ، فإن كانت رجعتة^(٦) في وقت لم يبق عليه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف ، لأنني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج^(٧) . وهذا صحيح ، ويتعلق بمسطور هذه المسألة أربعة فروع ذكر الشافعي في كتاب « الأم »^(٨) بعضها .

فأما مسطورها ، فصورتها في رجل قال : والله (لا وطئتكم خمسة أشهر ، فإذا مضت خمسة أشهر فوالله)^(٩) لا وطئتكم سنة . فهذه يمينان على زمانين لا يدخل أحدهما في الآخر ويكون بكل واحد منهما مولياً ، ولا يكون بالوطء في إحداهما واطئاً في الأخرى^(١٠) ، ولا الطلاق في إحداهما^(١١) طلاقاً في الأخرى سواء قال ذلك متصلاً أو منفصلاً .

(١) ليست في (ب) .

(٢) في (جـ) : ستة .

(٣) في مختصر المزني : ثم قال إذا .

(٤) في مختصر المزني : فوقف في الأولى مطلق ثم ارجع .

(٥) في (جـ) : قفت .

(٦) في (ب) : رجعية .

(٧) انظر : مختصر المزني ص (١٩٧ ، ١٩٨) ، الأم (٢٦٧ / ٥) .

(٨) راجع : الأم (٢٦٧ / ٥) ، وسيأتي ذكر هذه الفروع .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٠) في (ب) : للأخرى .

(١١) في (ب) : أحدهما .

وإذا كان كذلك ، فمدة الإيلاء الأول خمسة أشهر .
فيوقف فيها بعد يمينه .

فإذا مضت أربعة أشهر طولب بالفيئة^(١) أو^(٢) الطلاق .
ومدة الإيلاء الثاني سنة فيوقف فيها من أول السنة ، وبعد مضي الخمسة الأشهر
إن كانت على الإباحة .

فإذا مضت منها أربعة أشهر وذلك بعد تسعة أشهر مع الإيلاء الأول .
طولب حينئذ بالفيئة أو الطلاق^(٣) .

ثم نشرح^(٤) حكم كل واحد منهما فنقول :
له فيهما^(٥) أربعة أحوال^(٦) :

أحدها : أن يفيء فيهما^(٧) .
والثاني : أن يطلق فيهما .

والثالث : أن يفيء في الأول ، ويطلق في الثاني .
والرابع : أن يطلق في الأول ويفيء في الثاني^(٨) .

(١) في (ب) : (بالعنة) ، وهو تصحيف .

(٢) في (ب) : (و) .

(٣) انظر : المذهب (١٠٧/٢) ، الشامل (ج٧ ل١٢ أ ، ب) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل١٣ ب-ل١٥ أ) ،
تمة الإبانة (ج٩ ل١٣ ب) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٥ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢٣ أ ، ب) ،
روضة الطالبين (٢٤٦/٨ ، ٢٤٧) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٠٦ ب) ، المعاينة ص (٢٧٢) ،
كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٢ ب) ، تحفة المحتاج (١٦٢/٨) ، مغني المحتاج (٣/٣٤٥) .

(٤) في (ج) : يشرح .

(٥) في (ب) : فيها .

(٦) راجع الأحوال الأربعة في : الشامل (ج٧ ل١٢ أ ، ب) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٥ أ) ، فتح
العزيز (ج١٤ ل٢٣ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨ ، ٢٤٧) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٠٦ ب) .

(٧) في (ج) : منهما .

(٨) في (ب) : ونفي الثاني .

فأما الحال الأول^(١) : وهو أن يفىء في الإيلاء الأول ، ويفىء في الإيلاء الثاني ، فيكون حكمه أن الإيلاء الأول إذا مضى له فيه أربعة أشهر بعد يمينه ، (و)^(٢) طوّل بالفية^(٣) أو الطلاق ففاء ووطيء ؛ سقط حكم الإيلاء الأول بوطئه . ولزمته الكفارة بحتته .

فإن وطيء في بقية الشهر الخامس منه ، لم يتعلق بوطئه حنث ، ولا يسقط^(٤) به حكم الإيلاء الثاني ؛ لأنه في غير زمانه . فإذا انقضى الشهر الخامس ، فهو أول زمان وقفه في الإيلاء الثاني لدخول السنة بانقضائه .

فإذا مضت أربعة أشهر فقد تقضى زمان الوقف من الإيلاء الثاني ، طوّل بالفية أو الطلاق . فإذا فاء فيه ووطيء سقط حكمه ، ولزمته الكفارة بحتته ، ولا يوقف بعد وطئه ، وإن كانت السنة باقية . ويكون وطؤه في باقيها كوطئه بعد انتقضائها .

(١) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٢ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٣ أ) ، تهذيب الأحكام (ج ٣ ل ٥ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨ ، ٢٤٧) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٠٦ ب) .
 (٢) ليست في (ب) .
 (٣) في (ج) : الفية .
 (٤) في (أ) ، (ب) : ولا سقط .

أ- فصل

وأما الحال^(١) الثانية^(٢): وهو أن يطلق في الإيلاء الأول ، ويطلق في الإيلاء ١٦٠/ب الثاني ، فإذا طلق بعد مضي^(٣) أربعة أشهر من الإيلاء الأول ، فلا يخلو أن ترجع إليه الزوجة بعد الطلاق أو لا ترجع إليه .

فإن لم ترجع إليه^(٤) سقط إيلاؤه ، وبقيت يمينه ؛ لأن الإيلاء لا يكون إلا في زوجة^(٥) ، واليمين تكون في زوجة^(٥) وغير زوجة^(٥) .

وإن رجعت إليه فعلى ضربين :

أحدهما : أن ترجع إليه بمراجعتها في العدة .

والثاني : بعقد النكاح بعد انقضاء العدة .

فإن رجعت إليه بالرجعة^(٦) في العدة ، كان^(٧) الإيلاء الثاني باقياً بحاله ؛ لأن النكاح الذي آلى فيه باقياً بعد الرجعة .

(١) في (ب) : الحالة .

(٢) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٢ ب) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٥ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٣ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٢٤٧/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٦ ب) .

(٣) في (ب) : تقضي .

(٤) في (ب) : فإن رجعت إليه .

(٥) في (ب) : زوجته .

تنبيه : لا إيلاء إلا من الزوجة ، فمن أركان الإيلاء أن يكون الخالف زوجاً .

ولو حلف على أجنبية ، فالحنث والبر يجريان ، ولكن لا يثبت حكم الإيلاء .

انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٢٠ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١ ب) ، روضة الطالبين

(٢٢٩/٨) ، الباقوت النفيس في مذهب ابن إدريس ص (١٤٥) لأحمد بن عمر الشاطري ،

الناشر : دار الفكر .

(٦) الرجعة - بفتح الراء وكسرها - لغة : بمعنى الرجوع والمعاودة .

وشرعاً : عبارة عن الرد إلى النكاح بعد طلاق غير بائن على وجه مخصوص .

انظر : لسان العرب (١١٤/٨) ، المصباح المنير (٢٢٠/١) ، القاموس المحيط ص (٩٣٠) ،

(٩٣١) ، كفاية الأخيار (٦٦/٢) ، مغني المحتاج (٣٣٥/٣) .

(٧) في (ج) : فإن .

وإذا^(١) كان كذلك نظر^(٢) في حال رجعته .

فإن كانت في بقية الشهر الخامس من الإيلاء الأول ، لم يعتد عليه بباقيه ، وكان حالفاً فيه ، إن وطئ حنث باليمين الأولى ، وإن كان بعد طلاقه ورجعته .

فإذا مضى بقية الشهر الخامس (استوقف له مدة الوقف في الإيلاء الثاني ، وإن كانت رجعته بعد انقضاء الشهر الخامس)^(٣) وبعد دخول السنة من الإيلاء الثاني ؛ فأول مدة الوقف^(٤) بعد رجعته ، ولا يحتسب عليه بما مضى من السنة قبلها ؛ لأنها كانت محرمة عليه لا يقدر على إصابتها .

فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجعته طولب بالفيئة أو الطلاق ، فإذا طلق فيه سقط^(٥) حكم الإيلاء بالطلاق ، ولم يسقط حكم اليمين بالحنث .

فإذا راجع فيه بعد طلاقه استوقف^(٦) له الوقف إن كان الباقي من السنة^(٧) بعد رجعته أكثر من أربعة أشهر .

فإذا مضت طولب بالفيئة أو الطلاق .

فإن طلق فمعلوم بعد الوقفين^(٨) أنه قد استوفى الطلاق الثلاث ، وأن الباقي من السنة^(٩) أقل من أربعة أشهر ، فلا^(١٠) يكون مولياً فيها ، ويكون حالفاً .

كمن حلف لا يظاً أقل من أربعة أشهر يكون حالفاً ولا^(١١) يكون مولياً .

(١) في (ب) : إذا ، بدون واو ، وفي (ج) : وإن .

(٢) في (ب) : فيكون ، وفي (ج) : بطل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) في (ب) : الوقت .

(٥) في (ب) : أسقط .

(٦) في (ب) : الوقت ، بالتاء .

(٧) في (ب) : الستة .

(٨) في (ب) : الوقتين .

(٩) في (ب) : الستة .

(١٠) في (ب) : وأن لا .

(١١) في (ب) : فلا .

وكذلك لو كان الباقي^(١) من السنة^(٢) بعد الرجعة الأولى من الوقف^(٣) الأول أربعة أشهر فما دون كان فيها حالفاً ولم يكن مولياً .

فأما إن^(٤) عادت إلى الزوج في الإيلاء الأول بعقد^(٥) نكاح بعد انقضاء العدة ، ولم تعد إليه بالرجعة في العدة ، فهل^(٦) يعود إيلاؤه في النكاح الأول ويستقر حكمه في النكاح الثاني أم لا ؟

على ثلاثة أقاويل^(٧) :

أحدها : أنه لا يعود الإيلاء وإن كان على يمينه^(٨) ، (لأن)^(٩) الإيلاء كالطلاق ، و^(١٠) أنهما لا يصحان إلا في زوجة ، وأن الطلاق والإيلاء لا يصحان قبل النكاح ، والإيلاء في النكاح الأول قبل الثاني فلم يصح ، فعلى هذا لا يوقف .
والقول الثاني : (أنه)^(١١) يعود الإيلاء لبقاء اليمين ، وأن عقده موجود^(١٢) في نكاح ، فأشبه النكاح الثاني استدامة ذلك النكاح .

(١) في (ب) : في .

(٢) في (أ) ، (ب) زيادة : لأولى ، ولا وجه لها .

(٣) في (ب) : الرقت .

(٤) في (جـ) : إذا .

(٥) في (ب) : بغير .

(٦) في (ب) : وهل .

(٧) انظر : التنبيه ص (١٨٥) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٥ أ) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ١٦ أ ، ب) ،

تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٦ أ ، ب) ، المهذب (١١٠ / ٢) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٣٦ أ ، ب) .

وقال ابن الرفعة : (الراجح عدم العود وثمرة الخلاف ها هنا في توجه المطالبة إن حكمنا

بعود الإيلاء ، لاني حصول الحنث بالوطئ ، فإنه لا خلاف أنه يحنث وتجب به الكفارة) أ. هـ .

(٨) في (ب) : يقينه .

(٩) ساقطة من (ب) .

(١٠) في (ب) : في .

(١١) ليست في (جـ) .

(١٢) في (ب) : موجب .

فعلى هذا يوقف فيه للإيلاء^(١) الثاني ، فيكون^(٢) الوقف منه^(٣) كالوقف بعد الرجعة .

والقول الثالث : أنه (إن)^(٤) كان الطلاق في النكاح (الأول)^(٥) بائناً^(٦) ، وهو الثلاث أو دونها بعوض لم يعد الإيلاء ولم يوقف لها ، وكان حالفاً إن وطئ حنث .

وإن كان رجعيّاً فنكحها بعد انقضاء العدة منه عاد الإيلاء ، واستؤنف^(٧) له الوقف^(٨) كما يستأنف بعد الرجعة ، ويكون حكمه على ما مضى .

(١) في (ب) : الإيلاء .

(٢) في (ب) : ويكون .

(٣) في (جـ) : فيه .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) في (ب) : بأنها .

(٧) في (أ) : فاستؤنف .

(٨) في (ب) : الوقت .

ب - فصل

وأما الحال الثالثة^(١): وهو أن يفىء بالوطء في الإيلاء الأول ويطلق^(٢) في الإيلاء ١٦١/ب الثاني .

(فقد سقط إيلاؤه الأول بوطنه فيه ، ويستأنف له الوقف في الإيلاء الثاني)^(٣)
بعد انقضاء الأول .

فإذا مضت أربعة أشهر من أول الإيلاء الثاني، وذلك بعد تسعة أشهر بعد يمينه،
تقضى به زمان الوقف فيه فطولب بالفيئة أو الطلاق .

فإذا طلق فيه ؛ فإن لم يرجع إليه حتى مضت السنة سقطت يمينه وزال إيلاؤه
لتقضي زمانه وإن عادت إليه قبل انقضائها فعلى ما ذكرناه من الضريين .

وإن عادت برجة في العدة ، وكان الباقي من السنة أكثر من أربعة أشهر كان
مولياً ، واستوقف^(٤) له وقف^(٥) أربعة أشهر ، وطولب بعد انقضائها بالفيئة أو الطلاق .

وإن كان الباقي منها أربعة أشهر فما دون لم يكن فيها مولياً لقصورها عن مدة
الوقف ، وكان فيها حالفاً .

وإن عادت إليه بعقد نكاح ، فإن كان الباقي من السنة يقصر عن مدة الوقف
كان حالفاً ، ولم يكن مولياً .

وإن كان الباقي منها يبلغ مدة الوقف ، وهو أن يكون أكثر من أربعة أشهر فهل
يعود الإيلاء أم لا ؟ .

على (ما ذكرنا)^(٦) من الأقاويل الثلاثة^(٧) .

(١) انظر: الشامل (جـ ٧ ل ١٢ ب)، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٥ أ)، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٣ أ، ب)،
روضة الطالبين (٢٤٧/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٦ ب) .

(٢) في (ب) : ويطلق .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ج) .

(٤) في (ج) : واستوقف .

(٥) في (ج) : وقت .

(٦) ساقطة من (أ) .

(٧) انظر ص (١٦٠) .

ج - فصل

وأما الحال الرابعة^(١): وهو أن يطلق في الإيلاء الأول ويفيء في الإيلاء الثاني ، فلا ١/١٦٢
كفارة عليه في الإيلاء الأول لعدم وطئه فيه ، وقد سقط عنه حكم المطالبة بطلاقه فيه .
ويكون حكم طلاقه في هذا الإيلاء الأول من هذا القسم كحكمه لو طلق فيهما .
ويكون وطؤه في الإيلاء الثاني موجباً للكفارة مسقطاً للإيلاء .
كحكمه لو وطئ فيه مع الإيلاء الأول .
ولا فرق في الطلاق بين أن يكون هو المطلق ، وبين أن يمتنع فيطلق عليه الحاكم
في أنه يكون على ما مضى .

إلا أنه إذا كان هو المطلق فهو مخير بين الطلاق الرجعي ، والبائن ، وإذا^(٢) كان
الحاكم هو المطلق فليس إلا الواحدة الرجعية ؛ لأنه أقل ما يخرج به من حكم الإيلاء .
فأما^(٣) إن لم يكن منه في واحد من الإيلائين^(٤) وطء ولا طلاق حتى انقضى
زمانهما ، فقد ارتفعت اليمين فيهما وسقط حكمهما^(٥) .
ثم ينظر، فإن كان هذا لعفو الزوجة عن مطالبته^(٦) لم يأتهم ؛ لأنه (حق لها)^(٧)
يجوز لها العفو عنه .

وإن كانت قد طالبتة فدافعها كان آثماً لاستدامة الاضرار بها مدة يمينه ، ولا
شيء لها^(٨) عليه بعد تقضي زمانه^(٩) .

(١) انظر: الشامل (ج ٧ ل ١٢ ب)، تهذيب الأحكام (ج ٣ ل ٥ أ)، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٣ ب)،
روضة الطالبين (٢٤٧/٨) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٠٦ ب) .

(٢) في (ب) : فإذا .

(٣) في (ب) : إن فأما .

(٤) في (أ) ، (ب) : الإيلاء .

(٥) في (ج) : حكمها .

(٦) في (أ) : (خطأ لبتة) ، وهو تصحيف .

(٧) ليست في (أ) ، (ج) .

(٨) في (ب) : له .

(٩) في (ج) : عدتها .

د - فصل

فأما الفرع الأول من فروع هذه المسألة ، فهو^(١) أن يقول لها : والله لاوطئتك ١٦٢/ب خمسة أشهر .

ثم يقول^(٢) : والله لا وطئتك سنة^(٣) .

فتدخل المدة الأولى في المدة الثانية ؛ لأن الأقل داخل في الأكثر .

كما لو قال : له علي مائة درهم ، ثم قال : له علي ألف درهم دخلت المائة في الألف .

وإذا كان كذلك فهما إيلاء واحد يمينين ، يوقف فيهما وقفاً واحداً ؛ لكونه إيلاءاً واحداً .

إلا أن الخمسة الأشهر معقودة يمينين ، وما بعدها من تمام السنة معقودة^(٤) يمين واحد .

فإن فاء ووطيء (بعد مضي خمسة أشهر ، فعليه كفارة واحدة ؛ لأنه معقود يمين واحدة .

وإن فاء ووطيء^(٥) في الخمسة الأشهر ، فهو حنث يمينين ، ففيما يلزمه من الكفارة قولان^(٦) :

(١) في (ب) : وهو .

(٢) في (ب) : وهو .

(٣) انظر : الأم (٢٦٧/٥) ، المذهب (١٠٧/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٢ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٣ ب) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٥ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٢٤٧/٨ ، ٢٥٩) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٦ ب) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٢ ب) ، تحفة المحتاج (١٦٨/٢) ، حاشية البيهقوري (١٠٦/٢) ، حاشية الشرقاوي (٣١٢/٢) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٢٢٠ أ ، ب) .

(٤) في (أ) ، (جـ) : معقود .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

وذكر الإمام الجويني أن القولين في هذه المسألة يجريان في كل فعل حلف عليه يمينين ، كما إذا حلف لا يأكل الخبز ، وحلف لا يأكل طعام زيد ، ثم أكل من خبزه ، ففي تعدد الكفاره

أحدهما : كفارتان ؛ لأنه حنث^(١) في يمينين .
والقول الثاني : كفارة واحدة ؛ لأن الحنث فيهما واحداً .

← وجهان ، وقد صحح الجويني القول الأول القائل بالتعدد .
وتعليقه : أن الحنث متعدد ، وهو الحال ، لاصورة الفعل .
قال : (ولرقلنا : الفعل في حقيقة التعدد ، لم يكن بعيداً ، فإنه أكل رغيفاً وأكل مال زيد) .
وتبعه ابن الرفعة في تصحيح هذا القول .
انظر : نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٢٠ ، ب) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢٢ ب) .
(١) في (ب) : لا حنث .

فصل

وأما الفرع الثاني^(١) : فهو^(٢) أن يقول : والله لا وطئتك سنة ، ثم يقول : ١/١٦٣
والله لا وطئتك خمسة أشهر .

فهل تدخل^(٣) الخمسة الأشهر في السنة أم لا ؟ على وجهين^(٤) :

أحدهما : تدخل فيها إذا تأخرت كما تدخل فيها إذا تقدمت ، فعلى هذا يكون
إيلاءاً^(٥) واحداً على سنة واحدة بعضها يمين واحدة .

وهو^(٦) سبعة أشهر من أولها إن حنث فيه لزمته كفارة واحدة ، و^(٧) خمسة
أشهر بعدها يمينين إن حنث فيهما فعلى^(٨) قولين^(٩) :
أحدهما : كفارة واحدة .

والثاني : كفارتان .

والوجه (الثاني)^(١٠) : أن الخمسة الأشهر لم تدخل في السنة إذا تأخرت ، وإن
دخلت فيها إذا تقدمت .

لأن له الزيادة على المدة ، وليس له النقصان منها ، فإذا^(١١) كان الثاني^(١٢)

(١) انظر : حلية العلماء (١٤٢/٧) .

(٢) (ب) : وهو .

(٣) في (ج) : يدخل .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) في (أ) ، (ب) : الإيلاء .

(٦) في (ب) : وهي .

(٧) في (ب) : وهو .

(٨) في (ب) : على .

(٩) انظر المراجع ص (١٦٤) .

(١٠) ساقطة من (ب) .

(١١) في (ب) : وإذا .

(١٢) في (ب) : الباقي .

ناقصاً ، وليس له النقصان حمل على الاستئناف ، فإذا^(١) كان الثاني زائداً وله الزيادة حمل^(٢) على التداخل .

فعلى هذا يكون مولياً سنة وخمسة أشهر يمينين .

وهل يكون ذلك إيلاءً واحداً أو^(٣) إيلائين ؟ على وجهين :

أحدهما : يكون إيلاءً واحداً يوقف فيه وفقاً واحداً ، ولا يجب عليه إذا وطئ في أحد الزمانين إلا كفارة واحدة ؛ لأن أحد الزمانين لم يدخل في الآخر .
والوجه الثاني - وهو أظهر - : أنهما إيلاءان ؛ مدة الأول منهما سنة ، ومدة الثاني خمسة أشهر ، ويوقف في كل واحد منهما ، ويضرب له مدة التربص ، ولا يغني وقفه في أحدهما عن وقفه (في)^(٤) الآخر ، فإن وطئ فيهما لزمته^(٥) كفارتان ، والله أعلم .

(١) في (ب) : وإذا .

(٢) في (ب) : حصلت .

(٣) في (ب) : أم .

(٤) ساقطة من (أ) .

(٥) في (أ) : لزمه .

و - فصل

وأما الفرع الثالث^(١) : وهو^(٢) أن يقول : والله لا وطئتك أربعة أشهر ، فإذا ١٦٣/ب مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر .

ففيه وجهان^(٣) :

أحدهما : لا يكون مولياً ؛ لأن كل واحد من الزمانين يقصر عن مدة الإيلاء ، وليس يتعلق أحدهما (بالآخر فلا يوقف في واحد منهما ، ويجنث فيهما^(٤)) .
والوجه الثاني : أنه يكون مولياً ؛ لأنه قد صار يمينه ممتنعاً من وطئها ثمانية أشهر متصلة ، فصار مولياً كما لو جمعها في يمين واحدة ؛ فعلى هذا يوقف فيهما وقفاً واحداً .
وعلى هذا لو قال : والله لا وطئتك أربعة أشهر ، فإذا مضت فوالله لا وطئتك سنة ، فهذا يكون مولياً^(٥) .

(١) انظر : المذهب (١٠٧/٢) ، الشامل (ج٧ ل١٣ أ) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٢٠ ب ، ل٢١ أ) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٥ ب) ، حلية العلماء (١٤٢/٧) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣/٣٤٤ ، ٣٤٥) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٠٥ ب ، ل٣٠٦ أ) ، إخلاص الناري (٢٨٢/٣ ، ٢٨٣) .

(٢) في (ج) : فهو .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) صححه الشيرازي ، والبعوي ، والقفال الشاشي ، والنوي .

انظر : المذهب (١٠٧/٢) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٥ ب) ، حلية العلماء (١٤٢/٧) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣/٣٤٤ ، ٣٤٥) .

تنبيه : قال الشرييني : (افهم قوله : فإذا مضت فوالله لا أطؤك : أن محل الرجھين إذا اعادة حرف القسم ، فإذا قال : والله لا أطؤك أربعة أشهر ، فإذا مضت فلا أطؤك أربعة أشهر كان مولياً قطعاً لأنها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر ، وأفهم من كلامه أيضاً ، أن محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين .

فإن قال ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليمين ، وهكذا مراراً لا يكون مولياً قطعاً) .

انظر : مغني المحتاج (٣/٣٤٥) .

(٥) انظر : الشامل (ج٧ ل١٢ ب ، ل١٣ أ) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٠٧ أ) .

وقد ذكر ابن الصباغ في الشامل أن في المسألة وجهان ، ولم يبينهما .

وفي ابتداء مدة الوقف^(١) وجهان^(٢):

أحدهما : من بعد مضي الأربعة أشهر .

وهذا على الوجه الذي^(٣) لا يجعله^(٤) في المسألة الأولى مولياً .

والوجه الثاني : يوقف من أول الأربعة أشهر .

وهذا على الوجه الذي يجعله في المسألة الأولى مولياً .

(١) في (أ) : الوقوف .

(٢) انظر : المصادر السابقة ص (١٦٨) ، هامش (١) .

والوجه الأول هو الصحيح تبعاً لتصحيح الوجه الأول هناك .

(٣) في (أ) : الثاني .

(٤) في (أ) : لا تجعله (بالتاء) ، وفي (جـ) : لا نجعله (بالنون) .

تنبيه : قال النووي : (وهل يأنم المولى بين هذه الأيمان ... فيما إذا زادت على أربعة أشهر

بلحظة لطيفة ؟

:

يحتمل أن لا يأنم لعدم الإيلاء .

ويحتمل أن يأنم إثم الإيذاء والإضرار ، لا إثم المولى .

انظر : روضة الطالبين (٢٤٦/٨) .

ز - فصل

وأما الفرع الرابع^(١) : وهو أن يقول : والله لاوطئتك أربعة أشهر ، ثم يقول : ١٦٣/ب والله لاوطئتك أربعة أشهر .

ففي تداخل الزمانين وجهان^(١) :

أحدهما : أنهما يتداخلان حملاً على تكرار التأكيد .

فعلى هذا لا يكون مولياً لقصوره عن مدة الإيلاء .

والوجه الثاني : لا يتداخلان ، وتكون مدة المنع ثمانية أشهر ، لكنهما يمينان .

فعلى هذا هل يجري عليه حكم الإيلاء^(٢) أم لا ؟ .

على وجهين من اختلافهما في الفرع الثاني^(٣) إذا قال : والله لاوطئتك سنة ، والله لاوطئتك خمسة أشهر ؛ ولم نجعل أحد الزمانين داخلاً في الآخر ، هل يكون إيلاءً واحداً أو إيلاءين ؟ .

على وجهين : إن جعلنا ذلك إيلاءً واحداً فقلنا^(٤) هذا مولياً ، وإن جعلنا ذلك إيلاءين لم نجعل هذا مولياً ، لأن كل واحد من الزمانين يقصر عن مدة الإيلاء^(٥) ، والله أعلم .

(١) راجع : تنمة الإبانة (ج ٩ ل ١٧ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٢ ب ، ل ٢٣ أ) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٠٥ ب ، ل ٣٠٦ أ) .

(٢) في (ج) : إيلاء .

(٣) انظر : ص (١٦٦) .

(٤) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب : قلنا .

(٥) قال الرافعي : (وأصحهما أنه لا يكون مولياً ؛ لأن بعد مضي أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بوجود اليمين الأولى لانحلالها ، ولا موجب اليمين الثانية ؛ لأنه لم يمض المهلة من وقت انعقادها . وأيضاً كل يمين تعطي حكم نفسها لو انفردت .

وشبه ذلك بما إذا اشترى أوسقاً كثيرة في صفقات متعددة على صورة العرايا ، يجوز ، وإن كان لا يجوز شرائها في صفقة واحدة ، ولا يجعل الصفقات المتعددة كالصفقة المتحدة) أ.هـ .

٦ - مسألة

[إذا قال : إن وطئتك فعلي صوم هذا الشهر]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال ^(١) : إن قربتك فعلي صوم هذا ١/١٦٤ الشهر كله لم يكن مولياً ، كما لو قال : فعلي صوم (يوم) ^(٢) أمس ، ولو أصابها ، وقد بقي من الشهر شيء كانت عليه كفارة ، أو صوم ما بقي ^(٣) . وهذا التفريع على قوله في الجديد ؛ إن الإيلاء يكون بكل يمين التزم بها ما يلزمه سواء كانت بالله ، أو بغيره .

فأما على قوله في القديم ، إن الإيلاء لا يكون إلا في الحلف بالله تعالى ^(٤) ، فلا تنفرع ^(٥) عليه هذه المسألة ^(٦) .

فإذا قال : إن وطئتك فله علي صوم هذا الشهر كان حالفاً ، ولم يكن مولياً ؛ لأن المولي من لا ^(٧) يقدر على الوطء بعد أربعة أشهر ، إلا بالتزام ما لم يلزمه ، وهو يقدر على وطئها بعد أربعة أشهر ، ولا يلزمه الصوم بمضي زمانه .

كما لو قال (لها) ^(٨) : إن وطئتك فعلي صوم أمس لم يلزمه الصوم ، وإن وطئ لمضي ^(٩)

(١) في (ج) : ولو قال : والله .

(٢) توجد في مختصر المزني ، ولا توجد في النسخ المخطوطة .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٧/٥) .

وراجع فيما يتعلق بتفصيل المسألة : الشامل (جـ ٧ ل ١٣ أ ، ب) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (جـ ٢٧ ل ٢١ أ ، ب ، ل ٢٢ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٤ أ) ، روضة الطالبين (٢٣١/٨) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٥ أ ، ب) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٤ أ ، ب) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) من عند قوله : وليس يتعلق أحدهما ص (١٦٨) .

(٥) في (أ) : (يتفرع) ، بالياء .

(٦) راجع : نهاية المطلب في دراية المذهب (جـ ٢٧ ل ٢١ ب) .

(٧) في (جـ) : لم .

(٨) ليست في (جـ) .

(٩) في (ب) : بمضي .

زمانه^(١).

فإذا تقرر أنه^(٢) لا يكون مولياً فهو^(٣) حالف ، فإن لم يطأ حتى انقضى ذلك الشهر فلا^(٤) شيء عليه إن وطئ بعده .

وإن وطئ في ذلك الشهر وقد بقيت منه بقية فعلى ضربين :

أحدهما : أن^(٥) يكون الباقي منه يوماً فصاعداً ، فيكون مخيراً بين صوم باقيه ، وبين كفارة يمين ؛ لأنه نذر لجأج وغضب ، فكان مخيراً بين حكم النذر ، وحكم الأيمان .

والضرب الثاني : أن يكون الباقي منه أقل من يوم^(٦) ، وذلك أن يطأ في اليوم الأخير منه ، ففيه قولان فيمن^(٧) نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه زيد^(٨) .

أحدهما : لا يلزمه^(٩) ، فعلى هذا لا شيء على هذا الواطئ .

والقول الثاني : يلزمه ، فعلى هذا يكون الواطئ مخيراً بين صوم يوم ، (وبين)^(١٠) كفارة^(١١) ، والله أعلم .

(١) انظر : الأم (٢٦٧/٥) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (جـ ٢٧ ل ٢٢ أ) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٤ ب) .

(٢) في (ب) : أن .

(٣) في (ب) : وهو .

(٤) في (ب) : ولا .

(٥) في (ب) : أنه .

(٦) في (أ) : أقل من نصف يوم .

(٧) في (أ) ، (جـ) : من .

(٨) انظر : اللباب ص (٣٣٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٣ أ ، ب) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ٢ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٤ ب) ، روضة الطالبين (٢٣١/٨) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٥ أ) .

(٩) في (أ) ، (جـ) : لا يلزم .

(١٠) ساقطة من (ب) .

(١١) قال النووي : (وإن نذر بعض يوم لم يتعقد ، وقيل يلزمه يوم ، أو يوم قدوم زيد ، فالأظهر انعقاده ، فإن قدم ليلاً ، أو يوم عيد ، أو في رمضان فلا شيء عليه ، أو نهاراً وهو مفطر أو صائم قضاءً ، أو نذراً وجب يوم آخر عن هذا ، أو هو صائم نفلًا فكذلك) .

انظر : المنهاج ص (٣٣٤) .

أ - فصل

ولو قال : إن وطئتك فله علي صوم شهر ، ولم يعينه كان مولياً^(١) .
 بخلاف ما تقدم من تعيين الصوم ؛ لأنه لا يقدر على وطئها بعد مضي أربعة أشهر
 إلا بالتزام ما لم يلزمه^(٢) لوجود الشهر الذي لا يتعين .
 فعلى هذا إن وطئ بعد أربعة أشهر كان مخيراً بين صيام شهر أو كفارة يمين ؛
 لأنه نذر لجاح^(٣) ، وسقطت عنه يمينه .
 وإن لم يطأ وطلق^(٤) لم يلزمه صوم ولا كفارة لأنه لم يحنث ، فإن راجع
 استوقف له وقف أربعة أشهر .
 فإذا مضت وطلق ثانية ثم راجع استؤنف له مدة أربعة أشهر ثالثة^(٥) ، فإذا
 مضت وطلق بانت منه بثلاث .
 وإن^(٦) عاد فنكحها^(٧) بعد زوج فهل يعود الإيلاء أم لا؟ على

(١) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٣ ب) ، فتح العزيز (ج ٤ ل ٤ ب) ، روضة الطالبين (٢٣١/٨) ،
 المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٨٤ ب) .

(٢) في (أ) ، (ج) : يلزم .

(٣) النذر لغة : بمعنى الإبلاغ ، ومعنى : ما كان وعداً على شرط .

وشرعاً : التزام قرينة لم تتعين ؟

واللَّحَاج - بفتح اللام - هو : التماس في الخصومة ، وسمي بذلك لوقوعه حال الغضب ،
 ويقال له يمين اللجاج والغضب ويمين الغلق ، ونذر الغلق - بفتح الغين واللام - والمراد به ما
 خرج مخرج اليمين بأن يقصد النادر منع نفسه أو غيرها من شيء ، أو يحنث عليه أو يحقق خيراً
 أو غضباً بالتزام قرينة .

انظر : المصباح المنير (٥٩٩/٢) ، القاموس المحيط ص (٢٦٠ ، ٦١٩) ، تحرير ألفاظ التنبيه
 ص (١٧٢) ، أنيس الفقهاء ص (٣٠١) ، مغني المحتاج (٣٥٤/٤ ، ٣٥٥) ، فتح الوهاب
 (٢٠٣/٢ ، ٢٠٤) .

(٤) في (ب) : فطلق .

(٥) في (ب) : ثانية .

(٦) في (ب) : فإن .

(٧) في (ب) : نكحها .

قولين^(١):

أحدهما : - وهو قوله في الجديد كله وأحد قوليه في القديم - أنه لا يعود ،
ويكون حالفاً غير مول .

والثاني : في القديم : يعود الإيلاء ؛ لبقاء اليمين ووجودها في عقدي نكاح .

(١) انظر: التنبيه ص (١٨٥)، تهذيب الأحكام (ج٣ ل ٥ أ)، نهاية المطلب (ج٢٧ ل ١٦ أ، ب)،

تمة الإبانة (ج٩ ل ١٦ أ، ب)، المهذب (١١٠/٢)، كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٣٦ أ، ب) .

وقد مر معنا ذكر هذه المسألة ، وأن ابن الرفعة رجح عدم العود .

٧ . مسألة

[إذا قال لزوجته : إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : إن وطئتك^(١) فأنت طالق ثلاثاً ، ١/١٦٥
فإن فاء ، فإذا غيب^(٢) الحشفة^(٣) ، طلقت ثلاثاً ، فإن^(٤) أخرجه ثم أدخله ،
فعليه مهر مثلها^(٥) .

وهذا أيضاً متفرع على قوله في الجديد^(٦) .

فإذا قال لها : إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً كان مولياً لما يلزمه^(٧) من طلاقها
بالوطء .

فوجب أن يوقف مدة الإيلاء أربعة أشهر ، ويطالب بعدها بالفيئة أو الطلاق^(٨) .

(١) في مختصر المزني : قربتك .

(٢) في مختصر المزني : وغابت .

(٣) الحشفة : رأس الذكر .

انظر : المصباح المنير (١/١٣٧) .

(٤) في (ب) : وإن .

(٥) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٥/٢٦٧) .

والمهر له عدة أسماء منها : الصداق ، والنحلة ، والفريضة ، والأجر .

وأما تعريفه في الشرع ، فهو : اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح ، أو الوطاء .

و (مهر المثل) : هو القدر الذي يرغب به في مثلها ، كالنسب ، والسن ، والبركة .

انظر : المصباح المنير (٢/٥٨٢) ، القاموس المحيط ص (٦١٥) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٧) ،

أنيس الفقهاء ص (١٥٠ ، ١٥١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣/١٧٤) ، كفاية الأخيار

(٢/٣٧ ، ٣٩) ، مغني المحتاج (٣/٢٣١ ، ٢٣٢) .

(٦) راجع : المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٩ ب) .

(٧) في (ب) : يلزم .

(٨) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٣ ب) ، المذهب (٢/١١٠) ، حلية العلماء (٧/٤٨ ، ٤٩) ، فتح العزيز

(جـ ١٤ ل ٩ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٨/٢٣٤) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٩ ب) ، التنبيه

ص (١٨٣) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ٣ أ) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (جـ ٢٧ ل ٢٢ ب) ،

تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٣ ب) .

وقال أبو علي بن خيران^(١): لا يجوز أن يطالب بالفيئة ، ويؤخذ بالطلاق ؛ لأنها تطلق (به)^(٢) ثلاثاً ، فيصير واطئاً لبائن منه ، وذلك محرم عليه .
 لأنه إذا كان ما بعد الإيلاج^(٣) محرماً ، كان الإيلاج محرماً .
 كالصائم إذا تحقق بخير^(٤) صادق^(٥) أنه لم يبق إلى طلوع الفجر إلا قدر إيلاج الذكر دون إخراجهِ ، حرم عليه الإيلاج ، (وإن كان)^(٦) في زمان الإباحة ، لتحريم^(٧) ما بعد الإيلاج في زمان الخطر ، فيحرم^(٨) الإيلاج ، وإن كان قبل الفجر ، لوجود الإخراج بعد الفجر .
 كذلك (حال هذا المولي يحرم عليه الإيلاج ، وإن كان قبل الطلاق لوجود الإخراج بعد الطلاق)^(٩) .

(١) هو : الحسين بن صالح بن خيران البغدادي ، أبو علي ، أحد أئمة المذهب ، قال الخطيب : كان من أفاضل الشيوخ ، وأمائل الفقهاء مع حسن المذهب ، وقوة الورع ، وطلبه الوزير ابن الفرات بأمر الخليفة للقضاء فامتنع ، وهو شيخ الشافعية ببغداد بعد ابن سريج ، وتفقه به جماعة ، توفي سنة عشرين وثلاثمائة (٣٢٠هـ) ، وقيل : عشر وثلاثمائة (٣١٠هـ) رحمه الله تعالى .
 انظر ترجمته في : طبقات ابن الصلاح (٤٥٩/١) ، تاريخ بغداد (٥٣/٨) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢٦١/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥٨/١٥) ، طبقات ابن السبكي (٢٧١/٣) ، شذرات الذهب (٣٨٧/٢) ، وفيات الأعيان (١٣٣/٢) .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) الإيلاج لغة : الإدخال .

انظر : المصباح المنير (٦٧١/٢) ، القاموس المحيط ص (٢٦٧) .

(٤) في (ب) : تحرى .

(٥) في (جـ) : نبي صادق .

(٦) ساقطة من (جـ) .

(٧) في (ب) : بتحريم .

(٨) في (ب) : فحرم .

(٩) انظر قول علي بن خيران وأدلته في : الشامل (جـ ٧ ل ١٣ ب) ، نهاية المطلب في دراية المذهب

(جـ ٢٧ ل ٢٤ أ، ب) ، حلية العلماء (١٤٩/٧) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ أ) ، روضة الطالبين

(٢٣٤/٨) ، المهذب (١١٠/٢) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٣ ب) .

وزهب سائر أصحابنا إلى أن^(١) هذا المولي لا يحرم عليه الإيلاج ؛ لأنها زوجة^(٢) ، ولا يحرم عليه الإخراج^(٣) ؛ لأنه ترك ، وإن طلقت بالإيلاج .
ويكون المحرم بهذا الوطاء استدامة الإيلاج ، لا الإبتداء والإخراج .
وشاهد ذلك شيخان :
مذهب ، وحجاج .

أما المذهب ، فقول الشافعي : (لو طلع الفجر على الصائم وهو يجامع^(٤) وأخرجه مكانه^(٥) كان على صومه .

فإن مكث بإخراجه^(٦) أفطر وكفر^(٧) ، فحرم الاستدامة ، ولم يحرم الإخراج ، لوجود الإيلاج في حال الإباحة .

وأن الإخراج ترك وإن^(٨) كان في زمان الحظر فصار مباحاً .

وأما الحجاج : فهو أن رجلاً لو قال لرجل :

ادخل داري ولا تُقم استباح الدخول لوجوده عن إذن ، ووجب عليه الخروج

لمنعه عن^(٩) المقام ، ويكون الخروج وإن كان في زمان الحظر مباحاً ؛ لأنه ترك^(١٠) .

(١) مابين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) : زوجته .

(٣) قال الشيرازي : وهو المذهب ، وعبر عنه الرافعي بأنه : الأظهر .

وقال النووي : وهو الصحيح المنصوص .

انظر : المهذب (١١٠/٢) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

(٤) في (ج) : مجامع .

(٥) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب : من مكانه .

(٦) في (أ) ، (ج) : بعد إخراجه .

(٧) لفظ الشافعي في الأم (٩٧/٢) : (وإن طلع الفجر وهو مجامع ، فأخرجه من ساعته أتم صومه ؛

لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا ، وإن ثبت شيئاً آخر ، أو حركة لغير إخراج ، وقد بان له الفجر كفر) .

وانظر : المهذب (١١٠/٢) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٩ أ) .

(٨) في (ب) : فإن .

(٩) في (ب) : بمنعه من .

(١٠) انظر : المهذب (١١٠/٢) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٩ أ) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل ٢٨٩ ب) .

كذلك حال (هذا)^(١) المولى يستبيح أن يولج^(٢) ويستبيح أن يخرج ، ويحرم عليه استدامة الإيلاء .

فأما الصائم إذا أخرجه^(٣) نبي أن الباقي من طلوع الفجر قدر الإيلاء دون الإخراج .

فقد اختلف أصحابنا هل يحرم عليه الإيلاء لوجود الإخراج في زمان التحريم أم لا ؟ .

على وجهين^(٤) :

أحدهما : لا يحرم عليه الإيلاء لوجوده في زمان الإباحة ، وإن كان الإخراج في زمان الحظر ؛ لأنه (ترك)^(٥) .

فعلى^(٦) هذا يستوي حكم المولى والصائم .

والوجه الثاني : يحرم على الصائم الإيلاء ، وإن كان في زمان الإباحة ، لوجود الإخراج في زمان الحظر ، فعلى هذا يكون (الفرق بين)^(٧) الصائم والمولى أن التحريم قد يطرأ على الصائم بغير^(٨) الإيلاء ، فجاز أن يحرم عليه الإيلاء . والمولى لا يطرأ عليه التحريم بغير الإيلاء فلم يحرم عليه الإيلاء^(٩) .

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (ب) : يولي .

(٣) في (أ) : أحجزه .

(٤) قال في مغني المحتاج (٤٣٢/١) : (ولو لم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاء لا النزاع ، فعن ابن خنير أن منع الإيلاء ... وعن غيره جوازه) .

وانظر : المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٩ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٣ أ) .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) في (ب) : فعل .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) في (أ) ، (ب) : يعني .

(٩) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٢ ب) ، المهذب (١١٠/٢) ، حلية العلماء (١٤٩/٧) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ أ) .

أ - فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا من أن الإيلاج لا يحرم عليه وإن طلقت به (٢) بخلاف ما قاله ١٦٦/ب ابن خيران ، فإنه مخير في المطالبة بعد الوقف (٣) بين الفيئة أو الطلاق .
فإن طلق فطلaque فيه كطلaque في غيره (٤) على ما مضى ، و (على) (٥) ما سيأتي .
فإن فاء بالوطء فالذي يباح (٦) له منه أن يولج الحشفة (٧) حتى يلتقي بها الختانان ، لأن ما تعلق بالوطء من سائر الأحكام ، يتعلق بهذا القدر من الإيلاج ، وهو التقاء الختانين (٨) .

(كذلك الطلاق المعلق بوطئها يقع بالتقاء الختانين) (٩) ، وهو (١٠) تغييب الحشفة .

(١) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٣ ب ، ل ١٤ أ) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٢٤ ب) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٨٩ ب) .

(٢) في (ج) : منه .

(٣) في (ب) : الوقت .

(٤) في (ج) : عدة .

(٥) ليست في (ج) .

(٦) في (ب) : يستباح .

(٧) في (ب) : بالحشفة .

(٨) الختان من الرجل : الموضع الذي تقطع منه جلدة القلفة - بضم القاف وسكون اللام وفتح الفاء - وهو من المرأة : قطع نواتها ، والختن - بسكون التاء - القطع .

قال الأزهرى : (وإنما يحاذي ختان الرجل ختان المرأة بعد تغييب الحشفة في فرجها ، وهذه كناية لطيفة عن الإيلاج ، ألا ترى أن الرجل لو ألصق ختانه بختان المرأة بلا إيلاج لم يجب عليهما الغسل) أ.هـ .

وقال الشريبي : (وليس المراد بالتقاء الختانين انضمامهما لعدم إيجابه الغسل بالاجتماع ، بل تحاذيهما ، يقال : التقى الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينضما ، وذلك إنما يحصل بإدخال الحشفة في الفرج) أ.هـ .

انظر : الزاهر ص (٣٩) ، المصباح المنير (١/١٦٤) ، القاموس المحيط ص (١٥٤٠) ، أنيس الفقهاء ص (٥١) ، مغني المحتاج (١/٦٩) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٠) في (ب) : وهي .

وهي بعد تغييب الحشفة طالق ثلاثاً .

فحرم عليه أن يولج باقي ذكره، وأن يمكث بعد تغييب الحشفة .

فيكون تحريم إيلاج الباقي من الذكر كتحريم المكث ، فيصيران معاً محرمين .

وإذا كان كذلك لم يخل حاله بعد تغييب الحشفة^(١) من ثلاثة أحوال^(٢) :

أحدها : أن يولج حشفة ذكره في الحال فلا يستديمها ، ولا يولج باقي ذكره معها بعد فعل ما أبيح له من الفیئة التي خرج بها من حكم الإيلاء ووقع به الطلاق الثالث، ولم يتجاوز به إلى محذور يوجب حداً^(٣) ولا مهراً (به)^(٤) .

والحال الثانية^(٥) : أن يمكث مستديماً لإيلاج الحشفة ، أو يستوفي إيلاج جميع الذكر ، وسواء استدام (حركة الوطء حتى أنزل ، أو لم يستدمها حتى أخرج من غير إحداث)^(٦) إيلاج^(٧) (ثاني)^(٨) ، فهذا^(٩) قسم واحد وحكمه^(١٠) واحد ، وهي إيلاجة واحدة كان أولها^(١١) مباحاً وآخرها محظوراً فلا حد فيها .

(١) في (ب) : حشفته .

(٢) في (ج) : أوجه .

وانظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٢٢ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٣ ب) ، المهذب (١١٠/٢) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ٣ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

(٣) الحد في اللغة : الحاجز بين الشيئين ، والدفع ، والمنع .

وفي الشرع : عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى .

انظر : القاموس المحيط ص (٣٥٢) ، المصباح المنير (١/١٢٤ ، ١٢٥) ، تحرير ألفاظ التنبيه

ص (٣٢٣) ، المطلع ص (٣٧٠) ، التعريفات ص (٧٤) .

(٤) ليست في (أ) ، (ج) .

(٥) في (ب) : الثالث .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) في (ب) : الإيلاج .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) في (ب) : زيادة : على .

(١٠) في (ب) : وحكم .

(١١) في (أ) : أوله .

لأن اجتماع التحليل والتحریم في الفعل الواحد شبهة يدرأ بها الحد^(١).

وفي وجوب المهر بها وجهان^(٢):

أحدهما : يجب عليه المهر بالاستدامة كما يجب بالابتداء ، كالصائم إذا طلع الفجر عليه (وهو مجامع فاستدام إيلاج ذكره بعد الفجر)^(٣) وجب^(٤) عليه الكفارة باستدامة الإيلاج كوجوبها بابتداء الإيلاج .

والوجه الثاني : أنه لا يجب عليه المهر بالاستدامة (وإن وجبت الكفارة على الصائم بالاستدامة)^(٥).

لأنها إيلاجة واحدة لا يتميز^(٦) حكمها ، فإذا لم يجب بابتدائها^(٧) مهر لم يجب

(١) في (ب) : للحد .

قال الرافعي : (وفيه وجه عن رواية ابن القطان وغيره : أنه يجب عليه الحد إذا كان عالماً بالتحريم تنزيلاً للاستدامة منزلة الابتداء كما في الكفارة في رمضان ، واختاره القاضي الروياني ، والمذهب الأول) .

وقال النووي : (وإن مكث فلا حد على الصحيح) .

انظر : فتح العزيز (ج٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

أما درء الحد بالشبهة فدليله قوله ﷺ « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام إن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة » .

رواه الترمذي برقم (١٤٤٤) ، والبيهقي (٢٣٨/٨) .

وقال الحافظ في التلخيص (٦٣/٤) : وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي ، وهو ضعيف .

وقد ورد الحديث بلفظ « ادروا الحدود بالشبهات » .

قال الحافظ في التلخيص (٦٣/٤) : رواه أبو محمد بن حزم في كتاب الاتصال من حديث عمر موقوفاً عليه بإسناد صحيح .

(٢) انظر : المهذب (١١٠/٢) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل ٢٣ أ) ، حلية العلماء (١٤٩/٧) ، تمة الإبانة

(ج٩ ل ٣ أ) ، الشامل (ج٧ ل ١٤ أ) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) : فوجب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (ج) : لا يزيد .

(٧) في (ب) : باستدامتها .

باستدامتها^(١) مهر^(٢).

وخالف استدامة الصائم من وجهين^(٣):

أحدهما : أن الكفارة^(٤) في الصوم تتعلق بشيئين :

الزمان ، والاستدامة .

فلما كان الزمان متميزاً ، جاز أن يتميز به حكم الابتداء وحكم الاستدامة ، وليس كذلك المهر ؛ لأنه يجب بشيء واحد وهو الوطاء .

فلم يتميز حكم الابتداء من حكم الاستدامة .

والفرق الثاني : أن إيجاب المهر هنا^(٥) بالاستدامة مفض إلى إيجاب مهرين بوطء

واحد ، وهو^(٦) أن تكون مفوضة^(٧) غير مدخول بها ، فيجب لها بالتقاء الختانين مهر ، ويجب لها باستدامة الإيلاج مهر ثان .

فيصير الوطاء الواحد موجباً لمهرين ، وهذا^(٨) غير جائز .

وليس كذلك الكفارة في استدامة إيلاج الصائم ؛ لأنها^(٩) لا توجب إلا كفارة

واحدة على تصارييف الأحوال^(١٠) كلها فافترقا .

(١) في (ب) : بالانتهاء .

(٢) عبر عنه الرافعي بأنه : الأظهر ، وقال النووي : ولا يجب المهر على المذهب .

انظر : فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

(٣) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٤ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٣ أ ، ب) .

(٤) في (أ) : الكفار ، وهو تصحيف .

(٥) في (جـ) : ها هنا .

(٦) في (ب) : فهو .

(٧) التفويض لغة : جعل الأمر موكولاً إلى الغير .

وشرعاً : إخلاء النكاح عن المهر .

انظر : القاموس المحيط ص (٨٣٩) ، الزاهر ص (٢٠٧) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٧) ، مغني

المحتاج (٢٢٩/٣) ، حاشية البيجوري (١٢٤/٢) .

(٨) في (ب) : فهذا .

(٩) في (ب) : فإنها .

(١٠) في (أ) ، (ب) : الأحوال .

ب - فصل (١)

والحال الثالثة : أن يخرج الحشفة بعد إيلاجها ، ثم يستأنف إيلاجاً بعدها .
 فالمهر (واجب)^(٢) بالإيلاج^(٣) الثانية ، وإن كانت الأولى والثانية
 منسوبتين^(٤) إلى وطء^(٥) واحد^(٦) .
 لأنه لما تميزت الأولى عن الثانية في التحريم حتى حلت الأولى^(٧) ، وحرمت الثانية .
 وإن كانتا من وطء واحد تميزت الأولى عن الثانية في المهر ، وإن^(٨) كانتا من
 وطء واحد .
 ألا ترى أن الوطء إذا تكرر متساوي الحكم ، بأن^(٩) وطئها مائة مرة في نكاح
 (واحد)^(١٠) لم يجب عليه إلا مهر واحد .
 (ولو وطئها مائة مرة بشبهة)^(١١) لم يجب عليه إلا مهر واحد)^(١٢) .

(١) انظر : الشامل (ج٧ ل١٣ ب) ، حلية العلماء (١٤٩/٧) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٢٣ ب) ،
 تمة الإبانة (ج٩ ل٣ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .
 (٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : بالإباحة ، وفي (ج) : بالإيلاج .

(٤) في (ب) : متساويتين .

(٥) في (ب) : (فاطر) ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : (فاحد) ، وهو تصحيف .

(٧) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب : حلت الأولى ، بدون : حتى .

(٨) في (ج) : فإن .

(٩) في (ج) : فإن .

(١٠) ساقطة من (أ) ، (ج) .

(١١) الشبهة في اللغة : الالتباس ، والمثل .

ومعنى وطء الشبهة : أن يطأ امرأة يظنها امرأته ، أو جاريته .

انظر : المصباح المنير (٣٠٤/١) ، القاموس المحيط ص (١٦١٠) ، التعريفات ص (١٦٥) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (ج) .

وانظر : روضة الطالبين (٢٨٩/٧) ، مغني المحتاج (٢٣٣/٣) .

وإذا اختلف حكمه بأن وطئ مرة بنكاح^(١)، ومرة بشبهة تميز حكمهما ،
ووجب عليه مهر في كل واحد منهما وكذلك^(٢) الوطاء الواحد .

وإذا ثبت أن الإيلاء الثانية يتعلق بها وجوب المهر ، فلا حكم لما^(٣) بعدها من
إيلاء ثالثة ورابعة ؛ لأنها في حكم الثانية .

فاستوى حكم جميعها ، كما لو تكرر^(٤) وطء الشبهة ، استوى حكم جميعه في
إيجاب مهر واحد^(٥) .

وإذا كان كذلك ، فلا يخلو حال الزوجين ها هنا في الإيلاء الثانية وما بعدها
من أربعة أقسام^(٦) :

أحدها^(٧) : أن يكونا جاهلين بالتحريم ، لتصورهما أن الطلاق لا يقع إلا
باستكمال الوطاء وإتمامه .

فلا حد عليهما لوجود الشبهة .

وأن حقيقة اسم الوطاء في اللغة ينطلق على الفراغ منه^(٨) ، وإن كانت أحكامه

(١) في (ب) : (بناج) ، وهو تصحيف .

(٢) في (أ) ، (ج) : كذلك .

(٣) في (ب) : (لنا) ، وهو تصحيف .

(٤) في (ج) : (يكون) ، وهو تصحيف .

(٥) إذا تكرر الوطاء بشبهة واحدة ، كأن ظن الموطوءة زوجته أو أمته ، فمهر واحد في أعلى
الأحوال لوجود الشبهة .

أما إذا تعدد جنس الشبهة ؛ كأن وطئها بنكاح فاسد ، ثم فرق بينهما ، ثم وطئها يظنها أمته ،
تعدد المهر لتعدد الرطآت ؛ لأن تعدد الشبهة كالأنكحة .

انظر : مغني المحتاج (٢/٢٣٣) .

(٦) راجع : الشامل (جـ ٧ ل ١٣ ب ، ل ١٤ أ) ، المهذب (٢/١١٠) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣
ل ٣ ب ، ل ٤ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ ب ، ل ١٠ أ) ، روضة الطالبين (٨/٢٣٤) .

(٧) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٣ ب) ، المهذب (٢/١١٠) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٤ أ) ، فتح
العزيز (جـ ١٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٨/٢٣٤) .

(٨) راجع : المصباح المنير (٢/٦٦٤) ، القاموس المحيط ص (٧٠) ، لسان العرب (١/١٩٥) .

في الشرع متعلقة بأوله^(١)؛ فلهذه الشبهة سقط الحد عنهما ، ولا تعزير^(٢) عليهما ؛ لأن ما كان شبهة في الحد، فأولى أن يكون شبهة في التعزير .

وإذا^(٣) سقط الحد والتعزير ، وجب لها^(٤) المهر بما ذكرنا .

والقسم الثاني^(٥) : أن يكونا عالمين بالتحريم ، وأن الإيلاج الثاني وما بعده كان بعد تحريمها بالإيلاج الأول .

ففي وجوب الحد عليهما وجهان :

(أحدهما : أنه زنا يوجب الحد) ؛ لأنه إيلاج مستأنف بعد العلم بالتحريم ، فأشبهه وطء الأجنبية .

فعلى هذا لا مهر فيه ؛ لأن وجوب الحد عليهما^(٦) يمنع من وجوب المهر لتنافي موجبهما^(٧) .

(١) أي بتغيب الحشفة - أو قدرها من مقطوع الحشفة - في الفرج .

راجع : مغني المحتاج (٢٢٤/٣) .

(٢) التعزير لغة : من العزر ، وهو المنع ، ويطلق أيضاً على التأديب .

وشرعاً : تأديب على ذنب ليس فيه حد .

انظر : المصباح المنير (٤٠٧/٢) ، القاموس المحيط ص (٥٦٣) ، المطلع ص (٣٧٤) ، تحرير ألفاظ

التنبيه ص (٣٢٨) ، فتح الوهاب (١٦٦/٢) ، التعريفات ص (٨٥) .

(٣) في (ب) : فإذا .

(٤) في (أ) ، (ج) : بها .

(٥) انظر : الشامل (ج٧ ل١٤ أ) ، المهذب (١١٠/٢) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٣ ب) ، فتح

العزير (ج١٤ ل٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

(٦) في (ب) : عليها .

(٧) في (ب) : عليهما .

وهذا الوجه اختاره القفال ، والقاضين : الطبري ، والرويانى ، والبغوي ، وعبر عنه الرافعي

بأنه الأقوى ، والنوري بأنه أصح .

انظر : الشامل (ج٧ ل١٤ أ) ، المهذب (١١٠/٢) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٣ ب) ، فتح

العزير (ج١٤ ل٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) ، تصحيح التنبيه (٨١/٢) للإمام النووي ،

تحقيق : محمد عقلة الإبراهيم ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .

والوجه الثاني : أنه لا أحد فيه ، وليس بزناً ؛ لأنه وطء واحد^(١) ، فكان تحليل أوله شبهة في تحريم آخره ، فعلى هذا يكون لها المهر لسقوط الحد عنها ، ويعزران .
والقسم الثالث^(٢) : أن يكون الزوج عالماً بالتحريم ، والزوجة جاهلة ، أو عالمة لكنها لم^(٣) تقدر على دفعه عن نفسها ، فهما سواء^(٤) ، ولا حد عليهما^(٥) لوجود الشبهة ، ولها المهر لسقوط الحد .

وهل على الزوج الحد لعلمه بالتحريم أم لا ؟
على ما مضى من الوجهين^(٦) :
أحدهما : يحد .

والثاني : لا يحد ، و (لكن)^(٧) يعزر^(٨) .
والقسم الرابع^(٩) : أن يكون الزوج جاهلاً بالتحريم ، والزوجة عالمة به .
فلا^(١٠) حد على الزوج ولا تعزير لجهله^(١١) .

- (١) في (ب) : (لأنه ما واحد) ، وهو تصحيف .
(٢) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٤ أ) ، المهذب (١١٠/٢) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٤ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .
(٣) في (ب) : لا .
(٤) أي كونها جاهلة ، أو عالمة لا تقدر على دفعه ، سواء في الحكم .
(٥) في (أ) ، (جـ) : (عليهما) ، وهو خطأ .
(٦) انظر : المصادر السابقة .
(٧) ليست في (أ) ، (جـ) .
(٨) رجحه الإسثوي .
انظر : تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه (٣٣١/٣) ، للإمام جمال الدين الإسثوي ، تحقيق : محمد عقلة الإبراهيم ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى سنة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .
(٩) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٤ أ) ، المهذب (١١٠/٢) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٩ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٤ أ) .
(١٠) في (ب) : ولا .
(١١) في (ب) : عليه .

وفي وجوب الحد على الزوجة مع علمها وجهان^(١) :

أحدهما : لأحد عليها وتعزر^(٢) ، فعلى هذا لها المهر .

(والوجه)^(٣) الثاني : عليها الحد ، فعلى هذا لا مهر لها ؛ لأن الحد والمهر لا

يجمعان^(٤) ، والله أعلم .

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) في (ب) : (ولا تعزر) ، وفي (ج) : (ويعزر) ، بإيلاء .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) قال النووي : (وإن جهل هو التحريم ، وعلمته وقدرت على الدفع ، فالأصح أنه يلزمها الحد ولا مهر لها) .

انظر : روضة الطالبين (٢٣٤/٨) ، تصحيح التنبيه (٨١/٢) .

ورجحه كذلك الإسنوي في تذكرة التنبيه (٣٣١/٢) .

٨ - مسألة

[إذا أبى أن يفىء]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : فإن^(١) أبى^(٢) أن يفىء طلق عليه واحدة ١/١٦٨
 فإن راجع ، فله أربعة أشهر من يوم راجع ، ثم هكذا حتى ينقضي^(٣) طلاق
 ذلك الملك ثلاثاً^(٤) .
 وهذا كما قال .

إذا مضت للمولي مدة التربص أربعة أشهر ، وخير بين الفیئة ، أو الطلاق (فامتنع
 أن يفىء أو يطلق لم يجبر على الفیئة ، وهو مما لا يعلمه سواه^(٥) ، فأما الطلاق^(٦)
 فهو^(٧) مما تصح فيه النيابة ، ويقوم غيره مقامه فيه ، فهل يطلق الحاكم عليه^(٨) أم لا ؟
 على قولين^(٩) :

(١) في مختصر المزني : وإن .

(٢) في (أ) ، (ج) : أبى .

(٣) في (أ) : (ينطلق ينقضي) ، زيادة : (ينطلق) ، ولا وجه لها .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٧/٥) .

(٥) هكذا في المخطوط ، ولعل الصواب : (وهي مما لا يعملها سواه) . لأن معنى الفیئة الجماع
 ولا يحل أن يفعله إلا الزوج .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ج) .

(٧) في (ب) : وهو .

(٨) في (ج) : عليه فيه .

(٩) انظر : نهاية المطلب في دراية المذهب (جـ ٢٧ ل ٥٤ أ ، ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٤ ب) ،

المهذب (١١٠/٢) ، حلية العلماء (١٤٩/٧) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣٥ أ ، ب) ، روضة

الطالبين (٢٥٥/٨) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٥ ب) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، كفاية النبيه

(جـ ٨ ل ٢٣٥ ب ، ل ٢٣٦ أ) ، مغني المحتاج (٣٥١/٢) .

تنبيه : صيغة طلاق القاضي هي :

على فلانة من فلان طلقة ، أو حكمت عليه في زوجته طلقة .

فإن قال : أنت طالق ، ولم يقل : عن فلان ، لم يقع .

انظر : مغني المحتاج (٣٥١/٣) ، حاشية البيهقوري (١٦٢/٢) .

أحدهما : وهو قوله في القديم : لا يطلق عليه الحاكم لقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ ؛ فأضاف العزم إلى الزوج فاقضى أن لا يصح من غيره .

(و) ^(١) لقول النبي ﷺ : « الطلاق لمن أخذ بالساق » ^(٢) .

فجعل له إلى الأزواج دون غيرهم .

ولأنه مخير بين أمرين لا مدخل للحاكم في أحدهما فلم يكن له مدخل في الآخر .

ولأن مالا يتعين الحق فيه لأجل التخيير ، لم يقيم الحاكم (في التخيير) ^(٣) مقامه ،

كالذي أسلم ^(٤) عن أختين ، فيمتنع من اختيار إحداهما ، لم يقيم الحاكم مقامه في الاختيار ، كذلك ها هنا .

فعلى هذا القول يحبس الزوج بعد امتناعه حتى يفىء أو يطلق ، لقصده ^(٥)

الإضرار بالامتناع من حق وجب عليه مع القدرة عليه ، كما يحبس بعد ^(٦) إسلامه

إذا امتنع من اختيار إحدى الأختين ، أو من اختيار أربع ^(٧) إذا أسلم ومعه ^(٨) أكثر

منهن ^(٩) .

والقول الثاني ^(١٠) : وهو قوله في الجديد : أن الحاكم يطلق عليه بعد امتناعه لأن

(١) ليست في (ب) .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٢٠٨١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٦٠/٧) .

وضعه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٤٠/٢) ، وابن حجر في التلخيص الحبير (٢٤٧/٣) .

(٣) ليست في (ج) .

(٤) في (ب) ، (ج) : يسلم .

(٥) في (ب) : لقصد .

(٦) في (ب) : من بعد .

(٧) في (ب) : أربعة .

(٨) في (أ) : معه .

(٩) انظر : روضة الطالبين (١٤٣/٧-١٥٢) ، مغني المحتاج (١٩٦/٣ ، ١٩٧) ، فتح الرهائب

(٤٧/٢ ، ٤٨) .

(١٠) هذا القول عبر عنه الغزالي بقوله : والصحيح ، والنووي بقوله : والأظهر والرافعي بقوله :

والصحيح .

ما دخلته التوبة إذا تعين مستحقه وامتنع من عليه الحق من الإيفاء كان للحاكم الاستيفاء كالديون .

ولأن ما ستحققت به الفرقة بعد ضرب المدة كان للحاكم مدخل فيها كالعنة^(١).

فإن قيل : فهلا^(٢) جاز للمرأة عند امتناع الزوج من طلاقها ، أن تطلق نفسها ! وتكون^(٣) هي المستوفية لحقها دون الحاكم ، كالدين^(٤) يجوز لمستحقه عند امتناع

الغريم من أدائه^(٥) أن^(٦) يكون هو المستوفي له دون الحاكم ؟

قلنا : لا يجوز ، والفرق بينهما أن الطلاق مجتهد فيه ، فكان الحاكم أحق به ، وقضاء الدين غير مجتهد^(٧) فيه ، فكان مالكة أحق به .

فعلى هذا إذا قيل : بأن الحاكم يطلق عليه فإنه يطلق عليه واحدة لا يتجاوزها ؛

انظر : الرجز (٢/٧٧) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣/٣٥١) ، فتح العزيز (ج١ ١٤٤ ل ٣٥٠) ، روضة الطالبين (٨/٢٥٥) .

(١) العنة - بالضم - العجز عن النكاح .

والعينين - بكسر العين والتون المشددة - هو العاجز عن الوطء ، وربما اشتهاه ولا يمكنه ، مشتق من عن الشيء ، إذا اعترض ؛ لأن ذكره يعترض عن يمين الفرج وشماله .

والمرأة العينة : هي التي لا تشتهي الرجال .

انظر : لسان العرب (١٣/٢٩٠) ، المصباح المنير (٢/٤٣٣) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٥) ،

٢٥٦) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣/٤٤٨) ، أنيس الفقهاء ص (١٦٥) ، المطلع ص (٣١٩) ،

القاموس المحيط ص (١٥٧٠) ، مغني المحتاج (٣/٢٠٢) .

(٢) في (ب) : وهل لا

(٣) في (أ) : (ويكون) ، بالياء .

(٤) في (ج) : كالديون .

(٥) في (ج) : أداه .

(٦) في (ب) : وأن .

(٧) الاجتهاد في اللغة : عبارة عن استفراغ الوسع في أي فعل كان .

وفي الشرع : هو استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية .

انظر : المصباح المنير (١/١١٢) ، القاموس المحيط ص (٣٥١) ، المستصفى (٢/٣٥٠) ، معراج

المنهاج (٢/٢٨٣) .

لأن الله تعالى أطلق عزيمة الطلاق ، فافتضى ما يطلق^(١) عليه^(٢) اسم الطلاق ، وهو ينطلق^(٣) على الواحدة فلم يلزم الزيادة عليها .^(٤)

(١) في (ب) : زيادة : (فإن يطلق عليه واحدة لايتجاوزها) ، وهو تكرار لكلام سابق .

(٢) في (ب) : على .

(٣) في (ب) : فهو ما ينطلق .

(٤) انظر : الشامل (ج٧ ل١٤ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٣٥ أ) ، تمة الإبانة (ج٩ ل١٥ ب) ،

كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣٥ ب ، ل٢٣٦ أ) .

أ - فصل

فإذا تقرر أن^(١) المستحق فيه طلاق واحدة ، فأوقعها الزوج باختياره ، أو الحاكم ١٦٨ ب/ عند امتناعه ، فهي^(٢) طلاق رجعية^(٣) .

وقال أبو ثور : هي^(٤) طلاق بائن^(٥) ، لا يملك فيها الرجعة^(٦) ، (كما يجعل أبو حنيفة مضي المدة موقعا لطلاق بائن^(٧) لا يملك فيها الرجعة)^(٨) .
استدللاً بأمرين^(٩) :

أحدهما : أن ما أوقعه الحاكم من الفرقة لا يملك فيها الرجعة^(١٠) ، كالفسخ بالعنة ،

(١) في (ب) : بأن .

(٢) في (ب) : وهي .

(٣) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٤ ب) ، المذهب (١١٠/٢) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٦ أ) ، كفاية النيه (جـ ٨ ل ٢٣٥ ب) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٢٣ أ) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، حاشية البيجوري (١٦٢/٢) ، حاشية الشرقاوي (٣١٤/٢) .
وروافقه المالكية والحنابلة .

انظر : الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٦/١) ، بداية المجتهد (١٧١/٢) ، حاشية العدوي على الرسالة (٩٥/٢) .

المغني (٥٤٤/٨) ، الكافي لابن قدامة (٢٥٠/٣ ، ٢٥١) ، شرح الزركشي (٤٧٣/٥) ، الإنصاف (١٨٩/٩ ، ١٩٠) .

(٤) في (ب) : فهي .

(٥) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصحيح : (بائنة) .

(٦) انظر قوله في : المغني (٥٤٤/٨) ، بداية المجتهد (١٧١/٢) ، المذهب (١١٠/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٤ ب) ، حلية العلماء (١٥١/٧) .

(٧) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصحيح : (بائنة) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وانظر : المبسوط (٢٠/٧) ، شرح فتح القدير (١٩١/٤) ، تحفة الفقهاء (٢٠٥/٢) ، تبين الحقائق مع حاشية الشلي (٢٦٢/٢) ، البناء (٢٧٠/٥) ، العناية (١٩١/٤) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٢/٣) ، اللباب في شرح الكتاب (٦٠/٣) .

(٩) راجع المصادر السابقة .

(١٠) قال النووي : (ولا مدخل للرجعة في الفسوخ) .

انظر : روضة الطالبين (٢١٤/٨) .

والعيوب^(١)، والإعسار بالنفقة^(٢).

والثاني : أن القصد بالطلاق رفع الإضرار^(٣)، والطلاق الرجعي لا يرتفع به الإضرار لأنه قد يراجع^(٤) بعده فيعود الإضرار ، فاقضى أن يكون بائناً ليرتفع به الإضرار .
ودليلنا: قول الله تعالى ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(٥)
فكان على عمومته^(٦).

(١) العيوب المثبتة للفسخ في النكاح سبعة :

ثلاثة مشتركة بين الرجل والمرأة ، وهي الجنون ، والجذام ، والبرص .

وعيان خاصان بالرجل ، وهما : الجب والعنة .

وعيان خاصان بالمرأة ، وهما : الرتق (وهو انسداد محل الجماع بلحم) والقرن (وهو انسداد محل الجماع بعظم) .

وهناك عيوب أخرى اختلف فيها علماء المذهب .

والفسخ في هذه العيوب فوري بعد رفع الأمر إلى الحاكم ، وثبوته عنده .

إلا العنة ، فيؤجل بعد الرفع إلى الحاكم سنة من يوم ثبوتها .

راجع : المذهب (٤٨/٢-٥٢) ، روضة الطالبين (١٧٦/٧-٢٠١) ، حاشية الشرقاوي على تحفة الحبيب (٢٥٢/٢-٢٥٤) .

(٢) النفقة : مشتقة من النفوق ، الذي هو الهلاك .

يقال : نفقت الدابة ، إذا ماتت وهلكت .

ومنه النفقة ؛ لأن فيها هلاك المال .

والإعسار بالنفقة : أن لا يستطيع الزوج أو من يقوم مقامه من فرع أو غيره بمؤنة الزوجة .

فإن صبرت ، وأنفقت على نفسها من مالها ، أو مما اقترضته صار ديناً عليه إذا لم تمنع نفسها منه .

أما إذا منعت نفسها منه لم تصر ديناً عليه .

وإن لم تصبر فلها الفسخ على الأظهر ، وقطع به الأكثرون .

ولو أعسر بنفقة ما مضى فلا فسخ على الأصح .

انظر : المصباح المنير (٦١٨/٢) ، القاموس المحيط ص (١٩٥) ، أنيس الفقهاء ص (١٦٨) ، مغني

المحتاج (٤٤٢/٣-٤٤٦) ، كفاية الأخيار (٩١/٢، ٩٢) .

(٣) في (ب) : للإضرار .

(٤) في (أ) : (تراجع) ، بالتاء .

(٥) سورة البقرة : آية (٢٢٨) .

(٦) في المولي وغير المولي .

ولأنه طلاق لم يستوف عدده فوجب إذا تجرد عن العوض بعد الإصابة أن يستحق به^(١) الرجعة كطلاق غير المولي^(٢).

ولأن استحقاق الرجعة في الطلاق كاستحقاق الولاء^(٣) في العتق .
فلما استحق الولاء في واجب العتق وتطوعه ، وجب أن يستحق الرجعة في واجب الطلاق وتطوعه .

فأما^(٤) الفسخ فلا يملك فيه الرجعة ، فلذلك وقع بائناً ، وليس كذلك الطلاق ،
فأما^(٤) رفع الإضرار فقد يرتفع بالطلاق الرجعي ، إلا أنه لم^(٥) يراجع فعجل رفع الضرر ، وإن راجع تأخر رفع الضرر ، وهو في الحالين رافع للضرر^(٦).

(١) في (أ) ، (ج) : فيه .

(٢) في (ب) : المولي .

والرجعة تختص بموطئة طلقت بلا عوض ؛ لأن المطلقة بالعوض قد ملكت نفسها .

انظر : المنهاج مع مغني المحتاج (٣٣٧/٣) .

(٣) الولاء لغة : النصرة ، والمقاربة .

وشرعاً : عصبية سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية .

انظر : المصباح المنير (٦٧٢/٢) ، القاموس المحيط ص (٧٣٢) ، حلية الفقهاء ص (٢٠٨) ، أنيس

الفقهاء ص (٢٦٤) ، فتح الوهاب (٢٣٩/٢) .

(٤) في (ب) : وأما .

(٥) في (ب) : وإن لم .

(٦) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٤ ب) ، المذهب (١١٠/٢) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٥ ب) ،

المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٢٣ أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٦ أ) .

تنبيه : هناك رواية عن الإمام أحمد : أن تفريق الحاكم بينهما يحرمها على التأيد ؛ لأنه تفريق

حاكم فأشبه فرقة اللعان .

انظر : الكافي (٢٥٠/٣ ، ٢٥١) ، الإنصاف (١٩٠/٩) ، شرح الزركشي (٤٧٣/٥) .

ب - فصل (١)

١/١٦٩

فإذا ثبت أن الطلقة رجعية ، وأنه لا يجب أكثر منها .

فإن كان الحاكم هو الموقع لها ، فلا يجوز له الزيادة عليها .

وإن كان الزوج هو الموقع لها ، جاز^(٢) له الزيادة عليها ، فتطلق اثنتين أو ثلاثاً كما يكون له ذلك لو^(٣) لم يكن مولياً^(٤) .

فإذا طلق واحدة أو طلق عليه الحاكم واحدة ، فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فقد بانّت .

فإن^(٥) استأنف العقد عليها بعد العدة .

فعلى قول الشافعي في القديم وأحد قوليه في الجديد: يعود الإيلاء ، فيوقف لها أربعة أشهر ، (ثم)^(٦) يطالب بالفيئة أو الطلاق .

وعلى قوله الثاني في الجديد : أنه لا يعود الإيلاء ولا يوقف ، وإن كانت اليمين باقية لئلا يكون مولياً^(٧) قبل النكاح^(٨) .

(١) انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٢٤ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٤ ب ، ل ١٥ أ) ، حلية العلماء (١٥١/٧) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٨ ب ، ل ٢٩ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٣٦ أ ، ب) ، الوجيز (٧٦/٢) .

(٢) في (ب) : كان .

(٣) في (ب) : ولو .

(٤) في (جـ) : (مرتباً) ، وهو تصحيف .

(٥) في (ب) : وإن .

(٦) في (جـ) : (لم) ، وهو تصحيف .

(٧) في (ب) : لأن لا يعود الإيلاء ولا يوقف يكون مولياً .

(٨) أصل النكاح في كلام العرب : الوطء ، وقيل للتزويج نكاح ؛ لأنه سبب الوطء .

وفي الشرع : عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ نكاح أو تزويج أو ترجمة .

انظر : المصباح المنير (٦٢٥/٢) ، القاموس المحيط ص (٣١٤) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٠) ،

التعريفات ص (٣١٥) ، مغني المحتاج (١٢٣/٣) .

وإن^(١) راجع في العدة وقف لها بعد الرجعة ، وكان^(٢) أول زمان الوقف من بعد الرجعة ، ولا يحتسب عليه بما^(٣) تقدمها ، وإن كان مأخوذاً بنفقتها ومحكوم له بزواجيتها لأنها محرمة عليه ، وجارية في الفسخ .

فإذا مضت مدة الوقف الثاني ، بانقضاء أربعة أشهر ثانية^(٤) ، طوب بعدها بالفئة أو الطلاق .

فإن طلق ثانية أو امتنع فطلقها الحاكم عليه طلبة ثانية ، كانت الثانية رجعية كالأولى .

فإن راجعها استؤنف له وقف ثالث .

فإذا مضت (مدته)^(٥) بانقضاء أربعة أشهر ثلاثة^(٦) ، طوب بعدها بالفئة أو الطلاق .

فإن طلق بعدها ثلاثة^(٧) أو امتنع منها فطلقها الحاكم عليه طلبة ثلاثة ، فلا رجعة له بعدها .

لأن الثلاث لارجعة (له)^(٨) فيها ، مجتمعة كانت أو متفرقة^(٩) .

وقد سقط بها حكم الإيلاء في هذا النكاح .

فإن عاد فنكحها بعد زوج فعلى قول الشافعي في الجديد كله ، وأحد قوليه في

القديم : لا يعود الإيلاء وإن^(١٠) كان حالفاً .

(١) في (ب) : وإذا .

(٢) في (ب) : فكان .

(٣) في (ب) : ما .

(٤) في (ج) : (بأنه) ، وهو تصحيف .

(٥) ليست في (ج) .

(٦) في (ب) : (قالت) ، وهو تصحيف .

(٧) في (ب) : (أحدها ثلاثة) ، وهو تصحيف .

(٨) ليست في (ج) .

(٩) انظر : روضة الطالبين (٢١٤/٨) ، مغني المحتاج (٣٣٧/٣) .

(١٠) في (ب) : فإن .

وعلى قوله الثاني في القديم : يعود الإيلاء ويستأنف له مدة الوقف ، ويكون حكمه على (مثل)^(١) ما مضى في النكاح الأول إلا أن يفيء فيسقط^(٢) حال الحنث فيه فارتفع ، وليس الطلاق حنثاً فلم يرتفع .

فإن قيل : فالله تعالى جعل مدة التبرص أربعة أشهر ، فلم جعلتموه أضعافاً ؟

قيل : إنما قدرها بالأربعة في التبرص الواحد ، فإذا وجب تكرار التبرص ، وجب تكرار المدة^(٣) ، والله أعلم .

(١) ليست في (ج) .

(٢) ليست في (أ) ، وفي (ب) : فكل .

(٩) في (ب) : فيسقط فكل ، وفي (ج) : فيسقط بكل .

(٣) انظر : الأم (٢٧٣/٥) ، الشامل (ج٧ ل١٤ ب ، ل١٥ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣٦ أ) .

وقد ذكر ابن الرفعة اعتراضاً آخر وأجاب عليه ، فقال : (فإن قيل : الفية أحد الأمرين الذين يتوجه عليه الطلب بالإتيان بأحدهما ، وإذا أتى به بطل الإيلاء ، فهلا قلتم كذلك فيما إذا طلق ! . فالجواب : أن الفية ترفع اليمين لحصول الحنث فيها بخلاف الطلاق) . أ. هـ .

٩ - مسألة

[لو قال : أنت علي حرام]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : أنت علي حرام يريد تحريمها ١٦٩/ب بالطلاق^(١) أو اليمين بتحريمها فليس بمولٍ ، لأن التحريم شيء حكم فيه بكفارة إذا^(٢) لم يقع (به)^(٣) طلاق ، كما لا يكون الإيلاء والظهار طلاقاً ، وإن أراد بهما طلاقاً ، لأنه حكم فيهما بكفارة^(٤) . وهذا صحيح .

إذا قال لزوجته : أنت علي حرام ، فإن نوى به الطلاق كان طلاقاً ، وإن نوى به الظهار كان ظهاراً ، وإن نوى به الإيلاء لم يكن مولياً .

فيكون كناية في الطلاق والظهار^(٥) ، ولا يكون كناية في الإيلاء ؛ لأن الإيلاء ما لم يقدر على الإصابة فيه بعد مدة التربص إلا بالتزام ما لم يكن لازماً قبل الإصابة . وقوله : أنت علي حرام ، إن نوى به اليمين^(٦) في تحريم الإصابة لزمته به الكفارة في الحال من غير إصابة^(٧) . وإن أطلقه كان على قولين^(٨) :

(١) في (ب) ، وفي مختصر المزني : (بلا طلاق) .

(٢) في (ب) : وإذا .

(٣) لا توجد في النسخ المخطوطة ، وتوجد في مختصر المزني .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٧/٥) .

(٥) انظر : المذهب (٨٣/٢) ، روضة الطالبين (٢٨/٨) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٢٨٢/٣) ، تمة الإبانة (ج٩ ل ٧ أ) .

(٦) في (ب) : لليمين .

(٧) قال الرافعي في فتح العزيز (ج١٤ ل ١٩ ب) : (لو نوى تحريم عينها لزمته كفارة يمين ، والصحيح وجوب تلك الكفارة في الحال .

وفي وجه : أنها تجب إذا أصابها ، وأنه على هذا الوجه يكون مولياً إذا نوى تحريم عينها ، وينسب هذا الوجه إلى تخريج ابن الوكيل وابن سلمة (أ.هـ .

(٨) انظر : تمة الإبانة (ج٩ ل ٦ ب ، ل ٧ أ) .

أحدهما : تجب به الكفارة في الحال .

والثاني : لا تجب في الحال ، ولا بالإصابة (به)^(١) في ثاني حال .

فصار بهذا القول قادراً على الإصابة بعد مدة التبرص من غير التزام^(٢)

الكفارة^(٣) ؛ لأن الكفارة إن وجبت فباللفظ دون الإصابة ، وإن لم تجب فلا باللفظ

ولا بالإصابة به ، فلم يتعلق بالإصابة في الأحوال^(٤) كفارة ، فلذلك لم يكن

مولياً^(٥) .

(١) ليست في (ب) ، (ج) .

(٢) في (ب) : إلزام .

(٣) في (أ) ، (ج) : كفارة .

(٤) في (أ) ، (ب) : الأقوال .

(٥) انظر: الشامل (جـ ٧ ل ١٥ أ) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ٧ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٩ ب ، ل ٢٠ أ) ،

روضة الطالبين (٨/٢٤٣ ، ٢٤٤) .

أ - فصل (١)

فإن قال : إن (٢) أصبتك فأنت (علي) (٣) حرام ، فإن أراد بالحرام الطلاق كان ١٧٠/أ
مولياً ؛ لأنه (٤) متى أصابها بعد الوقف (٥) طلقت ، وإن أراد به اليمين كان مولياً ،
لأنه متى أصابها لزمته الكفارة وإن لم تكن له إرادة .

فإن قيل : إنه يوجب (٦) الكفارة مع الإطلاق (٧) كان مولياً ، وإن قيل : لا
يوجبها لم يكن مولياً ، وقد مضى ذلك في أول الكتاب (٨) .

وأما (٩) إذا قال لها : أنت علي حرام ، وقال : نويت أنها حرام (علي) (١٠) ،
إن أصبتها ، فنيته قد خالفت (١١) ظاهر لفظه .

لأن ظاهر لفظه قوله : أنت علي حرام يوجب تعجيل الكفارة في الحال ، ونيته
أنها حرام عليه إن أصابها يوجب (١٢) تأخير الكفارة إلى الإصابة ، وهذا محتمل يدين
(فيه ، والكفارة مما يدين) (١٣) فيها ؛ لأنها من حقوق الله تعالى ، وقد اعترف (١٤)

(١) انظر : الأم (٢٦٧/٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٥ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٧ أ) ، فتح العزيز
(جـ ١٤ ل ١٩ ب ، ل ٢٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٣/٨ ، ٢٤٤) .

(٢) في (ب) : فإن .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : لأنها .

(٥) في (ب) : الرقت .

(٦) في (ب) : وجب .

(٧) في (جـ) : الطلاق .

(٨) ينظر : ص (١٤٢) .

(٩) في (ب) : فأما .

(١٠) ليست في (جـ) .

(١١) في (ب) : خالف .

(١٢) في (ب) : فوجب .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٤) في (ب) : فقد اعترفت .

بالإيلاء ، وفيه حق للزوجة ، فوجب^(١) أن يصير بذلك مولياً .
 ووجدت أصحابنا يرسلون القول بأنه لا يكون مولياً ، وليس بصحيح لما عللنا ،
 والله أعلم^(٢) .

(١) في (ب) : يوجب .

(٢) قال النووي : (ولو قال : أردت بقولي : أنت علي حرام إن وطئتك ، فأنت علي حرام ، لم يقبل منه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ؛ لأنه يريد تأخير الكفارة ، وهذا اللفظ يقتضي وجوبها في الحال .

وفي (التتمة) : أنه مبني على أن للإمام أن يأمره بإخراج الكفارة ، فلا يتعرض له .

ورأى صاحب (الشامل) أنه يؤخذ بموجب الإيلاء ؛ لإقراره بأنه مولٍ) .

انظر : روضة الطالبين (٢٤٤/٨) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٧ أ) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٥ أ) .

تنبيه : ذكر النووي مسألة وهي : (لو قال : أنت علي حرام ، وقال : أردت الامتناع من الرطء ، ففي قبوله وجهان :

أحدهما : يكون مولياً في الحال .

وأصحهما : لا يكون مولياً ؛ لأن اليمين بالله تعالى لا تنعقد إلا باسم معظم .

فعلى هذا يلزمه الكفارة في الحال إذا قلنا : إن مطلق هذه اللفظة يوجبها) .

انظر : روضة الطالبين (٢٤٣/٨ ، ٢٤٤) .

١٠ - مسألة

[لو قال : إن أصبتك فعبدني هذا حر عن ظهاري إن تظاهرت]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : إن قربتك فغلامي حر عن ١٧٠/ب
ظهاري إن تظاهرت لم^(١) يكن مولياً حتى يتظاهر^(٢).

وهذا صحيح .

إذا قال : إن أصبتك فعبدني هذا حر عن ظهاري إن تظاهرت ، فقد علق عتق
عبده بشرطين :

بإصابتها ، وبظهاره^(٣).

فلا^(٤) يعتق بوجود أحد الشرطين حتى يوجد معاً .

فإن وطئها ولم يظاهر^(٥) لم يعتق ، وإن ظاهر ووطئ عتق .

وإذا كان كذلك لم يكن في الحال مولياً ؛ لأنه يقدر على إصابتها ، ولا يعتق
عليه عبده .

كما لو قال لها : إن وطئتكم ودخلت الدار فأنت طالق لم يكن مولياً قبل دخول

الدار ؛ لأنه يقدر على وطئها من غير طلاق ، وإذا^(٦) لم يكن هذا مولياً في الحال نظر .

(١) في (ب) : ولم .

(٢) في مختصر المزني : يظاهر ، وفي الأم : يتظهر ، وفي (ب) : تظاهر .

وانظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٨/٥) .

(٣) قال الجرجاني : (إذا قال لزوجته : إن أصبتك فعبدني حر عن ظهاري إن تظاهرت ، فتقدير
كلامه : إن أصبتك وتظاهرت فعبدني حر عن ظهاري .

فعتق العبد معلق بصفتين :

إحداهما : الإصابة .

والثانية : الظهار .) .

انظر : المعاينة في العقل ص (٢٧٣) .

(٤) في (ب) : ولا .

(٥) في (ب) : تظاهر .

(٦) في (ب) : فإذا .

فإن قَدَّم الوطء على الظهار سقط حكم الإيلاء ، وبقي ^(١) حكم اليمين ، فإذا
 ظاهر عتق عليه عبده ، وإنما ^(٢) سقط حكم الإيلاء بتقديم الإصابة ؛ لأنه يقدر على
 إصابتها بعد ذلك ^(٣) ، ولا يعتق به عبده ؛ لأن عتق عبده يكون بظهاره من بعد لا
 بإصابته ، وإن قدم ^(٤) الظهار قبل الإصابة صار حيثئذٍ مولياً ^(٥) ؛ لأنه لم يبق من
 شرط ^(٦) العتق إلا إصابتها ، فصارت بعد الإصابة موجبة عتق عبده ، فلذلك ^(٧) صار
 مولياً . ^(٨)

(١) في (ب) : فقي .

(٢) في (ب) : ولما .

(٣) في (ب) زيادة : (للولا) ، ولا معنى لها .

(٤) في (ب) : قدر .

(٥) قال الرافعي : (ذكر ابن قاضي كج والإمام أن من الأصحاب من حمل كونه مولياً في الحال
 على قولين ؛ لأن العتق معلق بوصفين : الوطء ، والظهار ؛ ولو وجد الوطء الذي هو أحد
 الوصفين قرب حاله من الحنث ، والقرب من المحذور محذور .

فيخرج على القولين فيما إذا قال لأربع نسوة : والله لا أجامعكن ، هل يكون مولياً من
 جميعهن في الحال ؛ لأنه يقرب من الحنث بوطء أية واحدة وطئها ؟ والظاهر الأول) .

وقال النووي بعد أن حكى هذا القول : والمذهب الأول .

انظر : فتح العزيز (ج٤ ل٦ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٣/٨) .

(٦) في (أ) : شروط .

(٧) في (ب) : وكذلك .

(٨) انظر : الشامل (ج٧ ل١٥ أ ، ب) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (ج٢٧ ل٢٨ ب ، ل٢٩ أ) ،

حلية العلماء (١٣٨/٧) ، تمة الإبانة (ج٩ ل٤ أ) ، المعاينة في العقل ص (٢٧٣) ، كفاية

النبية (ج٨ ل٢٢٠ أ) ، فتح العزيز (ج٤ ل٦ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٢٣٢/٨ ، ٢٣٣) ،

إخلاص الناوي (٢٨٤/٣ ، ٢٨٥) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣٤٧/٣) .

أ - فصل

فإذا^(١) تقرر أنه لا يكون مولياً إذا قدم الإصابة ، ويكون مولياً إذا قدم الظهار ، i/١٧١
 وجب أن يوقف^(٢) لإيلائه هذا ، فإذا انقضت مدة الوقف^(٣) وطولب^(٤) بالفيئة أو
 الطلاق ، فإن طلق كان خيراً بين أن يعتق عبده عن ظهاره ، وبين أن يستبقه على
 ملكه .

فإن استبقاه على ملكه ، كان إيلاؤه باقياً إن راجع بعد طلاقه ؛ لأنه يعتق عليه
 بإصابته ، وإن أعتقه عن ظهاره ، أجزأه عتقه عن الظهار ، ويسقط إيلاؤه وإن^(٥)
 راجع ، لأنه لم يبق من يعتق عليه بالوطء ، فهذا^(٦) حكمه إن طلق^(٧) في هذا الإيلاء .
 فأما إن فاء^(٨) بالوطء ولم يطلق فقد عتق عليه عبده ، وسقط إيلاؤه ، لحثه^(٩) ،
 ولم يجزه العتق عن ظهاره لا يختلف أصحابنا فيه ، (وإنما اختلفوا)^(١٠) في علة^(١١) .
 فقال أبو إسحاق المروزي^(١٢) : العلة في عدم إجزائه : أنه قدم عتقه على

(١) في (ج) : وإذا .

(٢) في (ب) : يوقت .

(٣) في (ب) : الوقت .

(٤) في (أ) : طولب .

(٥) في (ب) : إن .

(٦) في (ب) : وهذا .

(٧) في (ب) : يطلق .

(٨) في (ج) : حرف (أ) مكان (فاء) .

(٩) في (ب) : ولحثه .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١) العلة في اللغة : المرض الشاغل .

وفي الشرع : ما شرع الحكم عنده تحصيلاً للمصلحة .

انظر : المصباح المتير (٤٢٦/٢) ، القاموس المحيط ص (١٣٣٨) ، فواتح الرحموت (٢٦٠/٢) ،

التعريفات ص (٢٠١) .

(١٢) هو : إبراهيم بن أحمد ، أبو إسحاق المروزي ، أحد أئمة المذهب أخذ الفقه عن عبدان

المروزي ، ثم عن ابن سريج والاصطخري ، وانتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه ، ونشر

ظهاره فلم يجره لأجل التقديم .

وقال آخرون^(١): العلة فيه أنه جعل عتقه مشتركاً بين ظهاره وبين حنثه (في إيلائه)^(٢) فلم يجره لأجل التشريك^(٣) .

⇐ مذهب الشافعي في العراق وسائر الأمصار ، من تصانيفه : شرح مختصر المزني ، التوسط بين الشافعي والمزني ، توفي عام أربعين وثلاثمائة (٣٤٠ هـ) رحمه الله .
انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٢١) ، تهذيب الأسماء واللغات (١٧٥ / ٢) ،
تاريخ بغداد (١١ / ٦) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٠٦ / ١) ، سير أعلام النبلاء
(٢٩ / ١٥) .

وقوله هذا ذكره ابن الصباغ في الشامل (جـ ٧ ل ١٥ ب) ، والرافعي في فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٧ أ) ، والنووي في روضة الطالبين (٢٣٣ / ٨) ، وابن الرفعة في كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ أ) .
وقال الرافعي عنه : انه الاصح عند الأئمة .
وقال النووي : انه الاصح عند الأصحاب .
(١) منهم ابن أبي هريرة :

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٥ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٣ / ٨) ،
كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ أ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٥ أ ، ب) ، حلية العلماء (١٣٨ / ٧ ، ١٣٩) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٦ أ ، ب ، ل ٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٢ / ٢ ، ٢٣٣) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ أ) .

ب - فصل (١)

فأما إذا كان مظاهراً فقال بعد ظهاره : إن أصبتك فعبدي هذا حر عن ظهاري ١/١٧١
كان مولياً ؛ لأنه متى أصابها عتق عليه .

فإن قيل : فالتعق مستحق عليه بالظهار ، فهو ليس يلتزم^(٢) بالإصابة ما لم يكن
لازماً ، فلم جعلتموه مولياً ؟

قلنا : لأن عتق عبده^(٣) هذا غير متعين^(٤) بالظهار ، وهو متعين بالإصابة ،
فصار بالإصابة ملتزماً من تعيين^(٥) العتق ما لم يلزم^(٦) (فلذلك)^(٧) صار^(٨) مولياً .
فإذا مضت مدة الإيلاء كان مخيراً بين الإصابة أو^(٩) الطلاق .

فإن طلق كان مخيراً في عتق الظهار بين^(١٠) عتق ذلك العبد وبين عتق غيره .
فإن أعتقه عن ظهاره أجزأه وسقط إيلاؤه إن راجع بعد الطلاق .

وإن^(١١) أعتق غيره^(١٢) أجزأه وكان إيلاؤه إن راجع بعد الطلاق باقياً ؛ لوقوع
عتقه بالإصابة ، وإن فاء بالوطء ولم يطلق عتق عليه عبده وهل يجزئه عتقه عن ظهاره
أم لا ؟

(١) انظر : تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٣ ب ، ل ٤ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٧ ب) ، روضة الطالبين
(٢٣٢/٨ ، ٢٣٣) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٠ أ) .

(٢) في (ب) : يلزم .

(٣) في (ب) : عتقه .

(٤) في (ب) : المتعين متعلق .

(٥) في (ب) : تعين .

(٦) في (ب) : يلتزم .

(٧) ليست في (ب) .

(٨) في (ب) : فصار .

(٩) في (ب) : أن .

(١٠) في (ب) : وبين .

(١١) في (ب) : فإن .

(١٢) في (جـ) : عبده .

على وجهين من اختلاف أصحابنا في التعليل المتقدم^(١):

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي : أنه يجزئه (تعليلاً بأن عتقه معقود^(٢) بعد الظهار^(٣) .

والوجه الثاني : لا يجزئه^(٤) تعليلاً ، بأن عتقه (مشترك)^(٥) بين ظهاره ، وبين وطئه (في إيلائه)^(٦) والله أعلم .

(١) ص (٢٠٤ ، ٢٠٥) .

وانظر : تمة الإبانة (ج٩ ل٤ أ) ، فتح العزيز (ج٤ ل٧ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٢/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٠ أ) .

(٢) في (أ) : معقول .

(٣) صححه الرافعي والنووي .

انظر : فتح العزيز (ج٤ ل٧ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٢/٨) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) في (ج) : يشترك .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

١١ - مسألة

[لو قال: إن قربتك فله علي أن أعتق فلاناً عن ظهاري وهو متظاهراً] ١٧١/ب
قال الشافعي^(١) رحمه الله تعالى : ولو قال : إن قربتك فله علي أن أعتق
فلاناً عن ظهاري وهو متظاهر لم يكن مولياً ، وليس عليه أن يعتق فلاناً عن
ظهارة وعليه فيه كفارة يمين .

قال المزني رحمه الله : الأشبه^(٢) بقوله أن لا يكون عليه كفارة (يمين)^(٣) .

ألا ترى أنه^(٤) لو قال : لله علي أن أصوم يوم الخميس^(٥) عن اليوم
الذي كان علي ، لم يكن عليه صوم يوم الخميس ؛ لأنه لم ينذر فيه^(٦) بشيء
يلزمه ، وإن صوم يوم^(٧) لازم^(٨) له ، فأى يوم صامه^(٩) أجزأ عنه ، ولم يجعل
للنذر في ذلك معنى يلزمه (به)^(١٠) كفارة يمين فتأمل^(١١) .

وقد^(١٢) ذكرنا أن هذا كله يتفرع على قوله في الجديد: أن الإيلاء ينعقد بكل يمين.

(١) في (أ) : قال المزني : قال الشافعي .

(٢) في (أ) ، (ج) : أشبه .

(٣) ليست في مختصر المزني .

(٤) في مختصر المزني : أنه يقول .

(٥) قال ابن الرفعة في المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٨٩ أ) : (وإنما خص الشافعي رحمه الله يوم

الخميس بالمثل ليبين أنه لا فرق فيما يعينه من الأيام ، ولا يتعين شيء أن يكون يوماً لم يشهد له

الشرع بالفضل أو يشهد له والله أعلم .) أ. ح .

(٦) في النسخ الثلاث : لم يبين وقته .

(٧) في (أ) ، (ج) : صومه .

(٨) في (ب) : (لا يقر) ، ولا معنى لها .

(٩) في النسخ الثلاث : صوم .

(١٠) ليست في (ب) .

(١١) في (ج) : فتفهّمه ، وفي مختصر المزني : فتفهّم .

وانظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٨ / ٥) .

(١٢) في (ب) : قد .

وإذا كان كذلك ؛ فصورة هذه المسألة أن يقول وقد تظاهر وعاد : إن أصبتك
فله علي أن أعتق عبدي سالماً عن ظهاري .

فصار ناذراً بعتق سالم^(١) عن ظهاره ، وحالفاً بعتق سالم^(١) في إيلائه .
إلا أنه جعل تعيين عتقه في الإيلاء مضموناً في ذمته ، وجعل عتقه في المسألة
الأولى ناجزاً ، فهذا فرق ما بينهما ، وإذا كان كذلك فإيلاؤه في^(٢) هذه المسألة مبني
على وجوب تعيين عتقه بهذا النذر .

فعلى مذهب الشافعي رحمه الله يجب بهذا النذر تعيين عتقه ؛ إلا أنه نذر لجاج
خرج مخرج اليمين ، فكان فيه بعد اللزوم خيراً بين عتقه التزاماً لحكم^(٣) النذر ،
وبين^(٤) الكفارة التزاماً لحكم^(٥) اليمين .

فصار بالتخير في التزام أحدهما (ملتزماً)^(٦) بالإصابة ما لم يكن ملتزماً^(٧) قبلها
فلذلك^(٨) صار مولياً^(٩) .

وقال المزني : لا يلزمه بهذا النذر تعيين العتق ، ولا^(١٠) يكون بتعيينه مولياً
احتجاجاً بالصوم ، إذا كان عليه صوم يوم (من)^(١١) كفارة أو قضاء ، فنذر أن

(١) في (ب) : سالماً .

(٢) في (أ) : إن .

(٣) في (ب) : بحكم .

(٤) في (ب) : بين .

(٥) في (ب) : بحكم .

(٦) ليست في (أ) ، (ب) .

(٧) في (ب) : ملتزماً .

(٨) في (ب) : ولذلك .

(٩) انظر : الأم (٢٦٨/٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٦ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٤ ب ، ل ٥ أ) ، المطلب

العالي (جـ ٢٠ ل ٨٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٣/٨) ، حلية العلماء (١٣٧/٧-١٣٩) ، فتح

العزير (جـ ١٤ ل ٧ ب ، ل ٨ أ ، ب) ، المهذب (١٠٥/٢) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٣١ ، ٣٢) .

(١٠) في (جـ) : فلا .

(١١) ليست في (جـ) .

يصوم هذا اليوم الذي عليه في يوم الخميس لم يتعين صومه فيه ، وكان مخيراً بين صومه أو صوم غيره .

(كذلك العتق إذا وجب عليه في الظهر فعينه (بالنذر)^(١) في عبد بعينه لم يتعين فيه ، وكان بالخيار بين عتق ذلك العبد وبين عتق غيره)^(٢) .

واحتج على أن النذر لا يوجب التعيين في العتق والصوم بأن^(٣) الواجب بالنذر ما لم يكن واجباً بغير النذر ، والعتق والصوم قد وجب بغير النذر ، وليس في التعيين^(٤) زيادة في الوجوب فلذلك لم يتعينا ، ولم يصر مولياً بتعيين العتق ، كما لم يصر مولياً بتعيين الصوم^(٥) .

وهذا الذي قاله المزني خطأ .

أما تعيين العتق الواجب^(٦) بالنذر فواجب^(٧) لا يختلف فيه مذهب الشافعي وسائر أصحابه ،

حتى لو قال : وعلي^(٨) عتق رقبة واجبة إن شفا الله مريضه فله (علي)^(٩) أن أعتق عبدي هذا عن الرقبة التي علي ، فشفا الله مريضه تعين عتق الرقبة في ذلك العبد بعينه ، ويكون أصل العتق^(١٠) مستحقاً بالوجوب المتقدم ، وتعيينه مستحقاً

(١) ليست في (أ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) : فإن .

(٤) في (ج) : التغيير .

(٥) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، روضة الطالبين (٢٣٣ / ٨) ، فتح العزيز (ج ١ ل ٧ ب ، ل ٨

أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ٤ ب) .

(٦) في (ب) : لوجب .

(٧) في (ب) : ولازم .

(٨) في (أ) ، (ج) : وعليه .

(٩) ليست في (ب) .

(١٠) في (ب) : (التحق لعتق) ، وهو تحريف ولا معنى له .

بالنذر الحادث^(١)، فاستوى^(٢) في تعيين العتق حكم الابتداء والانتهاء^(٣)، وأما تعيين الصوم الواجب بالنذر، فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين^(٤):

أحدهما: حكاه ابن (أبي)^(٥) هريرة^(٦)، أنه يتعين بالنذر كالعتق حتى لو قال: وعليه صوم يوم واجب إن شفا الله مريضه فله علي أن (أصوم)^(٧) اليوم الذي علي (في)^(٨) يوم الخميس، فشفا الله مريضه لزمه صومه فيه، فيستوي تعيين الصوم في الابتداء والانتهاء كالعتق، وإنما يتعينان^(٩) بالنذر في الانتهاء، كما يتعينان بالنذر في الابتداء؛ لأن^(١٠) تعيين الحقوق أشق وأثقل^(١١) من إرسالها^(١٢).

فصار ملتزماً بالتعيين زيادة مشقة وثقل لم يكن، فلذلك وجب بالنذر، فعلى هذا يكون مولياً بتعيين الصوم، كما يكون مولياً بتعيين العتق.

والوجه الثاني: وهو الذي عليه جمهور أصحابنا، وقد نص عليه الشافعي في (الأم)^(١٣):

(١) في (ب): الحالف، وفي (ج): الكاذب.

(٢) في (أ): مستوى، وفي (ب): فيستوي.

(٣) انظر: المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٨ ب).

(٤) انظر: المذهب (٢/١٠٥، ١٠٦)، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٨ أ)، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٨ ب).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) ليست في (ب).

(٩) في (ب): تعينا.

(١٠) في (ب): ن.

(١١) في (ج): (وأقل)، وهو تصحيف.

(١٢) في (ج): (إن سالها)، وهو تصحيف.

(١٣) لفظ الشافعي في (الأم): (إن قربتك فله علي أن أعتق فلاناً عن ظهاري - وهو متظهر - كان مولياً، وليس عليه أن يعتق فلاناً عن ظهاره، وعليه فيه كفارة يمين؛ لأنه يجب لله عليه عتق رقبة، فأني رقبة أعتقها غيره أجزأت عنه).

أن الصوم الواجب^(١) لا يتعين بالنذر ، والعق الواجب يتعين بالنذر .

والفرق بينهما من وجهين^(٢) :

أحدهما : أن صوم الأيام يتساوى ، فصوم يوم السبت كصوم (يوم)^(٣) الأحد ليس^(٤) بينهما زيادة ولا تفاضل ، فلذلك لم يتعين ما وجب منه بالنذر لتساويه ، وعق الرقاب يتفاضل ، فتكون^(٥) رقبة قيمتها مائة دينار ، ورقبة قيمتها دينار وكلاهما يجريان في الكفارة ، فلذلك تعين ما وجب منه بالنذر لتفاضله^(٦) .

والفرق الثاني - وهو أصح - أن الصوم من حقوق الله سبحانه المحضة التي لاتتعلق بحق^(٧) آدمي ، فاستوى في حق الله جميع أيام الله ، ألا تراه لو نذر صوم الخميس ففاته صومه بعذر أو بغير عذر قضاؤه في غيره ، ولو عجله قبل (يوم)^(٨) الخميس لم يجزه لتقدمه^(٩) على وجوبه^(١٠) .

⇐ ولو كان عليه صوم يوم فقال : لله علي أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي علي لم يكن عليه صومه ؛ لأنه لم ينذر فيه بشيء يلزمه ، وأن صوم يوم لازم له ، فأى يوم صامه أجزأ عنه ، ولو صامه بعينه أجزأ عنه من الصوم الواجب لامن النذر ، وهكذا لو أعتق فلاناً عن ظهاره أجزأ عنه ، وسقطت عنه الكفارة) .

نظر : الأم (٢٦٨/٥) .

فالإمام الشافعي نص هنا على أن العق الواجب لا يتعين بالنذر .

(١) في (ج) : أن الواجب .

(٢) انظر : المذهب (١٠٦/٢) ، الشامل (ج٧ ل ١٥ ب) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل ٢٧ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل ٨ أ) .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ج) : وليس .

(٥) في (ج) : (فيكون) ، بالياء .

(٦) في (ب) : لتفاضه .

(٧) في (ب) : برقة .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) في (ب) : لتقدمه .

(١٠) في (ج) : وجوه .

وليس كذلك تعيين العتق ؛ لأن فيه حق لآدمي^(١) لا يجوز إسقاطه ؛ ألا تراه لو نذر عتق عبد بعينه فمات لم يلزمه عتق غيره .

ولو نذر عتقه بعد ثلاثة أيام جاز تعجيل عتقه ، فلهذين الفرقين^(٢) ما تعيين^(٣) العتق الواجب بالنذر ، ولم يتعين^(٤) الصوم الواجب بالنذر ، واستوى تعيين العتق في الابتداء والانتهاء ، وافترق^(٥) تعيين الصوم في الابتداء والانتهاء .

فعلى هذا لا يكون مولياً بتعيين العتق الواجب^(٦) في هذه المسألة .
وقد كان أبو علي بن أبي هريرة يقول : إنما نقل ذلك على مذهبه في القديم ، أنه لا يكون مولياً إلا في اليمين^(٧) بالله تعالى .

فأما على^(٨) مذهبه في الجديد أنه يكون مولياً بكل يمين ، فإنه^(٩) يكون مولياً ، فلم يكن من المزني خطأ في النقل ، وإن كان مخالفاً للشافعي في المذهب .
وذهب سائر أصحابنا إلى أنه أخطأ على الشافعي في النقل كما خالفه في المذهب .

لأن الشافعي نص على هذه المسألة في كتاب الأم^(١٠) والإملاء ، وهما من

(١) في (ج) : الآدمي .

(٢) في (ب) : (العدمي) ، ولا معنى لها .

(٣) الظاهر أنها : (تعين) بدون (ما) .

(٤) في (ب) : يعين .

(٥) في (ب) : فافترق .

(٦) في (ب) زيادة : (فأما ما نقل المزني عن الشافعي أنه لا يكون مولياً بتعيين العتق الواجب في هذه المسألة) ولا وجه لها .

(٧) في (ب) : باليمين .

(٨) في (ب) : فعلى .

(٩) في (ب) : فعلى .

(١٠) قال الشافعي في الأم (٢٦٨/٥) : (فإن قال : إن قربتك فله علي أن أعتق فلاناً عن ظهاري ، وهو متظهر ، كان مولياً وليس عليه أن يعتق فلاناً عن ظهاره وعليه فيه كفارة يمين .) أ.هـ .

الجديد لا من القديم ، ولم يختلف مذهبه في الجديد ، أنه ^(١) يكون مولياً بكل يمين
تلتزم سواء كانت بالله تعالى ، أو بغيره من عتق أو طلاق ^(٢).

(١) في (ب) : بأنه .

(٢) راجع : المهذب (١٠٥/٢ ، ١٠٦) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٥ ب) ، حلية العلماء (١٣٨/٧) ،
١٣٩) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٤ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٣/٨) .
وقال ابن الصباغ في الشامل : (وقال أبو إسحاق وغيره : هذا سهو في النقل ؛ ألا ترى أنه
قرن ذلك بوجوب الكفارة عليه) أ.هـ .

ومما يدل على أن المزني أخطأ في النقل : أن عبارة المزني هي نفس عبارة الشافعي في الأم ،
والفرق بينهما أن الشافعي قال : (كان مولياً) ، المزني قال : (لم يكن مولياً) ، وما قبلها
وما بعدها الكلام نفسه ، والله أعلم .

أ - فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا من إيلائه بتعيين العتق الواجب عن ظهاره ، وجب أن يوقف ١٧٣/ب أربعة أشهر ، فإذا مضت طولب بالفيئة أو الطلاق .

فإن فاء ووطيء (فقد)^(٢) لزمه النذر .

والنذور^(٣) ضربان : نذر طاعة ؛ يقصد به القرية .

ونذر لجأج خرج مخرج اليمين^(٤) .

فأما نذر الطاعة المقصود به القرية فكقوله : إن شفا الله مريضى فله على عتق عبدي هذا ، فإذا^(٥) شفا الله مريضه^(٦) لزمه عتق عبده ، ولم يكن مخيراً بينه وبين غيره .

وأما نذر اللجأج الخارج مخرج الأيمان فهو^(٧) ما قصد به منع نفسه من شيء ، أو إلزام نفسه فعل شيء^(٨) ، كقوله : إن كلمت زيداً فله على عتق عبدي (هذا)^(٩) ، أو إن لم أدخل الدار فله على عتق رقبة .

فإذا^(١٠) كلم زيداً ، أو لم يدخل الدار ، وجب النذر وكان مخيراً فيه بين الترام^(١١)

(١) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٦ أ) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٣١ ب) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ٤ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٨ ب) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٨٨ ب ، ل ٢٨٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٤ ، ٢٣٣/٨) .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (ب) ، (ج) : والنذر .

(٤) في (ب) : اللجأج .

(٥) في (ب) : فإن .

(٦) في (أ) : شفاه الله .

(٧) في (ب) : وهو .

(٨) في (ب) : شيء كان .

(٩) ليست في (أ) .

(١٠) في (ب) : وإذا .

(١١) في (ج) : إلزام .

ما نذره من العتق اعتباراً بالنذور^(١)، وبين كفارة يمين اعتباراً بالإيمان^(٢).
ونذره في هذا الموضع نذر لجأج خرج مخرج اليمين ؛ فكان فيه خيراً بين عتق عبده الذي عينه ، وبين العدول (عنه)^(٣) إلى كفارة يمين^(٤).
فإن عدل إلى الكفارة سقط بها حكم إيلائه ، وكان خيراً في العتق عنظهاره بين عتق ذلك العبد ، وبين عتق غيره ، كحاله قبل أن ينذر نذره ؛ لأن النذر قد خرج منه بالتكفير .

فإن أعتق ذلك العبد عنظهاره أجزأه وجهاً واحداً ؛ (لأنه)^(٥) عتق اختص بظهاره وحده .

وإن لم يكفر في إيلائه وأعتق ذلك العبد فيه عنظهاره، خرج بعتقه عن حكم الإيلاء .
وفي أجزاء عتقه عنظهاره وجهان على ما مضى^(٦) :

أحدهما : - وهو قول أبي إسحاق المروزي^(٧) - ، يجزئه عن الظهار ، لتعين^(٨) عتقه بعد وجود الظهار^(٩) .

(١) في (ب) : بالنذر .

(٢) راجع أقسام النذر وأحكامه في : الوجيز (٢٣٢/٢-٢٣٧) ، كفاية الأخيار (١٥٥/٢-١٥٧) ، مغني المحتاج (٣٥٥/٤-٣٧٠) ، حاشية البيهقوري (٣٣٠/٢-٣٣٥) ، فتح الوهاب (٢٠٤/٢-٢٠٧) .

(٣) ليست في (أ) .

(٤) انظر : الشامل (ج٧ ل١٦ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٨ ب) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٣١ ب) ، تمة الإبانة (ج٩ ل٤ أ) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٢٨٩ ب) .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) انظر : الشامل (ج٧ ل١٦ أ) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٣٢ أ) ، حلية العلماء (١٣٩/٧) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

(٧) انظر : الشامل (ج٧ ل١٦ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٨ ب) .

(٨) في (ج) : لتعين .

(٩) قال الجويني لما ذكر الوجهين : أصحهما الذي لا يصح غيره : أن العتق ينصرف إلى الظهار .

وقال الرافعي : أصحهما نعم .

وقال النووي : أصحهما الإجزاء .

انظر : نهاية المطلب (ج٢٧ ل٣٢ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٤/٨) .

والوجه الثاني : لا يجزئه ذلك عن ظهاره ؛ لأنه عتق مشترك بينه وبين^(١) إيلائه ،
فهذا حكم إيلائه إن^(٢) فاء فيه .

فأما إن طلق^(٣) ، فقد خرج بالطلاق من حق الإيلاء ، وكان مخيراً في الظهار بين
عتق ذلك العبد ، وبين عتق غيره ؛ لأن النذر لم يكن لعدم^(٤) الوطء .
فكان في الظهار على حكم الأصل في عتق أي عبد شاء ، فإن أعتق ذلك العبد
أجزأه وجهاً واحداً كما يجزئه عتق غيره ؛ لأنه لم يخرج (بعتقه)^(٥) من حق الإيلاء .
فعلى هذا لو راجع في العدة بعد طلاقه نظر .

فإن كانت رجعت (قبل العتق عن ظهاره عاد الإيلاء ، واستوقف له الوقف
كالإبتداء)^(٦) ، وإن كانت رجعت بعد العتق عن ظهاره ، (لم)^(٧) يخل من أن
يكون (قد)^(٨) أعتق ذلك العبد (أو أعتق غيره ؛ فإن كان قد أعتق غيره)^(٩)
عاد الإيلاء بعد رجعت لبقاء العبد)^(١٠) الذي يكون مخيراً بين عتقه وكفارته^(١١) .

وإن كان قد أعتق ذلك العبد ففي عود الإيلاء وجهان :
أحدهما : لا يعود - وهو الأظهر - لفوات العبد المنذور في الإيلاء .
فعلى هذا لو كان قد باع العبد في مدة الوقف سقط حكم الإيلاء .

(١) في (ب) : زيادة : (عتق) ، ولا وجه لها .

(٢) في (ب) : وإن .

(٣) في (ب) : يطلق .

(٤) في (ب) : بعدم .

(٥) ليست في (ج) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) ساقطة من (ب) .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٠) ما بين القوسين من عند قوله : (أو أعتق) ، ساقط من (ج) .

(١١) في (ب) : وكفارة .

والوجه الثاني : أن (حكم)^(١) الإيلاء يعود ؛ لأن حكم نذره يتعلق بالكفارة كتعلقه بعتقه ، والكفارة مقدور عليها فقامت مقام (وجوده)^(٢) .
ويكون وجوده موجباً للتخير بين عتقه وبين التكفير ، وفوات عتقه مسقطاً للتخير ، وموجباً للتكفير .
فعلى هذا لو باع العبد في مدة الوقف أو مات لم يسقط الإيلاء ، والله أعلم .

(١) ليست في (ب) .

(٢) ساقطة من (ب) .

١٢ - مسألة

[لو آلى من إحدى زوجتيه ثم قال لأخرى : وأنت شريكتهما]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو آلى ثم قال لأخرى : قد أشركتك ١٧٤/ب معها في الإيلاء لم تكن شريكتهما ؛ لأن اليمين لزمته للأولى ، واليمين^(١) (لا يشترك فيها)^(٢) .

إعلم أن الإيلاء على ضربين :

أحدهما : أن يكون معقوداً على اليمين بالله تعالى^(٣) .

والثاني : أن يكون معقوداً بكل يمين لازمة .

فإن عقدها بالله تعالى فقال لإحدى زوجتيه : والله لا أصبتك ثم قال للأخرى :

وأنت شريكتهما ؛ يعني في الإيلاء كان مولياً من الأولى^(٤) ، ولم يكن مولياً من الثانية .

ولو طلق إحداهما وقال^(٥) للأخرى : وأنت^(٦) شريكتهما ، يعني في الطلاق كان

مطلقاً لهما^(٧) .

وهكذا لو ظاهر من إحداهما ، ثم قال للأخرى : وأنت^(٨) شريكتهما يعني في

الظهار كان مظاهراً منهما^(٩) .

فإن قيل : فلم لم تكن الثانية شريكة للأولى^(١٠) في الإيلاء إذا أراحه ، وكانت

(١) في (ب) زيادة : بالله تعالى .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٨ / ٥) ، مختصر البريطي (ل ٣ ب) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في النسخ المخطوطة : الأولى .

(٥) في (ب) : فقال .

(٦) في (ب) : (أنت) ، بدون واو .

(٧) انظر : روضة الطالبين (٩٠ / ٨) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٠١ أ) .

(٨) في (ب) : (أنت) ، بدون واو .

(٩) انظر : نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٣٤ ب) ، روضة الطالبين (٢٦٥ / ٢) .

(١٠) في (ج) : الأولى .

شريكة لها في الطلاق والظهار إذا أَرَادَهُ ؟ .

قيل : لأن الإيلاء يمين بالله تعالى لا تتعقد بالكناية ، (والطلاق والظهار يقعان وينعقدان بالكناية)^(١) .

ألا تراه لو قال : إن حلف زيد بالله فأنا^(٢) حالف به ، لم يصير حالفاً إذا حلف زيد .

ولو قال : إن طلق زيد فامرأتي طالق ، لزمه الطلاق بطلاق^(٣) زيد^(٤) .

والفرق بينهما في دخول الكناية^(٥) في الطلاق والظهار وانتفاء الكناية من اليمين من وجهين^(٦) :

أحدهما : أن لليمين^(٧) بالله تعالى حرمة التعظيم ، فلم يجز لعظم حرمة أن يكتنى^(٨) عنه ، وليس للطلاق والظهار (حرمة)^(٩) تعظيم فجازت^(١٠) الكناية عنهما^(١١) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وانظر : روضة الطالبين (٢٦٣/٨) ، كفاية الأختيار (٥٣/٢ ، ٧٠) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٢٨٠/٣) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٨ أ) .

(٢) في (ب) : وأنا .

(٣) في (جـ) : فطلاق .

(٤) انظر : فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٨ ب ، ل ١٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٣/٨) .

(٥) في (جـ) : (الكتابة) ، وهو تصحيف .

(٦) انظر : مختصر البويطي (ل ٣ ب) ، المهذب (١٠٨/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٦ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٨ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢ ب) .

(٧) في (ب) : اليمين .

(٨) في (أ) ، (جـ) : يكتنا .

(٩) ساقطة من (ب) .

(١٠) في (ب) : فجاز .

(١١) قال ابن الرفعة : (لأن عماد اليمين بالله تعالى ذكر الاسم المعظم ، ولم يوجد) .

انظر : كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٨ ب) .

والثاني : أنه لما لم تصح النيابة^(١) في اليمين تغليظاً^(٢) ؛ لم تصح فيها الكناية .

ولما صحت النيابة في الطلاق والظهار تخفيفاً صحت فيهما الكناية .

والفرق بينهما في صحة النيابة في الطلاق والظهار ، وانتفاء النيابة عن اليمين من

وجهين :

أحدهما : أن مقصود اليمين التعظيم ، فلم تصح فيه النيابة ، ومقصود الطلاق

والظهار التحريم فصح^(٣) فيه النيابة .

والثاني : أن تأثير اليمين في الحالف ، فلم يجز استنابة غيره (وتأثير الطلاق

والظهار في غيره فجاز فيهما استنابة غيره)^(٤) ، (والله أعلم)^(٥) .

(١) النيابة عن الشيء : ما يقوم مقامه .

انظر : المصباح المنير (٢/٦٢٩) ، القاموس المحيط ص (١٧٩) .

(٢) لاتصح النيابة في اليمين إلحاقاً لليمين بالعبادة ؛ لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى إذا كانت بالله

تعالى ، وفي معناها البقية ؛ لأن المقصود من العبادة الابتلاء والاختبار وإتباع النفس لطلب مرضاة

الله تعالى ، وذلك لا يحصل بالنيابة ، وقد استثنى الشرع بعض العبادات فأجاز فيها النيابة كالحج .

أو ما تدعو إليه الحاجة فيجوز فيه النيابة كالطلاق ، والخلع ، والنكاح ، والبيع ، والرهن وغير ذلك .

أما الظهار ففيه وجهان :

الوجه الأول : لاتصح فيه النيابة تغليظاً لشبه اليمين ؛ لتعلقه بألفاظ وخصائص كاليمين .

والوجه الثاني : تصح تغليظاً لشبه الطلاق .

قال الرافعي : (إذا ظاهر عن امرأته ثم قال للأخرى : أشركتك معها ونوى ؛ يصير بنيته

مظاهراً بيني على أنه يغلب في الظهار مشابته الأيمان أو الطلاق .

إن قلنا بالأول لم يصير مظاهراً عن الثانية .

وإن قلنا بالثاني صار مظاهراً ، وهو الأصح) .

انظر : المهذب (١/٣٤٨) ، الوجيز (١/١٨٨) ، فتح الوهاب (١/٢١٩) ، كفاية الأخيار

(١/١٧٦) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٢٤ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل١٩ أ) ، حاشية

اليجوري (١/٤٠٢) .

(٣) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب : فصحت .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) ليست في (أ) ، (ب) .

وانظر : الشامل (ج٧ ل١٦ أ) ، المهذب (٢/١٠٨) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٣٤ أ، ب) ،

فتح العزيز (ج١٤ ل١٨ أ) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٠١ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٨ ب) .

أ - فصل (١)

وأما الضرب الثاني : وهو (٢) إذا عقدها بعثق أو طلاق ، وجعلناه مولياً بهما (٣) ١/١٧٥
على قوله في الجديد .

فإذا قال لإحدى زوجتيه : إن وطئتك فأنت طالق ، أو فعبدي حر (٤) ، ثم قال
للأخرى (٥) : وأنت شريكتها سئل عن إرادته .

وله في الإرادة أربعة أحوال :

أحدها : أن يقول : أردت بقولي : أنت شريكتها ؛ أنني متى وطئت الثانية مع
الأولى فالأولى طالق ؛ فهذا يكون مولياً من الأولى (دون الثانية ، ولا تكون الثانية
شريكة للأولى) (٦) ، ولا يكون وطؤها (٧) شرطاً في طلاق الأولى ؛ لأنه علق (٨)
طلاق الأولى بشرط واحد ، وهو وطؤها ، فلم يجوز أن يضم إليه شرطاً ثانياً بوطء
الثانية ، لما فيه من رفع حكم الشرط الأول بعد انعقاده .

ألا تراه (٩) لو قال : إن (١٠) كلمت زيدا فأنت طالق ثم قال : وإن (١١) دخلت
الدار ، يريد أن طلاقها لا يقع بكلام زيد حتى تدخل الدار .

(١) انظر: الشامل (ج٧ ل١٦ أ)، المذهب (١٠٨/٢)، فتح العزيز (ج١٤ ل١٨ أ، ب، ل١٩ أ)،
روضة الطالبين (٢٤٢/٨، ٢٤٣)، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٨ ب)، المطلب العالي (ج٢٠
ل٣٠١ أ)، المعاينة ص (٢٧١) .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (ب) : فهما .

(٤) في (ب) : (إن فعبدي حق) ، وهو تصحيف .

(٥) في (ب) : للأخرى .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) في (ب) : وطئاً .

(٨) في (ب) : (طلق) ، وهو تصحيف .

(٩) في (ب) : (للإرادة) ، وهو تصحيف .

(١٠) في (ب) : لو .

(١١) هكذا في النسخ المخطوطة ، والظاهر أنها (إن) بدون الواو .

لم يثبت الشرط الثاني ، وتعلق الطلاق بوجود^(١) الشرط الأول^(٢) .

والحال الثانية : أن يقول : أردت بقولي : أنت شريكتها أني متى وطئت

الأولى^(٣) فهي طالق مع الثانية .

فهذا يكون مولياً (من الأولى على ما كان عليه قبل مشاركته^(٤) الثانية^(٥)) لها ،

وحالف بطلاق الثانية^(٦) ، ولا يكون مولياً منها^(٧) ؛ لأنه علق طلاقها بوطء الأولى لا بوطئها .

والحال الثالثة^(٨) : أن يقول : أردت بقولي : وأنت شريكتها أني متى وطئت

الأولى والثانية فهما طالقتان .

فقد زاد بهذا شرطاً ثانياً في طلاق الأولى ، فلم يثبت ، وكان طلاقهما معلقاً

بالشرط الأول ، وهو وطئها .

والشرط الثاني ، وهو وطئ الثانية لغو في طلاق الأولى^(٩) .

ثم قد علق طلاق الثانية بشرطين :

أحدهما : وطئ الأولى .

والثاني : وطئ الثانية .

فلا يكون مولياً بالثانية ما لم يطأ الأولى ؛ لأنه يقدر على وطء الثانية ولا يقع طلاقها .

(١) في (ب) : لوجود .

(٢) ذكر النووي في الروضة (١٧٨/٨) : أنه إذا قال : إن دخلت الدار فأنت طالق ، إن كلمت

زيداً فقد يريد إذا دخلت الدار تعلق طلاقها بالكلام ، وقد يريد إذا كلمته تعلق طلاقها

بالدخول ، فراجع ويعمل بتفسيره .

(٣) في (جـ) : دخلت الدار ، وهو خطأ .

(٤) في (جـ) : مشاركة .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (ب) : بطلاقه للثانية .

(٧) في (ب) : منهما .

(٨) في (ب) : (الثانية) ، وهو خطأ .

(٩) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصحيح (الأولى) .

فإذا^(١) وطئ الأول صار حينئذ مولياً من الثانية ؛ لأنه متى وطئها طلقت .
والحال الرابعة : أن يقول : أردت بقولي : وأنت شريكها أني متى وطئتك
فأنت طالق ، كما أني متى وطئت الأولى كانت طالقاً .
فهذا يكون مولياً من الثانية ؛ لأنه متى وطئها وحدها طلقت .
والفرق بين أن يجعلها شريكها في هذه الحال الرابعة ، فيكون مولياً إذا كانت
(يمينه بالطلاق ، ولا يكون فيها مولياً إذا كانت)^(٢) يمينه بالله تعالى ما قدمناه من
أن هذا كناية تنعقد^(٣) بها^(٤) اليمين بالطلاق ، ولا تنعقد به اليمين بالله تعالى^(٥) .

(١) في (ب) : وإذا .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ج) : (يتعقد) ، بالياء .

(٤) في (ج) : به .

(٥) قال النووي : (وإن قال : أردت تعليق طلاق الثانية بوطنها بنفسها ، كما علق طلاق الأولى
بوطنها ، ففي صحة التشريك وجهان :

أصحهما : الصحة ، وبه قال الشيخ أبو حامد ، والقاضي أبو الطيب وغيرهما ، فعلى هذا
يكون مولياً من الثانية ، إذا قلنا : ينعقد الإيلاء بغير اسم الله تعالى) .

انظر : روضة الطالبين (٢٤٢/٨) .

١٣ - مسألة

[إذا قال لها : إن قربتك فأنت زانية]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : إن قربتك فأنت زانية فليس بمولٍ ، وإن قربها^(١) فليس بقاذف إلا بقذف صحيح^(٢) .
 وإنما لم يكن هذا مولياً ؛ لأنه يقدر على إصابتها من غير إلتزام شيء ، وإنما لم يلزمه شيء ؛ لأنه علق إصابتها بقذف^(٣) ، وليس بقذف ، ولا حد فيه^(٤) ، وإنما لم يكن قذفاً لثلاث معان :

أحدها : أنه جعل وطئه^(٥) لها زناً ، وهو يطأها بعقد نكاح لا يجوز أن يصير زناً فتحققنا كذبه فيه ، فصار كقوله : كل الناس زناة ، فلا^(٦) يكون قذفاً ، ولا يوجب حداً ليقين كذبه^(٧) .

(١) في النسخ المخطوطة : فإن قذفها .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٨/٥) .

ولفظ الشافعي : وإن قال : إن قربتك فأنت زانية فليس بمولٍ إذا قربها ، وإذا قربها فليس بقاذف حتى يحدث لها قذفاً صريحاً يحد به ، أو يلاعن .

وهكذا إن قال : إن قربتك فقلانة - لامرأة له أخرى - زانية .

(٣) أصل القذف في اللغة : رمي الشيء بقوة ، ثم استعمل في الرمي بالزنا ونحوه من المكروهات . وفي الشرع : الرمي بالزنا في معرض التعبير .

انظر : المصباح المنير (٤٩٤/٢) ، القاموس المحيط ص (١٠٩٠) ، مختار الصحاح ص (٥٢٦) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣٢٥) بجزمي على الخطيب (١٥١/٢) .

(٤) حكى الرافعي والنووي عن أبي الفرج السرخسي أنه قال : يعزر ، كما لو قال : المسلمون كلهم زناة ، ولزوم التعزير لا يجعله مولياً ؛ لأنه يتعلق بنفس اللفظ .

انظر : فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢١ ب) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) .

(٥) في (ب) : (وصله) ، وهو خطأ .

(٦) في (أ) ، (ج) : ولا .

(٧) في (ب) : في كذبه .

قال ابن الصباغ : (لأن القذف ما احتمل الصدق والكذب ، وها هنا لا يحتمل الصدق ؛ لأن كونها زانية لا يتعلق بوطئه إياها ؛ لأن وطء الزوج لا يكون زناً ، وزناها مع غيره لا يصح

والثاني : أن القذف بالزنا إخبار عن فعل ماضٍ ، وهذا معلق بفعل مستقبل ، فلم يكن قذفاً ، كما لو قال : إن دخلت الدار فأنت زانية لم يكن قذفاً .

والثالث : أن القذف ما كان مطلقاً ، وهو معلق بصفة ، فلم يصير^(١) (بوجود)^(٢) الصفة (قذفاً)^(٣) .

كما لو قال : إن كلمت زيدا فأنت زانية لم يكن قذفاً ، وإن كلمته .

فصار فساد هذا القذف يمنع من وجوب الحد ، وسقوط الحد^(٤) يمنع من دخول الضرر عليه بالوطء ، ومنع الضرر بالوطء يخرج^(٥) من الإيلاء^(٦) .

← تعليقه بوطء الزوج .

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٦ أ) .

(١) في (ب) : (يضر) ، وهو تصحيف .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : الجلد .

(٤) في (ب) : الجلد .

(٥) في (ب) : فخرج .

(٦) انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٣٤ أ) ، المهذب (١٠٥/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٦ أ) ، فتح

العزير (جـ ١٤ ل ٢١ ب) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) .

١٤ - مسألة

[لو قال : لا أصبتك سنة إلا مرة واحدة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : لا أصبتك^(١) سنة إلا مرة ١/١٧٦
واحدة لم يكن مولياً ، فإن وطئ وقد بقي^(٢) من السنة أكثر من أربعة أشهر
فهو مولى ، وإن كان أقل من ذلك فليس بمولى^(٣) .

وهذا كما قال ، إذا قال : والله لا أصبتك سنة إلا مرة واحدة ، فقدر (مدة)^(٤)
بمينه بسنة ، واستثنى^(٥) منها وطء مرة واحدة .

فمذهب^(٦) الشافعي في الجديد ، والمشهور من قوله في القديم ، أنه لا يكون
مولياً^(٧) .

لأن المولى (من)^(٨) لا يقدر على الوطء إلا بالحنث ، وهذا يقدر على وطء

(١) في مختصر المزني : لا أصيبك .

(٢) في مختصر المزني : بقي عليه .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٧٠/٥) ، مختصر البويطي (ل ٣ ب) .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : فاستثنى .

(٦) في (ج) : فذهب .

(٧) انظر : السلسلة في معرفة الروايتين والوجهين (ل ١٩٦) لأبي محمد الجويني ، من مخطوط مكتبة
أحمد الثالث بتركيا برقم (١٢٠٦) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٦ ب) ، نهاية المطلب في دراية المذهب
(جـ ٢٧ ل ٣٥ أ) ، حلية العلماء (١٤٣/٧) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٢ ب ، ل ١٣ أ) ، نهاية
المحتاج (٧١/٧) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٦ ب ، ل ١٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٤١/٨) ، كفاية
النبية (جـ ٨ ل ٢٢٤ أ) ، أسنى المطالب شرح روض الطالب (٣٥١/٣) للقاضي أبي يحيى
زكريا الأنصاري ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، فتح الجواد بشرح الإرشاد
(١٨٢/٢) لأبي العباس أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي ، الطبعة الثانية سنة (١٣٩١هـ -
١٩٧١م) الناشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(٨) ليست في (ب) .

تلك المرة بغير حنث ، فلم يكن في الحال مولياً^(١) .

وقال في القديم : يكون مولياً في الحال^(٢) .

وبه قال مالك^(٣) .

(١) عبر عنه النووي في الروضة (٢٤١/٨) بأنه : أظهرهما .

وقد وافق الإمام الشافعي في هذا القول الإمامان أبو حنيفة وأحمد .

انظر : المبسوط (٢٦/٦) ، الفتاوى الهندية (٤٨٣/١) ، الهداية مع البناية (٢٧٨/٥) ، شرح فتح القدير (٢٠١/٤) .

المغني (٥١٦/٨) ، الفروع (٤٧٦/٥) ، الإنصاف (١٧٦/٩) ، الكافي (٢٤٣/٣) ، شرح منتهى الإرادات (١٩٢/٣) ، كشف القناع (٣٥٩/٥) .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) للإمام مالك قولان :

الأول : لا يكون مولياً ، وهو المشهور في المذهب .

والثاني : يكون مولياً .

قال الباجي : (ومن حلف لا يوطأ امرأته في هذه السنة إلا مرة واحدة ؛ قال ابن القاسم : لا يكون مولياً ما لم يوطأها ، فإن وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فإنه يكون مولياً . وروى عنه ابن المواز رواية ثانية : أنه إذا مضت له أربعة أشهر من وقت يمينه ، فإما أن يفيء ، وإلا طلقت عليه) .

وقال الخرشي : (إذا حلف لا يوطأ في هذه السنة إلا مرة ، فالمشهور أنه لا يكون مولياً ؛ لأنه ليس ممنوعاً من الوطء يمين) .

انظر : المدونة (٨٩/٣) ، المقدمات والممهدات (٦٢٢/١) ، المنتقى (٣٥/٤) ، شرح الخرشي (٩٤/٤) ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٣٢/٢) ، التاج والإكليل (١٠٨/٤) ، بلغة السالك (٤٤٥/١) .

وممن وافق الشافعي في هذا القول زفر من الحنفية .

وذكر الكاساني تعليل زفر فقال : (وجه قوله - أي زفر - أن المستثنى ينصرف إلى آخر السنة كما في الإجارة ، فإنه لو قال : أجرتك هذه الدار سنة إلا يوماً انصرف اليوم إلى آخر السنة ، حتى صحت الإجارة كذا ههنا ، وإذا انصرف إلى آخر السنة كانت مدة الإيلاء أربعة أشهر وزيادة فيصير مولياً ، ولأنه إذا انصرف إلى آخر السنة فلا يمكنه قربان امرأته في الأربعة أشهر من غير حنث يلزمه ، وهذا حد المولي) .

وقد رد عليه بقوله : (لنا أن المستثنى يوم منكر ، فتعيين اليوم الآخر تغيير الحقيقة ، ولا يجوز

فخرجه^(١) أبو إسحاق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة قولاً ثانياً^(٢)، أنه يكون في الحال مولياً .

وتعليقه أن المولى من يدخل عليه بالوطء ضرر ، (وهذا قد يدخل عليه بالوطء الأول ضرر)^(٣)؛ لأنه يصير به مولياً ، والإيلاء ضرر ، فكان ما أدى إليه ضرر ، فلذلك صار به مولياً .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن المولى من امتنع من الوطاء بيمين ، وليس عليه في وطئ هذه المرة^(٤) يمين فلم يكن مولياً .

والثاني : أن ضرر الإيلاء التزام مالا يلزم ، وهذا ليس يلزمه بالوطء الأول شيء فلذلك لم يكن في الحال مولياً^(٥)، وإذا^(٦) كان هكذا نظر .

« تغيير الحقيقة من غير ضرورة ، فبقي المستثنى يوماً شائعاً في السنة ، فكان له أن يجعل ذلك اليوم أي يوم شاء فلا تكمل المدة ، وفي باب الإجارة مست الضرورة إلى تعيين الحقيقة لتصحيح الإجارة إذ لا صحة لها بدونه ؛ لأن كون المدة معلومة في الإجارة شرط صحة الإجارة ولا تصير الإجارة معلومة إلا بانصراف الاستثناء إلى اليوم الأخير ، وههنا لا ضرورة ؛ لأن جهالة المدة لا تبطل اليمين) .

انظر : بدائع الصنائع (١٧٢/٣ ، ١٧٣) ، المبسوط (٢٦/٧) ، تبيين الحقائق (٢٦٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٥/٣) ، الهداية مع البناية (٢٧٨/٥) ، شرح فتح القدير (٢٠١/٤) .

(١) في (ب) : فخرج .

(٢) راجع : المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٩٨ ب) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) : المرأة .

(٥) قال ابن الصباغ : (ودليلنا أن اليوم المستثنى مُنْكَرٌ ، فلم يخص يوم دون يوم ، ألا ترى أنه لو قال : لا أكلمك سنة إلا يوماً كان له أن يكلمه في أي يوم شاء ، وكذلك لو قال : صمت رمضان إلا يوماً لم يختص ذلك اليوم الآخر ، ويخالف التأجيل ؛ لأنه لو جاز له مطالبته في يوم قبل آخره لبطل التأجيل ؛ لأنه يسقط بقضاء الدين ، والوطء ها هنا في يوم لا يمنع تعلق اليمين بما بعده) .

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٦ ب) .

(٦) في (ب) : فإذا .

فإن لم يطأ حتى مضت السنة سقطت اليمين، ولم يستحق عليه في السنة مطالبة، وإن^(١) وطئ في السنة مرة لم يحنث به؛ لأنه مستثنى من يمينه؛ ويصير الحنث معلقاً بالوطء في بقية السنة، فإذا^(٢) كان كذلك نظر في باقي السنة، فإن^(٣) كان أربعة أشهر (فما دون لم يكن مولياً، وإن كان حالفاً، لقصوره عن مدة الإيلاء، وإن كان الباقي منها أكثر من أربعة أشهر)^(٤) صار مولياً تضرب^(٥) له مدة الإيلاء؛ لأن زمان الحنث يتسع^(٦) لمدة الوقف^(٧).

فعلى هذا لو قال: واللّه لا أصبتك سنة إلا مرتين، فعلى ما حكيناه من قوله في القديم: يكون مولياً في الحال.

وعلى قوله في الجديد، وهو الصحيح: أنه لا يكون في الحال مولياً لاستثنائه^(٨) من مدة يمينه وطء مرتين، فهو يقدر على الوطء في الحال بغير حنث، فإذا وطئ مرة، لم يحنث، ولا يصير (بها)^(٩) مولياً.

لأنه قد بقي من استثنائه وطء مرة أخرى، فإذا وطئ في المرة الثانية، وفي

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٥) في (ج): وتضرب.

(٦) في (أ): يسع.

(٧) قال الرافعي: (حكى القاضي ابن كج وجهين فيما إذا مضت السنة عن وطء، وقد قال: لا أجامعك سنة إلا مرة، هل تلزمه الكفارة؟

ففي وجه: نعم؛ لأن اللفظ يقتضي أن يفعل مرة.

وفي وجه: لا؛ لأن المقصود باليمين أن لا يزيد على واحدة في الرطء).

وقال الهيثمي: (لو أوج ثم نزع، ثم أوج ثانياً، حنث بالثالثة من المرتين؛ لأنه وطئ مرتين).

انظر: فتح العزيز (ج ١٤ ل ١٧ ب)، أسنى المطالب (٣/٣٥١).

(٨) في (ب): لاستثنا.

(٩) ليست في (ج).

السنة^(١) بقية وقع الحنث به ، وإن وطئ بعدها فينظر في بقية السنة ، فإن^(٢) كان أكثر من أربعة أشهر ، صار مولياً ، وإن كان أقل ، لم يكن مولياً ، وإن كان حالفاً^(٣) .

(١) في (ب) : وبقي من السنة .

(٢) في (ب) : وإن .

(٣) قال الغزالي : (ولو قال لزوجته : لأجامعك في السنة إلا عشر مرات ، أو ألف مرة اطرده القولان في انعقاد الإيلاء ، ولم يختلف ، لعله الميسر وكثرته) .
وقال النووي : (وعلى هذا القياس لو قال : لا أجامعك إلا عشر مرات ، أو عدداً آخر فعلى الأظهر لا يكون مولياً في الحال ، وإنما يكون مولياً إذا وطئ ذلك العدد ، وبقي من السنة مدة الإيلاء ، وعلى الضعيف يكون مولياً في الحال) .

انظر : البسيط في المذهب ، للإمام أبو حامد الغزالي ، ومخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم (٢١١٢) ، روضة الطالبين (٢٤١/٨) ، فتح العزيز (ج٤ ١٤ ل ١٧ أ) ، فتح الجواد (١٨٢/١) .
تنبيه : قال النووي : (ولو قال : لا أجامعك في السنة إلا مرة ، فتعريف السنة بالألف واللام يقتضي السنة العربية التي هو فيها ؛ فإن بقي منها مدة الإيلاء ، ففيه القولان ، كما لو قال : سنة ، وإلا فهو إيلاء قطعاً) .

انظر : روضة الطالبين (٢٤١/٨) ، أمنى المطالب (٣٥١/٣) .

١٥ - مسألة

[إذا قال لها : إن وطئتك فوالله لا وطئتك]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : إن أصبتك فوالله لا أصبتك لم ١٧٧/أ
يكن مولياً حتى يصيها ، فيكون مولياً^(١).

وهذه المسألة كالتى قبلها ، فى أنه استثنى من يمينه وطء مرة ، ومخالفة لها ، فى
أن تلك مقدرة بسنة^(٢) ، وهذه مطلقة على الأبد .

فإذا قال (لها)^(٣) : إن وطئتك فوالله لا وطئتك ، فهو^(٤) كقوله : والله لا
وطئتك إلا مرة .

فمذهب الشافعي فى الجديد لا يكون^(٥) فى الحال مولياً ؛ لأنه يقدر على وطئها
فى الحال من غير حنث^(٦) .

وعلى قوله فى القديم^(٧) ، وهو مذهب مالك^(٨) ، يكون فى الحال مولياً ؛

(١) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٥/٢٧٠) .

(٢) فى (ب) : لسنة .

(٣) ليست فى (أ) ، (ج) .

(٤) فى (ب) : وهو .

(٥) فى (أ) : لم يكن .

(٦) انظر : المهذب (١٠٧/٢) ، الشامل (ج٧ ل١٦ ب) ، حلية العلماء (١٤٢/٨ ، ١٤٣) ، فتح

العزير (ج١٤ ل١٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٤١/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٤ أ ، ب) .

وقال الرافعي : (فيه طريقتان :

أحدهما : إجراء القولين فى كونه مولياً فى الحال ؛ لأنه التزم بالوطء الحلف بالله سبحانه
وتعالى على الامتناع من الوطء فكان الوطء مقرباً من الحنث .

وأصحهما : القطع بالمنع) .

ورافقه الإمام أحمد :

انظر : المغني (٥١٥/٨) ، الإنصاف (١٧٦/٩) ، الفروع (٤٧٥/٥) ، كشف القناع

(٣٥٩/٥) ، شرح منتهى الإرادات (١٩٢/٣) .

:

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) للإمام مالك قولان فى هذه المسألة :

(١) لأنه) يستتضر بوطئه في الحال ؛ لانعقاد الإيلاء به .

وقد أبطلناه بما ذكرنا من الوجهين في المسألة الأولى (٢).

وإذا كان هكذا ، وصح به ما ذكرنا من قوله في الجديد لم يكن في الحال مولياً ما لم يطاء ، ولا (٣) تستحق (٤) عليه المطالبة ، وإن (٥) تطاول به الزمان لخروجه (٦) عن حكم الإيلاء .

فإذا وطئ مرة ، صار حينئذ مولياً على الإطلاق ؛ لأن زمان يمينه مؤبد (٧) ، غير مقدر بخلاف (٨) المسألة الأولى فيوقف لها مدة (٩) الإيلاء ، والله أعلم .

⇐ الأول : يكون مولياً .

الثاني : لا يكون مولياً .

قال ابن رشد: هذا على مذهب من يقول في الخالف بالطلاق ثلاثاً لا يطاء، أنه يمكن من الوطاء. وأما على مذهب من يرى أنه لا يمكن من الوطاء أصلاً، فتطلق عليه إذا انقضى أجل الإيلاء، وإذا قامت به ، أو أنه على الخلاف الذي ذكرناه (وهو القولين : يكون مولياً ، ولا يكون مولياً) وأما على مذهب من يرى أنه يمكن من التقاء الختانين لا أكثر ، فيتخرج ذلك على الاختلاف فيمن حلف أن يعزل امرأته ، هل يكون مولياً أم لا ؟ فهذا الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة) .

انظر : المقدمات والمهمدات (٦٢٢/١) ، البيان والتحصيل (٣٨٣/٦) .

وروافقه أبو حنيفة :

انظر : المبسوط (٣٣/٧) ، مختصر الطحاوي ص (٢٠٩) ، الفتاوى الهندية (٤٨٧/٢) .

(١) ليست في (أ) ، (ب) .

(٢) ص (٢٢٧) .

(٣) في (ب) : فلا .

(٤) في (ج) : يستحق .

(٥) في (ب) : فإن .

(٦) في (ب) : فخروجه ، وفي (ج) : بخروجه .

(٧) في (ب) : (مرید) ، وهو تصحيف .

(٨) في (ب) : (طلاق) ، وهو تصحيف .

(٩) في (أ) : منه .

١٦ - مسألة

[إذا علق وطأها بشرط]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : والله لا أقربك إلى يوم القيامة ، ١٧٧/ب
أو حتى يخرج الدجال ، أو (حتى)^(١) ينزل عيسى بن مريم ، أو حتى يقدم
فلان ، أو حتى أموت^(٢) ، (أو تموتي)^(٣) ، أو تفتمي ابنك ، فإن مضت أربعة
أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه^(٤) كان مولياً ، وقال في موضع آخر :
حتى تفتمي ولدك لا يكون^(٥) مولياً ؛ لأنها قد تفتمه قبل الأربعة الأشهر^(٦) ،
إلا أن يريد أكثر من ذلك .

قال المزني : وهذا أولى بقوله .. الفصل^(٧) .

قد تمهد بما^(٨) قدمناه من أصول الإيلاء ، أنه لا يكون مولياً إلا أن تزيد مدة^(٩)
إيلائه على أربعة أشهر .

وإذا كان كذلك لم تخل مدة إيلائه من ثلاثة أقسام^(١٠) :

(١) لا توجد في النسخ المخطوطة ، وتوجد في مختصر المزني .

(٢) في (ب) ، (ج) ، ومختصر المزني (يموت) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (ب) زيادة : (كان مما حلف عليه) ، ولا وجه لها .

(٥) في مختصر المزني : لم يكن .

(٦) في مختصر المزني : قبل أربعة أشهر .

(٧) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٩/٥ ، ٢٧٠) .

(٨) في (ب) : ما .

(٩) في (ب) : بمدة .

(١٠) راجع : التلخيص ص (٥٣٦ ، ٥٣٧) ، نهاية المطلب في دراية المذهب (ج ٢٧ ل ٣٧ ب - ل ٤٠ أ) ،

الشامل (ج ٧ ل ١٦ ب ، ل ١٧ أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١١ أ ، ب ، ل ١٢ أ ، ب) ، تهذيب

الأحكام (ج ٣ ل ٥ ب ، ل ٦ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢١ أ - ل ٢٥ ب) ، روضة الطالبين

(٤٦/٨ - ٢٤٩) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٠٧ أ ، ب ، ل ٣٠٨ أ ، ب) ، أسنى المطالب

(٣٥٣/٣) .

أحدهما : أن تكون مطلقة .

والثاني : أن تكون مقيدة^(١) بزمان .

والثالث : أن تكون معلقة^(٢) بشرط .

فأما القسم الأول^(٣) : وهو المدة المطلقة ، فهو أن يقول : والله لا أصبتك ،

فإطلاقها يقتضي الأبد ، (فهو كقوله : والله لا وطئتك أبداً ، والتلفظ^(٤) بالأبد)^(٥)

ها هنا تأكيد ، فهو مولي^(٦) .

وأما القسم الثاني^(٧) - المقدر بالزمان - فهو أن يقول : والله لا أصبتك إلى^(٨)

سنة كذا ، أو إلى شهر كذا ، أو إلى يوم كذا ، فينظر في هذا الزمان ، فإن زاد على

أربعة أشهر كان موليّاً ، وإن تقدر بأربعة أشهر فما^(٩) دون لم يكن موليّاً .

وأما القسم الثالث ، وهو المعلق بشرط ، فهو^(١٠) على ثمانية أقسام :

أحدها^(١١) : ما كان به موليّاً في الظاهر والباطن

(١) في (ج) : مقدرة .

(٢) في (ب) : معلقة .

(٣) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٧ أ) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٣٧ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١١ أ) ،

فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢١ ب) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨) .

(٤) في (ج) : واللفظ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (أ) : أقوى .

(٧) انظر : تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١١ أ) ، الوجيز (٧٥/٢) ، روضة الطالبين (٢٤٦/٨) ، مغني

المحتاج (٣٤٣/٣) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢١ ب) .

(٨) في (ب) : إلا .

(٩) في (ب) : وما .

(١٠) في (ب) : وهو .

(١١) انظر : الأم (٢٦٩/٥) ، المهذب (١٠٧/٢) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٥ ب) ، حلية

العلماء (١٤٣/٧-١٤٥) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٤ أ ، ب ، ل ٢٥ أ) ، روضة الطالبين

(٢٤٨/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٣/٣) .

لاستحالته^(١)، وهو كقوله : والله لا أصبتك حتى تصعدي السماء ، أو حتى تصافحي الثريا^(٢)، أو حتى تعدي رمل عالج^(٣)، أو تنقلي جبل أبي قبيس^(٤)، أو حتى تشربي ماء البحر ، وما شاكل^(٥) ذلك ، فيكون مولياً ؛ لاستحالة وجود هذه الشروط^(٦)، فكان ذكرها لغواً ، وصار الإيلاء معها مرسلأ^(٧).

والقسم الثاني^(٨) : ما كان به مولياً في الظاهر والباطن للقطع و^(٩) الإحاطة ، بأنه سيكون بعد أكثر من أربعة أشهر ، كقوله : والله لا وطئتك حتى تقوم القيامة ، فهذا مولي في الظاهر والباطن ؛ لأنه قد تتقدم القيامة أشراط^(١٠) منذرة ، فنحن إذا لم نر أشراطها على يقين من تأخرها عن أربعة أشهر .

(١) في (ب) : لا يخالف .

(٢) الثريا : النجم ، وسمي ثريا ؛ لكثرة كواكبه مع ضيق محل .

انظر : لسان العرب (١١٢/١٤) ، القاموس المحيط ص (٦٣٥) ، مختار الصحاح ص (٨٣) .

(٣) قال الحموي : (وهو رملة بالبادية مسماة بهذا الاسم ، قال أبو عبيدالله السكوني :

عالج : رمال بين فديد والقريات ، ينزلها بنو بخت من طيء ، وهو متصلة بالثعلبية عن طريق مكة لا ماء بها ، ولا يقدر أحد عليهم فيه ، وهو مسيرة أربع ليال ، وفيه برك إذا سالت الأودية امتلأت ، وذهب بعضهم إلى أن رمل عالج متصل بوبار) .

وقال النووي : (هو بكسر اللام وبعدها جيم ، وهو موضع بالبادية كثير الرمال) .

انظر : معجم البلدان (٧٠/٤) ، تهذيب الأسماء واللغات (٥٤/٢/٣) .

(٤) قال الحموي : (جبل أبي قبيس - بلفظ التصغير ، كأنه تصغير قبس النار - وهو اسم الجبل المشرف على مكة ، وجهه إلى قعيقعان ، ومكة بينهما ، أبو قبيس من شرقيها ، وقعيقعان من غربيها) .

انظر : معجم البلدان (٨٠/١ ، ٨١) ، (٣٠٨/٤) .

(٥) في (ب) : وما كان كل .

(٦) في (أ) ، (ج) : الشرائط .

(٧) قال الشيرازي : (لأن معناه لا وطئتك أبداً) .

انظر : المذهب (١٠٧/٢) .

(٨) انظر : الشامل (ج٧ ل١٧ أ) ، المذهب (١٠٧/٢) ، تممة الإبانة (ج٩ ل١١ ب) ، تهذيب

الأحكام (ج٣ ل٦ أ) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٠٧ أ) ، أسنى المطالب (٣٥٣/٣) .

(٩) في (ب) : في .

(١٠) في (ب) : اشتراط .

(و) ^(١) القسم الثالث ^(٢): ما كان مولياً في الظاهر ، وإن جاز ألا يكون به مولياً في الباطن ، كقوله : والله لا أصبتك حتى ينزل عيسى بن مريم ، أو حتى يظهر الدجال ^(٣) ، أو حتى يخرج يأجوج ومأجوج ^(٤) ، أو حتى تطلع الشمس من مغربها .

(١) ليست في (ج) .

(٢) انظر : التلخيص ص (٥٣٦ ، ٥٣٧) ، المذهب (١٠٧/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٧ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٤ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٨/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٧ أ) ، تحفة المحتاج (١٦٢/٨) ، نهاية المحتاج (٦٦/٧) ، الإقناع مع حاشية البجيرمي (٣/٤) ، حاشية الشرفاوي على تحفة الطلاب (٣١١/٢) .

(٣) الدجال : الكذاب ، وهو مأخوذ من قولهم : دجل البعير ؛ إذا طلاه بالقطران ، وغطاه به .

وأصل الدجل : الخلط ، يقال : دجل : إذا لبس وموه .

والدَّجال : المموه الكذاب المنحرق ، وهو من أبنية المبالغة ، على وزن فعَّال ، أي يكثر منه الكذب والتليس .

ولفظه (الدجال) : أصبحت علماً على المسيح الأعور الكذاب ، فإذا قيل : الدجال ؛ فلا يتبادر إلى الذهن غيره .

وسمي دجالاً ؛ لأنه يغطي الأرض بالجمع الكثير أو لأنه يغطي الحق بالباطل ، أو لأنه يغطي على الناس كفره بكذبه وتوحيه وتليسه عليهم .

انظر : المصباح المنير (١٨٩/١ ، ١٩٠) ، لسان العرب (٢٣٦/١١) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٧٠) ، القاموس المحيط ص (٣٠٩) ، أشراف الساعة ص (٢٧٦ ، ٢٧٧) ، تأليف : يوسف ابن عبدالله بن يوسف الوابل ، الناشر : دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، الدمام ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) .

(٤) يأجوج ومأجوج اسمان أعجميان ، وقيل : عريان .

فعلى القول بأنهما أعجميان ، فليسا بمشتقين ؛ لأن الأعجمية لا تشتق من العربية .

أما على القول بأنهما عريان .

فيكون اشتقاقهما من الأج : وهو سرعة العدو .

وقيل : من أجت النار أجيحاً ؛ إذا التهبت .

أما (مأجوج) فهو مشتق من ماج ؛ إذا اضطرب .

وأصل يأجوج ومأجوج من البشر ، من ذرية آدم وحواء عليهما السلام .

وقيل : إنهم من ذرية آدم لا من حواء ، وذلك أن آدم احتلم ، فاحتلط فيه التراب ، فخلق الله

من ذلك يأجوج ومأجوج .

إلى^(١) (ما جرى)^(٢) هذا المجرى من أشرط الساعة التي الأغلب تأخرها عن مدة الإيلاء ، وإن جاز في الممكن تقدمها .

فلذلك جعلناه بها مولياً في الظاهر دون الباطن ، والزمناء بها حكم المولي في الباطن والظاهر^(٣) .

ومن أصحابنا من جعل أشرط الساعة كلها كالقيامة ، في أنه يكون بها مولياً في الظاهر والباطن ؛ لأن لها أمارات منذرة^(٤) ، كالقيامة تتأخر (قبل)^(٥) وجودها عن مدة التربص^(٦) .

والأصح^(٧) من إطلاق هذين أن يقال : ما صحت به أخبار الأنبياء عليهم السلام : أنها تترتب ، فيكون بعضها بعد بعض ، كنزول عيسى بن مريم عليه السلام ، يكون من بعد ظهور الدجال ، كان إيلاؤه إلى نزول عيسى بن مريم ظاهراً وباطناً ،

← وقد رد ابن حجر هذا بقوله : (ولم نر هذا عند أحد من السلف ؛ إلا عن كعب الأحبار ، ويرده الحديث المرفوع : أنهم من ذرية نوح ، ونوح من ذرية حواء قطعاً) .

قال الفيومي : (وهما أمتان عظيمتان من الترك ، وقيل : يأجوج اسم للذكران ، ومأجوج اسم للإناث) .

انظر : لسان العرب (٢/٢٠٦، ٢٠٧) ، المصباح المنير (١/٥) ، فتح الباري (١٣/١٠٦) ، أشرط الساعة ص (٣٦٥، ٣٦٦) .

(١) في (جـ) : أو .

(٢) ليست في (جـ) .

(٣) في (ب) : في الظاهر دون الباطن .

(٤) في (ب) : (مقدرة) ، وهو تصحيف .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) ونقل الرافعي عن الموفق بن طاهر شارح مختصر الجويني : أن في التعليق بنزول عيسى عليه

السلام ومافي معناه لا يقطع بكونه مولياً في الحال ولكن يترقب ، فإذا مضت أربعة أشهر ولم يوجد المعلق به تبين أنه كان مولياً ، ومكنا الزوجة من المطالبة .

انظر : فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٤ أ، ب) .

(٧) في (ب) : فأصح .

وإيلاؤه إلى ظهور الدجال ظاهراً دون الباطن ، لجواز حدوثه قبل أربعة أشهر^(١) .

(١) قال ابن كثير بعد أن ذكر قول الشيرازي (وإن قال : لا وطئتك حتى ينزل عيسى بن مريم ، أو يخرج الدجال ، أو أموت ، أو تموتي ، كان مولياً) :

(يستدل لذلك بحديث معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ « عمران بيت المقدس ، خراب يثرب ، وخراب يثرب خروج الملحمة ، وخروج الملحمة فتح القسطنطينية ، وفتح القسطنطينية خروج الدجال ، ثم ضرب بيده على فخذ الذي حدثه أو منكبيه ، ثم قال : إن هذا الحق كما أنك ها هنا » رواه أحمد وأبو داود بإسناد صحيح .

وروي بإسناد شامي قوي عن عبد الله بن بسر : أن رسول الله ﷺ قال : « بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ، ويخرج الدجال في السابعة » .

ومعلوم بالسنة الصحيحة المتواترة : أن عيسى بن مريم رسول الله ينزل إلى الأرض بعد استيلاء الدجال على الأرض إلا الحرمين ، فيقتله بباب لد ، وهي المدينة المشهورة بالساحل بالقرب من بيت المقدس) .

انظر : إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه (٢٠٤/٢ ، ٢٠٥) للحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي ، تحقيق : بهجة يوسف ، حمد أبو الطيب ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) ، سنن أبي داود برقم (٤٢٩٤) (٤٢٩٦) ، مسند الإمام أحمد (٢٣٢/٥) .

ومن الأحاديث التي أشار إليها الحافظ ابن كثير : ما أخرجه مسلم برقم (٢٨٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق ، أو بدابق ، فيخرج إليهم جيش من المدينة ، من خيار أهل الأرض يومئذ ، فإذا تصافوا قالت الروم : خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا فقاتلهم ، فيقول المسلمون : لا والله لا نخلي بينكم وبين إخواننا فيقاتلونهم فينهزم ثلث لا يتوب الله عليهم أبداً ، ويقتل ثلثهم ، أفضل الشهداء عند الله ، ويفتح الثلث ، لا يفتنون أبداً ، فيفتحون القسطنطينية ، فبينما هم يقتسمون الغنائم قد علقوا سيوفهم بالزيتون ، إذ صاح فيهم الشيطان : إن المسيح قد خلفكم في أهليكم ، فيخرجون ، وذلك باطل ، فإذا جاعوا الشام خرج ، فبينما هم يعدون للقتال ، يسرون الصفوف ، إذ أقيمت الصلاة ، فينزل عيسى ابن مريم ، فأمهم ، فإذا رآه عدو الله ، ذاب كما يذوب الملح في الماء ، فلو تركه لانداب حتى يهلك ، ولكن يقتله الله بيده ، فيريهم دمه في حرثته » .

ومنها : ما أخرجه مسلم برقم (٢٩٣٧) ، والترمذي برقم (٢٣٤١) عن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال : ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة ، فخفض فيه ورفع ، حتى ظنناه في طائفة النخل ، فلما رحنا إليه عرف ذلك فينا ، فقال : « ما شأنكم ؟ » قلنا : يا رسول الله ، ذكرت الدجال غداة ، فخفضت فيه ورفعت ، حتى ظنناه في طائفة النخل ، فقال « غير الدجال أخوفني عليكم ، إن يخرج وأنا فيكم ، أنا حجيجه دونكم ، وإن يخرج ولست فيكم ،

﴿ فامرؤ حجيج نفسه ، والله خليفتي على كل مسلم ، إنه شاب قطط ، عينه طافئة ، كأني أشبهه بعبد العزى بن قطن ، فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف ، إنه خارج خلة بين الشام والعراق ، فعاث يمينا وعاث شمالا ؛ يا عباد الله فاثبتوا ﴾ . قلنا : يا رسول الله ، وما لبثه في الأرض ؟ قال : « أربعون يوماً ، يوم كسنة ، ويوم كشهر ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم » قلنا : يا رسول الله ، فذلك اليوم الذي كسنة ، أتكفيها فيه صلاة يوم ؟ قال : « لا اقدروا له قدره » قلنا : يا رسول الله ، وما إسراعه في الأرض ؟ قال : « كالغيث استدبرته الريح ، فيأتي على القوم فيدعوهم ، فيؤمنون به ويستجيبون له ، فيأمر السماء فتمطر ، والأرض فتنبث ، فتروح عليهم سارحتهم ، أطول ما كانت ذراً ، وأسبغه ضروعاً ، وأمدّه خواصر ، ثم يأتي القوم ، فيدعوهم ، فيردون عليه قوله ، فينصرف عنهم ، فيصبحون محلين ليس بأيديهم شيء من أموالهم ، ويعر بالخربة فيقول لها : أخرجي كنوزك ، فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل ، ثم يدعو رجلاً ممتلاً شاباً ، فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين رمية الغرض ، ثم يدعو فيقبل ويتهلل وجهه يضحك ، فيبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم ، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ، بين مهرودتين ، واضعاً كفيه على أجنحة ملكين ، إذا طأطأ رأسه قطر ، وإذا رفعه تحدر منه جُمان كاللؤلؤ ، فلا يحل لكافر يجرد ريح نفسه إلا مات ، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه ، فيطلبه حتى يدركه بباب لد ، فيقتله ؛ ثم يأتي عيسى ابن مريم قوم قد عصمهم الله منه ، فيمسح عن وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة ، فيبينما هو كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى : أني قد أخرجت عباداً لي ، لا يدان لأحدٍ بقاتهم ، فحرز عبادي إلى الطور ، ويبعث الله يأجوج ومأجوج ، وهم من كل حدب ينسلون ، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون مافيها ويمر آخرهم فيقولون : لقد كان بهذه مرة ماء ، ويُحصَرُ نبي الله عيسى وأصحابه حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مائة دينار لأحدكم اليوم ، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه ، فيرسل الله عليهم التغف في رقابهم فيصبحون فرسى كموت نفس واحدة ثم يهبط نبي الله عيسى وأصحابه إلى الأرض ، فلا يجدون في الأرض موضع شبر إلا ماله زهمهم وتنهم ، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله ؛ فيرسل الله طيراً كأعناق البخت ، فتحملهم فطرحهم حيث شاء الله ، ثم يرسل الله مطراً لا يكن منه بيت مدر ولا وبر ، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلفة ، ثم يقال للأرض : أنبتي ثمرتك ، وردي بركك ؛ فيومئذٍ تأكل العصابة من الرمانة ويستضلون بقحفها ، ويبارك في الرسل ، حتى أن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس ، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس ، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس ، فيبينما كذلك إذ بعث الله رجلاً طيبة ، فتأخذهم تحت آباطهم ، فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم ، ويبقى شرار الناس ، يتهارجون فيها تهارج الحمر ، فعليهم تقوم الساعة » .

ومالم يترتب منها فهو به مولي في الظاهر دون الباطن .

وهذا من الخلاف الذي لا يفيد ؛ لأن موجب الإيلاء فيهما لا يختلف .

فأما إذا قال : والله لا أصبتك حتى أموت أو تموتي^(١) ، فهو مما يكون به مولياً

في الظاهر^(٢) لجواز موتهما قبل مدة التبرص .

وإنما صار مع جواز الموت^(٣) قبل المدة مولياً في الظاهر لعلتين :

أحدهما : أن الظاهر بقاؤهما إلى مدة التبرص ، وإن جاز موتهما^(٤) قبلها^(٥) ،

فحكم^(٦) بالظاهر .

والعلة الثانية : أنهما لو أطلقا ذلك على الأبد لتقدر بمدة^(٧) حياتهما^(٨) .

فعلى هذين التعليين^(٩) لو^(١٠) قال : والله لا أصبتك حتى يموت زيد^(١١) ، فإن

وهذا الحديث يدل على تأخر خروج يأجوج ومأجوج عن نزول عيسى ابن مريم عليه وعلى نبينا محمد الصلاة والسلام ، وتأخر نزول عيسى ابن مريم عن خروج الدجال ، وتأخر خروج الدجال عن فتح القسطنطينية .

(١) ومثله : لو قال : لا جامعتك عمري أو عمرك .

انظر : فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٤ ب) ، أسنى المطالب (٣/٣٥٣) .

(٢) في (ب) : في الظاهر دون الباطن .

(٣) في (ج) : جوازه .

(٤) في (أ) ، (ج) : موته .

(٥) في (ب) : فلهذا .

(٦) في (ب) : الحكم .

(٧) في (ج) : مدة .

(٨) انظر : التلخيص ص (٥٣٧) ، المهذب (١٠٨/٢) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٣٩ أ ، ب) ، فتح

العزيز (جـ ١٤ ل ٢٤ ب) ، روضة الطالبين (٢٤٩/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٠٨ أ) ،

إخلاص الناري (٢٨٣/٣) ، أسنى المطالب (٣/٣٥٣) .

(٩) في (ب) : العلتين .

(١٠) في (ب) : إن .

(١١) انظر : التلخيص ص (٥٣٧) ، المهذب (١٠٨/٢) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٣٩ ب) ، حلية

العلماء (١٤٣/٧) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٥ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٩/٨) ، أسنى المطالب

(٣/٣٥٣) ، إخلاص الناري (٢٨٣/٣) .

كان زيد^(١) في مرض مخوف ، لم يكن به مولياً ؛ لأن الظاهر من حاله موته قبل مدة التربص ؛ لأمارات الموت ، بحدوث الخوف .

وإن^(٢) كان زيد صحيحاً ، أو في مرض غير مخوف ، فعلى التعليل الأول ، يكون مولياً في الظاهر دون الباطن ، اعتباراً بظواهر بقاءه إلى مدة التربص .

← وذكر الرافعي في فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٥ أ) ، في المسألة وجهان :

الأول : أنها تلحق بمسألة التعليق بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام ، وخروج الدجال .

والثاني : أنها كالتعليق بالمرض ، ودخول الدار .

قال : (ولفظ الكتاب (الوجيز) يشعر بترجيح هذا الوجه (الوجه الثاني) ؛ حكاه القاضي

ابن كج عن اختيار أبي الحسين ابن القطان .

والأكثر على ترجيح الوجه الأول ، وقالوا : إن الموت يستبعد في الاعتقادات ، والتعليق به

تبعيد ، بخلاف المرض ودخول الدار) .

وقال ابن الرفعة في كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٣ ب) : (وإن قال : لا وطئت حتى أمرض ، أو

حتى يموت فلان ، لم يكن مولياً ؛ لأن ذلك يحتمل أن يوجد في أربعة أشهر ، ويحتمل أن يوجد

بعدها ، والاحتمالان على السواء ، ولم يتحقق منه قصد الإضرار ، فلا يجعل مولياً بالشك ،

وهذه طريقة الشيخ أبي حامد .

وحكى الخراسانيون قولاً على ما حكاه الإمام ، ووجهاً على ما حكاه في الوسيط : أنه لا يكون

مولياً ، وثبت لها المطالبة .

وذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا يكون مولياً فيما إذا عني بالوطء الموت ، كما إذا عناه بموت نفسه ،

وهو الذي ذهب إليه القفال والأكثر ، وصححه في المذهب ؛ ووجهه أن الظاهر بقاءه .

وبأنه لو قال : إن وطئت فعبدي حر كان مولياً على قوله الجديد ، وإن احتمل أن يموت العبد

قبل أربعة أشهر .

واختيار المزني أن التعليق بموته كالتعليق بقلومه ، وادعى الإمام أن العراقيين لم يعرفوا غيره .

وفي الجيلي حكاية وجه : أنه إن كان في مرض مخوف لا يكون مولياً ، وإلا فيكون مولياً .

والمتنصر لطريقة الشيخ أبي حامد فرق بينه وبين ما إذا عناه بموت نفسه : أن الإنسان يستبعد

موت نفسه ، ولهذا يطول أمله بخلاف موت غيره) .

قال النووي والإسنوي : والأصح أنه إذا قال : لا أطأ حتى يموت فلان كان مولياً .

انظر : روضة الطالين (٢٤٩/٨) ، تصحيح التنبيه (٧٩/٢) ، تذكرة النبيه (٣٢٩/٣) .

(١) في (ب) : زيدلي .

(٢) في (ب) : فإن .

وعلى التعليل الثاني لا يكون به مولياً لافي الظاهر ولا في الباطن ؛ لتردد حاله بين الموت والبقاء ، وإن كان إيلاء الزوجين (لو)^(١) كان مطلقاً لم يتقدر^(٢) بموته .

وحمله على التعليل الأول أصح^(٣) ، لأنه لو قال : إن أصبتك فعبدي حر كان مولياً في الظاهر ، وإن جاز أن يموت عبده أو يبيعه قبل مدة^(٤) التربص فلا يكون مولياً ، لكن علينا حكم الظاهر مع جواز خلافه^(٥) .

والقسم الرابع^(٦) : ما اختلف حكمه باختلاف حال الشرط كقوله : والله لا أصبتك حتى يقدم زيد ، (فينظر غيبة زيد)^(٧) ، فإن كان (بمكان)^(٨) مسافته أكثر من أربعة أشهر كالصين^(٩) ، كان به مولياً ، وإن كان بمكان^(١٠) مسافته أقل لم يكن

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (أ) ، (ب) : (تتقدر) ، بالناء .

(٣) في (ب) : يصح .

(٤) في (ب) : هذا .

(٥) انظر : تمة الإيالة (جـ ٩ ل ٣ ب) ، كفاية النيه (جـ ٨ ل ٢٢٣ ب) .

(٦) انظر : التلخيص ص (٥٣٧) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٧ أ) ، المهذب (١٠٧/٢) ، نهاية المطلب

(جـ ٢٧ ل ٣٨ ب) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٦ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٤ أ) ، روضة

الطالبين (٢٤٩/٨) ، إخلاص الناري (٢٨٣/٣) ، أسنى المطالب (٣٥٣/٣) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) ليست في (جـ) .

(٩) الصين - بكسر الصاد ، وإسكان الياء - وهو إقليم عظيم معروف يشتمل على مدن كثيرة ،

وتقع في بحر المشرق مائلة إلى الجنوب ، وشماليها الترك .

انظر : معجم البلدان (٤٤٠-٤٤٨) ، تهذيب الأسماء واللغات (١٨٢/٢) .

والتمثيل بالصين باعتبار زمانهم لبطء وسائل المواصلات ، أما في زماننا هذا مع سرعة وسائل

المواصلات فيمكن أن يصل إلى الصين في أقل من يوم ، فأصبحت مسافة الصين أقل بكثير من

أربعة أشهر ، فمهما يكن البلد بعيداً فمسافته لاتصل إلى أربعة أشهر ، فضلاً أن تزيد عليها فلا

يكون مولياً .

(١٠) في (جـ) : مكان .

به مولياً ؛ لجواز قدومه قبل مدة التربص سواء قدم قبلها أم لا^(١).

وإن لم يعلم غيبة زيد ، لم يكن به مولياً أيضاً لجواز قدومه قبل المدة^(٢).

كقوله : والله لا أصبتك حتى تحبلي فلها ثلاثة أحوال^(٣) :

أحدها : أن تكون ممن لا يجوز أن تحبل مدة التربص لصغرها ، أو لإياسها^(٤) ،
فيكون^(٥) بذلك مولياً^(٦).

والحال الثانية : أن تكون ممن يجوز أن تحبل في الحال ؛ لكونها بالغة من ذوات
الأقراء^(٧) ، فلا^(٨) يكون بذلك مولياً ؛ لإمكان حبليها ، وتساوي الأمرين فيه .

والحال الثالثة^(٩) : أن تكون مراهقة^(١٠) ، يجوز أن يتعجل بلوغها ، فتحبل ، ويجوز

(١) في (أ) ، (ج) : أو لا .

(٢) في (أ) : زيادة (التربص) ، بعد (المدة) ، وفي (ب) ، (ج) : المدة فقط ، وقد يكون
تصحيح العبارة : مدة التربص .

(٣) راجع : الشامل (ج٧ ل١٧ ب) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٤٠ ب) ، حلية العلماء (١٤٤/٧) ،
تمة الإبانة (ج٩ ل١٢ أ، ب) ، روضة الطالبين (٢٤٩/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٤ أ) .

(٤) لإيأس لغة : بمعنى اليأس ، وهو انقطاع الرجاء .

والآيسة : قد آيسها الله تبارك وتعالى من الحيض ، وهي التي لم تحض في مدة خمس وخمسين سنة .

نظر : القاموس المحيط ص (٦٨٤) ، أنيس الفقهاء ص (٦٦) ، المطلع ص (٣٤٨) ، التعريفات
ص (٥٩) ، فتح الجواد (٢/٢٠١) .

(٥) في (ب) : (أو لأنها يكون) ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : زيادة (في) ولا وجه لها .

(٧) القرء - بفتح القاف وضمها - الحيض ، والطهر ، وهو من الأضداد .

انظر : الزاهر ص (٢٢١) ، المصباح المنير (٥٠٠/٢) ، القاموس المحيط ص (٦٢) ، حلية الفقهاء
ص (١٨٣) ، المطلع ص (٣٣٤) ، فتح الجواد (٢/٢٠١) .

(٨) في (ب) : ولا .

(٩) في (ب) : الثانية ، وهو خطأ .

(١٠) المراهقة لغة : مأخوذة من قروهم : راهق الغلام مراهقة : قارب الاحتلام ، ولم يحتلم بعد .

فالمرهقة : صبية قاربت البلوغ ، ولم تحتلم بعد .

انظر : المصباح المنير (٥٤٢/١) ، القاموس المحيط ص (١١٤٨) ، مختار الصحاح ص (٢٦٠) ،
المطلع ص (٢٩٨) .

أن يتأخر ، فلا تحبل .

قال ^(١) أبو حامد الإسفراييني رحمه الله ^(٢) : يكون بذلك مولياً ؛ لأن الظاهر تأخر البلوغ ، وتأخره مانع من الحبل ^(٣) .

والصحيح عندي : أنه لا يكون (به) ^(٤) مولياً ؛ لأن ^(٥) بلوغ المراهقة ممكن كما أن حبل البالغة ممكن ، وليس أحد الأمرين بأغلب من الآخر ، وإذا أمكن بلوغها ^(٦) أمكن حبلها .

والقسم الخامس ^(٧) : ما يختلف باختلاف إرادته ، كقوله : والله لا أصبتك حتى تفتمي ولدك ، فإن أراد به قطع الرضاع ، لم يكن به مولياً ؛ لأنه يمكنها قطعه في الحال ، وإن ^(٨) أراد به إرضاع الحولين ^(٩) نظرت في (الباقي) ^(١٠) منهما ، فإن

(١) الظاهر أنها : (وقال) ، وهذا حكاية وجه آخر في المسألة .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن أحمد ، أبو حامد بن أبي طاهر الإسفراييني ، شيخ الشافعية في العراق ، ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة (٣٤٤هـ) واشتغل بالعلم ، تفقه على ابن المزيان ، والداركي ، وروى الحديث عن الدارقطني ، من تصانيفه : كتاب في أصول الفقه ، التعليقة ، توفي سنة ست وأربعمائة ، (٤٠٦هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٣١) ، وفيات الأعيان (٥٥/١) ، شذرات الذهب (١٧٨/٣) ، طبقات ابن قاضي شعبة (١٧٥/١) ، طبقات ابن هداية الله ص (٢٢٣) .

(٣) انظر قوله في : حلية العلماء (١٤٤/٧) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٢ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٤ أ) .

(٤) ليست في (أ) ، (ج) .

(٥) في (ب) : لأن الظاهر .

(٦) في (ب) : يبلوغها .

(٧) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٧ ب) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٣٩ ب ، ل ٤٠ أ) ، حلية العلماء

(١٤٤/٧ ، ١٤٥) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٥ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٩/٨) ، كفاية النبيه

(جـ ٨ ل ٢٢٤ أ) .

(٨) في (ج) : فإن .

(٩) في (ب) : الرضاع الجواز .

(١٠) ساقطة من (ب) .

(كان) ^(١) (أكثر) ^(٢) من أربعة أشهر كان مولياً ، وإن كان أقل لم يكن مولياً .
ومن أصحابنا من جعل هذا من القسم الرابع الذي يختلف باختلاف حاله لا
باختلاف إرادته .

فقال : إن كان هذا الولد طفلاً لا يجوز قطع رضاعه قبل أربعة أشهر كان به
مولياً ، وإن كان مشتداً ^(٣) يجوز قطع رضاعه قبل أربعة أشهر لم يكن به مولياً .
والأول أصح ، وهو قول ابن سريج ^(٤) والأكثرين ^(٥) من أصحابنا ^(٦) ؛ (لأن) ^(٧)
قطعها لرضاعه ممكن وإن ^(٨) منع ^(٩) منه الشرع ، والإيلاء ^(١٠) متعلق بإمكان الفعل
لا بجوازه ^(١١) في الشرع ^(١٢) .

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) ساقطة من (أ) .

(٣) في (أ) : مشدداً .

(٤) انظر قوله في : حلية العلماء (١٤٥/٧) .

(٥) في (ب) : والأكثر .

(٦) وصححه كذلك القفال .

انظر : حلية العلماء (١٤٥/٧) .

(٧) ساقطة من (ب) .

(٨) في (ب) : فإن .

(٩) في (ب) : امتنع .

(١٠) في (ب) : فالإيلاء .

(١١) في (أ) ، (ج) : لا لجوازه .

(١٢) قال النووي : (قال : لا أجامعك حتى تفطمي ولدك ، نقل المزني أن الشافعي رحمه الله قال :
يكون مولياً .

قال : وقال في موضع آخر : لا يكون مولياً ، واختاره ، فأوهم أن في المسألة قولين ، وبه قال
ابن القطان .

وقال الجمهور : لا خلاف في المسألة ولكن ينظر إن أراد وقت الفطام ، فإن بقي أكثر من أربعة
أشهر إلى تمام الحولين ، فمولي ، وإلا فلا ، وإن أراد فعل الفطام ، فإن كان الصبي لا يحتمله بعد
أربعة أشهر لصغر أو ضعف بنية ، فمول ، وإن كان يحتمله لأربعة أشهر فما دونها فهو
كالتعليق بدخول الدار ونحوه ، والنصان محمولان على الحالين .

انظر : روضة الطالبين (٢٤٩/٨) .

وعلى هذا الاختلاف لو علقه بما يمكن فعله، لكن يمنع الشرع منه كقوله: واللّه لا أصبتك حتى تقتلي أخاك لم يكن مولياً، على معنى قول أبي العباس؛ لأنها تقدر^(١) على قتله في الحال .

وكان^(٢) مولياً على قول من خالفه؛ لأن الشرع منعها^(٣) من قتله .

ومن هذا القسم أن يقول: واللّه لا أصبتك حتى تخرجني (إلى)^(٤) الحج، فإن أراد (به)^(٥) زمان الخروج المعهود كان به مولياً، إذا بقي إليه أكثر من أربعة أشهر، وإن أراد به فعلها للخروج لم يكن به مولياً؛ (لأنه)^(٦) يمكنها الخروج قبل المدة .

والقسم السادس^(٧): ما يختلف باختلاف^(٨) زمانه، كقوله: واللّه لا أصبتك حتى يسقط الثلج، أو يجمد الماء؛ فإن كان هذا في الشتاء، وزمان^(٩) البرد، لم يكن به مولياً؛ لإمكانه في الحال .

وإن كان في الصيف وزمان الحر نظر، فإن كان في آخره، والباقي منه إلى الشتاء أقل من أربعة أشهر لم يكن مولياً، وإن كان في أوله والباقي منه إلى الشتاء أكثر من أربعة أشهر كان مولياً .

ولو قال: لا أصبتك حتى يجيء المطر، فمن أصحابنا من جعله في أول الصيف كالثلج يكون به مولياً لتعذره^(١٠) في الأغلب .

(١) في (ب) : (لا تقدر) ، وهو خطأ .

(٢) في (ب) : فكان .

(٣) في (ب) : يمنعها .

(٤) ساقطة من (ج) .

(٥) ليست في (أ) ، (ج) .

(٦) ساقطة من (ج) .

(٧) انظر : حلية العلماء (١٤٥/٧) ، كفاية التبيه (ج٤ ل ٢٢٤ أ) ، أسنى المطالب (٣٥٣/٣) .

(٨) في (ج) : في اختلاف .

(٩) في (أ) ، (ب) : وزمن .

(١٠) في (ج) : ليعذره - بالياء - وهو خطأ .

ومن أصحابنا من قال : لا يكون به مولياً ، وفرق بينه وبين الثلج ، بأن^(١) المطر قد يجيء في الصيف ، والثلج لا يكون في الصيف .

فأما البلاد التي^(٢) يعهد فيها المطر صيفاً وشتاء كبلاد طبرستان^(٣) ؛ فلا يكون به مولياً (فيها لا يختلف أصحابنا فيه^(٤)) .

والقسم السابع^(٥) : ما لا يكون به مولياً^(٦) لتكافؤ أحواله كقوله : والله لا أصبتك حتى يبرأ هذا الصحيح ، أو حتى يمرض هذا الصحيح ، أو حتى تتعلمي الكتابة ، أو حتى يطلق فلان زوجته ، أو (حتى)^(٧) يعتق عبده .

فلا يكون بذلك مولياً ؛ لإمكان حدوثه وتقديمه على مدة التربص كما كان تأخره عنه .

وهكذا لو قال : لا أصبتك حتى تلبسي هذا الثوب ، أو تدخلني هذه الدار ، أو

(١) في (ب) : فإن .

(٢) في (ب) : الذي .

(٣) في (ب) : كطبرستان .

وطبرستان - بفتح أوله وكسر الراء - مكونة من كلمتين :

(طبر ، ستان) .

والطبر : هو الذي يشقق به الأحطاب ، وما شاكله بلغة الفرس .

و (استان) : الموضع ، أو الناحية ، كأنه يقول : ناحية الطبر .

وهذه البلاد : بين الريّ وقومس ، والبحر ، وبلاد الديلم والجيل .

انظر : القاموس المحيط ص (٥٥٢) ، معجم البلدان (١٣ / ٤) .

(٤) انظر : حلية العلماء (١٤٥ / ٧) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢٤ أ) .

قال ابن الرفعة : (وفي الذخائر أن الشاشي أجرى الوجهين من غير تقييد بأن يكون القول في أول الصيف .

(٥) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٧ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٤ ب) ، روضة الطالبين

(٢٤٨ / ٨) ، أسنى المطالب (٣٥٣ / ٣) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٧) ليست في (أ) ، (ب) .

حتى أخرجك^(١) من هذا البلد ، لم يكن مولياً ؛ لإمكان فعل ذلك كله في الحال ، ولا يلزمه إخراجها من البلد ، لير^(٢) في يمينه إن وطئ؛ لأنه إذا لم يصير مولياً لم يلزمه وطئها ، ولم يطالب بفيئة ولا طلاق^(٣).

والقسم الثامن^(٤) : ما لا يكون به مولياً ؛ لكونه قبل أربعة أشهر ، كقوله : والله لا أصبتك حتى تذبل هذه البقلة^(٥) ، أو حتى يختمر هذا العجين ، أو حتى يحمض^(٦) هذا العصير ، أو حتى ينضج هذا القدر ؛ فلا يكون بذلك مولياً ؛ لوجود هذا كله في أقصر من مدة الإيلاء .

فأما المزني : فإنه جمع بين سبع مسائل ، ورأى الشافعي قد خالف في جواب^(٧) بعضها ، فتكلم^(٨) عليه ، وليس اختلاف جوابه لاختلاف قوله ؛ وإنما هو لاختلاف الأحوال على ما بيناه في فطام الولد^(٩) ، وقدم الغائب^(١٠) ، والله أعلم .

(١) في (ب) : (أدخل) ، وهو خطأ .

(٢) في (ب) : (لين) ، وهو تصحيف .

(٣) قال النووي : (فإن كان المعلق به مما لا يستبعد حصوله في أربعة أشهر ولا يظن ، كقوله : حتى يدخل زيد الدار ، أو مرض ، أو يعرض فلان ، أو يقدم ، وهو على مسافة قريبة ، ، وقد لا يحكم بكونه مولياً في الحال ، فإن مضت أربعة أشهر ، ولم يوجد المعلق به ، فوجهان : أحدهما : ثبت الإيلاء ، وتطالبه ؛ لحصول الضرر ، وتبين طول المدة .

وأصحهما : لا ؛ لأنه لم يتحقق قصد المضارة أو لا ، وأحكام الإيلاء منوطة به لا بمجرد الضرر بالامتناع من الوطء ، ولهذا لو امتنع بلا يمين لم يكن مولياً ، ولو وطئ قبل وجود المعلق به ، وجبت الكفارة بلا خلاف ، ولو وجد المعلق به قبل الوطء ارتفعت اليمين بلا خلاف) .

انظر : الروضة (٢٤٨/٨) .

(٤) انظر : المهذب (١٠٧/٢) ، الشامل (ج٧ ل١٧ أ) ، تمة الإبانة (ج٩ ل١١ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢٤ ب) ، روضة الطالبين (٢٤٨/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٣/٣) .

(٥) البقل : كل نبات اخضرت به الأرض .

انظر : لسان العرب (٦٠/١١) ، المصباح المنير (٥٨/١) ، القاموس المحيط ص (١٢٤٩) .

(٦) في (ب) : يلحض .

(٧) في (ب) : جواز .

(٨) في (ج) : تكلم .

(٩) في (ج) : أم الولد .

(١٠) راجع : نهاية المطلب (ج٢٧ ل٣٩ ب ، ل٤٠ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢٥ أ) .

١٧ - مسألة

[تعليق الإيلاء بمشيئة الزوجة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : لا أقربك إن شئت ؛ فشئت ١٨٠/ب
(في)^(١) المجلس فهو مول^(٢) .

اعلم أن تعليق الإيلاء بمشيئتها على أربعة أقسام^(٣) :

أحدها^(٤) : أن يقول : والله لا أقربك^(٥) إن شئت ألا أقربك ، فتكون^(٦)
مشيئتها ألا يقربها شرطاً في الإيلاء منها ، فإن شئت ألا يقربها انعقد الإيلاء ، وإن
لم تشأ (لم)^(٧) ينعقد .

والقسم الثاني^(٨) : أن يقول : والله لا أقربك^(٩) إن شئت أن أقربك ،
فتكون^(١٠) مشيئتها أن يقربها شرطاً في انعقاد الإيلاء (منها)^(١١) ، فإن شئت أن
يقربها انعقد الإيلاء منها^(١٢) ، وإن لم تشأ لم ينعقد ، بخلاف القسم الأول .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٧/٥) .

(٣) راجع : المهذب (١٠٨/٢) ، الشامل (ج٧ ل١٨ أ) ، تنمة الإبانة (ج٩ ل٧ أ ، ب) ، تهذيب
الأحكام (ج٣ ل٦ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢٠ أ ، ب ، ل٢١ أ) ، روضة الطالبين
(٢٤٤/٨ ، ٢٤٥) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٥ ب) ، أسنى المطالب (٣٥٢/٣) .

(٤) انظر : الشامل (ج٧ ل١٨ أ) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٦ ب) ، روضة الطالبين (٢٤٤/٨) ،
أسنى المطالب (٣٥٢/٣) .

(٥) في (ب) : لا قربتك .

(٦) في (ج) : (فيكون) ، بالياء .

(٧) ساقطة من (ج) .

(٨) انظر : الشامل (ج٧ ل١٨ أ) ، تنمة الإبانة (ج٩ ل٧ ب) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٧ أ) ،
فتح العزيز (ج١٤ ل٢١ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٦ ب) ، أسنى المطالب (٣٥٢/٣) .

(٩) في (ج) : لا أقربك .

(١٠) في (ج) : (فيكون) ، بالياء .

(١١) ليست في (أ) ، (ج) .

(١٢) في (أ) ، (ج) : فيها .

والقسم الثالث^(١): أن يقول : والله لا أقربك^(٢) إن شئت ، فتكون مشيئتها ألا يقربها شرطاً ، ولا تكون مشيئتها أن يقربها شرطاً ، وإنما وجب حمله على ذلك مع الإطلاق ؛ لأن من حكم الشرط^(٣) أن يكون وفق المشروط الذي حلف عليه ، وهو حلف ألا يقربها^(٤) ، فوجب أن تكون مشيئتها ألا يقربها .

والقسم الرابع^(٥): أن يقول : والله لا أقربك إلا أن تشائي ، فتكون مشيئتها ألا يقربها شرطاً في رفع الإيلاء ، لا في انعقاده بخلاف ما تقدم؛ فإن شاءت لم ينعقد ، وإن لم تشأ انعقد^(٦) .
لأن قوله : والله لا أقربك إثبات .

وقوله^(٧): إلا أن تشائي نفى ، فصار مثبتاً للإيلاء بغير شرط ، ومثبتاً له بوجود الشرط^(٨) .

(١) نظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٨ أ) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٦ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٢/٣) .

(٢) في (جـ) : لا أقربك .

(٣) شرط لغة : إلزام شيء ، والتزامه .

وصطلاحاً : ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم .

نظر : القاموس المحيط ص (٨٦٩) ، روضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر العاطر (٦٢/١) ، تعريفات ص (١٦٦) .

(٤) نظر : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤٥٣/٢-٤٥٧) ، معراج المنهاج (٢٨٤/١-٢٨٧) ، نهاية السؤل (٤٤٠/٢-٤٤٢) .

(٥) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٨ أ) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٧ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٧ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢١ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٢/٣) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (جـ) .

(٧) في (جـ) : وهو قوله .

(٨) واختار البغوي أن يكون مولياً ، وتعليله أنه حلف وعلق رفع اليمين بالمشيئة ، فإن شاءت أن يجامعها على الفور ، ارتفع الإيلاء ، وإن لم تشأ أو شاءت بعد وقت المشيئة ، فالإيلاء بحاله .

انظر : تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) .

أ - فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا من أحكام الأقسام الأربعة ، انتقل (الكلام)^(٢) إلى صفة ١٨١/أ مشيئتها ، ولا^(٣) يجوز أن تكون على التراخي ، كما لو علق طلاقها بمشيئتها ؛ لأن فيهما نوعاً^(٤) من التملك .

وهل يراعى فيه حكم الفور ، أو حكم المجلس^(٥) ؟ على وجهين مضيا في كتاب الطلاق^(٦) :

أحدهما : يراعى فيه حكم الفور ، فعلى هذا تحتاج أن تكون مشيئتها جواباً في الحال ، كالقبول في العقود ، وإن^(٧) تمدى زماناً ، أو قل ، أو تخللها كلام بطلت^(٨)

(١) راجع: نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٢١ أ ، ب) ، الشامل (ج ٧ ل ١٨ أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ٧ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٠ أ ، ب) ، كفاية النيه (ج ٨ ل ٢٢٦ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٢/٣) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : فلا .

(٤) في (ب) : (فلا يجوز فيها ورعاً) ولا معنى له .

(٥) في (ب) : الفور .

(٦) قال النووي في الروضة في كتاب الطلاق (٤٦/٨) : (يجوز أن يفوض إلى زوجته طلاق

نفسها ، فإذا فوض فقال : طلقي نفسك إن شئت ، فهل هو تملك للطلاق ، أم توكيل ؟

قولان : أظهرهما تملك ، وهو الجديد ، فعلى هذا تطليقها يتضمن القبول ، ولا يجوز لها تأخيرها ، فلو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب ثم طلقت لم يقع .

وقال ابن القاص وغيره : لا يضر التأخير ما دام في المجلس .

وقال ابن المنذر : لها أن تطلق نفسها متى شاءت ، ولا يختص بالمجلس ، والصحيح الأول ، وبه

قال الأكثرون) . أ.هـ .

وانظر : المذهب (٨٠/٢) ، حلية العلماء (٢٤/٧ ، ٢٥) .

(٧) في (ب) : بأن .

(٨) في (ب) : بطل .

مشيئتها ، فلم يتعلق بها^(١) حكم^(٢) .

والوجه الثاني : أنه^(٣) يراعى فيها المجلس ؛ فإن شاءت قبل الافتراق صحت مشيئتها وثبت حكمها ، وإن شاءت بعد الافتراق ، فلا حكم لمشيئتها .

فإن قيل : فهلا كان تعليق^(٤) الإيلاء بمشيئتها رضى منها بإسقاط حقها من المطالبة كتعليق^(٥) الطلاق في المرض بمشيئتها رضى منها في إسقاط حقها من الميراث^(٦) ؟

قيل : الفرق بينهما أن المطالبة بحكم الإيلاء ، لا تجب^(٧) إلا بثبوت الإيلاء ، فلم يكن (رضاها)^(٨) بالإيلاء مسقطاً^(٩) لحقها (منه)^(١٠) .

والميراث (يسقط بالطلاق ، فجاز أن يكون رضاها بالطلاق)^(١١) مسقطاً

(١) في (ب) : فيها .

(٢) قال ابن الصباغ عن هذا القول إنه : أقيس على أصوله (أي أصول الشافعي) .

وقال النووي : (وتعتبر مشيئتها على الفور على الأصح ، كما يعتبر في الطلاق على الفور على المذهب) .

انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٨ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) .

(٣) في (أ) ، (ج) : أن .

(٤) في (ب) : تعلق .

(٥) في (ب) : كتعلق .

(٦) راجع : المهذب (٢٥/٢) ، روضة الطالبين (٧٢/٨ ، ٧٣) ، مغني المحتاج (٢٩٤/٣) .

(٧) في (أ) : (لا يجب) ، بالياء .

(٨) ساقطة من (أ) .

(٩) في (أ) و (ج) : زيادة : (لثبوتها) ، ولاداعي لها .

(١٠) ساقطة من (أ) .

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

لحقها من الميراث^(١).

(١) قال ابن الرفعة في كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢٥ ب، ل ٢٢٦ أ) : (فإن قيل : المطلقة في المرض تترث على القول القديم، ثم لو علق الطلاق بمشيئتها فشاءت لم تترث على الأصح لزوال التهمة. فهلا قلت لها هنا : لا يكون مولياً ؛ لأنه غير متهم ، فإنها هي التي اختارت الإيلاء ، ورضيت بإلزامه ، ولأنه لم يتحقق من جهته قصد الأذى الذي هو مناط الإيلاء ؟
قلنا : الفرق بينهما : أن ثبوت الإرث كان للتهمة ، وقد زالت بتعليق الطلاق على مشيئتها ، مع أنه لا يقدر على رفعه بعد وقوعه ، وها هنا وإن زالت في قصد الإضرار بتعليق الإيلاء على مشيئتها، فقد انعقدت اليمين ، فهو متهم في البقاء عليها إذ يمكنه ألا يقيم عليها ، فإذا أقام اتهم .
قال مجلي : وهذا الجواب فيه نظر ، فإن الامتناع من الوطء والبقاء عليه معلق بمشيئتها ، فحالة الاستدانة منه كحالة الابتداء .

وتمسك القاضي في تعليل كونه مولياً بظاهر القرآن ، وبأنها لو رضيت بعد المدة بترك الطلب لا يسقط بذلك حقها ، ولا يتغير هذا للمعنى ، وكذلك في الابتداء) .

وانظر : المهذب (٢٥/٢) ، روضة الطالبين (٧٢/٨ ، ٧٣) ، مغني المحتاج (٢٩٤/٣) .

ب - فصل (١)

ولو قال : والله لا أقربك إن شاء زيد ، فلا^(٢) يعتبر الفور^(٣) في مشيئة^(٤) زيد ١٨١/ب
 بخلاف مشيئتها ؛ لأنه إذا علق ذلك بمشيئتها كان فيه تمليك ، فروعى فيه الفور ،
 وإذا علقه بمشيئة غيرها لم يكن فيه تمليك ، فلم يراعى^(٥) فيه الفور .
 فمتى قال زيد : قد شئت ، على الفور ، أو التراخي انعقد الإيلاء .
 وإن^(٦) قال : لست أشاء لم ينعقد .
 وإن مات ولم تعلم مشيئته لم ينعقد (الإيلاء)^(٧) ؛ لأن^(٨) الأصل ألا مشيئة ،
 والله أعلم^(٩) .

(١) انظر: الأم (٢٦٨/٥ ، ٢٦٩) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٦ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢١ أ) ،
 روضة الطالبين (٢٤٤/٨) .

(٢) في (ب) : ولا .

(٣) في (ب) : (الفرق) ، وهو تصحيف .

(٤) في (ب) : بمشيئة .

(٥) في (أ) : تراعى ، وفي (ب) : يراع .

(٦) في (ب) : فإن .

(٧) ليست في (أ) ، (ب) .

(٨) في (أ) ، (ج) : ولأن .

(٩) قال الرافعي : (إذا قال : لا أجامعك حتى يشاء فلان ، فإن جامعها قبل مدة الإيلاء أو بعدها
 ارتفعت اليمين ، وإن لم يشأ المجامعة حتى مضت مدة الإيلاء سواء شاء أن يجامعها أو لم يشأ
 شيئاً هل يحكم بكونه مولياً لحصول الضرر في المدة ؟
 فيه وجهان .

وإن مات فلان قبل المشيئة صار مولياً ، ثم إن قلنا في حال الحياة إذا مضت المدة من غير مشيئته
 فجعل مولياً ، فهذا هنا تحسب المدة من وقت اللفظ ، فإن مات فلان بعد تمامها توجهت المطالبة
 في الحال ، وإن قلنا هناك لا يجعل مولياً فتضرب المدة من قبل اللفظ (أ.هـ) .

انظر : فتح العزيز (ج١٤ ل٢١ أ) .

١٨ - مسألة

[الإيلاء في الغضب والرضا سواء]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : والإيلاء في الغضب والرضا سواء كما^(١) ١٨١ ب/ تكون^(٢) (اليمين)^(٣) في الغضب والرضا سواء ، وقد أنزل الله تعالى الإيلاء مطلقاً .. الفصل^(٤).

الإيلاء في الغضب والرضا سواء^(٥) ، وبه قال أبو حنيفة^(٦) .
وقال مالك : لا يكون مولياً إلا في الغضب دون الرضا^(٧) .
وحكي نحوه^(٨) عن علي^(٩) وابن عباس^(١٠) رضي الله عنهما .

-
- (١) في مختصر المزني (لما) .
(٢) في (ب) ، (ج) : يكون .
(٣) ساقطة من (ج) .
(٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) ، الأم (٢٦٨/٥) ، مختصر البويطي (ل ٢ ب) .
(٥) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٨ ب) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٤٢ أ) ، تنمة الإبانة (ج ٩ ل ١ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢١ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٥/٨) ، أسنى المطالب (٣٤٧/٣) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٠٤ أ) .
(٦) انظر : بدائع الصنائع (١٧٢/٣) .
(٧) انظر : المدونة (٨٩/٣) ، المنتقى (٢٦/٤) ، المقدمات والمهدات (٦٢٢/١) .
(٨) في (ب) : (النحو) ، وهو تصحيف .
(٩) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١٣٣/٤) عن علي رضي الله عنه قال : « إنما الإيلاء في الغضب » . وانظر : مصنف عبدالرزاق (٤٥١/٦ ، ٤٥٢) ، سنن سعيد بن منصور (١٨٧٤) ، تفسير ابن جرير (٤٤٧٩ ، ٤٤٨٠ ، ٤٤٨١) ، سنن البيهقي (٣٨١/٧ ، ٣٨٢) .
(١٠) أخرج ابن جرير في تفسيره (٤٤٨٧ ، ٤٤٨٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إنما الإيلاء في الغضب .

وانظر : السنن ، لسعيد بن منصور (١٨٧٦) .
قال ابن الصباغ : (وحكي عن ابن عباس أنه قال : إنما الإيلاء في الغضب ، وقد دل على ذلك الشافعي بعموم الآية .
وعلى قوله في الجديد : لا يحصر العموم بقول الصحابي ، ويحتمل قوله : أنه أخير عن الغالب من حال المولي ليعين أن اليمين تنعقد في حال الغضب) .

لأن^(١) قصد الإضرار إنما يكون في الغضب ، فكان^(٢) الغضب (فيه)^(٣) شرطاً^(٤) .

وهذا فاسد ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ، ولم يفرق^(٥) .

ولأنها يمين بالله تعالى ، فاستوى فيها حال الغضب والرضا كسائر الأيمان .
ولأن كل حال انعقدت فيها اليمين في غير الإيلاء ، انعقدت فيها يمين الإيلاء كالغضب .

فأما قصد الإضرار ، فلا يراعى (فيها)^(٦) ، وإنما يراعى وجوده^(٧) دون قصده ، وقد وجد في الرضا كوجوده في الغضب ، وإن لم يقصد^(٨) .

⇐ انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٨ ب) .

(١) في (ب) : ولكن .

(٢) في (ب) : وكان .

(٣) ليست في (ج) .

(٤) في (ج) : مشروطاً .

(٥) في (ب) : (يعرف) ، وهو تصحيف .

(٦) ليست في (أ) ، (ج) .

(٧) في (ج) : (وجوبه) ، وهو تصحيف .

(٨) انظر : الشامل (ج ٧ ل ١٨ ب) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢١ أ) .

وقد وافق الإمام أحمد والظاهرية الإمام الشافعي :

انظر : المغني (٥٢٥/٨) ، شرح منتهى الإرادات (١٨٩/٣) ، كشاف القناع (٣٥٦/٥) ،

المحلى (٤٢/١٠) .

١٩ - مسألة

[إذا حلف ألا يقربها حتى يخرجها من البلد]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قال : (والله) ^(١) لا أقربك حتى ١/١٨٢
أخرجك من هذا البلد لم يكن مولياً ؛ لأنه يقدر ^(٢) على أن يخرجها قبل انقضاء
أربعة أشهر ، ولا يجبر على ^(٣) إخراجها ^(٤) .

وقد ^(٥) ذكرنا هذه المسألة فيما قدمناه ^(٦) من التقسيم ^(٧) .

فإذا حلف ألا يقربها حتى يخرجها من البلد لم يكن مولياً ؛ لأنه يقدر على
إخراجها متى شاء ، ويقربها من غير حنث ، فصار كقوله : لا أقربك في هذه الدار ،
فلا ^(٨) يكون مولياً ؛ (لأنه يقدر على إخراجها وإصابتها من غير حنث ^(٩) .

فإن قيل : فهلا كان مولياً ^(١٠) وإن قدر على إخراجها كما لو حلف بعق عبده
ألا يقربها كان مولياً ، وإن قدر على بيع عبده فلا يعتق بوطئها ثم يبتاعه إن شاء ؟
قيل : الظاهر من الأملاك اقتناؤها واستيفائها ، وفي بيعها ضرر ، وفي ^(١١) تمليك
الغير لها أسف ، وفي استرجاعها تعذر ، فصار الضرر متوجهاً ^(١٢) عليه في بيع العبد
كتوجهه في عتقه .

(١) ليست في النسخ المخطوطة ، وتوجد في مختصر المزني .

(٢) في مختصر المزني : قد يقدر .

(٣) في (ب) : (ولا يجبر عن) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٨) .

(٥) في (ب) : فقد .

(٦) في (جـ) : تقدم .

(٧) ص (٢٤٥) .

(٨) في (أ) : لا ، وفي (ب) : ولا .

(٩) راجع : كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢٥ أ) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١) في (ب) : في .

(١٢) في (ب) : (متوجعاً) ، وهو تصحيف .

وليس كذلك إخراجها من البلد ؛ لأنه لا ضرر عليه ^(١) ، وربما كان فيه نزهة ،
وفي إخراجها إلى ظاهر (البلد) ^(٢) بر ^(٣) فافتقرا .

فلو قال : لا (أقربك حتى) ^(٤) أخرجك إلى بلد كذا ، فإن ^(٥) كان البلد
الذي حلف أن يخرجها ^(٦) إليه على مسافة أكثر من ^(٧) أربعة أشهر كان مولياً ، وإن
(كان) ^(٨) على أقل من ذلك لم يكن مولياً .

فلو ^(٩) قال : لا أقربك حتى أهب عبدي ، كان مولياً في هبته ؛ لأن في هبته ^(١٠)
إدخال ضرر (عليه) ^(١١) فصار كقوله : لا أقربك حتى أعتق عبدي ، فاستويا ^(١٢)
في الضرر بزوال الملك وإن كانت الهبة أضرم لعدم الثواب ^(١٣) فيها ^(١٤) .
ولو قال : لا أقربك حتى أبيع عبدي ففي إيلائه وجهان ^(١٥) :
أحدهما : يكون مولياً ؛ لتعلق (ذلك بزوال ملكه عنه ، فصار الضرر ببيعه
داخلاً عليه .

(١) في (ب) : (ضرر عينه) ، وهو تصحيف .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : (بن) ، وهو تصحيف .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) في (ب) : فلو .

(٦) في (ب) : (أن لا يخرجها) وهذا خطأ .

(٧) في (ب) : على أكثر من مسافة .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) في (ب) : ولو .

(١٠) في (ب) : في إدخال هبته .

(١١) ليست في (ب) .

(١٢) في (ب) : واستويا .

(١٣) في (ب) : (الثوار) ، وهو تصحيف .

(١٤) في (ب) : عليها .

(١٥) انظر : حلية العلماء (١٤٥ / ٨) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢٤ أ) .

والوجه الثاني : لا يكون مولياً ؛ لأن الثمن الذي في مقابلته يمنع من دخول ضرر عليه ، وربما وجد فيه أكثر من قيمته .

ولو قيل : إن كان هذا العبد للتجارة ؛ لم يكن مولياً ببيعه ، وإن كان للقنية ؛ كان مولياً ببيعه ، كان له وجه ؛ لأن بيع ما للتجارة مفيد ، وبيع ما للقنية مضر ، فيكون ذلك ^(١) وجهاً ^(٢) ثالثاً ، والله أعلم ^(٣) .

(١) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب : هذا .

(٢) في (ج) : (متوجهاً) ، وهو تصحيف .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

الباب الأول

باب الإيلاء من نسوة

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا^(١) قال لأربع نسوة : والله لا ١٨٢/ب
أقربكن ؛ فهو مولٍ منهن كلهن يوقف^(٢) لكل واحدة منهن .
فإذا^(٣) أصاب^(٤) واحدة أو اثنتين خرجتا من حكم الإيلاء ، ويوقف
للباقيتين حتى يفيء أو يطلق ، ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع اللاتي^(٥)
حلف عليهن كلهن .
ولو طلق منهن ثلاثاً كان مولياً من^(٦) الباقية؛ لأنه لو جامعها واللاتي^(٧) طلق
حنث، ولو ماتت واحدة منهن سقط عنه الإيلاء؛ لأنه يجامع البواقي ولا يحنث.
قال المزني : أصل^(٨) قوله أن كل^(٩) يمين منعت الجماع^(١٠) بكل حال
فهو بها^(١١) مولي ، وقد زعم أنه مولي من الرابعة (الباقية)^(١٢) ، ولو وطئها
وحدها ما حنث ، فكيف^(١٣) يكون فيها مولياً ! ... الفصل^(١٤).

(١) في مختصر المزني : ولو .

(٢) في (ج) : فوقف .

(٣) في (أ) ، ومختصر المزني : وإذا .

(٤) في (ب) : (أضاف) ، وهو تصحيف .

(٥) في (ب) : اللواتي .

(٦) في النسخ المخطوطة : في .

(٧) في (ب) : واللواتي .

(٨) في (أ) ، (ج) : اختلف .

(٩) في (ب) : إن كان .

(١٠) في (ب) : للجماع .

(١١) في (ب) : وهو فيها .

(١٢) ليست في النسخ المخطوطة ، وتوجد في مختصر المزني .

(١٣) في (ب) : وكيف .

(١٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٢٦٩/٥) .

أصل هذا الباب : أن من حلف على جملة لم يحنث بتفصيلها^(١).

فإذا قال لأربع زوجات له : والله لا أصبتكن ؛ لم يحنث بإصابة واحدة أو اثنتين أو ثلاث حتى يصيب الأربع كلهن .

كما لو قال : والله لا كلمت هؤلاء الأربعة الأنفس^(٢) ، لم يحنث بكلام واحد ، ولا بكلام اثنين ، ولا بكلام ثلاثة حتى يكلم الأربعة كلهم فيحنث .

وإذا كان كذلك ، فالإيلاء متوجه إلى^(٣) جميعهن ، ولا يتعين إلا في واحدة منهن ، وتعينه فيها بوطء من سواها .

فإذا جاءت واحدة منهن تطالب بحكم الإيلاء لم يكن ذلك لها ؛ لأنه يقدر على وطئها ولا يحنث ، فإن وطأها خرجت من حكم الإيلاء .

فإن جاءت الثانية فطالبته^(٤) لم يكن لها ؛ لأنه يقدر على وطئها ولا يحنث ، فإن وطأها خرجت من حكم الإيلاء .

فإن جاءت الثالثة فطالبته^(٥) لم يكن لها ؛ لأنه يقدر على وطئها ولا يحنث ، فإن وطئها خرجت من حكم الإيلاء ، وتعين الإيلاء حينئذٍ في الرابعة ، وكان لها المطالبة ؛

(١) انظر : المذهب (١٣٩/٢) ، الشامل (ج٧ ل١٨ ب) ، الوجيز (٢٢٧/٢) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٦ ب) ، مغني المحتاج (٢٥٣/٤) ، كفاية الأخيار (١٥٤/٢) .

وذكر الغزالي في الوجيز ، والحصني في كفاية الأخيار أمثلة على ذلك .

قال الغزالي : (ولو قال : لا أكل اللحم والعنب ، لم يحنث إلا بجمعهما ، والواو العاطفة تجعل الجميع كالشيء الواحد) .

وقال الحصني : (وإذا حلف على شيئين ، ففعل أحدهما لم يحنث ؛ لأنه لم يوجد الخلف عليه ، كما إذا حلف لا يأكل هذين الرغيفين فأكل أحدهما لم يحنث ، ويقاس بهذه الصورة ماشابهما) .

(٢) في (ب) : النفس ، وفي (ج) : أنفس .

(٣) في (ب) : على .

(٤) في (أ) ، (ب) : مطالبة .

(٥) في (أ) : مطالبة ، وفي (ب) : تطالبة .

لأنه متى وطأها حنث ، وأول مدة الوقف ^(١) لها (من بعد أن) ^(٢) يعين ^(٣) الإيلاء منها ؛ لأن ما لم يكن وقتاً للحنث لم يكن وقتاً للوقف .

فإذا انقضت مدة الوقف طولب بالفئة أو الطلاق ، فإن فاء حنث وكفر ، وإن طلق ، فعلى مامضى من خروجه من حكم الإيلاء ، وعوده إن راجع .

هذا فقهه ^(٤) المسألة ^(٥) .

(١) في (ب) : الوقت .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (جـ) : (تعين) ، بالتاء .

(٤) في (ب) : وجه .

(٥) انظر : السلسلة (ل ١٩٥ ب ، ل ١٩٦ أ) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٨ ب) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٤٤ أ ، ب) ، المهذب (١٠٨/٢) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٨ أ ، ب) ، حلية العلماء (١٥٤/٧ ، ١٥٥) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٣ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٧/٨) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٢٦ ب) ، مغني المحتاج (٣٤٧/٣ ، ٣٤٨) ، إخلاص الناوي (٢٨٩/٣) ، فتح الجواد (١٨٢/٢) ، أسنى المطالب (٣٥٠/٣) ، المعاياة ص (٢٧١) .

قال الجرجاني في المعاياة ص (٢٧١) : (ومثله لو قال لزوجته أو أمته : والله لا وطئتكما لم يصير مولياً من زوجته حتى يطأ الأمة) .

أ. فصل (١)

فأما (بيان) (٢) كلام الشافعي ؛ فقلوه : (فهو مولٍ منهم كلهن) ؛
فيه تأويلان لأصحابنا :
أحدهما : معناه ، فهو حالف على الامتناع من وطئهن كلهن ، ولم يرد أن
الإيلاء تعين (٣) في كل واحدةٍ منهن ، وإنما يجيء على مذهبه في القديم أن ما قرب (٤)
من الإيلاء كان به مولياً (٥).

وقد (٦) أخرجه ابن أبي هريرة ها هنا قولاً (٧) في القديم ثانياً (٨).
والتأويل الثاني : معناه ، فهو (٩) مولٍ منهم كلهن في الجملة ، ولا يتعين إلا في
واحدةٍ منهن بوطء من سواها (١٠).

(١) انظر : الشامل (ج٧ ل١٩ أ) ، تمة الإبانة (ج٩ ل٨ ب) ، حلية العلماء (١٥٤/٨ ، ١٥٥) ،
فتح العزيز (ج١٤ ل١٣ أ ، ب) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٢٩٣ ب ، ل٢٩٤ أ ، ب) .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) في (ج) : يعتبر .

(٤) في (ب) : من فرق .

(٥) نقل ابن الصباغ والقفال عن أبي الطيب : أن هذا ليس بصحيح ؛ لأن الشافعي نص على هذه
المسألة في كتاب الأم : ومذهبه : أن ما قرب من الحنث لم يكن به مولياً .

انظر : الشامل (ج٧ ل١٩ أ) ، حلية العلماء (١٥٤/٧) .

ونص الشافعي في الأم (٢٦٩/٥) : (وإذا قال لأربع نسوة له : والله لا أقربكن ، فهو مولٍ
منهن كلهن يوقف لكل واحدةٍ منهن ، فإذا أصاب واحدةٍ أو اثنتين أو ثلاثاً خرج من حكم
الإيلاء فيهن ، وعليه لباقية أن يوقف حتى يفيء أو يطلق ، ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع
اللواتي حلف منهن ثلاثاً ولا يحنث فيهن ولا إيلاء عليه فيهن ، ويكون حنثاً في الرابعة مولياً ؛
لأنه يجامع البواقي ، ولا يحنث ، ولو طلق واحدةٍ منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في
البواقي ؛ لأنه لو جامعهن والتي طلق حنث) أ.هـ .

(٦) في (ب) : فقد .

(٧) في (ج) : قولاً واحداً .

(٨) في (ب) : (ثابتاً) : وهو تصحيح .

(٩) في (ب) : وهو .

(١٠) اختاره أبو اسحق المروزي ، وأبو يعقوب الأبيوردي ، والفارسي ، وذكر النووي : أنه

وقوله : يوقف لكل واحدة (منهن)^(١) ، فيه لأصحابنا تأويلان أيضاً^(٢) :

أحدهما : معناه : أن كل واحدة منهن محل للوقف لها^(٣) ؛ لأنه يجوز أن يتعين الإيلاء فيها .

والتأويل الثاني : معناه : أنه^(٤) يوقف لكل واحدة منهن أن يعين الإيلاء فيها بوطء من سواها .

وقوله : فإن^(٥) أصاب واحدة أو اثنتين خرجتا من حكم الإيلاء ويوقف^(٦) للباقيتين حتى يفيء أو يطلق ، فخرج^(٧) الموطئتين من الإيلاء صحيح .

وأما قوله : يوقف^(٨) للباقيتين فهو محمول على التأويلين المتقدمين : أحدهما : معناه : أنهما محل للوقف^(٩) لهما .

والثاني : معناه أنه يوقف^(١٠) لكل واحدة منهما إن تعين^(١١) الإيلاء فيها بوطء الأخرى ، وفيما ذكرناه^(١٢) من هذا الباب^(١٣) ما يمنع اعتراض المزني على ظاهر كلام الشافعي .

⇐ المذهب ، وأشار إلى ضعف التأويل الأول .

وانظر : الشامل (ج ٧ ل ١٩ أ) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٩٤ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٨/٨) .

(١) ليست في (ب) .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) في (ب) : منها .

(٤) في (ب) : وأنه .

(٥) في (ج) : فإذا .

(٦) في (ج) : ووقف .

(٧) في (ب) : بخروج .

(٨) في (ج) : وقف .

(٩) في (ب) : الوقف .

(١٠) في (ب) : يتوقف .

(١١) في (ج) : (يعين) ، بالياء .

(١٢) في (ب) : ذكرنا .

(١٣) في (ب) : (البيان) ، وهو تصحيف .

ب - فصل

١/١٨٤

ثم^(١) إن الشافعي ذكر بعد الإيلاء في الأربع فرعين^(٢):

أحدهما : أن يطلق بعض الأربع فلا يسقط حكم الإيلاء فيمن لم يطلقها منهن ، فإن^(٣) طلق منهن ثلاثاً ، خرجن من حكم الإيلاء^(٤) بالطلاق ويكون (حكم)^(٥) الإيلاء موقوفاً في الرابعة . (لا يتعين فيها ، لأنه يقدر على وطئها ولا يحنث ، ولا يسقط الإيلاء فيها^(٦)) لأنه قد يطاء الثلاث المطلقات بنكاح أو سفاح^(٧) ، فيتعين الإيلاء في الرابعة^(٨) ، لأنه يحنث بوطئها ، ووقوع الحنث بالوطء المحظور كوقوعه بالوطء المباح .

قال الشافعي في كتاب « الأم » : ولو قال لامرأته : والله لا وطئتك وفلانة الأجنبية^(٩) لم يكن مولياً من امرأته حتى يطاء الأجنبية^(١٠) ، فيصير مولياً من امرأته^(١١) .

(١) في (ب) : (لأن) ، وهو تصحيف .

(٢) في (ب) : (إيلائه في الأربعة في يمين) ، وهو تصحيف .

وانظر الأم (٢٦٩/٥) .

(٣) في (ب) : فلو .

(٤) في (ب) زيادة : فيمن يطلقها .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب : منها .

(٧) السفاح : هو الزنا ، قال الأزهرى : وسمي الزنا سفاحاً لإباحة الزانيين ما أمرا بتحصينه ومنعه ، وتصيرهما إياه كالماء المسفوح ، والشيء المصبوب .

انظر : الزاهر ص (٢١٨ ، ٢١٩) ، المصباح المنير (٢٧٨/١) ، القاموس المحيط ص (٢٨٧) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٩) في (أ) ، (ج) : للأجنبية .

(١٠) في (ج) : بالأجنبية .

(١١) لفظ الشافعي في الأم (٢٦٨/٥) : (وإن حلف لا يقرب امرأته وامرأة ليست له ، لم يكن مولياً حتى يقرب تلك المرأة ، فإن قرب تلك المرأة كان مولياً حيثئذ ، وإن قرب امرأته حنث باليمين) .

وانظر : فتح العزيز (ج١٤ ل١٣ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٨/٨) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٢٩٣ ب) .

والفرع الثاني : أن يموت من الأربع^(١) واحدة ، فيسقط الإيلاء من الثلاث الباقيات ؛ (لأنه)^(٢) لا يحنث بوطئهن ؛ لفوات الوطاء بالميتة^(٣) منهن .
فأسقط الشافعي الإيلاء بالموت ، ولم يسقطه بالطلاق ؛ لأن وطاء المطلقة لم يفت ، ووطء الميتة قد فات .

فإن قيل : فقد يطاء الميتة كما يطاء^(٤) المطلقة وهما^(٥) وطآن محرمان ، فلم أجريتم حكم الوطاء على أحدهما ، ونفيتموه عن الآخر ؟
قلنا : لأن مطلق عرف الوطاء يتنفي عن وطاء الميتة ؛ لأنه^(٦) لو حلف لا يطاء زوجته فوطأها بعد موتها ، قال أصحابنا : لم يحنث^(٧) ، وتتنفي عنه^(٨) أحكام الوطاء من الإحصان^(٩)

(١) في (ب) : الأربعة .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : (بالقرية) ، وفي (جـ) : (بالمشبة) ، وكلاهما تصحيف .

(٤) في (ب) : قد تطاء الميتة كما تطاء .

(٥) في (ب) : فهما .

(٦) في (ب) : لأن .

(٧) قال في الشامل (جـ ٧ ل ١٩ أ ، ب) : (لأن الميتة قد تعذر وطؤها ، فمن أصحابنا من قال : إنما تعذر ؛ لأن وطأها لا يحصل به الحنث ؛ لأنها خرجت بالموت من أن يتعلق بوطئها حق من حقوق الآدميين ، ولهذا لا يجب به مهر .

ومنهم من قال : إنما تعذر لأنها إذا دفنت فلا سبيل إلى وطئها بحال ؛ لأنها تبلى وتتقطع أوصالها ، وإلا قبل الدفن لم يبطل حكم الإيلاء ؛ لأن اسم الوطاء يقع عليه ، ويجب به الغسل فكذلك الكفارة) أ.هـ .

(٨) في (ب) : عن .

(٩) أصل الإحصان : المنع ، ومن معانيه : الإسلام ، والحرية ، والعفاف ، والتزويج .

والإحصان الموجب رجم الزاني : هو الوطؤ في نكاح صحيح .

انظر : المصباح المنير (١/١٣٩) ، القاموس المحيط ص (١٥٣٦) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣٢٣) ،

مغني المحتاج (٤/١٤٦ ، ١٤٧) .

وكمال^(١) المهر^(٢) وتحريم المصاهرة^(٣)، وإن أوجب الغسل^(٤).

وليس كذلك وطء الحية؛ لأن مطلق اسم الوطء عرفاً ينطلق على وطئها سفاحاً، كإطلاقه على وطئها نكاحاً فافترقا^(٥).

فأما قول الشافعي في الفرع الأول :

(ولو^(٦) طلق منهن ثلاثاً كان مولياً في الباقية^(٧))^(٨).

فهو^(٩) محمول^(١٠) على ما قدمناه من التأويلين :

أحدهما : معناه : كانت الباقية محلاً^(١١) للإيلاء .

(١) في (ب) : بكمال .

(٢) قال الغزالي : ولا يتقرر كمال المهر إلا بالوطء أو بموت أحد الزوجين ، ولا يتقرر بالخلوة على القول الجديد .

انظر : الوجيز (١١/٢) ، كفاية الأخيار (٤٠/٢) .

(٣) المصاهرة : مصدر صاهرهم : إذا تزوج إليهم ، والصهر : من كان من أقارب الزوج أو الزوجة . قال الغزالي : (وأما المصاهرة فيحرم منها بمجرد النكاح الصحيح أمهات الزوجة من الرضاع والنسب ، وزوجة الإبن والحفدة ، وزوجة الأب والجد ، ويحرم بنات الزوجة بالوطء لا بمجرد النكاح) أ.هـ .

انظر : المصباح المنير (٣٤٩/١) ، القاموس المحيط ص (٥٤٩) ، المطلع ص (٣٢٢) ، الوجيز (١١/٢) .

(٤) انظر : كفاية الأخيار (٢٣/١) ، مغني المحتاج (٦٩/١) .

(٥) انظر : الأم (٢٦٩/٥) ، الشامل (ج٧ ل ١٩ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج٤ ل ١٤ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٨/٨) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل ٢٩٣ ب) .

(٦) في (ب) : لو .

(٧) في (ب) : الباقيتين ، وفي (جـ) : الباقية .

(٨) لفظ الشافعي في الأم (٢٦٩/٥) : (ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في البواقي) .

واللفظ الذي ذكره الماوردي لفظ المزني .

(٩) في (ب) : وهو .

(١٠) في (ب) : حمل .

(١١) في (ب) : (محملاً) ، وهو تصحيف .

والثاني : معناه كان مولياً في الباقية^(١) إن جامع من طلقها .

وقد بين ذلك بقوله : (لأنه لو جامعها واللائي حلف حنث) .

فبطل بهذا التأويل اعتراض المزني على (ظاهر)^(٢) كلامه ؛ لأن المزني تكلم

على فقه^(٣) المسألة ، وفقهها لا يقتضيه ظاهر كلامه ، وإنما يقتضيه^(٤) أصوله

وتعليه^(٥) ثم يؤخذ منها تأويله ، والله أعلم^(٦) .

(١) في (ب) : الثانية .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (ج) : وجه .

(٤) في (ب) : لأن المزني تكلم .

(٥) في (أ) : أو تعليه .

(٦) راجع : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٤٤ أ ، ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٩ أ ، ب) ، حلية العلماء

(١٥٥/٧ ، ١٥٦) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٧ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٣ ب ، ل ١٤ أ) ،

روضة الطالبين (٢٣٨/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٠/٣) .

١ - مسألة

[إذا قال : والله لا وطئت واحدة منكن ، وهو يريدهن كلهن]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو (كان)^(١) قال : والله لا أقرب ١٨٤/ب
واحدة منكن^(٢) وهو يريدهن كلهن فهو مولي يوقف^(٣) هن ، فأى واحدة^(٤)
أصاب منهن^(٥) خرج من (حكم)^(٦) الإيلاء في البواقي ، لأنه حنث بإصابة
الواحدة ، فإذا^(٧) حنث مرة ، لم يعد الحنث عليه بالإيلاء ثانية^(٨) .
وهذه المسألة تخالف التي قبلها .

وصورتها : أن يقول للأربع^(٩) من نسائه : والله لا أصبت واحدة منكن ، وهو
يريدهن كلهن ولا يعين إحداهن ، فهو في الابتداء مولي من كل واحدة منهن ؛ لأن
أيتهن وطئ حنث بوطئها .

كمن قال لجماعة : والله لا كلمت واحداً منكم^(١٠) حنث بكلام أيهم .
فإذا^(١١) أجرى على كل واحدة منهن في الابتداء حكم الإيلاء فأيتهن جاءت
مطالبة^(١٢) وقف لها من وقت يمينه ، فإذا مضت مدة الوقف طولب بالفيئة أو الطلاق ،

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (ب) : منهن .

(٣) في (ب) : قف .

(٤) في مختصر المزني : واحدة ما .

(٥) في (ب) : زيادة : أصاب .

(٦) ليست في مختصر المزني .

(٧) في (ب) : وإذا .

(٨) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٢٦٩/٥) .

(٩) في (ب) : لأربع .

(١٠) في (ب) : منكن .

(١١) في (ب) : وإذا .

(١٢) في (ب) : لمطالبته .

فإن طلق ثم جاءت ثانية وقف لها ، فإذا مضت ^(١) مدة الوقف ^(٢) طوّل بالفئة أو الطلاق ، (فإن طلق ثم جاءت ثالثة وقف لها ، فإذا مضت مدة الوقف طوّل بالفئة أو الطلاق) ^(٣).

فإن طلق ثم جاءت الرابعة وقف لها ، فإذا مضت مدة الوقف ^(٤) طوّل بالفئة أو الطلاق؛ فيصير الزوج بامتناعه من وطء واحدة منهن مولياً من كل ^(٥) واحدة منهن، وموقوفاً ^(٦) لها على الفئة أو الطلاق .

وإن كانت الأولى عند مطالبتها بالفئة أو الطلاق لم يطلقها ، ولكن فاء منها ووطئها حنث ، وسقط الإيلاء فيمن بقي ^(٧)؛ لأنه لا يحنث بوطئهن بعد حنثه بوطء الأولى ، ولو ^(٨) طلق الأولى عند انقضاء مدة الوقف ^(٩) ، ووطئ الثانية سقط إيلاؤه في ^(١٠) الثالثة والرابعة .

ولو وطئ الثالثة سقط إيلاؤه في الرابعة وحدها ^(١١).

(١) في (ب) : جاءت .

(٢) في (ب) : الوقت .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) : الوقت .

(٥) في (أ) ، (ج) : وكل .

(٦) في (أ) ، (ج) : يوقف .

(٧) في (أ) ، (ج) : ممن يقىء .

(٨) في (ب) : فلو .

(٩) في (ب) : الوقت .

(١٠) في (ب) : وفي .

(١١) انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٤٤ ب ، ل ٤٥ أ) ، المذهب (١٠٨/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ١٩

ب) ، كفاية النية (جـ ٨ ل ٢٢٧ أ) ، مغني المحتاج (٣/٣٤٧) ، روضة الطالبين (٨/٢٣٩) .

أ - فصل .

ولو قال : والله لا وطئت واحدة منكن ، وهو يريد إحداهن ^(١) بعينها ، كانت ١/١٨٥ هي المولا منها دون من سواها .

فيرجع ^(٢) إلى بيانه في التي عينها بإيلائه ، فإن صدّقه الباقيات على ذلك فلا ^(٣) يمين عليه ، وإن أكذبه ^(٤) حلف لهن .

فإن نكل عن اليمين ^(٥) (لهن) ^(٦) حلفن ، وثبت حكم الإيلاء فيهن بأيمانهن بعد نكوله ^(٧) .

(١) في (ب) : واحدة .

(٢) في (ب) : فرجع .

(٣) في (ب) : ولا .

(٤) في (ب) ، (ج) : أكذبه .

(٥) في (ب) : الأيمان .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) وهناك وجه آخر عن الشيخ أبي حامد أنه لا يقبل قوله في الحكم ؛ لأنه خلاف الظاهر .

وروجه المتولي ؛ بأن اللفظ يقع على كل واحدة على البدل ، وهو يريد إخراج بعضهن عن الحكم ، فكان متهماً .

وقال ابن الصباغ : لأن قوله : واحدة ، تحتمل بعينها ، وتحتمل أن لا تكون معينة ، ولا ظاهر في واحدة منهما .

وصحح ابن الصباغ والنووي ، أنه يقبل قوله ، واستظهره المتولي .

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٩ ب) ، المهذب (١٠٨/٢) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٣٩/٨) ، كفاية النيه (جـ ٨ ل ٢٢٧ أ ، ب) ، أسنى المطالب (٣٥٠/٣) .

وقال ابن الرفعة : (وفي النهاية : أن الشيخ أبا علي حكى وجهاً فيما إذا قال : أردت واحدة منهن ، أنه لا يؤمر بالبيان ، ولا بالتعيين ، بخلاف إبهامه الطلاق ؛ لأن المطلقة خارجة عن النكاح ، وإمسакها على صورة المتكوحات من غير نكاح منكر ، والإيلاء بخلافه .

وحكي في الوسيط عوض هذا الوجه عن رواية الشيخ أبي علي ، أنه لا إيلاء ؛ لأن كل واحدة ترجو أن تكون هي المرادة بإيلاءه ، فكيف يساوي هذا اليأس المحقق في معينة .

ثم قال : وهذا متجه ، إن اعترف بالإشكال ، فالمشهور أنه يكون مولياً ، ويؤمر بالتبيين ، وإذا بين واحدة وادعت غيرها أنه عنها ، فهو المصدق بيمينه ، فإن نكل حلفت ، وحكم بكونه مولياً عنها أيضاً .

وإن أقر بجواب الثانية بأنه عنها كان مولياً عنهما مؤاخذه له ، وإذا طالبته فرطتهما وجبت عليه كفارة واحدة فيما إذا ثبت إيلاء الثانية بيمينها ، وكفارتان إذا ثبت بإقراره ، مؤاخذه له .

ب - فصل (١)

ولو قال : والله لا وطئت^(٢) واحدة منكن وهو يريد واحدة^(٣) لا بعينها ، كان ١/١٨٥ له أن يعين الإيلاء فيمن شاء منهم .

فإن وقف عن التعيين ، أجبر^(٤) عليه إذا طلبن ذلك (لما)^(٥) في التعيين من حق المعينة في الإيلاء .

فإن^(٦) تنازعن فلا اعتبار^(٧) لتنازعهن^(٨) ؛ لأنه موقوف على اختياره كالطلاق إذا أوقعه على واحدة^(٩) منهن لا بعينها ، كان له أن يعينه فيمن شاء على اختياره . فإذا عين الإيلاء فيمن شاء منهن خرج^(١٠) الباقيات من حكم الإيلاء ووقف للمعينة^(١١) .

وفي ابتداء زمان الوقف وجهان^(١٢) :

(١) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ١٩ ب) ، المهذب (١٠٨/٢) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٠/٨) ، كفاية النيه (جـ ٨ ل ٢٢٧ ب ، ل ٢٢٨ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٥ ب ، ل ١٦ أ) ، أسنى المطالب (٣٥٠/٣) .

(٢) في (جـ) : لا وطئتك .

(٣) في (ب) ، (جـ) : إحداهن .

(٤) في (ب) : أخذ .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) في (ب) : وإن .

(٧) في (ب) : (فله الخيار) ، وهو تصحيف .

(٨) في (أ) ، (جـ) : بتنازعهن ، وفي (ب) : (بين اعهن) ، وهو تحريف .

(٩) في (ب) : أربعة .

(١٠) في (ب) : خرج على .

(١١) في (ب) : المعينة .

(١٢) انظر : فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٦ أ) ، روضة الطالبين (٢٤٠/٨) ، كفاية النيه (جـ ٨ ل ٢٢٧ ب ، ل ٢٢٨ أ) .

أحدهما : من ^(١) وقت اليمين .

والثاني : من وقت التعيين ، كالعدة في الطلاق المبهم إذا عين .

◀ وقال الرافعي : ويمكن أن يقال : الخلاف في أن المدة تحسب من وقت اليمين فيما إذا امتثل ما أمرناه به من التعيين .

فأما إذا امتنع فيحتسب من اليمين لامحالة .

ولا يمكن من الإضرار بهن .

ويجىء في طلبهن ما سبق من الاشكال في المدعية المستحقة ، هذا ظاهر المذهب .

(١) في (ب) : في .

تنبيه : ذكر النووي حالة ثالثة ، وهي : أن يطلق اللفظ ، فلا ينوي تعميماً ولا تخصيصاً .

فهل يحمل على التعميم ، أم على التخصيص بوحدة ؟

فيه وجهان :

صحح النووي أنه يحمل على التعميم .

انظر : روضة الطالبين (٢٤١/٨) .

جـ - فصل (١)

ولو قال : والله لا أصبت كل واحدة منكن (كلكن)^(٢) فهذا مولي منهن ١٨٥/ب
 (كلهن ومن كل واحدة منهن)^(٣) ، فأيتهن^(٤) وطئها بعد الوقف^(٥) حنث ، ولم
 يسقط حكم الإيلاء فيمن عداها ؛ لأنه يحنث بوطء كل واحدة منهن ، وأول زمان
 الوقف^(٦) من وقت اليمين ، وبالله التوفيق ، والله أعلم .

(١) انظر : الشامل (ج٧ ل١٩ ب) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٤٥ ب) ، المذهب (١٠٨/٢) ، تمة
 الإبانة (ج٩ ل٨ ب ، ل٩ أ) ، كفاية النيه (ج٨ ل٢٢٨ أ ، ب) ، أسنى المطالب (٣٥٠/٣) .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) في (ب) : وأيتهن .

(٥) في (ب) : الوقت ، وفي (ج) : إيلائه .

(٦) في (ب) : الوقت .

الباب الثاني

باب

من يجب عليه التوقيت في الإيلاء (ومن يسقط عنه) ^(١)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولا نعرض للمولي ولا لامرأته حتى ١٨٥/ب
تطلب ^(٢) الوقف بعد أربعة أشهر ، فإما أن يفيء ، وإما أن يطلق ^(٣) .
قد مضى الكلام في شروط الإيلاء .

فأما ^(٤) أحكامه :

فهو ^(٥) : أن ينتظر به مدة التربص التي جعلها تعالى له ، وهي أربعة أشهر لا
مطالبة عليه فيها بشيء ؛ لأن الله تعالى أنظره فيها ^(٦) ، فصار كالإنتظار بآجال
الديون لاتبجوز المطالبة بها قبل ^(٧) انقضائها .

وأول وقت التربص من وقت الإيلاء ، لامن وقت المحاكمة بخلاف أجل العنة
الذي يكون أوله من وقت المحاكمة ^(٨) .

والفرق بينهما من وجهين ^(٩) :

أحدهما : أن مدة الإيلاء مقدرة بالنص ^(١٠) فلم تفتقر إلى حكم ^(١١) .

(١) توجد في مختصر المزني ، وليست في النسخ المخطوطة .

(٢) في (ج) : (يطلب) ، بالياء .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٢٦٩/٥) ، مختصر البويطي (ل ٢ ب) .

(٤) في (ب) : وأما .

(٥) في (ب) : وهو .

(٦) في (أ) : بها .

(٧) في (ب) : دون .

(٨) انظر : المهذب (٤٩/٢) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٨ أ) ، روضة الطالبين (٢٥١/٨) ، مغني

المحتاج (٢٠٥/٣ ، ٢٠٦) ، حاشية الشرقاوي (٢٥٤/٢ ، ٢٥٥) .

(٩) انظر : المهذب (٤٩/٢) ، مغني المحتاج (٢٠٦/٣) ، حاشية الشرقاوي (٢٥٥/٢ ، ٣١٣) .

(١٠) أي بقوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ سورة البقرة : آية (٢٢٦) .

(١١) أي من القاضي .

ومدة العنة مقدرة بالاجتهاد^(١) فافتقرت إلى حكم .

والثاني : أن الإيلاء يقين ، فكان أول مدته^(٢) من وقت وجوده ، والعنة مظنونة فكان^(٣) أول مدتها من وقت التحاكم فيها ، فإذا انقضت مدة التبرص بمضي أربعة أشهر ، استحققت الزوجة المطالبة ، إلا أنه لا اعتراض عليها^(٤) فيه ؛ لأنه حق لها من حقوقها المحضة ، فوقف^(٥) على خيارها ، فإن طالبت ، ومطالبتها أن تقول : بين أمري .

وإما أن تقول : أخرج إليّ (من)^(٦) حقي^(٧) .

فإذا طالبت بأحد^(٨) هذين الأمرين قيل للزوج : قد خيرك الله بين أمرين : إما الفیئة ، أو الطلاق .

(١) قال الشريبي : ابتداء المدة من ضرب القاضي لامن وقت ثبوت العنة ؛ لأنها مجتهد فيها ، بخلاف مدة الإيلاء ؛ فإنها من وقت الحلف بالنص .

وتأجيل العين سنة قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أخرج الدارقطني (٢٦٧/٣) ، والبيهقي (٢٢٦/٧) من طريق سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في العين : « يؤجل سنة ، فإن قدر عليها ، وإلا فرق بينهما ، ولها المهر وعليها العدة » .

ثم قال في النهاية : أجمع المسلمون على اتباع قضاء عمر رضي الله عنه في قاعدة الباب ، والمعنى فيه الفصول الأربعة ؛ لأن تعذر الجماع قد يكون لعارض حرارة فتزول في الشتاء ، أو برودة فتزول في الصيف ، أو ييوسة فتزول في الربيع ، أو رطوبة فتزول في الخريف ، فإذا مضت السنة ولا إصابة ، علمنا أنه عجز خلقي .

انظر : مغني المحتاج (٢٠٦/٣) .

(٢) في (ب) : مدة .

(٣) في (ب) : وكان .

(٤) في (ج) : (لا اعتبار لمطالبتها) ، وهو تصحيف .

(٥) في (ب) : يوقف .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) في (أ) : رجعتي .

(٨) في (ب) : إحدى .

ويجوز أن يقول له ذلك^(١) حاكم وغير حاكم ؛ لأنه هذا الحكم مأخوذ من النص ، فلم يفتقر إلى حكم ، إلا أن الذي يجبر عليه^(٢) الحاكم ؛ لأنه هو الذي يجبر على تأدية الحقوق .

فإن فآء فحكم^(٣) الفيئة على ما مضى ، وإن طلق فحكم الطلاق على ما مضى ، وإن^(٤) أبى أن يفعل أحدهما ، فعلى قولين : أحدهما : يجبس حتى يفيء أو يطلق . والثاني : يطلق الحاكم عليه^(٥) .

(١) في (ب) : ذاك .

(٢) ليست في (أ) ، وفي (ج) : هذا .

(٣) في (ب) : قبل بحكم .

(٤) في (ب) : فإن .

(٥) القول الثاني هو الجديد ، وأحد قولي القديم ، واختاره المزني ، وعبر عنه النووي بالأظهر .

انظر : الأم (٢٦٩/٥ ، ٢٧٠) ، الباب ص (٣٣٤) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٤٨ أ ، ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٠ أ) ، المذهب (٤/٣٩٩-٤٠٥) للإمام الشيرازي ، تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٧ ب ، ل ٢٨ أ) ، أسنى المطالب (٣/٣٥٦) ، مغني المحتاج (٣/٣٤٨-٣٥١) .

١ - مسألة

[مطالبة الزوجة بحقها من الإيلاء بعد عفوها]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو عفت ثم (طلبته)^(١) كان ذلك لها ١/١٨٦
لأنها تركت ما يجب لها في حال دون حال^(٢).

إذا عفت الزوجة عن المطالبة بحقها من الإيلاء بعد انقضاء المدة صح عفوها في
حقها ، وهو ما كان مأخوذاً به من الفیئة أو الطلاق ، ولم (يؤثر)^(٣) العفو في
حكم اليمين ؛ لأن الحنث فيها مأخوذ به في حق الله تعالى لا يسقط بعفوها ، ويكون
كحالف ليس بمولٍ ، إن حنث في يمينه ألزم حكم حنثه .
فإن عادت بعد العفو مطالبة بحكم الإيلاء كان ذلك لها ، ولم يكن عفوها
مسقطاً لحقها على الأبد .

وإنما كان كذلك^(٤) ؛ لما أشار إليه الشافعي ، وهو أن الإيلاء يمين ، قصد بها
إضرار الزوجة ؛ ليمتنع (من)^(٥) إصابتها بيمينه ، وهذا الضرر يتجدد مع الأوقات .
فإذا عفت عنه كان عفوها إسقاطاً لحقها من الضرر فسقط ، ولم يكن عفواً عن
حقها في المستقبل ؛ لأنه عفو عما لم يجب ، وجرى ذلك مجرى عفوها عن النفقة ،
يسقط^(٦) حقها الماضي ، ولا يسقط حقها (في)^(٧) المستقبل^(٨).

(١) في (ج) : (طلقت) ، وهو تصحيف .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٥ / ٢٧٠) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (أ) : ذلك .

(٥) ساقطة من (ج) .

(٦) في (ب) : فسقط .

(٧) ليست في (أ) ، (ب) .

(٨) قال الشيرازي : (وإن اختارت المقام معه على الإعسار ثم لها أن تفسخ ، فلها أن تفسخ

لأن النفقة يتجدد وجوبها كل يوم) .

انظر : المهذب (٤ / ٦١٨) .

وخالف العنة التي تسقط بالعفو^(١)، ولا يجوز العود في المطالبة بها^(٢).
والفرق بينهما^(٣):

أن العنة عيب مستديم يكون العفو عنه إسقاطاً فجرى مجرى سائر العيوب في
النكاح من الجلب^(٤)، والبرص^(٥)، والجنون^(٦) التي تسقط بالعفو، ولا يجوز العود^(٧)

(١) في (ب) : (العود) ، وهو تصحيف .

(٢) عفوها عن المطالبة إما أن يكون قبل انقضاء الأجل ، أو بعد انقضاء الأجل .

فإن اختارت المقام معه قبل انقضاء الأجل ، ففيه وجهان :

الأول : يسقط خيارها ؛ لأنها رضيت بالعيب مع العلم .

والثاني : لا يسقط خيارها ؛ لأنه إسقاط حق قبل ثبوته فلم يصح ، كالعفو عن الشفعة بعد البيع .

والوجه الثاني هو الأظهر كما قال النووي .

وإن اختارت المقام معه بعد انقضاء الأجل سقط حقها ؛ لأنه إسقاط حق بعد ثبوته .

فإن أرادت بعد ذلك أن ترجع وتطالب بالفسخ لم يكن لها ؛ لأنه خيار ثبت بعيب ، وقد أسقطته ، فلم يجوز أن ترجع فيه .

انظر : المهذب (٤/١٧٠ ، ١٧١) ، الروضة (٧/١٩٩) .

(٣) انظر : الشامل (ج٧ ل٢٠ ب) .

(٤) الحب في اللغة : القطع .

والجبوب : هو المقطوع ذكره .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات (٣/٤٧) ، المصباح المنير (١/٨٩) ، القاموس المحيط ص (٨٢) ،
أنيس الفقهاء ص (١٦٦) .

(٥) البرص - بفتح الباء والراء - داء معروف ، وعلامته أن يعصر اللحم فلا يحمر .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٤) ، المطلع ص (٣٢٤) ، المصباح المنير (١/٤٤) ، القاموس
المحيط ص (٧٩٠) .

(٦) في (ب) : (والجوى) ، وهو تصحيف .

قال الجرجاني : الجنون هو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا
نادراً .

انظر : التعريفات ص (٥٤) .

(٧) في (ب) : للعود .

فيها^(١).

وليس الإيلاء عيباً وإنما هو ضرر لا يستديم ، فكان العفو عنه تركاً^(٢) ولم يكن إسقاطاً كالدين إذا ترك^(٣) بالإنظار جاز العود فيه .

فإن قيل : فهلا^(٤) كان العفو في الإيلاء جارياً^(٥) (مجرى الإبراء في الدين (الذي لا يجوز العود)^(٦) فيه بعد الإبراء منه ؟

قيل : الفرق بينهما ، أن الإبراء من الدين إسقاط^(٧) للدين^(٨) ، فلم يحز العود فيه بعد سقوطه ، وليس العفو في الإيلاء إسقاطاً^(٩) لليمين فجاز العود فيه بعد العفو لثبوته^(١٠).

(١) انظر : التنبيه ص (١٦٢) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١٧ ب) ، مغني المحتاج (٢٠٢/٣ - ٢٠٥) ، حاشية الشرقاوي (٢٥٤/٢ ، ٢٥٥) .

(٢) في (جـ) : (فدكاً) ، وهو تصحيف .

(٣) في (ب) : تركه .

(٤) في (جـ) : هلا .

(٥) في (ب) : (جائز) ، وهو تصحيف .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) في (أ) : إسقاطاً .

(٨) من قوله : الذي لا يجوز العود إلى قوله : اسقاط للدين ، ساقط من (جـ) .

(٩) في (ب) : إسقاط .

(١٠) انظر : الأم (٢٧٠/٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٠ أ ، ب) ، نهاية المطلب (جـ ٧ ل ٤٨ أ - ل ٤٩ ب) ،

المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١٧ ب ، ل ٣١٨ أ) ، الأشباه والنظائر (٢٠٦٠/١) لصدر الدين ابن

الوكيل . الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، تحقيق : د. أحمد بن محمد العنقري . الطبعة الأولى ،

سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) ، مغني المحتاج (٣٥٠/٣) .

أ - فصل

فإذا صح جواز عودها في المطالبة بعد العفو ، أجزأ مدة الوقف (الماضي)^(١) i/١٨٧
 عن تحديد وقف مستأنف^(٢) ، بخلاف سقوط المطالبة بالطلاق الذي يستأنف الوقف
 فيه بالعدة بعد الرجعة ، والفرق بينهما :
 أنها استوفت حقها بالطلاق ، فاستأنف له الوقف^(٣) بعد الرجعة ولم تستوف
 حقها بالعفو ، فلم يستأنف له الوقف^(٣) بعد المطالبة فلا وجه^(٤) لمن جمع من
 أصحابنا بين العفو والطلاق في استئناف الوقف^(٥) فيهما لما ذكرنا من الفرق بينهما ،
 والله أعلم^(٦) .

(١) ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) زيادة : في المطالبة .

(٣) في (ب) : الوقت .

(٤) في (ب) : فالوجه ، وفي (جـ) : ولا وجه .

(٥) في (ب) : الوقت .

(٦) قال ابن الصباغ : فإن قيل : ألا قلتم إنه يستأنف له ضرب مدة كما قلتم فيه إذا راجعها بعدما
 طلقها أنه يستأنف له المدة ؟

قلنا : إذا طلقها فقد أوفأها حقها ، فإذا عاد الحق استأنفت المدة ، وأما إذا عفت فلم تستوف
 حقها ، وإنما تركت المطالبة ، فكان لها أن تطالب

فإن قيل : أليس امرأة العنين إذا رضيت بذلك لم يكن لها أن تعود وتطالب ؟

قلنا : الفرق بينهما أن العنة عيب في الزوج ، فإذا رضيت بذلك سقط حقها ، وها هنا تركت
 المطالبة بحق ، فكان لها أن تطالب .

انظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢٠ أ ، ب) .

٢ - مسألة

[حق المطالبة في الإيلاء يختص بالزوجة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وليس ذلك لسيد الأمة ولا لولي المعتوهة^(١) . إ/١٨٧

وهذا صحيح ، لأن المطالبة في الإيلاء ، تختص بحقوق الاستمتاع وذلك مما تختص به الزوجة دون وليها وسيدها ؛ لأنه موقوف على شهوتها والتذاذها ، فإذا عفت عنه الزوجة صح عفوها ، وإن^(٢) كانت أمة ، ولم يكن لسيدها المطالبة .

(فإن قيل : فهلا استحق السيد المطالبة)^(٣) بالوطء لحقه^(٤) في ملك الولد^(٥) ؟

قيل : لأن الوطء المستحق في الإيلاء والعنة ، يكون بالتقاء الختانين دون الإنزال ، وذلك مما لا يحدث عنه إحبال ، فلم يتعلق للسيد به حق .

هكذا لو عفا السيد مع مطالبته لم يؤثر عفو السيد في حقها من المطالبة .

وجرى ذلك مجرى الفسخ بالعيوب من الجنون والجذام^(٦) والبرص ، تستحقه دون سيدها .

فإن عفت عنه لم يكن للسيد المطالبة به ، وإن طالبت به لم يكن للسيد العفو عنه^(٧) .

(١) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) .

(٢) في (ب) : فإن .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) : بحقه .

(٥) قال النووي في الروضة (١٣٣/٧) : (ولد الأمة المنكحة رقيق لمالكها سواء كان زوجها الحر عربياً أو غيره ، وفي القديم قول أن العرب لا يجري عليهم الرق ، فيكون ولد العربي حراً) أ.د.

(٦) الجذام : داء معروف يأكل اللحم ويتأثر ، ويتصور في كل عضو لكنه في الوجه أغلب .

انظر : لسان العرب (٨٦/١٢) ، المصباح المنير (٩٤/١) ، القاموس المحيط ص (١٤٠٤) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٤) ، المطلع ص (٣٢٤) .

(٧) قال النووي في الروضة (١٧٩/٧ ، ١٨٠) : (أولياء المرأة ليس لهم خيار الفسخ بعيب حدث به ، وأما المقارن ، فإن كان جباً أو تعيناً ، فلا خيار لهم على الصحيح ، وإن كان جنوناً فلهم الخيار ، وإن رضيت هي ؛ وكذا إن كان جذاماً أو برصاً على الأصح ، ونقل الحناطي في العيب الحادث وجهاً أن للأولياء إجبارها على الفسخ وهو شاذ ضعيف) .

وانظر : التنبيه ص (١٩٢) ، الوجيز (١٨/٢) ، مغني المحتاج (٢٠٤/٣) .

فأما^(١) المعتوهة^(٢) فلا تصح^(٣) منها المطالبة في الإيلاء ؛ لأنه لا حكم لقولها بخلاف الأمة ، وليس^(٤) لوليها المطالبة كما ليس لسيد الأمة .

فإن قيل : فهلا^(٥) كان لولي المعتوهة المطالبة بحقها من الإيلاء^(٦) ؛ لأن له استيفاء حقوقها كالديون ، وخالف السيد لأنه يستوفي بها^(٧) حق نفسه لاحق أمته ؟
 قيل : يستويان في حكم الإيلاء ، وإن اختلفا في المعنى ؛ لأن حق الإيلاء مقصور على (اختيار)^(٨) الاستمتاع الموقوف على شهوتها ، وليس من حقوق الأموال التي يستوفيها الولي في^(٩) حقها ، والسيد في^(٩) حق نفسه^(١٠) .

(١) في (ب) : وأما .

(٢) المعتوه : هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التعبير .

انظر : التعريفات ص (٢٨٢) ، المصباح المنير (٣٩٢ / ٢) ، القاموس المحيط ص (١٦١٢) .

(٣) في (ب) ، (جـ) : (يصح) ، بالياء .

(٤) في (ب) : وليست .

(٥) في (ب) : وهلا .

(٦) في (جـ) : لا ب ، ولا معنى لها .

(٧) في (ب) : لها .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) في (ب) : من .

(١٠) انظر : الأم (٢٧٠ / ٥) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٠ ب) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٤٩ أ ، ب) ،

تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٨ أ) ، روضة الطالبين (٣٥٤ / ٨) ، الغاية القصوى (٨٢٦ / ٢) ،

مغني المحتاج (٣٥٠ / ٣) ، المهذب (٤٠٠ / ٤) ، نهاية المحتاج (٧٣ / ٧) .

٣ . مسألة

[إذا حلف على أربعة أشهر]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ومن حلف على أربعة أشهر فلا^(١) إيلاء ١٨٧/ب
 (عليه)^(٢) ، لأنها تنقضي وهو خارج من^(٣) اليمين^(٤) .
 وهذا قد ذكرناه ، وأن المولى من استحققت مطالبته بعد أربعة أشهر ؛ فإذا حلف
 على أربعة أشهر لم تستحق^(٥) عليه المطالبة^(٦) ؛ لأنه يقدر على الإصابة من غير حنث
 والمولى من لم يقدر على الإصابة بعد الوقف^(٧) إلا بالحنث .
 فخرج من حكم الإيلاء وصار ملتزماً لحكم اليمين (في)^(٨) غير الإيلاء ، إن
 وطئ حنث ، وإن لم يطأ لم يحنث ، والله أعلم^(٩) .

(١) في (ب) : ولا .

(٢) لا توجد في النسخ المخطوطة ، وتوجد في مختصر المزني .

(٣) في (ب) : عن .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، مختصر البويطي (ل ٢ ب) .

(٥) في (ب) : ما تستحق .

(٦) في (ب) : المطا .

(٧) في (ب) : الوقت .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) قد مر معنا ذكر هذه المسألة والخلاف فيها ص (١١٤) .

٤ - مسألة

[إذا حلف بطلاق إحدى زوجتيه أن لا يجامع الأخرى]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو حلف بطلاق امرأته ألا يقرب امرأة له ١٨٧/ب
أخرى بانث^(١) منه (ثم)^(٢) نكحها فهو مول .

قال المزني : وقال في موضع آخر : لو آلى منها ثم طلقها فانقضت عدتها ،
ثم نكحها نكاحاً جديداً ، أسقط^(٣) عنه حكم الإيلاء ؛ لأنها صارت في حالة
لو طلقها لم يقع طلاقه عليها ، ولو جاز أن تبين امرأة المولي حتى تصير أملك
لنفسها^(٤) منه ثم ينكحها فيعود الإيلاء^(٥) (جاز)^(٦) هذا بعد ثلاث
وزواج^(٧) (غيره)^(٨) ؛ لأن اليمين قائمة بعينها^(٩) (في امرأة بعينها)^(١٠)
يكفر إن أصابها^(١١) كما (لو)^(١٢) كانت اليمين قائمة قبل التزويج ، وهكذا
الظهار مثل الإيلاء ... الفصل^(١٣) .

وصورتها في رجل له زوجتان^(١٤) ، حفصة وعمرة ، فقال : يا حفصة : إن وطئتك

(١) في (ب) : بان .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : وسقط .

(٤) في النسخ المخطوطة (بنفسها) .

(٥) في المختصر : حكم الإيلاء .

(٦) ساقطة من (ب) .

(٧) في (ب) ، ومختصر المزني : وزوج .

(٨) لا توجد في النسخ المخطوطة ، وتوجد في مختصر المزني .

(٩) في (أ) : بنفسها .

(١٠) لا توجد في النسخ المخطوطة وتوجد في مختصر المزني .

(١١) في (أ) : (بإقرارها بها) ، وفي (ب) : (وكفران) ، مكان : (يكفر إن) .

(١٢) ليست في (ج) ، ومختصر المزني .

(١٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٢٧٣/٥) .

(١٤) في (ب) : امرأتان .

فعمرة طالق ، فهذا^(١) مولي من حفصة وحالف^(٢) بطلاق عمرة .

فإن أحدث طلاق^(٣) إحداهما^(٤) لم يخل من أن يطلق حفصة المولى عليها ، أو يطلق عمرة المحلوف بطلاقها .

فإن طلق حفصة المولى عليها ثم راجعها فالإيلاء منها بعد الرجعة باق . وإن لم يراجعها حتى انقضت العدة انقطع حكم الإيلاء منها .

فإن^(٥) عاد فاستأنف^(٦) نكاحها بعقد جديد نظر .

فإن نكحها بعد زوج من طلاق ثلاث ، فعلى قوله في الجديد كله ، وأحد قوليهِ في القديم لا يعود (الإيلاء)^(٧) .

وعلى القول الثاني في القديم : يعود .

فإن كان أقل من ثلاث ، فعلى قوله في القديم كله وأحد قوليهِ الجديد : يعود الإيلاء .

وإن شئت قلت :

فيه ثلاثة أقاويل^(٨) :

(١) في (ب) : وهو .

(٢) في (ج) : وحلف .

(٣) في (ب) : إطلاق .

(٤) في (أ) ، (ج) : أحدهما .

(٥) في (ب) : وإن .

(٦) في (ب) : استأنف .

(٧) ليست في (ج) .

(٨) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢٠ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٠ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٥/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٩١ أ، ب) .

وللمالكية قولان :

الأول : يعود الإيلاء ، سواء طلق ثلاثاً ، أو أقل .

والثاني : لا يعود إذا كان ثلاثاً .

انظر : المدونة الكبرى (٩٦/٣) ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٣٤/٢ ، ٤٣٥) ، شرح

الخرشي (٩٦/٤ ، ٩٧) .

أحدها : يعود الإيلاء في الطلاقين .

والثاني : لا يعود في الطلاقين .

والثالث: يعود إن كان الطلاق دون الثلاث^(١)، ولا يعود إن كان (الطلاق)^(٢)

ثلاثاً ، وهو قول أبي حنيفة^(٣) .

كما بنى عدد الطلاق في أحد النكاحين على الآخر إن كان دون الثلاث ،

ولا^(٤) يبنيا^(٥) عليه إن كان ثلاثاً .

وسواء^(٦) قلنا : إن الإيلاء يعود على هذه المطلقة أو لا يعود عليها ؛ فاليمين

بطلاق عمرة باقية لا تنتقض ؛ لأن اليمين بطلاقها يجوز أن يعلق بوطء الأجنبية ،

كما يجوز أن يعلق بوطء الزوجة^(٧) .

ألا تراه لو قال لزوجته : إن وطئت هذه الأجنبية فأنت طالق ، ثم نكح الأجنبية

ووطئها طلقت زوجته المحلوف بطلاقها^(٨) .

◀ وقال الحنابلة : يعود سواء طلق ثلاثاً ، أو أقل .

انظر : المغني (٥٥٠/٨) ، الشرح الكبير (٥٣٩/٨ ، ٥٤٠) ، المحرر (٨٦/٢) .

(١) في (أ) : ثلاث .

(٢) ليست في (أ) ، (جـ) .

(٣) انظر : المبسوط (٢٠/٧) ، البناية (٢٧٤/٥ ، ٢٧٥) ، شرح فتح القدير (١٩٧/٤) ، بدائع

الصنائع (١٧٨/٣) ، تبين الحقائق (٢٦٤/٢) ، شرح العناية (١٩٧/٤) ، الفتاوى الهندية

(٤٧٦/١) .

(٤) كهذا في النسخ المخطوطة ، والظاهر أنها : ولم .

(٥) في (ب) : ولا شيء .

(٦) في (ب) : وسواء إن .

(٧) في (ب) : (الأجنبية) وهو خطأ .

(٨) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢٠ ب ، ل ٢١ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٠ ب) ، روضة الطالبين

(٢٣٥/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٩٠ ب ، ل ٢٩١ ب) ، أسنى المطالب (٣٤٩/٣) .

أ - فصل (١)

فأما (٢) إن طلق (٣) عمرة المحلوف بطلاقها ، فإن كان طلاقاً رجعيّاً فما دامت (٤) ١٨٨ ب/ (في) (٥) عدتها ، فاليمين بطلاقها باقية (٦) ؛ لأنه لو طلقها في العدة وقع الطلاق ، فكان أولى أن تبقى فيه اليمين بالطلاق .
فعلى هذا يكون الإيلاء من حفصة باقياً بحاله ، ما لم تنقض عدة عمرة ؛ فإن راجع عمرة في عدتها فاليمين بطلاقها باقية بحالها ، والإيلاء (في) (٧) حفصة باقٍ بحاله .

فإن (٨) لم يراجعها حتى انقضت عدتها من الطلاق الرجعي أو كان الطلاق بائناً بثلاث أو في خلع (٩) ، أو لغير مدخول بها سقط حكم اليمين بطلاقها ؛ لأنها في حال لا يلحقها الطلاق المبتدأ ، فكان أولى أن لا يلحقها بصفة متقدمة ، فعلى هذا يسقط حكم الإيلاء في حفصة ؛ لأنه يقدر على إصابتها ولا تستضر (١٠) بطلاق غيرها .

(١) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢١ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٠ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٥/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٩٠ ب ، ل ٢٩١ أ) .

(٢) في (ب) : وأما .

(٣) في (ب) : يطلق .

(٤) في (أ) ، (جـ) : كانت .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) في (ب) : باقية راجعة .

(٧) ساقطة من (ب) .

(٨) في (أ) : وإن .

(٩) الخلع - بضم الخاء وفتحها - لغة : النزاع ؛ لأن كلاً من الزوجين لباس للآخر فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه .

واصطلاحاً : هو فرقة بعرض بلفظ طلاق أو خلع .

انظر : المصباح المنير (١٧٨/١) ، القاموس المحيط ص (٩٢١) ، أنيس الفقهاء ص (١٦١) ،

المنهاج مع مغني المحتاج (٢٦٢/٣) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٦٠) .

(١٠) في (جـ) : (يستضر) ، بالياء .

فإن عاد فنكح عمرة المحلوف بطلاقها بعقد جديد نظرت ؛ فإن نكحها بعد أن وطئ حفصة المولى منها (في زمان بينوتها ، سقطت يمينه بطلاق عمرة)^(١) لوجود الصفة من غير حنث ، فلم يتعلق بوجودها من بعد ذلك حنث ، وإن نكح عمرة المحلوف بطلاقها قبل أن وطئ^(٢) حفصة المولى منها ، فهل تعود يمينه بطلاق عمرة في النكاح الثاني أم لا ؟

إن كان الطلاق الأول ثلاثاً فعلى قوله في الجديد (كله)^(٣) وأحد قوليه في القديم : لاتعود اليمين^(٤) .

وعلى القول الثاني في القديم^(٥) : تعود اليمين .
وإن كان الطلاق الأول دون الثلاث فعلى قوله في القديم كله وأحد قوليه في الجديد تعود اليمين .

وعلى القول الثاني في الجديد لاتعود ، وإن شئت قلت في عود اليمين ثلاثة أقاويل^(٦) :

أحدها : تعود اليمين في الطلاقين .

والقول الثاني : لاتعود اليمين في الطلاقين .

والقول الثالث : تعود اليمين إن كان الطلاق الأول أقل من ثلاث ، ولاتعود إن كان ثلاثاً .

فعلى هذا إن قلنا : إن يمينه بطلاق عمرة تعود في نكاحها الثاني ، عاد إيلاؤه من حفصة لأنه متى أصابها طلقت عمرة .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب : يطأ .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (أ) : لايعود .

(٥) في (ب) : وعلى القديم في الثاني .

(٦) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢١ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١٠ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٥/٨) ،

المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٩١ أ) .

وإن قلنا : إن يمينه بطلاق عمرة لا يعود في نكاحها الثاني ، لم يعد إيلاؤه من حفصة ؛ لأنه متى أصابها لم تطلق عمرة .

فإن قيل : فلم ^(١) كان عود الإيلاء في حفصة معتبراً (يعود الطلاق في عمرة ، ولم يكن عود الطلاق في عمرة معتبراً) ^(٢) يعود الإيلاء في حفصة ؟

قلنا : لأن الإيلاء في حفصة ، لا يجوز أن يكون معقوداً بوطء الأجنبية ، والطلاق ^(٣) في عمرة يجوز ^(٤) عقده بوطء الأجنبية ، والله أعلم .

(١) في (ب) : فلو .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) : فالطلاق .

(٤) في (جـ) : يعود .

٥ . مسألة

[إذا آلى من امرأته الأمة ثم اشتراها]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو آلى من امرأته الأمة ؛ ثم اشتراها ١/١٨٩
فخرجت من ملكه ثم تزوجها ؛ أو العبد من حرة ؛ ثم اشتريته فعتق
فتزوجته^(١) ، لم يعد الإيلاء لانفساخ النكاح .

قال المزني : هذا^(٢) أشبه بأصله ... الفصل^(٣) .

وهاتان المسألتان^(٤) مختلفتا الصورة متفقتا الحكم .

إحدهما : في حر تزوج أمة ، وآلى منها ؛ ثم اشتراها ، فبطل بالشراء نكاحها ،
ثم تزوجها بعد عتقها أو بيعها ، هل يعود الإيلاء منها أم لا ؟

والثانية : في عبد تزوج حرة ، وآلى^(٥) منها ؛ ثم اشتريته ، فبطل النكاح بالشراء ،
ثم عاد فتزوجها بعد عتقه ، أو بيعه ، هل يعود الإيلاء منها أم لا ؟

والجواب في عود الإيلاء فيهما مبني على اختلاف أصحابنا في الفسخ بالملك^(٦) ،
هل يجري مجرى الطلاق الثلاث ، أو يجري مجرى ما دون الثلاث .

وفيه لهم وجهان^(٧) :

(١) في (ب) : وتزوجته .

(٢) في مختصر المزني : هذا كله .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، مختصر البويطي (ل ٣ أ) .

(٤) في (أ) ، (ج) : مسألتان .

(٥) في (ب) : فألا .

(٦) انفساخ النكاح بالملك معناه : أن الرجل إذا تزوج مملوكة لأجنبي ثم اشتراها انفسخ النكاح .

وكذلك المرأة الحرة إذا تزوجت بعبد مملوك لأجنبي ، ثم اشتريته انفسخ النكاح .

لأن ملك اليمين أقوى من ملك النكاح ؛ لأنه يملك الرقبة والمنفعة بملك اليمين ، أما النكاح فلا
يملك به إلا ضرباً من المنفعة .

انظر : التبيين ص (١٦١) ، المهذب (٤٥ / ٢) ، روضة الطالبين (١٢٩ / ٧) ، مغني المحتاج

(١٨٣ / ٣) .

(٧) انظر : الشامل (ج ٧ ل ٢١ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٤١ أ) ، روضة الطالبين (٢٦٠ / ٨) .

أحدهما - وهو قول أبي إسحاق المروزي^(١) - أنه يجري مجرى الطلاق الثلاث لأن الفسخ قد رفع جميع أحكام النكاح المتقدم^(٢) كالطلاق الثلاث .
 والوجه الثاني : أنه يجري مجرى ما دون الثلاث من الطلاق ؛ (لأنه إذا طلقها^(٣) في النكاح الثاني بنته^(٤) على عدد الطلاق)^(٥) في النكاح الأول ، ولأنها^(٦) تحل قبل زوج بخلاف الثلاث .
 فعلى هذا ، إن قلنا إنه يكون كالطلاق إذا كان أقل من ثلاث ؛ فعلى هذا يعود الإيلاء على قوله في القديم كله ، وأحد قوليه في الجديد ولا^(٧) يعود على القول الثاني في الجديد^(٨) .

(١) انظر : الشامل (ج٧ ل ٢١ أ) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٤١ أ) .

(٢) في (ب) : المقدم .

(٣) في (أ) : طلق .

(٤) في (أ) : بنت .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (ب) : وأنها .

(٧) في (ج) : فلا .

(٨) انظر : مختصر البويطي (ل ٣ أ) ، الشامل (ج٧ ل ٢١ أ) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٤١ أ) ،

روضة الطالبين (٢٦٠/٨) .

أ. فصل

فأما المزني ، فإنه قال : لا يعود الطلاق في الإيلاء والظهار في النكاح الثاني إذا ١٩٠/أ
كان معقوداً في النكاح الأول^(١) .

احتجاجاً بأمرين :

أحدهما : أنه حكم تعلق بعقد ، فإذا زال ذلك العقد زال حكمه ، وهذا فاسد
بعدد^(٢) الطلاق ، يزول^(٣) عقده^(٤) ، ولا يزول حكمه ، ويكون النكاح (الثاني
معتبراً بالنكاح)^(٥) الأول^(٦) .

والاحتجاج الثاني : أن قال : قد صارت في حال لو آلى^(٧) منها أو طلقها لم
يصح ، فكذلك^(٨) لا يصح أن يستدام فيها حكم^(٩) الإيلاء والطلاق .
وهذا فاسد بالجنون ؛ لأنه لا يصح أن يتديء فيه الإيلاء والطلاق^(١٠) ، ويصح
أن يستدام فيه ما تقدم من الإيلاء والطلاق . والله أعلم .

(١) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) .

(٢) في (ب) : عقد .

(٣) في (أ) ، (ج) : بزوال .

(٤) في (ب) : عقد .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) إذا طلق الرجل زوجته طليقة أو طلقتين وانقضت عدتها زال العقد ، ولها أن تتزوج من تشاء ،
وله أن يتزوجها بعقد جديد ، ولكن حكم الطلاق في النكاح الأول باق ، فإن كان قد طلقها
واحدة بقي له اثنتان ، وإن كان طلقها اثنتين بقيت له واحدة .

(٧) في (ج) : (الولا) ، وهو تصحيف .

(٨) في (أ) : وكذلك .

(٩) في (ب) : حكيم .

(١٠) التكليف من شروط الطلاق ، فلا يقع طلاق صبي ولا مجنون ، لا تنجزاً ولا تعليقاً .

انظر : الروضة (٢٢/٨) ، الوجيز (٥٣/٢) .

٦ . مسألة

[يستوي الحر والعبد في مدة الإيلاء]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : (والإيلاء)^(١) يمين لوقت^(٢) ، فالحر^(٣) ١/١٩٠
والعبد فيها سواء ، كما أن أجل العبد والحر العنين سواء^(٤) .
وهذا كما قال .

مدة الوقف في الإيلاء مقدرة^(٥) بأربعة أشهر مع الحر والعبد في الحرية والأمة^(٦) .
وقال مالك وأبو حنيفة : تنتصف^(٧) المدة بالرق .
ثم اختلفا :

فقال مالك : يعتبر بها الزوج (دون الزوجة)^(٨) فيوقف^(٩) العبد شهرين ، وإن^(١٠)

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (ب) : الوقف .

(٣) في (ب) : كالحر .

(٤) في مختصر المزني : كما أن أجل الحر ، وأجل العبد العنين سنة .

وانظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، مختصر البويطي (ل ٣ أ) .

أما أجل العنة : فيستوي فيه الحر والعبد ، والمسلم والكافر ؛ لأن المدة شرعت لأمر جبلي ،
وهو قلة الصبر عن الزوج ، وما يتعلق بالجبلة والطبع لا يختلف بالرق والحرية .

انظر : روضة الطالبين (١٩٩/٧) ، مغني المحتاج (٢٠٦/٣) ، أسنى المطالب (٣٥٤/٣) ،
حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (٢٥٥/٢) .

(٥) في (ب) : مقدورة .

(٦) انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٠ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٣ أ ، ب) ، حلية العلماء

(١٥٧/٧) ، فتح العزيز (جـ ١ ل ٢٨ أ) ، روضة الطالبين (٢٥١/٨) ، المطلب العالي (جـ ٢٠

ل ٣١٢ أ ، ب) ، الغاية القصوى (٨٢٥/٢) ، نهاية المحتاج (٧٣/٧) ، تحفة المحتاج (١٧٠/٨) ،

مغني المحتاج (٣٤٨/٣) ، أسنى المطالب (٣٥٤/٣) .

(٧) في (أ) : تنصف .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٩) في (ب) : فوقت .

(١٠) في (ب) : فإن .

كانت زوجته حرة^(١).

وقال أبو حنيفة : يعتبر بها الزوجة دون الزوج ، فيوقف للأمة شهرين ، وإن كان زوجها حراً^(٢).

فأما مالك ، فجعله معتبراً بالطلاق ؛ لأنهما يوجبان الفرقة^(٣) ، والعبد يملك طلقتين مع الحرية والأمة^(٤).

(١) انظر: الموطأ (٨٤/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٤٩٦/١) ، المعونة (٨٨٤/٣) ، المنتقى (٣٧/٤) ، الإشراف على مسائل الخلاف (١٤٢/٢) للقاضي : عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي ، الناشر : مطبعة الإدارة ، بداية المجتهد (١٧٢/٢) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٢٨/٢) ، شرح الخرشي (٤٢٨/٢) ، القوانين الفقهية ص (٢٠٨) .

(٢) انظر : الهداية مع البناية (٢٨٢/٥ ، ٢٨٣) ، الباب مع الكتاب (٦٢/٣) ، المبسوط (٣٣/٧) ، الاختيار (١٥٣/٣) ، تبين الحقائق (٢٦٦/٢) ، مختصر الطحاوي ص (٢٠٧) ، حاشية ابن عابدين (٤٢٤/٣) .

أما الإمام أحمد ، فله روايتان :

الأولى : أن مدة الإيلاء في حق العبد مثل الحر .

والثانية : أن مدة إيلاء العبد شهران .

انظر : المغني (٥٢٨/٨) ، الفروع (٤٧٨/٥) ، الإنصاف (١٨٣/٩) ، الكافي (٢٤١/٣) ، شرح منتهى الإرادات (١٩٣/٣) ، كشف القناع (٣٦٢/٥) .

وذهب الظاهرية إلى أن مدة إيلاء العبد شهران .

انظر : المحلى (٤٨/١٠) .

(٣) في (ب) : العدم .

(٤) قال القاضي عبد الوهاب المالكي في الإشراف (١٤٢/٢) :

(ودليلنا : أن مدة التبرص حق للزوج ، والحقوق معتبرة بمن جعلت له كالطلاق وغيره .

وتحريمه أن يقال : لأنه معنى وضع حقاً للشخص ، للرق تأثير في نقصانه ، فكان الاعتبار بمن هو حق له كالطلاق ، ولأنه أجل مضروب للزوج لدفع الضرر المتعلق بالوطء عن زوجته فلم

:

يعتبر في مقداره بالنساء) .

وقال ابن رشد في بداية المجتهد (١٧٢/٢) : (قياساً على حدوده وطلاقه) .

وانظر : المنتقى (٣٧/٤) ، المعونة (٨٨٤/٣) .

وأما أبو حنيفة ، فجعله معتبراً بالعدة^(١)؛ لأن بها تقع^(٢) البينة ، والأمة تعدد بقرئين مع العبد والحر^(٣) .

والدليل عليهما^(٤) قول الله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ، ولم يفرق بين الحر والعبد مع الحرية والأمة^(٥)؛ فكان على عمومه .

ولأنها مدة ضربت في عقد النكاح ، لرفع^(٦) الضرر الداخل^(٧) في الاستمتاع فلم تختلف بالحرية والرق كالعنة .

ولأنها يمين لوقت^(٨) ، فوجب^(٩) أن يستوي فيها الحر والعبد كسائر الأيمان وهذه أدلة الشافعي^(١٠) .

ولأنه قصد تحريم الاستمتاع بلفظ كان طلاقاً في الجاهلية ، فوجب أن يستوي فيه الحر والعبد كالظهار .

(١) في (ب) : بالعدد .

(٢) في (ب) : بهما تقع .

(٣) قال السرخسي في المبسوط (٣٣/٧) : (مدة الإيلاء مذكورة في القرآن بلفظ التربص ، وهو مختص بالنكاح فيتصرف بالرق كمدة العدة ، وفي العدة معنى الفسحة للزوج خصوصاً من عدة طلاق رجعي فيتصرف بالرق) .

وانظر : تبين الحقائق (٢٦٦/٢) ، البناية (٢٨٣/٥) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٣/٣) .

(٤) أي دليل الشافعي الذي رد به عليهما : أي على أبي حنيفة ومالك .

(٥) في (ب) : الأمة والحر .

(٦) في (أ) ، (ب) : لدفع .

(٧) في (ب) : الداخلي .

(٨) أي : حدد وقتها ، ولم تكن مطلقة .

(٩) في (ب) : توجب .

(١٠) قال الجويني في نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٠ أ) : (الإيلاء يمين معناها : يمين علق بوقت شرعاً ، فكانت كما لو علقها الحالف بالوقت ، ولو كان كذلك لم يؤثر الرق والحرية) .

وانظر : تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٣ أ) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١٢ أ ، ب) ، أسنى المطالب

فأما اعتبار مالك^(١) بالطلاق فلا يصح ؛ لأن الطلاق إزالة ملك ، و^(٢) الحر والعبد^(٣) مختلفان في الملك ، فاختلفا في إزالته^(٤) .

ومدة الإيلاء موضوعة لرفع^(٥) الضرر لا لإزالة الملك ، والضرر يستوي فيه الحر والعبد ، فاستويا في إزالته .

وأما اعتبار أبي حنيفة بالعدة فلا يصح ؛ لأن في العدة استبراء وتعبداً ، فالاستبراء بقرء^(٦) واحد تشترك فيه الحرية^(٧) والأمة ، والقرءان الزائدان تختلف في الحرية والأمة كالحلود^(٨) ، فاختصت الأمة بنصفه^(٩) ، وهو أحد القرئين ، فصارت عدتها تعبداً واستبراء قرئين^(١٠) ، ومدة الإيلاء موضوعة لما ذكرنا من رفع الضرر الذي تستوي فيه الحرية والرق^(١١) .

(١) أي : قياس مالك :

لأن أصل الاعتبار يدل على النفود والمضي في الشيء فإذا قلت : اعتبرت الشيء : فكأنك نظرت إلى الشيء ، فجعلت ما يعينك عبراً لذلك ، فتساويا عندك .
انظر : معجم مقاييس اللغة (٢٠٧/٤) ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون ، الناشر : دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) ، معراج المنهاج (١٢١/٢) ، البلبيل ص (١٩٣) .

(٢) في (ج) : في .

(٣) في (ب) : (والجلب والعنة) ، وهذا خطأ .

(٤) في (ب) : وإزالته .

(٥) في (أ) ، (ب) : لدفع .

(٦) في (ب) : فاستبرأ بفرق .

(٧) في (ج) : الحر .

(٨) تعاقب الأمة بنصف عقاب الحرية فتجلد خمسين جلدة إذا زنت ، وكذلك العبد ؛ لأنه كالأمة في الرق فوجب عليه نصف ما على الحر .

انظر : المهذب (٣٧٧/٥) ، الروضة (٨٧/١٠) .

(٩) في (ب) : ومنصفه .

(١٠) انظر : المهذب (٥٤٠/٤) ، الروضة (٣٦٨/٨) ، مغني المحتاج (٣٨٦/٣) .

(١١) انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٠ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٣ أ ، ب) ، حلية العلماء

(١٥٧/٨) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢٨ أ) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣١٢ أ ، ب) .

٧ - مسألة

[اختلاف الزوجين في انقضاء المدة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو قالت : (قد)^(١) انقضت أربعة ١٩٠ ب/ أشهر، وقال : لم تنقض ؛ فالقول قوله مع يمينه ، وعليها^(٢) البينة^(٣) .
وهذا صحيح ، إذا اختلفا في انقضاء المدة فادعتها^(٤) وأنكرها ، فالقول قول الزوج مع يمينه في بقاء المدة ، ولا مطالبة عليه لثلاثة معان :
أحدها : أننا على^(٥) يقين من بقائها ، و (في)^(٦) شك من انقضائها^(٧) .
والثاني : أنه حلف في وقت الإيلاء ، وهو فعل الزوج ، فكان قوله فيه أثبت ، كما لو اختلفا في أصله .
والثالث^(٨) : أن الأصل ثبوت النكاح ، وهي تدعي ما يخالفه من استحقاق
الفرقة^(٩) .

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (ج) : وعليه .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) .

(٤) في (ج) : وادعتها .

(٥) في (ج) : اتباعاً على .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) والقاعدة تقول : اليقين لا يزول بالشك .

راجع : الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٣٧) .

(٨) في (ب) : (والثاني) ، وهو خطأ .

(٩) في (ب) : الغريم .

وانظر : الشامل (ج ٧ ل ٢١ ب) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٥٠ أ ، ب) ، المهذب (١١١ / ٢) ،

فتح العزيز (ج ١٤ ل ٤٠ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٩ / ٨) ، الغاية القصوى (٨٢٦ / ٢) ، مغني

المحتاج (٣٥١ / ٣ ، ٣٥٢) ، أسنى المطالب (٣٥٧ / ٣) .

٨ - مسألة

[إذا آلى من مطلقة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو آلى (من)^(١) مطلقة يملك رجعتها i/١٩١
كان مولياً من حين راجعها ، ولو لم يملك رجعتها لم يكن مولياً^(٢) .
وهذا صحيح .

وفي بعض النسخ : ولو لم يراجعها لم يكن مولياً .

وكلا النقلين صحيح .

وهما مسألتان :

أحدهما^(٣) : أن يولي من مطلقة يملك رجعتها في العدة .

فالإيلاء^(٤) منها في عدتها منعقد ؛ لأن أحكام النكاح جارية عليها في عدة الرجعة ؛

من التوارث^(٥) ، ووجوب النفقة^(٦) ، ووقوع الطلاق والظهار^(٧) ، فكذلك الإيلاء .

وإذا انعقد إيلاؤه نظر ، فإن لم يراجعها سقط حكم الإيلاء بالطلاق المتقدم عليه

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٢٧١/٥) .

(٣) في (ب) : إحداهما .

(٤) في (ب) : بالإيلاء .

(٥) قال الشيرازي في كتاب الرجعة من المذهب (٣٧٥/٤) : فإن مات أحدهما - أي أحد

الزوجين - ورثه الآخر ، لبقاء الزوجية إلى الموت .

وانظر : الروضة (٢٢٨/٨) ، مغني المحتاج (٣٤٠/٣) ، العذب الفاضل (٢٠/١) لأبراهيم بن

عبدالله الفرضي ، الناشر : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، سنة (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .

(٦) قال الشيرازي في المذهب (٦٢٠/٤) : (إذا طلق امرأته بعد الدخول طلاقاً رجعياً ، وجب لها

السكنى والنفقة ، لأن الزوجية باقية ، والتمكين من الاستمتاع موجود) .

وانظر : التنبيه ص (٢٠٨) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٤٤٠/٣) ، الروضة (٦٤/٩) ، كفاية

الأخيار (٨٢/٢) .

(٧) قال الشيرازي في المذهب (٣٧٤/٤) : (ويجوز أن يطلق الرجعية ، ويلاعنها ، ويولي منها ،

ويظاها منها ؛ لأن الزوجية باقية) .

وانظر : التنبيه ص (١٨٢) ، الروضة (٢٢٢/٨) ، كفاية التنبيه (ج ٨ ل ٢٠٨ ب) .

وإن راجع استقر الإيلاء ، واستحقت^(١) المطالبة ؛ لأن الرجعة (قد رفعت ما تقدم من تحريم الطلاق ، وإذا استقر إيلاؤه بالرجعة)^(٢) كان أول مدة الوقف^(٣) من وقت الرجعة^(٤) ، لا من وقت الإيلاء^(٥) .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : أول المدة من وقت الإيلاء^(٦) ، بناء على أصله في أن^(٧) الرجعية^(٨) غير محرمة^(٩) .

(١) في (ب) : واستحق .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) : الوقت .

(٤) في (ب) : (الجمعة) ، وهو تصحيف .

(٥) انظر : الأم (٢٧١/٥) ، الشامل (ج٢١٧ ب ، ل٢٢ أ) ، نهاية المطلب (ج٢٧ ل٥٠ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل١ ب) ، روضة الطالبين (٢٥١/٨) ، الغاية القصوى (٨٢٥/٢) ، إخلاص النواي (٢٩٠/٣) ، أسنى المطالب (٣٤٧/٣) ، مغني المحتاج (٣٤٩/٣) ، حاشية الشرقاوي (٣١٣/٢) ، حاشية البيجوري (١٦١/٢) .

(٦) انظر : المبسوط (٣١/٧) ، البناء (٢٨١/٥ ، ٢٨٢) ، تبيين الحقائق (٦٦/٢) ، شرح فتح القدير (٢٠٤/٤) ، حاشية ابن عابدين (٤٣١/٣) .

(٧) في (ب) : أن أصله إلى .

(٨) في (ج) : الرجعة .

(٩) في (ب) : محرم .

وانظر : تحفة الفقهاء (١٧٧/٢) ، تبيين الحقائق (٢٥٧/٢) ، الفتاوى الهندية (٤٦٨/١) .

وقد وافقه الإمام مالك ، والإمام أحمد في رواية .

وللإمام أحمد رواية أخرى : أن الإيلاء لا يصح من الرجعية .

انظر : المدونة (٩٥/٣) ، المعونة (٨٨٢/٣) ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٢٧/٢ ، ٤٢٨) ، شرح الخرشي (٩٠/٤) ، المُحَرَّر (٨٧/٢) ، المغني (٥٢٣/٨) ، كشف القناع (٣٦١/٥) .

وذكر ابن قدامة في المغني (٥٢٣/٨) أن ظاهر كلام الخرقي يدل على موافقة الإمام الشافعي ، فقال : (ويجيء على قول الخرقي ، أن لا يحتسب عليه بالمدة إلا من حين راجعها ؛ لأن ظاهر كلامه أن الرجعية محرمة ، وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنها معتدة منه ، فأشبهت البائن ، ولأن الطلاق إذا طرأ قطع المدة ، ثم لا يحتسب عليه بشيء من المدة قبل رجعتها ، فأولى أن يستأنف المدة في العدة) أ.هـ .

ونحن نبني أصلنا في أن الرجعية (محرمة^(١)) لأمرين^(٢):

أحدهما : أن مدة الإيلاء مضروبة^(٣) في نكاح كامل ليقصد^(٤) بها رفع الضرر الداخِل عليها ، وقد دخل الضرر عليها بالطلاق الرجعي حتى منعت^(٥) بها النكاح فخرج هذا الإيلاء قبل الرجعة أن يكون مختصاً بالضرر، فلم يحتسب في المدة. والثاني : أن مدة الإيلاء مضروبة ؛ ليؤخذ^(٦) بالإصابة عند انقضائها ، وانقضاء المدة في العدة يمنع من أخذه بالإصابة ، فلم يجز أن يكون محسوباً بالمدة .

(١) قال النووي في الروضة (٢٢١/٨) : (يحرم وطء الرجعية ، ولمسها ، والنظر إليها ، وسائر الاستمتاع) .

وانظر : التنبيه ص (١٨٢) ، المهذب (٣٧٤/٤) ، حلية العلماء (١٢٣/٧) ، فتح الوهاب (٨٩/٢) .

(٢) انظر : الشامل (ج٧ ل ٢٢ أ) ، فتح العزيز (ج٧ ل ٢٢ أ) ، أسنى المطالب (٣٤٧/٣) ، مغني المحتاج (٣٤٩/٣) .

وقال ابن الصباغ في الشامل (ج٧ ل ٢٢ أ) : (ودليلنا : أنها معتدة منه ، فلا تحتسب عليه مدة العدة من زمان الإيلاء كما لو قال لها : أنت بائن ، وتخالف عين المطلقة ؛ لأنه متمسك بعصمتها ، وما هنا هي جارية إلى بينونة ، فأما إن كانت بائناً ، فإن الإيلاء لا يصح منها ؛ لأنها أجنبية) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) في (ج) : فيقصد .

(٥) في (أ) ، (ب) : تشعب .

(٦) في (ب) : ليوجه ، وفي (ج) : ليوجد .

أ - فصل

وأما المسألة الثانية : فهي أن يولي من معتدة^(١) في طلاق بائن ، إما لأنه ثلاث ، ١٩١/ب وإما لأنه دونها بعوض^(٢) ، فلا ينعقد الإيلاء منها كالأجنبية^(٣) ، فلو نكحها بعد ذلك لم يصير مولياً ، وكان حالفاً^(٤) لا تلزمه^(٥) المطالبة^(٦) .
وقال مالك : يكون بإيلائه منها في العدة البائن مولياً إذا نكحها ، وكذا لو آلى منها ومن أجنبية كان مولياً^(٧) .

وهكذا عند أبي حنيفة على قوله في عقد الطلاق قبل النكاح^(٨) .
وفيما تقدم معه^(٩) من الدليل في الطلاق كاف في الإيلاء ، مع قول الله تعالى :
﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وليست هذه^(١٠) من نسائه .

(١) في (ب) : معتد .

(٢) لأن الطلاق بعوض لارجعة فيه .

انظر : الروضة (٣٩٧/٧) .

(٣) قال النووي : (لو قال لأجنبية : والله لا أطوك تمحض عيناً ، فلو وطئها قبل النكاح أو بعده لزمه كفارة يمين ، ولا ينعقد الإيلاء ، حتى لو نكحها لا تضرب المدة) .

وذكر المتولي في التتمة وجهاً آخر : أنه إذا نكحها صار مولياً ؛ لأن اليمين باقية والضرر حاصل .

قال النووي : والصحيح الأول .

انظر : تنمة الإبانة (ج ٩ ل ١ ب ، ل ٢ أ) ، الروضة (٢٢٩/٨) .

(٤) في (ب) : مخالفاً .

(٥) في (ب) : لا تلزمه .

(٦) انظر : الأم (٢٧١/٥) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٢ أ) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٧٩ ب) .

ووافقه الإمام أحمد .

انظر : المغني (٢٤/٨) .

(٧) انظر : الإشراف (١٤/٢) ، حاشية الدسوقي (٤٢٧/٢) ، شرح الخرشي (٩٠/٤) .

أما مسألة الإيلاء من البائن فلم أحده .

(٨) ذهب أبو حنيفة إلى أنه إذا آلى من بائن لا يكون مولياً ، وكذا إذا آلى من أجنبية لا يكون مولياً .

أما عقد الطلاق قبل النكاح ، بأن يقول : إن تزوجتك فأنت طالق ، فإنه يصح عند أبي حنيفة .

انظر : البناء (٢٨١/٥ ، ٢٨٢) ، بدائع الصنائع (١٧١/٣) ، تبين الحقائق (٢٣١/٢ ، ٢٦٦) ،

شرح فتح القدير (٢٠٤/٤) ، تحفة الفقهاء (١٩٦/٢) .

(٩) في (ب) : منع .

(١٠) في (ب) : في هذه .

٩ . مسألة

[لا فرق في الإيلاء بين الحرة والأمة ، والمسلمة والذمية]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : والإيلاء من كل زوجة^(١) حرة أو أمة ، ١٩١/ب مسلمة^(٢) وذمية^(٣) سواء^(٤) .

وهذا صحيح ؛ لعموم قول الله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ ولم يفرق^(٥) .

ولأن من ملك الطلاق ، ملك الإيلاء والظهار ، كالحرة المسلم مع الحرة المسلمة .
ولأنهن في أحكام الزوجية سواء ، فوجب أن يكن^(٦) في الإيلاء سواء ، والله أعلم^(٧) .

(١) في (ب) : (وجه) ، سقطت الزاي .

(٢) في مختصر المزني : وأمة ومسلمة .

(٣) الذمة في اللغة : العهد ؛ لأن نقضه يوجب الذم .

وتفسر بالأمان والضمان ، وكل ذلك متقارب ، ومنها قيل للمعاهد من الكفار ذمي ؛ لأنه أومن على ماله ودمه بالجزية .

انظر : القاموس المحيط ص (١٤٣٤) ، مختار الصحاح ص (٢٢٣) ، المطلع ص (١٢٢١) ، أنيس الفقهاء ص (١٨٢) ، التنبيه ص (٢٣٦) ، مغني المحتاج (٤/٢٤٣) .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (١٩٩) ، الأم (٥/٢٧١) .

(٥) في (ب) : (يصرف) ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) ، (ج) : يكون .

(٧) انظر : الأم (٥/٢٧١) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٢ أ) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ١ أ) ، فتح العزيز

(جـ ١٤ ل ٢ ب) ، روضة الطالبين (٨/٢٣٠) ، شرح منهج الطلاب (٤/٤٦) .

الباب الثالث

باب

الوقف من كتاب الإيلاء^(١)

قال الشافعي رحمه الله : إذا مضت (مدة)^(٢) أربعة أشهر^(٣) للمولي ١/١٩٢
وقف^(٤)، وقيل له : إن فئت وإلا فطلق ، والفيئة الجماع إلا من عذر ، فيفيء
بلسانه^(٥) ما كان^(٦) العذر قائماً ، فيخرج بذلك من الإضرار^(٧).

قد^(٨) ذكرنا أنه لا مطالبة على المولي قبل انقضاء مدة الإيلاء وهي تربص أربعة
أشهر ، فإذا انقضت كان الخيار لها^(٩) في مطالبتها وتركه .

فإن طالبت كان الزوج مخيراً بين الفيئة أو^(١٠) الطلاق ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ
فَاءَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ • وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ، فأيهما
فعل لم يكن للزوجة مطالبة بالآخر^(١١).

فإن طلق لم يكن لها^(١٢) مطالبة بالفيئة ، وإن فاء لم يكن لها مطالبة بالطلاق^(١٣).

(١) في (أ) : كتاب الوقف من كتاب الإيلاء، وفي (ب) : باب الوقف من الإيلاء، وفي مختصر المزني :

الوقف من كتاب الإيلاء ، ومن الإملاء على مسائل ابن القاسم ، والإملاء على مسائل مالك .

(٢) ليست في مختصر المزني .

(٣) في مختصر المزني : الأربعة الأشهر .

(٤) في (ب) : المولي وقت .

(٥) في مختصر المزني : باللسان .

(٦) في (ب) : أنه ما كان .

(٧) في مختصر المزني : الضرار .

وانظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧١/٥) ، أحكام القرآن للشافعي ص (٢٤٧) .

(٨) في (ب) : وقد .

(٩) في (أ) ، (ج) : إليها .

(١٠) في (ب) : و .

(١١) في (ب) : بالأخرى .

(١٢) في (ج) : له .

(١٣) انظر : أحكام القرآن للشافعي ص (٢٤٧، ٢٤٨) ، شرح مختصر المزني (ج٨ ل ٢ أ) ، لأبي

الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٢٦٦ فقه

شافعي ، الشامل (ج٧ ل ٢٢ أ) ، روضة الطالبين (٢٥١/٨ ، ٢٥٢) .

أ - فصل (١)

فإذا تقرر أنه مخير فيهما ، فقد مضى الكلام في صفة الطلاق ، وأنه رجعي^(٢) ، ١/١٩٢
فإن زاد على الواحدة كان متطوعاً بها ؛ وأما الفئمة فهي الجماع ؛ لأن الفيء في اللغة
الرجوع إلى ما فارق .

قال الله تعالى: ﴿ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، أي ترجع إلى طاعة الله^(٤) .

وهو^(٥) بالإيلاء ممتنع من الجماع ، فكانت الفئمة^(٦) فيه الرجوع إليه ، وإذا
كانت الفئمة الرجوع إلى الجماع .

فلا يخلو حاله من أن يكون قادراً عليه (أو عاجزاً عنه ؛ فإن كان قادراً
عليه)^(٧) لم يكن فائئاً إلا بجماع^(٨) ، وأقله ما ذكرنا من التقاء الختانين^(٩) ، وإن كان
عاجزاً عنه لعذر من مرض أو غيره لزمه أن يفيء فيء معذور بلسانه .

وهو أن يقول : لست أقدر على الوطء ، ولو قدرت عليه لفعلت ، وإذا قدرت
عليه فعلته .

(١) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٢٨١ أ) ، المذهب (٢/١١٠ ، ١١١) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٢ أ) ،
روضة الطالبين (٨/٢٥٤) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٠ ب) ، نهاية المحتاج (٧/٧٤) ، مغني
المحتاج (٣/٣٥٠) .

(٢) ص (١٩٢) .

(٣) سورة الحجرات : آية (٩) .

(٤) قال الشافعي : (والفيء : الرجعة عن القتال بالهزيمة ، أو التوبة وغيرها ، وأي حال ترك بها
القتال ، فقد فاء .

والفيء بالرجوع عن القتال : الرجوع عن معصية الله إلى طاعته ، والكف عما حرم الله عز
وجل) .

انظر : أحكام القرآن ص (٣٠٩ ، ٣١٠) .

(٥) في (ب) : وهي .

(٦) في (ب) : (فكان الإيلاء) ، وهو خطأ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) في (ب) : لجماع .

(٩) لأن أحكام الجماع متعلقة بالتقاء الختانين .

فيقوم فيئه بلسانه في^(١) حال عذره في إسقاط المطالبة ، مقام فيئه بوطنه^(٢) .

وقال أبو ثور : لا يلزمه الفيئة^(٣) باللسان حتى يقدر عليها بالوطء ، وتؤخر

المطالبة إلى زوال العذر^(٤) .

استدلالاً بأمرين :

أحدهما : أنه لو لزمه في حال العذر أن يفيء بلسانه ، لما لزمه الفيء^(٥) بالوطء بعد زوال عذره لسقوط الحق بما تقدم .

والثاني : أنه لو قام مقام الوطء في سقوط^(٦) المطالبة ؛ لقام مقامه في وجوب الكفارة^(٧) .

ودليلنا: قول الله تعالى: ﴿ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، والفيئة: الرجوع .

ولم يفرق بين رجوع بالقول ، أو رجوع بالفعل .

ولأن الفيئة تراد لدفع الضرر^(٨) بالإيلاء ، وسكون النفس إلى زواله بها .

(١) في (ب) : صدر من .

(٢) قال ابن الصباغ في الشامل (ج٧ ل٢٢ أ) : (يخير بين الطلاق ، وبين أن يفيء بلسانه فيقول : إذا قدرت وطئت هكذا ذكره القاضي .

وذكر الشيخ أبو حامد ، أنه يقول : ندمت على ما فعلت ، وإذا قدرت وطئت .

والأول أقيس ؛ لأن الغرض أن يظهر رجوعه عن المقام على اليمين ، وقد حصل بظهوره عزمه .

وانظر : شرح الطبري (٨/ل٢ أ) ، روضة الطالبين (٨/٢٥٤) ، مغني المحتاج (٣/٣٥٠) .

(٣) في (ب) : (لأن يلزم العنة) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر قوله في : المهذب (٢/١١٠ ، ١١١) ، حلية العلماء (٧/١٥٢) ، المغني (٨/٥٣٨) ،

كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣٠ ب) .

(٥) في (أ) ، (ج) : الفيئة .

(٦) في (ب) : لسقوط .

(٧) أي : الرعد بالوطء لا يوجب الكفارة مثل الوطء ، فكذلك لا يقوم مقام الوطء في سقوط المطالبة .

وذكر ابن قدامة وابن الرفعة دليلاً آخر له ، وهو : لأن الضرر بتزك الوطء لا يزول بالقول .

انظر : المغني (٨/٥٣٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣٠ ب) .

(٨) في (ج) : (الضرب) ، وهو تصحيف .

وقد يرتفع (الضرر ، وتسكن النفس بقول العاجز ، كما يرتفع) ^(١) بفعل القادر .

ولأن الفيئة ترفع الضرر كالشفعة ^(٢) .

ثم ثبت أن المطالبة بها مع القدرة على أخذها ^(٣) يكون بالفعل ، وهو دفع الثمن ، وانتزاع المبيع .

فإن عجز عنها كانت المطالبة فيها بالقول ، وهو الإشهاد على نفسه ^(٤) بالطلب ^(٥) .
كذلك الفيئة في الإيلاء .

فأما استدلال أبي ثور ، بأن المطالبة لو سقطت بفيء ^(٦) اللسان لما وجبت بزوال ^(٧) العذر .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) الشفعة - بضم الشين ، وإسكان الفاء ، وحكي ضمها - لغة : مأخوذة من الشفع ، بمعنى الضم ، من شفعت الشيء ، إذا ضمته .

وسمي بذلك ؛ لضم نصيب الشريك إلى نصيبه ، أو بمعنى التقوية ، أو الزيادة .

وشرعاً : حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض .

انظر : لسان العرب (١٣٨/٨) ، المصباح المنير (٣١٧/١) ، القاموس المحيط ص (٩٤٧) ،
المطلع ص (٢٧٨) ، مغني المحتاج (٢٩٦/٢) ، كفاية الأخيار (١٨٤/١) .

(٣) في (ب) : أحدهما .

(٤) في (ب) : الفيئة .

(٥) انظر : الوجيز (٢٢٠/١) ، حلية العلماء (٢٨٣-٢٨٨) ، فتح العزيز (ج٤ ل ١٤٣ أ ، ب) ،

روضة الطالبين (٨٨-٨٣/٥) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣٠٧/٢ ، ٣٠٨) ، التنبية ص (١١٧) ،
كفاية الأخيار (١٨٥/١) .

وقال النووي في المنهاج : (والأظهر أن الشفعة على الفور ، فإذا علم الشفيع بالبيع فليادر على العادة .

فإن كان مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري ، أو خائفاً من عدو ، فليوكل إن قدر ، وإلا فليشهد على الطلب . فإن ترك المقدور منهما بطل حقه في الأظهر) .

(٦) في (جـ) : ففيء .

(٧) في (ب) : زوال .

ففساد بالمطالبة بالشفعة تكون بالقول مع العجز ، ولا يسقط حق الطلب عند زوال العذر .

ومن^(١) أوجبنا عليه عند عدم الماء والتراب أن يصلي ، ولا يسقط^(٢) الصلاة إذا قدر على إحدى الطهارتين^(٣) .

وأما استدلاله بأنه لما لم تجب به الكفارة ، لم تسقط به المطالبة ففساد .
لأن الفيئة غير معتبرة بوجوب الكفارة .

ألا ترى أن المجنون يفىء فتسقط^(٤) المطالبة ، وتصح الفيئة ، ولا تجب عليه الكفارة^(٥) .

(١) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب (كمن) .

(٢) هكذا في النسخ المخطوطة (يسقط) بالياء ، والصواب (تسقط) بالتاء .

(٣) قال النووي : (ومن لم يجد ماء ولا تراباً لزمه في الجديد أن يصلي الفرض ويعيد) .

قال الشريبي : (ويعيد) إذا وجد أحدهما - أي الماء أو التراب - لأن هذا العذر نادر ولا دوام له .

وذكر الشريبي في مقابل الجديد أقوال :

أحدها : تجب الصلاة بلا إعادة ، وطرد ذلك في كل صلاة وجبت في الوقت مع خلل .

الثاني : يتدب له الفعل ، وتجب الإعادة .

الثالث : يتدب له الفعل ، ولا إعادة .

الرابع : يحرم عليه فعلها .

انظر : المنهاج مع مغني المحتاج (١/١٠٦) ، نهاية المحتاج (١/٣١٧ ، ٣١٨) ، الوجيز (١/٢٣) .

(٤) في (أ) : فتسقط الكفارة .

(٥) في (ج) : كفارة .

وانظر : شرح مختصر المزني للطبري (ج٨ ل ٢ أ) ، المهذب (٢/١١١) ، كفاية النبيه (ج٨

ل ٢٣٠ ب) .

ب - فصل

فإذا تقرر^(١) أن الفئعة (باللسان تسقط المطالبة في حال العذر فإذا زال العذر ١/١٩٣
سقط حكم الفئعة باللسان)^(٢)، ولزمه^(٣) أن يفيء بالجماع كالشفيع إذا أشهد
بالطلب في الغيبة ثم حضر ، جدد المطالبة بدفع الثمن وانتزاع المبيع ، ويصير^(٤)
كالمتديء بالعلم في الحضور^(٥) .

وقال أبو حنيفة : لا يلزمه أن يفيء بالوطء عند القدرة بعد أن فاء (بلسانه)^(٦)
في حال العجز .

لأن ما كان^(٧) فئعه في الإيلاء لم يلزمه^(٨) إعادته^(٩) فيه كالوطء^(١٠) .

(١) في (ج) : ثبت .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (أ) ، (ب) : ولزم .

(٤) في (ب) : ونصه ، وهو تصحيف .

(٥) انظر : روضة الطالبين (٨٣/٥ - ٨٨) .

(٦) ليست في (أ) ، (ج) .

(٧) هذا في النسخ المخطوطة ، والظاهر أنها : من كان .

(٨) في (ب) : يلزم .

(٩) في (أ) ، (ج) : إعادة .

(١٠) يرى أبو حنيفة أنه إذا فاء بلسانه لعجز عن الوطاء ، ثم قدر على الوطاء في المدة - وهي
الأربعة الأشهر - أنه يبطل الفيء باللسان ، ويصير فيؤه بالجماع .

انظر : بدائع الصنائع (١٧٤/٣) ، الهداية مع البنائة (٢٨٥/٥) ، شرح فتح القدير (٢٠٧/٥) ،

تبيين الحقائق (٢٦٦/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (١٥٥/٣) ، اللباب (٦٢/٣) .

تنبيه : أخطأ الماوردي هنا في النقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

فنقل عنه أنه لا يلزم المولي أن يفيء بالوطء عند القدرة عليه ، بعد أن فاء بلسانه .

وفي المقابل أخطأ كثير من علماء الحنفية كالمرغيناني ، والكاساني ، وابن الزيلعي وغيرهم في
النقل عن الشافعي .

فقد نقلوا عنه أن الفيء لا يكون إلا بالجماع ، وهو خطأ .

وقد رد هذا أحد علماء الأحناف ، وهو ابن الهمام فقال عند قول المرغيناني : (وقال الشافعي

ودليلنا ما قدمناه من الشفعة ، (و)^(١) هو أن الوطاء حق ثبت لها مع القدرة فلم يسقط بالعجز حكم القدرة كسائر الحقوق .

ولأن ما (لم)^(٢) يثبت به في الإيلاء ، لم يسقط به الوطاء المستحق في الإيلاء كالقبلة^(٣) .

ولأن فيئة اللسان^(٤) لا تتم إلا (أن)^(٥) يعد فيها بالوطء مع القدرة ، فلم يجز^(٦) أن يسقط بها موجب^(٧) وعده عند القدرة ، والله أعلم^(٨) .

← لا فيء إلا بالوطء .

والحق أن مذهب الشافعي ومالك وأحمد كقولنا .

انظر : شرح فتح القدير (٢٠٦/٥) ، بدائع الصنائع (١٧٤/٣) ، تبيين الحقائق (٢٦٦/٢) .

(١) ليست في (أ) ، (ج) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : (كالقدرة) ، وهو تصحيف .

(٤) في (أ) : باللسان .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) في (ب) : (يجب) ، وهو تصحيف .

(٧) في (ب) : وجوب .

(٨) انظر : الشامل (ج٧ ل٢٢ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٤/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣١ أ) .

وقد وافق المالكية والحنابلة الشافعية .

ينظر : الكافي لابن عبد البر (٤٩٩/١) ، المقدمات والمهدات (٦٢٦/١) ، المنع (٢٣٧/٣) ،

الكافي لابن قدامة (٢٥١/٣) ، كشف القناع (٣٦٥/٥) .

١ - مسألة

[إذا جامع في الأربعة الأشهر]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو جامع في الأربعة الأشهر ، خرج من ١٩٣ ب /
حكم الإيلاء وكفر عن يمينه^(١).

أما إن كانت يمينه على أقل من أربعة أشهر ، فليس بمولي ، فمتى^(٢) وطأ وجبت عليه كفارة يمينه ، لا تختلف سواء كانت بالله تعالى ، أو بغير الله^(٣).
وإن كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر فهو مولي ، فإن فاء فيها بالوطء نظر في يمينه ، فإن كانت يعتق أو طلاق علقهما^(٤) بوطئه ، فوطئه موجب للحنث بوقوع الطلاق والعتق ، وإن كانت يمينه بالله تعالى ففي^(٥) وجوب الكفارة عليه^(٦) قولان^(٧) :
أحدهما - وهو القديم - أشار^(٨) إليه في موضع منه - أنه لا كفارة عليه ؛ لأن الله تعالى جعل للإيلاء^(٩) حَكَمين :
الفَيْثَة ، أو الطلاق .

فلم يَجْزِ^(١٠) أن يضم إليهما^(١١) ثالث ، (و)^(١٢) هو الكفارة ؛ لما في إيجابها

(١) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٥/٢٧١) .

(٢) في (ب) ، (ج) : ومتى .

(٣) في (ب) : (لنا عن دفعه) ، وهو تصحيف .

(٤) في (ب) : (عليها) ، وهو تصحيف .

(٥) في (ب) : في .

(٦) في (ب) : ففيه .

(٧) انظر : شرح مختصر المزني للطبري (ج٨ ل ١٢ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٣٣ أ ، ب) .

(٨) في (ب) : وأشار .

(٩) في (أ) : الإيلاء .

(١٠) في (ب) : يجب .

(١١) في (ب) : إليها .

(١٢) ليست في (أ) ، (ب) .

من زيادة على حكم النص .

ولأن الله تعالى وصف الفيئة بالغفران .

فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وما غفر (لمن يكفر)^(١) .

كقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾^(٢) .

فلم يكفر لغو اليمين للعفو عنه^(٣) .

ولأنه يخير^(٤) بين الفيئة والطلاق ، فلما لم يجب بالطلاق^(٥) تكفير ، لم يجب

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) سورة البقرة : آية (٢٢٥) ، سورة المائدة : آية (٨٩) .

(٣) في (أ) : المعفو عنه ، وفي (ب) : امن اللغو منه .

أما لغو اليمين

فقال الشافعي : اللغو في كلام العرب : الكلام غير المعقود عليه قلبه ، وجماع اللغو يكون في الخطأ .

وذكر الماوردي في معنى لغو اليمين ستة تأويلات :

أحدها : ما يسبق به اللسان من غير قصد ، كقوله : لا والله ، وبلى والله ، وهو قول عائشة وابن عباس ، وإليه ذهب الشافعي .

والثاني : أن لغو اليمين ، أن يحلف على الشيء يظن أنه كما حلف عليه ، ثم يتبين أنه بخلافه ، وهو قول أبي هريرة .

والثالث : أن لغو اليمين ، أن يحلف بها صاحبها في حال الغضب من غير قصد قلب ولا عزم ، ولكن صلة للكلام ، وهو قول طاوس .

والرابع : أن لغو اليمين أن يحلف بها في المعصية ، فلا يكفر عنها ، وهو قول سعيد بن جبير ، ومسروق ، والشعبي .

والخامس : أن اللغو في اليمين ، إذا دعا الحالف على نفسه ، كأن يقول : إن لم يفعل كذا ، فأعصى الله بصره ، أو قلل من ماله وهو قول زيد بن أسلم .

والسادس : أن لغو اليمين ، هو ما حنث فيه الحالف ناسياً ، وهذا قول النخعي .

انظر : أحكام القرآن للشافعي ص (٤٥٢) ، النكت والعيون (١/٢٨٦ ، ٢٨٧) ، تفسير القرطبي

(٣/٦٦-٦٨) ، القاموس المحيط ص (١٧١٥) .

(٤) في (ب) : يخير .

(٥) في (ب) : الطلاق .

بالفيئة تكفير^(١).

والقول الثاني - قاله في الجديد وهو الصحيح - أن الكفارة عليه واجبة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ ذَلِكْ كَفَّارَةٌ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾^(٢) فكان على عمومته في الإيلاء وغيره .

ولأن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه »^(٣).

وفئة المولي في الأربعة أشهر خير منها بعدها ، وذلك لا يمنع (من)^(٤) وجوب التكفير .

ولأن يمين المولي أغلظ (من)^(٥) يمين غير^(٥) المولي ؛ ثم ثبت أنه لو لم يكن مولياً بيمينه لكفر بحنثه ، فإذا كان مولياً فأولى أن يكفر^(٦).

ولأن يمينه بالله تعالى أغلظ مأثماً من يمينه بالعتق والطلاق ، فلما لزمه العتق والطلاق إذا حنث بهما فأولى أن تلزمه الكفارة إذا حنث بالله تعالى ؛ فإذا تقرر

(١) قال ابن الرفعة : (ولا تلزمه - أي الكفارة - لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، فوعد المولي بالمغفرة والرحمة إذا كان بعد المدة ، فأوجب ذلك سقوط حكم الدنيا ، كما أنه لما من على المحارب بقبول توبته قبل القدرة عليه ، وامتنح نفسه بكونه غفوراً رحيماً ؛ أوجب ذلك إسقاط حكم الدنيا ، ولأن الإيلاء باقتضاء الفيئة ؛ أو الطلاق قائم مقام المواخذة) .

انظر : كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٣ ب) .

(٢) سورة المائدة : آية (٨٩) .

(٣) أخرجه البخاري (٥١٦/١١ ، ٥١٧) مع الفتح ، ومسلم برقم (١٦٤٩) ، والنسائي (١١/٧) ، (١٢) ، وأبو داود برقم (٣٢٧٤) ، وابن ماجه برقم (٢١٠٧ ، ٢١٠٨) ، ومالك في الموطأ (٣١/٢) ، والدارمي في سننه برقم (٢٣٤٥) ، وهي مطبوعة بتحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، الناشر : دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٧هـ) ، والبيهقي (٥٣/١٠) .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) في (ب) : عن ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : يكفره .

توجيه القولين فقد اختلف أصحابنا في القولين^(١):

فذهب^(٢) بعضهم إلى أنها في عموم^(٣) الفئدة قبل المدة وبعدها في أن وجوب الكفارة بها على قولين^(٤).

وذهب آخرون منهم إلى أن القولين في وجوب الكفارة بعد المدة^(٥).

فأما الفئدة قبل المدة فموجبة للكفارة قولاً واحداً ، وفرقوا بين الموضعين ، بأنها قبل انقضاء المدة غير واجبة (فأوجب الكفارة قولاً واحداً ، وبعد انقضاء المدة واجبة)^(٦) فجاز أن تسقط الكفارة في أحد القولين كالحلق في الإحرام يوجب الكفارة إذا لم يجب ، ولا يوجبها إذا وجب^(٧).

(١) انظر : شرح الطبري (جـ ٨ ل ٢ أ) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٢ ب) ، المهذب (١٠٩/٢) ، فتح

العزير (جـ ١٤ ل ٣ ب) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٣٣ ب) .

(٢) في (ب) : (فقد ثبت) ، وهو تصحيح .

(٣) في (ب) : محل .

(٤) اختاره الطبري في شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٢ أ) .

وقال الرافعي في فتح العزير (جـ ١٤ ل ٣ ب) : (وفي البسيط والوسيط أن بعضهم أجرى

الخلاف فيه ، وهو ضعيف) .

(٥) هو قول القاضي حسين وأبي إسحق وأبي علي الطبري وأكثر الشافعية .

وقال ابن الرفعة : وهو الصحيح في المجموع .

انظر : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٢ أ) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٣٣ ب) ، فتح العزير (جـ ١٤

ل ٣ ب) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) الحلق في الإحرام على نوعين :

١- حلق واجب : ويكون بعد الانتهاء من النسك ، وهذا لا كفارة فيه لأنه واجب وفعل

الواجب طاعة فلا كفارة فيه ، لأن الكفارة تكون على فعل معصية أو ترك طاعة .

٢- حلق غير واجب - بل محرم - ولكن يباح للضرورة كأن يكثر القمل في رأسه ولا يزول

إلا بالحلق ، فهذا الحلق فيه كفارة ، وتسمى فدية ، والفدية : دم تخيير وتقدير ، فيخير بين أن

يذبح شاة ، وبين أن يتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام ،

وبين أن يصوم ثلاثة أيام .

وهذا الفرق^(١) غير مؤثر ، والتسوية بين الموضعين أولى ، ألا ترى أن الكفارة تجب في حنث الطاعة (كوجوبها في حنث المعصية ؟)^(٢).

فأما حلق المحرم فلا شبه فيه للإيلاء^(٣) ؛ لأن الحلق في وقته نسك^(٤) فلم يكفر ، وفي غير وقته فليس بنسك ، ثم يستوي حكمه إذا لم يكن نسكاً بين مباحه للحاجة^(٥) ، ومحظوره عند عدم الحاجة في وجوب الكفارة فيهما^(٦) كذلك الفيئة ، والله أعلم^(٧).

⇐ تنبيه : ليس الحلق وحده واجباً في الإحرام إنما يخير بين الحلق أو التقصير ، مع أن الحلق أفضل ، إلا إذا نذر الحلق فإنه يلزمه .

انظر : التنبيه ص (٧٣ ، ٧٧) ، الوجيز (١ / ١٢١) ، كفاية الأخيار (١ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤) ، مغني المحتاج (١ / ٥٢١) .

(١) في (ب) : يفرق .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) ، (ج) : فلا يشبه فيه الإيلاء .

(٤) النسك - بضم النون وكسرهما ، والسين ساكنة فيهما - العبادة والنسيكة الذبيحة ، وقيل :

النسك : الدم ، والنسيكة : الذبح بكسر الذال ، وهو المذبوح .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات (٣ / ١٦٥) ، المصباح المنير (٢ / ٦٠٤) ، القاموس المحيط ص (١٢٣٣) .

تنبيه هناك وجهان في المذهب في الحلق في وقته هل هو نسك ، أو استباحة محظور ، قال النووي في المنهاج : والحلق نسك على المشهور .

انظر : التنبيه ص (٧٧) ، مغني المحتاج (١ / ٥٠٢) .

(٥) في (ب) : الحاجة للحاجة .

(٦) انظر : مغني المحتاج (١ / ٥٢٢) .

(٧) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٢ أ ، ب) ، المهذب (٢ / ١٠٩ ، ١١٠) الشامل (ج ٧ ل ٢٢ أ ، ب) ،

فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٨ / ٢٣٠) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٣ أ ، ب) .

٢ - مسألة

[تأجيل المولي]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : فإن^(١) قال : أجلني^(٢) في الجماع لم أوجله ١٩٤/ب
أكثر من يومه^(٣) ، فإن جامع خرج من حكم الإيلاء وعليه الحنث في يمينه ولا
يبين^(٤) أن أوجله ثلاثاً ، ولو^(٥) قاله قائل كان مذهباً ، فإن طلق وإلا طلق
عليه السلطان واحدة .

قال المزني : قد قطع بأنه يجبر مكانه ... الفصل^(٦) .

أما^(٧) إذا سأل الإنظار بالفيئة لعجزه عنها بالمرض ، فإنه يؤمر أن يفيء بلسانه
فيء معذور على^(٨) ما مضى .

فأما إذا^(٩) سأل الإنظار بها لغير^(١٠) مرض فالمدة تنقسم في إنظاره على
ثلاثة^(١١) أقسام :

قسم يجاب إليه .

وقسم لا يجاب إليه .

(١) في مختصر المزني : ولو .

(٢) في (أ) ، (ب) : أجلوني .

(٣) في مختصر المزني : يوم .

(٤) هكذا في النسخ المخطوطة ، ومختصر المزني .

وفي الأم (ولا يتبين لي) ، وهو الصواب .

(٥) في (ب) : ولو .

(٦) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧١/٥) .

(٧) في (ب) : فأما .

(٨) في (ب) : وعلى .

(٩) في (ج) : فإذا .

(١٠) في (ج) : بغير .

(١١) في (ب) : فله ، وهو تصحيف .

وقسم مختلف فيه^(١).

فأما القسم الأول الذي يجاب إليه^(٢)، فهو أن يسأل إنظار^(٣) يومه أو إنظار^(٤) ليلته^(٥)، فهذا^(٦) يجاب إلى ما سأل من إنظار يومه أو^(٧) ليلته ؛ لأنه ربما كان جائعاً فأمهل لأكله ، أو شبعاناً^(٨) فأمهل لهضمه وما أشبه هذا ؛ فينظر له ، ليهدأ بدنه^(٩) إلى وقت يعرف أنه زال ، ذلك العارض الذي يضطرب البدن^(١٠) له ؛ لأن الجماع يكون بأسباب محرّكة يختلف^(١١) الناس فيها فأمهل لها^(١٢).

وأما القسم الثاني الذي لا يجاب إليه ، فهو أن يسأل الإنظار أكثر من ثلاثة أيام ، فلا يجاب إلى ذلك ؛ لأن ما زاد على الثلاث في حد الكثرة ، ولأنه لو أجيب إلى ذلك لزادت مدة التربص على النص ، وصار باستنظاره أكثر من ثلاث كالممتنع من الفئئة فيكون على ما ذكرناه من القولين :

(١) وذكر ابن الرفعة في كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٢ أ) أن في الذخائر حكاية وجه : أنه لا يمهل شيئاً أصلاً .

(٢) (الأول) ليست في (أ) ، (ج) ، (الذي يجاب إليه) ليست في (ب) .

(٣) في (ب) : إن كان .

(٤) في (ب) : إن كان يوم ، وإن كان ليلة .

(٥) في (ب) ، (ج) : فهو .

(٦) في (ب) ، (ج) : و .

(٧) في (أ) : شبعاً .

(٨) في (ب) : (فلزمه) ، وهو تصحيف .

(٩) في (ب) : ذلك البدن .

(١٠) في (ب) : (يحدث) ، وهو تصحيف .

(١١) وذكر الرافعي في فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٥ ب) أمثلة أخرى ، منها : أن يكون صائماً فيمهل إلى أن يفطر ، أو كان يغلبه النعاس فيمهل حتى يزول ما به ويحصل التهيو والاستعداد .

وانظر : التلخيص ص (٥٣٨) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٢ ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٥ ب) ،

روضة الطالبين (٢٥٥/٨) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٢ أ) ، إخلاص الناوي (٢٩٣/٣) ،

أسنى المطالب (٣٥٦/٣) .

أحدهما : يحبس حتى يفىء أو ^(١) يطلق .

والقول الثاني : يطلق الحاكم عليه ^(٢) .

وأما ^(٣) القسم الثالث المختلف فيه ، فهو إذا سأل إنظار ثلاثة أيام ففي إجابته قولان ^(٤) :

أحدهما : لايجاب إليها ؛ لما فيها من الزيادة على مدة النص ، ولأنها تقتضي تأخير حق بعد الوجوب ، كالديون التي لا يلزم ^(٥) الإنظار بها مع القدرة عليها .

والقول الثاني : أنه يجاب إلى إنظار ^(٦) ثلاثة أيام ؛ لأنها حد بين القلة والكثرة ، فهي حد لأكثر القليل وأقل الكثير ؛ فلما أنظر ^(٧) بالقليل ؛ جاز أن ينتهي إلى غاية حده ، ولأن الله تعالى قد أوعد بعذاب قريب أنظر فيه ثلاثاً ، فقال الله

(١) في (ب) : إلى أن .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٢ ب) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٢٤ أ) ، مغني المحتاج (٣٥١/٣) .

(٣) في (أ) ، (ج) : فأما .

(٤) القول بعدم الإنظار ثلاثاً ، هو اختيار المزني ، وقال النووي : في الروضة عنه : إنه الأصح عند الجمهور .

وصححه في تصحيح التنبيه ، وصححه الإسنوي .

وصحح الغزالي القول الثاني ؛ القائل بإمهاله .

وقال ابن الرفعة : (أثبت بعضهم الخلاف في المسألة وجهين ، وبعضهم أثبتة قولين .

قال الفوراني : بناء على القولين في إمهال المرتد) .

انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٢ ب) ، المهذب (١٠٩/٢) ، الوجيز (٧٧/٢) ، فتح العزيز

(ج ١٤ ل ٣٥ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٦/٨) ، تصحيح التنبيه (٨٠/٢) ، فتح الوهاب (٩٣/٢) ،

نهاية المحتاج (٨٠/٧) ، حلية العلماء (١٥٨/٧) ، إخلاص الناوي (٢٩٣/٣) ، الشامل (ج ٧

ل ٥٤ أ ، ب) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٣٢٤ أ ، ب) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٢ أ) ، تذكرة

النبيه (٣٣١/٣) .

:

(٥) في (أ) ، (ب) : (تلزم) ، بالتاء .

(٦) في (ب) : إنظاره .

(٧) في (ب) : نضر ، وفي (ج) : نظر .

﴿ وَلَا تَمْسُوْهَا بِسَوْءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾^(١) فعقروها فقال ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾^(٢)، فكان هذا الإنظار في الأحكام أولى منه في العذاب المحتوم ، وهكذا إذا استنظر العنين ثلاثاً^(٣) بعد السنة كان على هذين القولين^(٤).

وأصل^(٥) القولين في هذا الموضع إنظار المرتد^(٦) ثلاثاً ، وفيه قولان .

ثم اختلف أصحابنا في إنظار الزوج ثلاثاً على (هذا)^(٧) القول هل هو واجب أو استحباب ؟ على وجهين :

أحدهما : أنه واجب ، كإنظار^(٨) المرتد بها ، سواء^(٩) استنظرها أم لا كالمرتد .
والوجه الثاني ، وهو الأظهر واختاره^(١٠) الداركي^(١١)، أنها استحباب ينظر

(١) سورة هود : آية (٦٤) .

(٢) سورة هود : آية (٦٥) .

(٣) في (ب) : (قلنا) ، وهو تصحيف .

(٤) قال الرافعي في فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٦ أ) : (والكلام في الإمهال ثلاثاً يجري في قتل تارك الصلاة ، وفي الأخذ بالشفعة ، وخيار العتق ، والعنه ، والفسخ بالإعسار ، واستتابة المرتد) أ.هـ .

(٥) في (ج) : (وأهل) ، وهو تصحيف .

(٦) في (ج) : (المزيد) ، وهو تصحيف .

(٧) ليست في (ب) .

(٨) في (ب) : كالإنظار .

(٩) في (ب) : سؤال .

(١٠) في (ب) : واختارها .

(١١) هو : عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ، أبو القاسم الداركي - بفتح الراء ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وتفقه عليه الشيخ أبو حامد ، انتهت إليه رئاسة المذهب في بغداد ، وأخذ عنه عامة شيوخها وغيرهم من أهل الآفاق ، توفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة (٣٧٥هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤٦٣/١٠) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٢٥) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢٦٣/٢) ، شذرات الذهب (٨٥/٣) ، طبقات ابن قاضي شعبة (١١٨/١) ، طبقات ابن هداية الله ص (٩٨) .

بها إن استنظرها ، ولا ينظر بها إن لم يستنظر^(١) ، ويؤخذ تعجيل الفيئة^(٢) أو الطلاق .

والفرق بين هذا والمرّد أن إنظار المرتد في حق الله تعالى فلم يقف على استنظاره ، وإنظار هذا^(٣) في حقه فوقف على استنظاره^(٤) .

(١) في (أ) : (تستنظر) ، وفي (ب) : يستنظره .

(٢) في (ب) : (القيمة) ، وهو تصحيف .

(٣) في (ب) : وإنظاره هنا .

(٤) انظر : المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٢٤ أ) .

أ - فصل (١)

فأما المزني فإنه منع من إنظاره الثلاث ، احتجاجاً بالمرتد ، وهذا خطأ ؛ لأن ١٩٥/ب المرتد ينظر ثلاثاً في أحد القولين ، بل القولان في المرتد أظهر منهما في الزوج ، ثم احتج على إبطال الإنظار بالثلاث بأمرين :

أحدهما : أن قال : هو بالقياس^(٢) أولى ، وليس هكذا ؛ لأنه (ليس)^(٣) قياس الثلاث على ما زاد عليها بأولى من قياسها^(٤) على ما نقص عنها .

والثاني : أن قال : التأقيت^(٥) لا يجب إلا بخبر^(٦) لازم ، وهذا ليس بصحيح على مذهب الشافعي ، لأن أبا حنيفة يرى^(٧) هذا ، والشافعي يثبت التوقيت^(٨) بالنص والمعنى على أن في الثلاث نصاً^(٩) .

(١) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٢ ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٢ ب) ، المهذب (٢/٢٢٢) ، الوجيز (٢/١٦٦) ، المطلب العالي (٣٢٤ أ) .

(٢) القياس لغة : التقدير .

واصطلاحاً : إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت .

انظر : المصباح المنير (٢/٥٢١) ، القاموس المحيط ص (٧٣٣) ، معراج المنهاج (٢/١١٥) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (ب) : قياسهما .

(٥) في (ب) : والتأقيت .

(٦) في (ج) : بجزء ، وهو تصحيف .

(٧) في (ج) : يروي .

(٨) في (ج) : التوقيف .

(٩) اختلف العلماء ، هل يجري القياس في المقدرات ؟

فذهب الشافعي ، وأحمد ، وابن القصار ، والباقي من المالكية إلى أنه يجري في المقدرات .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن المقدرات لا يجري فيها القياس .

انظر : اللمع ص (٢٨١) ، شرح مختصر الروضة (٣/٤٥١) ، التبصرة في أصول الفقه

ص (٤٤٠) لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو ، الناشر : دار الفكر ،

دمشق ، الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٠هـ) ، الوصول إلى علم الأصول (٢/٢٤٩) لأحمد بن

علي بن برهان البغدادى ، تحقيق : د. عبد الحميد علي أبو زيد ، الناشر : مكتبة المعارف ،

الرياض ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

٣ - مسألة

[شروط طلاق السلطان على المولي]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإنما قلنا^(١) للسلطان أن يطلق عليه واحدة ؛ ١٩٥/ب
لأنه كان على المولي أن يفىء أو يطلق ... الفصل^(٢).

قد ذكرنا أنه إذا امتنع بعد^(٣) المدة من الفئء أو الطلاق هل يطلق الحاكم عليه أم لا ؟ على قولين :

أصحهما : يطلق عليه .

وإذا كان هكذا ، فإن كان (الزوج)^(٤) هو المطلق ، كان مخيراً في عدد الطلاق وأقله^(٥) واحدة يملك فيها الرجعة ، (فإن)^(٦) طلق باثنتين^(٧) فله الرجعة بعدهما ، وإن طلق ثلاثاً بانت وطلاقه واقع في أي زمان أوقعه قبل المدة وبعدها إلا أنه قبل المدة غير مستحق ، وبعد المدة^(٨) مستحق .

وإن كان الحاكم هو المطلق فطلاقه يعتبر^(٩) بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون الزوج ممتعاً منه ، (فإن كان غير ممتنع منه)^(١٠) فطلق^(١١) الحاكم عليه لم يقع طلاقه .

(١) في مختصر المزني : قلت .

(٢) نظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٥/٢٧١) .

(٣) في (ب) : بعده .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (أ) : فأقله .

(٦) ساقطة من (ب) .

(٧) في (أ) ، (ب) : باثنتين .

(٨) في (ب) : وبعدها .

(٩) في (ب) : معتبر .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١) في (ب) : فيطلق .

والثاني : أن يكون مقصوداً على العدد المستحق ، وهو طلقة واحدة فإن طلق أكثر منها وقعت الواحدة ، فلم ^(١) تقع ^(٢) الزيادة عليها ، والفرق بينه وبين الزوج أن الزوج يوقع ^(٣) ما ملك .

والثالث : أن يوقع الطلاق في زمان الوجوب ، وذلك بعد انقضاء المدة ، فإن طلق قبل انقضائها لم يقع طلاقه ؛ لأنه لم يجب ما يستوفيه ، وإن طلق بعد انقضائها، لم يخل من أن يكون قبل الثلاث أو بعدها .

فإن طلق بعد الثلاث وقع طلاقه ، وإن طلق قبل الثلاث ، فهو ^(٤) مبني على ما ذكرنا من القولين في إنظار المولي بالقيئة ثلاثاً .

فإن قلنا : إنه لا ينظر بها ؛ وقع طلاق الحاكم قبلها .

وإن قلنا : إنه ينظر بها ففي وقوع طلاقه قبلها وجهان ، بناء على اختلاف الوجهين في الثلاث هل تجب شرعاً أو استنظاراً ؟
فإن قيل : تجب استنظاراً وقع طلاقه .

وإن قيل : تجب شرعاً لم يقع طلاقه هذا ^(٥) إن كان الحاكم يرى إنظار الثلاث ، فأما إن كان لا يراها وقع طلاقه وجهاً واحداً ، لأنه عن اجتهاد شائع ^(٦) .

(١) في (أ) ، (ب) : ولم .

(٢) في (أ) : يقع .

(٣) في (أ) ، (ب) : موقع .

(٤) في (ج) : فهي .

(٥) في (ب) : هنا .

(٦) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٢ ب ، ل ٣ أ) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٥ هـ أ) ، تمة الإبانة

(ج ٩ ل ١٥ ب ، ل ١٦ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٥ أ ، ب ، ل ٣٦ أ) ، روضة الطالبين

(٢٥٥/٨) ، مغني المحتاج (٣/٣٥١) ، حاشية البيهقوري (١٦٢/٢) .

أ. فصل (١)

i/١٩٦

فأما إن طلق الحاكم والزوج جميعاً فهذه على ثلاثة أقسام :

أحدها: أن يطلق الزوج ثم (يطلق)^(٢) الحاكم بعده، فطلاق الزوج واقع، وطلاق الحاكم غير واقع؛ لأنه غير واجب، وسواء^(٣) علم الحاكم بطلاق الزوج أو لم يعلم.

والقسم الثاني : أن يطلق الحاكم ثم يطلق الزوج (بعده)^(٤) فينظر :

فإن علم الزوج بطلاق الحاكم وقع طلاق (الزوج وطلاق)^(٥) الحاكم (وإن لم يعلم الزوج بطلاق الحاكم)^(٦) ففي^(٧) وقوع طلاق الزوج وجهان^(٨) :

أحدهما : لا يقع ؛ لأنه واجب قد سبق الحاكم^(٩) باستيفائه منه .

والوجه الثاني : يقع طلاقه ؛ لأنه يملك ما وجب وما لم يجب ، فإذا استوفى

الحاكم الواجب ولم يستكشف الزوج عنه ، وقع طلاقه غير واجب^(١٠) .

والقسم الثالث : أن يطلق الزوج والحاكم معاً في حالة واحدة^(١١) ، فطلاق الزوج واقع .

(١) انظر : حلية العلماء (٧/١٥٠) ، فتح العزيز (ج٤ ل ٣٦ أ) ، روضة الطالبين (٨/٢٥٦) ،

كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٣٦ أ) ، حاشية الشرقاوي (٢/٣١٤) ، مغني المحتاج (٢/٣٥١) .

(٢) ليست في (أ) ، (ج) .

(٣) في (ب) : من سواء .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) في (ب) : في .

(٨) انظر : المصادر السابقة .

(٩) في (أ) : الحكم .

(١٠) قال ابن الرفعة : (ولو سبق طلاق الحاكم طلاق الزوج وقعا على الأصح .

وقيل : إن كان جاهلاً بتطبيق القاضي لم يصح) .

انظر : كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٣٦ أ) .

(١١) في (ج) : واحد .

وفي وقوع طلاق الحاكم وجهان^(١):

أحدهما ، وهو قول (ابن)^(٢) أبي هريرة^(٣) : يقع طلاقه أيضاً ؛ لأنه لم يسبقه الزوج بالطلاق^(٤) .

والوجه الثاني : لا يقع ؛ لأنه لم يسبق الزوج بالطلاق ، والله أعلم .

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) هو : أبو علي الحسن بن الحسين ، أبو علي بن أبي هريرة ، أحد أئمة الشافعية من أصحاب الوجوه ، تفقه على ابن سريج وأبي إسحاق المروزي ، وروى عنه الدارقطني وغيره ، من مصنفاته : التعليق الكبير على مختصر المزني . توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة (٣٤٥هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص(١٢١)، تاريخ بغداد (٢٩٨/٨) ، شذرات الذهب (٣٧٠/٢) ، طبقات ابن قاضي شعبة (١٢٨/١) .

وانظر قوله هذا في : حلية العلماء (١٥١/٧) .

(٤) صححه ابن الرفعة في كفاية النبيه (ج٨ ل ٢٣٦ أ) .

٤ . مسألة

[يطالب المولي بالإصابة إذا زال عذره]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ويقال للذي فاء بلسانه من عذر : إن ١٩٦/ب
أمكنك أن تصبها وقفناك .

(فإن)^(١) أصبتها ؛ وإلا فرقنا بينك وبينها^(٢) .

وهذا مما قد ذكرناه في فيئه باللسان^(٣) لعذر^(٤) .

فإذا زال عذره زال حكم^(٥) فيئه بلسانه ، وطولب^(٦) بالإصابة لأمرين :

أحدهما : أن من حكم فيئه بلسانه : أن يعد بالإصابة^(٧) عند إمكانها^(٨) ،
فلذلك كان مأخوذاً بها لأجل وعده .

والثاني : أن الإنظار اذا كان بعذر ، زال^(٩) حكمه بزوال العذر كإنظار المعسر
إذا أيسر ، وكإنظار الغائب بالشفعة إذا حضر^(١٠) .

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٢/٥) .

(٣) في (أ) ، (ب) : اللسان .

(٤) ص (٢٥٢) .

(٥) في (ب) : حكمه .

(٦) في النسخ المخطوطة : وطولب ، ولعل الصواب : طولب ، وفي (ب) مكانها : أن يعد .

(٧) في (ب) : يعذر الإصابة .

(٨) في (ب) ، (ج) : إمكانه .

(٩) في (ب) : فزال .

(١٠) انظر : المهذب (١١١/٢) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٢ أ) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣١ أ ، ب) .

٥ - مسألة

[لا سبيل على المولي لامرأته حتى يمكن
جماعها أو تحل إصابتها]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو كانت حائضاً أو أحرمت^(١) مكانها^(٢) ١/١٩٧
يأذنه أو بغير إذنه فلم يأمرها بالإحلال^(٣) لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جماعها
أو^(٤) تحل إصابتها^(٥).

وهذا صحيح ، والأسباب المانعة من الوطء ضربان :

أحدهما : ما كان من جهة الزوجة .

والثاني : ما كان من جهة الزوج .

فأما ما كان من جهة الزوج ، (فالوقف المأخوذ فيه وقفان : وقف للزوج^(٦))^(٧) ،

ووقف^(٨) للزوجة .

فأما وقف^(٨) الزوج^(٩) فهو مدة التبرص التي ضربها الله تعالى للمولي ، وهي

(الأربعة)^(١٠) أشهر .

وأما^(١١) وقف^(١٢) الزوجة ، فهو زمان المطالبة بعد انقضاء الأربعة أشهر .

(١) في (ب) : أحزمت .

(٢) في (ب) : فكانها .

(٣) في مختصر المزني : بإحلال .

(٤) في النسخ المخطوطة : و .

(٥) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٢/٥) .

(٦) في (ج) : الزوج .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) في (ب) : وقت .

(٩) في (أ) : للزوج .

(١٠) ساقطة من (ب) .

(١١) في (ج) : وإنما .

(١٢) في (ب) : وقت .

وإذا كان كذلك لم تخل الأسباب المانعة من الوطء ، إذا كانت حادثة من جهة الزوجة^(١) ، من أن تكون موجودة في مدة التبرص ، أو في مدة المطالبة ؛ فإن كانت (في)^(٢) مدة المطالبة ، فجميعها مانعة من المطالبة ، سواء كان المانع المضاف إليها لعجز أو^(٣) شرع^(٤) .

فالمانع لعجز ، كالضنا^(٥) من المرض الذي لا يمكن معه إصابتها .
وكالجنون الذي يخاف منه .

والإغماء^(٦) الذي لا تمييز^(٧) معه .

والحبس بظلم أو بحق^(٨) .

وأما المانع بالشرع ، مع المكنة من الوطء ؛ فالإحرام^(٩) بحج

(١) في (ج) : (الزوج) ، وهو خطأ .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) : (إن) ، وهو تصحيف .

(٤) الموانع إما طبيعية ، وهو ما عر عنه بـ (العجز) ، وإما شرعية .

ونفرد بينهما : أن الرطء غير ممكن وجوداً مع الموانع الطبيعية ، وهو ممكن وجوداً مع الموانع شرعية .

نظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٦ ب) .

(٥) في (ب) : (الظنا) ، وهو خطأ .

والضنا : داء يخامر صاحبه ، وكل ما ظن أنه بريء منه نكس .

نظر : المصباح المنير (٣٦٥/٢) ، القاموس المحيط ص (١٦٨٣) ، تهذيب الأسماء واللغات

(٣/١٨٤) ، مختار الصحاح ص (٣٨٥) .

(٦) في (ج) : والإغمى .

(٧) في (ج) : لا يميز .

(٨) في (أ) : أو لحق .

(٩) الإحرام : عبارة عن نية الدخول في حج أو عمرة ، أو ما يصلح لهما أو لأحدهما ؛ وسمي إحراماً ؛ لأن من أحرم فقد أدخل نفسه في شيء حرم به ما كان حلالاً من قبل ؛ كالصيد والنساء .

والتحريم في اللغة : معناه المنع ، والحرم : مالا يحل انتهاكه .

أو عمرة^(١) وسواء كان بإذن الزوج ، أو بغير إذنه ، استحق فسخه ، أو لم يستحق^(٢) .

لأنها لا تقدر على^(٣) الخروج منه ، والصوم المفروض سواء تعين زمانه ، أو لم يتعين ؛ لأنه^(٤) لا يجوز لها الخروج من فرض الصوم^(٥) .

فأما صوم التطوع فمخالف له ؛ لأنه يجوز^(٦) لها الخروج منه^(٧) .

ومن ذلك الحيض والنفاس^(٨) يمنعان الوطء بالشرع .

⇐ انظر : المصباح المنير (١٣١/١) ، القاموس المحيط ص (١٤١٠) ، مختار الصحاح ص (٣٨٥) ، أنيس الفقهاء ص (١٤٠) ، كفاية الأخيار (١٣٥/١) .

(١) الحج - بفتح الحاء وكسرهما - لغة : القصد .

وشرعاً : قصد الكعبة للنسك .

والعمرة لغة : الزيارة .

وشرعاً : قصد الكعبة للنسك .

والمحرم بحج أو عمرة يحرم عليه عقد النكاح ، والجماع ، والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة .

انظر : المصباح المنير (١٢/١) ، (٤٢٩/٢) ، القاموس المحيط ص (٢٣٤ ، ٥٧١) ، الزاهر ص (١١١٥) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٣٣) ، التنبيه ص (٧٢) ، مغني المحتاج (٤٥٩/١) ، كفاية الأخيار (١٤٢/٢) .

(٢) في (ب) : تستحق .

(٣) في (ب) : عن .

(٤) في (ب) : لأنها .

(٥) في (ب) ، (ج) : من صوم المفروض وإن لم يتعين .

(٦) في (أ) : (لا يجوز) ، وهو خطأ .

(٧) انظر : فتح الوهاب (١٢٥/١) ، فتح الجواد (٢٩٨/١) .

(٨) أصل الحيض في اللغة : السيلان .

وهو : دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة .

والنفاس - بكسر النون - الدم الخارج بعد الولد ، مأخوذ من النفس ، وهو الدم .

انظر : الزاهر ص (٤٩) ، المصباح المنير (١٥٩/١) ، (٦١٧/٢) ، القاموس المحيط ص (٧٤٤ ، ٨٢٦) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٤٤ ، ٤٥) ، كفاية الأخيار (٤٦/١) .

فأما الاستحاضة^(١)، فلا تمتنع^(٢) ذلك .

ومن ذلك الردة عن الإسلام ، يحرم فيها الوطء ، فإذا^(٣) وجد في^(٤) زمان المطالبة ، وهو الوقف الثاني .

هذه الأسباب المانعة من الوطء جميعها من جهتها ، منعها ذلك من المطالبة (بحققها من الإيلاء ، سواء كان منع عجز ، أو منع شرع ؛ لأن المطالبة)^(٥) بالفيئة تكون^(٦) مع استحقاقها (لها)^(٧) ، وهي تستحقها إذا قدرت على التمكين (منها ، وهي (غير)^(٨) قادرة على التمكين)^(٩) ، فسقط الاستحقاق .
وإذا سقط الاستحقاق ، سقطت المطالبة .

وسياتي^(١٠) بقية التقسيم في المسطور ، والله أعلم^(١١) .

(١) الاستحاضة هي : سيلان الدم في غير أوقاته .

ويسيل من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل (بكسر الذال) .

انظر : الزاهر ص(٤٩) ، المصباح المنير (١/١٥٩) ، القاموس المحيط ص(٨٢٦) ، تحرير ألفاظ

التنبية ص(٤٤) ، كفاية الأخيار (١/٤٦) .

(٢) في (ج) : يمتنع .

(٣) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب : إذا .

(٤) في (ج) : من .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (ج) : يكون .

(٧) ليست في (أ) ، (ج) .

(٨) ساقطة من (ج) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٠) في (ب) : فسيأتي .

(١١) انظر : الأم (٥/٢٧٢) ، الشامل (ج٧ ل٢٢ ب ، ل٢٣ أ ، ب) ، المهذب (٢/١١٠) ، نهاية

المطلب (ج٢٧ ل٥٢ أ ، ب) ، تمة الإبانة (ج٩ ل١٤ أ ، ب) ، تهذيب الأحكام (ج٣ ل٩

أ ، ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٣٠ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٨/٢٥٢ ، ٢٥٣) ، كفاية النبيه

(ج٨ ل٢٢٩ ب ، ل٢٣٠ أ) ، أسنى المطالب (٣/٣٥٥) ، إخلاص الناري (٣/٢٩١) .

٦ - مسألة

[إذا كان المنع من جهة الزوجة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا^(١) كان المنع ليس من قبله ؛ مثل أن ١٩٧/ب تكون^(٢) صبية^(٣) ، أو مضناة^(٤) لا يقدر على جماعها ، فإذا صارت في حد من يجامع^(٥) ، استؤنفت بها أربعة أشهر^(٦) .

وهذا صحيح ، إذا وجدت الموانع من جهتها في مدة التبرص ، وهو الوقف^(٧) الأول ، فجميعها غير محسوب على الزوج ، لمنعها^(٨) من الإصابة إلا الحيض وحده ؛ فإن زمانه محسوب على الزوج وإن كان مانعاً .
والفرق بينه وبين غيره من الموانع (أن الحيض خلقة^(٩)) ، وانقطاعه في مدة التبرص غير معهود^(١٠) .

وخلو المدة منه في الغالب غير موجود .

(١) في (ب) : وإن .

(٢) في (أ) : يكون .

(٣) في (أ) : صبيّاً .

(٤) في (أ) : ومعناه .

(٥) في (ب) : يجامع .

(٦) لم أجد في مختصر المزني المطبوع ، ووجدته في المخطوط (ل ١٨٥ أ) وهو من مخطوطات المكتبة الأزهرية برقم (٦٨١) فقه شافعي .

وانظر : الأم (٢٧٢/٥) .

(٧) في (ب) : الوقت .

(٨) في (ب) : بمنعها .

(٩) لذلك عرفه بعض الفقهاء بأنه دم جيّلة : أي تقتضيه الطباع السليمة ؛ فامرأة السليمة السوية تحيض ، ولا ينقطع الحيض عن المرأة إلا لإياس ، أو لعارض .

انظر : مغني المحتاج (١٠٨/١) .

(١٠) لأن المرأة تحيض كل شهر مرة ، ومدة التبرص أربعة أشهر ، فانقطاع الحيض أكثر من أربعة أشهر غير معهود ، ومدة التبرص لا تخلو منه غالباً ، لذلك صار زمانه محسوباً .

فصار زمانه محسوباً .

وليس كغيره من الموانع ^(١) التي تخلو مدة التبرص منها في الأغلب ؛ فإن طرأت فيها كانت نادرة .

فلذلك كان زمانها غير محسوب .

ألا ترى أن وجود الحيض في ^(٢) صوم الشهرين المتتابعين في كفارة القتل لا يبطل تتابعه بالحيض ! لتعذر خلوه منه .

ويبطل تتابعه بفطر ما سوى الحيض ؛ لإمكان خلوه منه ^(٣) .

والفرق بين وجود الحيض في زمن المطالبة ^(٤) ، فيمنع كغيره ، من الموانع ، وبين وجوده في مدة التبرص ، فيحتسب بزمانه ، بخلاف غيره من الموانع ؛ هو أنه يمكن أن يخلو منه زمان المطالبة في الأغلب ، فساوى ^(٥) غيره من الموانع (ولا يُمكن أن يخلو منه زمان التبرص في الأغلب ، فتحالف غيره من الموانع) ^(٦) .

وجرى وجوده في زمان المطالبة بجرى وجوده في صوم الثلاث في كفارة اليمين ، يبطل تتابعها ؛ لإمكان خلوها منه .

وجرى وجوده في مدة التبرص بجرى وجوده في صوم الشهرين المتتابعين ،

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) : من .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

قال الشيرازي في المذهب (٤/٤٣٠) : (وإن كان الفطر لعذر ، نظرت : فإن كانت امرأة فحاضت في صوم كفارة القتل ، أو الوطء في كفارة رمضان ، لم ينقطع التتابع ؛ لأنه لا صنع لها في الفطر .

ولأنه لا يمكن حفظ الشهرين من الحيض إلا بالتأخير إلى أن تيأس من الحيض ، وفي ذلك تغيير بالكفارة ؛ لأنها ربما ماتت قبل الإياس ففتوت) .

وانظر : الروضة (٨/٣٠٢ ، ٣٠٦) ، فتح الوهاب (٢/٩٧) ، مغني المحتاج (٣/٣٦٥) .

(٤) في (ب) زيادة : (لإمكان خلوه منه) ، ولا وجه لها .

(٥) في (أ) ، (ب) : فساوا .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) .

لا يبطل متابعتها ، لتعذر خلوهما ^(١) منه ^(٢) .

فأما النفاس ^(٣) ، فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين ^(٤) :

أحدهما ^(٥) : أنه (غير قاطع) ^(٦) لمدة التربص ، ومحسوب فيه ؛ لأن أحكام الحيض عليه جارية ، فأشبهه الحيض .

والوجه الثاني : أنه قاطع ^(٧) لمدة ^(٨) التربص ، وغير محسوب فيها بخلاف الحيض .

وهو الصحيح ؛ لأن الحيض غالب ، والنفاس نادر ، فأشبهه سائر الموانع .

فأما الصغر ^(٩) ، فإن ^(١٠) لم يمنع من الافتضااض بالتقاء الختانين ، كان زمانه

(١) في (ب) : خلوها .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٣١ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٣ أ) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧

ل ٥٦ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٤ أ ، ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣١ ب) ، كفاية النبيه

(جـ ٨ ل ٢٢٩ أ ، ل ٢٣٠ ب) ، مغني المحتاج (٣/٣٦٥) .

(٣) في (جـ) : (القياس) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر : حلية العلماء (٧/١٤٦) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣١ ب) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٩ ب) ،

أسنى المطالب (٣/٣٥٥) ، المذهب (٤/٣٩٨) ، مغني المحتاج (٣/٣٤٩) ، التنبيه ص (١٨٤) .

(٥) صححه النووي .

انظر : الروضة (٨/٢٥٣) ، تصحيح التنبيه (٢/٧٩) .

وقال الشرييني في مغني المحتاج (٣/٣٤٩) :

(وقد يفهم من اقتضاره - أي النووي في المنهاج - على الحيض ، أن النفاس يمنع ، وهو ما

رجحه الشيخ في التنبيه ، والماوردي ، والرويانى ، وغيرهم .

ولكن الذي صححه الرافعي في الشرح الصغير ، ونقل تصحيحه في الكبير (فتح العزيز) عن

البغوي أنه كالحيض .

وهذا هو المعتمد ؛ لمشاركته للحيض في أكثر الأحكام ، وإن كان الأول أوجه) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) في (ب) : قطع .

(٨) في (أ) ، (جـ) : مدة .

(٩) في (ب) : الصغيرة .

(١٠) في (جـ) : وإن .

محسوباً .

وإن كان مانعاً من التقاء الختانين لم يحتسب عليه في مدة التربص ، حتى يصير إلى ^(١) حال يقدر على ذلك منها ، فيستأنف له ^(٢) التربص ^(٣) .

وأما ^(٤) المرض ، فإن أمكن معه ^(٥) إصابتها بتغييب الحشفة في فرجها من غير أن يضرَّ بها ؛ كان زمانه محسوباً في مدة التربص .

وإن ^(٦) كان ضناً لا يمكن معه تغييب الحشفة إلا بضرر يلحقها ، كان زمانه غير محسوب في مدة التربص حتى يصير إلى مالا ^(٧) يلحقها من ذلك ضرر ، فيحتسب في مدة التربص ^(٨) .

(١) في (ب) : على .

(٢) في (جـ) : به .

(٣) انظر : نهاية المطلب (جـ ٧ ل ٥٢ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٤ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٢/٨) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣٤٩/٣) .

(٤) في (ب) : فأما .

(٥) في (ب) : معها .

(٦) في (ب) : فإن .

(٧) في (ب) : (حال) ، وهو تصحيف .

(٨) انظر : الأم (٢٧٢/٥) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٣ ب) ، تهذيب الأحكام (جـ ٣ ل ٩ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٤ أ) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٢/٨) ، (٢٥٣) ، أسنى المطالب (٣٥٥/٣) ، إخلاص الناري (٢٩١/٣) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٢٩١/٣) .

أ - فصل

فإذا تقرر ما وصفنا من الموانع التي لا يحتسب بزمانها في مدة التبرص، فإذا زالت، ١٩٨/ب استؤنفت مدة التبرص، ولا شيء على ما مضى منها قبل الموانع، ويبطل الماضي من مدة التبرص بالموانع الطارئة^(١).

لأن الله تعالى أنظره أربعة أشهر، فاقتضى^(٢) إطلاقها التابع في حال الاضطرار، كما اقتضاه في حال الاختيار، فصار كصوم الشهرين المتتابعين، يبطل ما تقدمه بترك^(٣) التابع في حال الاختيار وغير الإختيار.

وذهب^(٤) بعض أصحابنا - وخالف نص الشافعي - إلى تلفيق^(٥) التبرص، والبناء على ما مضى قبل الموانع.

قال : لأنه لما كان حدوث الموانع في زمان المطالبة لا يسقط ما مضى من مدة التبرص، وكذلك حدوثها في^(٦) مدة التبرص لا يسقط ما تقدمه^(٧) منها^(٨). وهذا فاسد، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن موالة المدة بحدوثه بعدها موجودة، وموالاتها بحدوثه^(٩) في

(١) في (ب) : (الكاذبة) ، وهو تصحيف .

(٢) في (ب) : اقتضى .

(٣) في (ب) : (بذكر) ، وهو تصحيف .

(٤) في (ب) : (ولا ثبت) ، وهو تصحيف .

(٥) في (ب) : تليق .

(٦) في (ب) : حدوثه فقي .

(٧) في (ب) : ما تقدم .

(٨) قال ابن الرفعة في كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٢٩ ب) : (وحكى الخراسانيون رجهاً ادعى في الوجيز أنه أظهر الوجهين : أنه يبنى على ما مضى ، والأول هو الصحيح المنصوص ولم يورد الجمهور غيره) أ.هـ .

وانظر : الوجيز (٧٦/٢) .

(٩) في (أ) زيادة : (بعدها) ، ولا وجه لها .

تضاعيفها معدوم^(١).

والثاني : أنه قد استوفى الزوج حقه بحدوثه بعدها ، ما استوفاه بحدوثه في

تضاعيفها ، والله أعلم^(٢).

(١) في (ب) : بضاعتها معروفة ، وهو تصحيف .

(٢) انظر : الأم (٢٧٢/٥) ، الشامل (ج٧ ل٢٣ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٣٠ ب ، ل٣١ أ) ،

روضة الطالبين (٢٥٣/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٢٩ ب) ، مغني المحتاج (٣٤٩/٣) .

٧ - مسألة

[إذا كان المنع من جهة الزوج]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا كان المنع من قبله كان عليه ان يفىء ١٩٨ ب/ فيء جماع ، أو فيء معذور ، (و) ^(١) فيء الحبس باللسان .

(قال المزني : وقال في موضع آخر : إذا آلى فحبس استوقف ^(٢) له أربعة أشهر متتابعة) ^(٣) ، قال المزني : (قلت أنا) ^(٤) : الحبس عندي والمرض سواء ... الفصل ^(٥) .

إذا كانت الموانع من جهة الزوج ، فزمان ^(٦) جميعها محسوب عليه من مدة التربص إلا شيئين ^(٧) :

زمان رده ، و زمان عدتها من طلاقه ^(٨) فإنهما ^(٩) غير محسوبين عليه ، وإن كانا من ^(١٠) جهته ؛ لأنهما موجبان من التحريم في حقها ، مثل ما يوجبانه في حقه .

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (ب) : إذا آلى يحبس استوقفت .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) ليست في مختصر المزني .

(٥) مختصر المزني ص (٢٠٠) .

(٦) في (ب) : فإن .

(٧) في (ج) : الاثنتين ، وهو تصحيف .

وانظر : الأم (٢٧٢/٥) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٥١ ب ، ل ٥٢ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٣ أ ، ب) ،

شرح الطبري (ج ٨ ل ٤ ب) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٤ ب ، ل ١٥ أ) ، فتح العزيز

(ج ١٤ ل ٢٩ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٢٥١/٨ ، ٢٥٢) .

(٨) وحكى المتولي وجهاً : أنه يبني عليها تخريباً فيما إذا راجع المطلقة ثم طلقها قبل وطء ؛ فإنها تبني على القول الأول .

انظر : تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٤ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٢/٨) .

(٩) في (ب) ، (ج) : فإنها .

(١٠) في (ب) : امن .

وليس كإحرام^(١) وصيام ؛ لأنه لا يوجب التحريم في حقها ، وإنما يوجبها في حقها^(٢) دونها فافترقا .

وإذا^(٣) كان كذلك لم تخل هذه الموانع المحسوبة من أن توجد في الوقت الأول ، وهو مدة التبرص ، أو في الوقت الثاني ، وهو زمان المطالبة .

فإن^(٤) وجدت في الأول كانت محسوبة عليه ، فيحسب عليه زمان إحرام ، وزمان صيام ، وزمان مرض ، وزمان سفر سواء سافر في مباح^(٥) أو (في)^(٦) واجب ، وزمان حبسه سواء حبس بحق ، أو بغير حق .

قال المزني : وقال^(٧) في موضع آخر : ولو آلى فحبس ، استوقف^(٨) له أربعة أشهر فلم يحتسب بزمان الحبس عليه .

فكان أبو^(٩) حفص بن الوكيل^(١٠) يخرج هذا قولاً ثانياً في الحبس كما توهمه المزني ، أنه لا يحتسب بزمانه عليه لأنه^(١١) غير منسوب إليه .

وهذا التعليل فاسد بالمرض ؛ لأنه ليس من فعله ، وزمانه محسوب عليه لوجوده

(١) في (ب) : كالإحرام .

(٢) في (جـ) : (حقها) ، وهو خطأ .

(٣) في (ب) : وإن .

(٤) في (ب) : وإن .

(٥) في (جـ) : (صباح) ، وهو تصحيف .

(٦) ليست في (أ) ، (جـ) .

(٧) في (ب) : وقد قال .

(٨) في (ب) : استوقف .

(٩) في (ب) : ابن ، وهو خطأ .

(١٠) هو : عمر بن عبد الله بن موسى ، أبو حفص بن الوكيل الباب شامي ، كان فقيهاً جليل الرتبة من نظراء أبي العباس وأصحاب الأنماطي ، ومن تكلم في المسائل وتصرف فيها فأحسن ، وكان أيضاً من كبار المحدثين ، توفي ببغداد بعد سنة عشر وثلاثمائة (٣١٠ هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١١٩) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢١٥ / ٥) ،

طبقات ابن قاضي شعبة (٩٨ / ١) ، طبقات ابن هداية الله ص (٢٠٠) .

(١١) في (ب) : ولأنه .

في حبسه^(١).

وزهد جمهور أصحابنا إلى أن هذا ليس بقول ثان ، وأن^(٢) مذهب الشافعي لم يختلف في أن زمان الحبس محسوب عليه ، لما علل به المزني من^(٣) أن زمان المرض لما كان محسوباً عليه ، وحاله فيه أغلظ ، كان زمان حبسه - وهو يقدر على أن تأتية في الحبس فيصيبها - أولى بالاحتساب ، ونسبوا المزني إلى الخطأ (في)^(٤) نقله .

لأن الشافعي قال : فلو آلى فحبست^(٥) استوقف^(٦) له أربعة أشهر .

لأن^(٧) الحبس من جهتها ، فوهم المزني في نقله : (ولو آلى فحبس) ، فأضاف الحبس إليه دونها .

وقال بعض أصحابنا^(٨) : المزني مصيب في نقله^(٩) ، وليس ذلك باختلاف قولين كما وهم (فيه بعض أصحابنا)^(١٠) ، وإنما هو على اختلاف حالين ، ففي^(١١) الموضع الذي احتسب زمان حبسه عليه إذا حبس بحق^(١٢) ، والموضع الذي لم يحتسب بزمان حبسه عليه إذا حبس بظلم^(١٣) .

وهذا التفصيل يطل بالمرض كما يطل به أصل التعليل ، والله أعلم^(١٤) .

(١) في (أ) ، (ب) : حثه .

(٢) في (ب) : ولأن .

(٣) في (أ) ، (ج) : في .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : فيحسب ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : استوقف .

(٧) في (ج) : لامن .

(٨) في (ب) : وغيرها ل أصحابنا .

(٩) في (ب) : قوله .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١) في (ب) : في .

(١٢) في (أ) : يستحق .

(١٣) في (ب) : (بطل) ، وهو تصحيف .

(١٤) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٤ ب) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٥٣ ب) ، فتح العزيز

(ج ١٤ ل ٣٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٣ / ٨) ، كفاية النيه (ج ٨ ل ٢٣٠ أ) .

أ - فصل

وإن وجدت هذه الموانع في^(١) الوقت الثاني ، وهو زمان المطالبة ، لم يسقط بها ١٩٩/ب حكم المطالبة بالفيئة ؛ لأنه لما وقع الاحتساب بها ، كانت زماناً للفيئة فلم تمنع (من)^(٢) المطالبة^(٣) (بها)^(٤) .

وإذا كان كذلك ، فإن كان المانع مرضاً ، فإن قدر معه على تغييب الحشفة من غير ضرر ، (طوب أن يفيء بالجماع ، وإن عجز عن تغييب الحشفة)^(٥) طوب أن يفيء بلسانه فيء معذور على ماضى .
وإن كان المانع حبساً ، فإن قدر على إدخالها إلى حبسه ، طوب أن يفيء بلسانه فيء معذور ما كان في حبسه .

وإن كان المانع إحراماً أو صياماً قيل : لا يسقط فيه الجماع لقدرتك عليه^(٦) ، ولا تؤمر به^(٧) لتحريمه عليك ولا يقنع منك أن تفيء بلسانك فيء معذور ؛ لأنك قادر على^(٨) فيء غير معذور .

فإن^(٩) أقدمت على الفيئة بالجماع^(١٠) ، خرجت من حق الإيلاء ، وعصيت بالوطء في الإحرام أو^(١١) الصيام .

(١) في (ب) : من .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (ب) : للمطالبة .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (ب) : عليها .

(٧) في (أ) : (ولا يؤمر) ، بالياء .

(٨) في (ب) : عليه .

(٩) في (ب) : وإن .

(١٠) في (ب) : بالفيئة على الجماع .

(١١) في (ب) : و .

وإن لم تطأ ، لم يتوجه عليك^(١) مأثم التحريم .

وإن توجهت عليك المطالبة بالفيعة أو الطلاق ، فإن أقمت على الامتناع

منهما^(٢) فعلى مامضى من القولين :

أحدهما : يجبس حتى يفعل (أحدهما)^(٣) .

والثاني : يطلق القاضي عليه ، والله أعلم^(٤) .

(١) في (ب) : إليك .

(٢) في (ب) ، (جـ) : منها .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) انظر : شرح الطبري (جـ ٨ ل ٤ ب) ، المهذب (٢ / ١١٠ ، ١١١) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٢

أ - ل ٥٦ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٣ أ ، ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٠٤ ب) ، فتح العزيز

(جـ ١٤ ل ٣٠ أ - ل ٣٤ ب) ، روضة الطالبين (٨ / ٢٥٢ - ٢٥٥) ، كفاية النبيه (جـ ٨ ل ٢٣٠

ب ، ل ٢٣١ أ) .

٨ - مسألة

[سفر المولي عن زوجته في مدة التربص]

قال (المزني : وقال في موضعين - يعني)^(١) الشافعي رحمه الله - ولو ١/٢٠٠
كان بينها وبينه مسيرة أشهر فطالبه^(٢) وكيلها بما يلزمه لها ، أمرناه أن يفيء
بلسانه ، والمسير إليها كما كان^(٣) يمكنه^(٤) ، فإن فعل وإلا طلق عليه^(٥) .

وهذا صحيح ، إذا سافر المولي عن زوجته^(٦) في مدة التربص ؛ كان زمان سفره
محسوباً عليه من مدة وقفه ؛ لأنه لا مانع من جهته ، وكذلك لو آلى مبتدئاً في سفره
كان ما جاوز قدر المسافة^(٧) من أيام سفره محسوباً عليه ، وفي احتساب قدر المسافة
وجهان :

أحدهما : لا يحسب^(٨) عليه ؛ لأنه لم يقدر فيه على الإصابة لو أرادها .
والثاني^(٩) : (وهو الصحيح أن يحسب عليه مدة المسافة)^(١٠) ، كما
يحسب^(١١) عليه غيرها^(١٢) من أيام السفر ، وليس تعذر^(١٣) الإصابة لو^(١٤) أرادها

(١) ما بين القوسين ساقط لا يوجد في (ب) .

(٢) في (ب) : فطلبه ، وفي مختصر المزني : (وطلبه) .

(٣) في (ب) : قال ، ولا توجد في مختصر المزني .

(٤) في (ب) : عليه .

(٥) نظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٢/٥) .

(٦) في (أ) ، (ب) : زوجته .

(٧) في (ب) : قدرة المسافر .

(٨) في (أ) : لا يحسب .

(٩) في (ب) : والوجه الثاني .

(١٠) ما بين القوسين ليس في (أ) ، (ج) .

(١١) في (أ) : تحسب .

(١٢) في (أ) ، (ج) : غيرها .

(١٣) في (ب) : بعد ، وهو تصحيف .

(١٤) في (ب) : (أو) ، وهو تصحيف .

بمانع من احتساب المدة (عليه)^(١) كالمرض^(٢) .

(١) ليست في (أ) ، (ج) .

(٢) انظر : الشامل (جـ ٨ ل ٢٣ ب) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٧ أ، ب) ، المذهب (١١١/٢) ،

تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٨ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣٦ أ، ب) ، روضة الطالبين (٢٥٦/٨) ،

المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٢٥ أ، ب، ل ٣٢٦ أ) ، أسنى المطالب (٣٥٦/٣) .

أ. فصل

فإذا ثبت أن^(١) مدة السفر محسوبة عليه ، فإن^(٢) كان في وقت المطالبة حاضراً ، ٢٠٠/١ طولب بالإصابة أو الطلاق .

وإن^(٣) كان على غيبته وكلت من يطالبه بحقها ، حتى ترفع وكيلها إلى حاكم البلد الذي هو غائب فيه ، فيطالبه بالفيئة أو الطلاق ؛ فإن طلق فحكم طلاقه في غيبته كحكم طلاقه في حضوره^(٤) ، وقد سقط بالطلاق حقها ، (حتى)^(٥) إذا قدم فلا مطالبة بينه وبينها .

وإن أراد الفيئة فيكفيه في الفيئة شرطان^(٦) :

أحدهما : أن يفيء بلسانه فيء معذور .

والثاني : أن يأخذ في الاجتماع للإصابة .

إما بأن يقدم عليها .

وإما بأن يستقدمها عليه ، والخيار فيهما إليه .

فإن فعل أحد الأمرين خرج من حكم الفيئة قبل الاجتماع ، فإذا اجتمعا لم يجز

ما تقدم (من)^(٧) فيئة اللسان حتى يفيء بالإصابة .

فلو أنه في غيبته أخذ في القدوم أو الاستقدام ، ولم يفيء بلسانه فيء معذور ، لم

يكن فايئاً ، وطلق عليه حاكم ذلك البلد في أصح القولين^(٨) .

(١) في (ب) : فإن .

(٢) في (ب) : فإذا .

(٣) في (ب) : فإن .

(٤) في (أ) ، (ج) : حضره .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) انظر : الشامل (ج٧ ل٢٣ ب) ، المهذب (١١١/٢) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٢٥ ب) ،

نهاية المطلب (ج٢٧ ل٥٧ أ) ، تمة الإبانة (ج٩ ل١٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٦/٨) ،

أسنى المطالب (٣٥٦/٣) .

(٧) ساقطة من (ب) .

(٨) واستظهره النووي كذلك .

فإن فاء بلسانه فيء معذور (و) ^(١) لم يأخذ في الاجتماع ، إما بالقدوم أو الاستقدام ، لم تتم الفيئة ، وطلق عليه (ذلك) ^(٢) الحاكم في أصح القولين .
 إلا أن يكون معذوراً بخوف الطريق المانع ، أو لمرض معجز ، فالفيئة بلسانه كافية إلى أن يزول عذره ، فيؤخذ بالقدوم أو الاستقدام .
 فلو استقدمها فامتنعت - إلا أن يقدم عليها - صارت ناشراً ^(٣) ، وسقط حقها من المطالبة ، والله أعلم ^(٤) .

← وذكر القول الآخر - وهو القديم - أنه يحبس ليطلق .

تنظر : الروضة (٢٥٦/٨) .

(١) ليست في (أ) ، (ج) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) النشوز في اللغة : الارتفاع ، واصطلاحاً : الخروج عن الطاعة .

وهو يحصل من الرجل والمرأة .

يقال : نشز الرجل من امرأته نشوزاً : تركها وجفائها .

ونشزت المرأة نشوزاً : عصت زوجها وامتنعت عليه .

انظر : لسان العرب (٤١٧/٥) ، المصباح المنير (٦٠٥/٢) ، القاموس المحيط ص (٦٧٨) ، مختار

الصالح ص (٦٦٠) ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي (٣٨٠/٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٩) .

(٤) انظر : نهاية المطلب (ج٢٧ ل ٥٧ أ) ، الشامل (ج٧ ل ٢٣ ب) ، المهذب (١١١/٢) ، تمة

الإبانة (ج٩ ل ١٨ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٦/٨) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل ٣٢٥ ب) ،

أسنى المطالب (٣٥٦/٣) .

٩ - مسألة

[إذا غلب على عقل المولي بجنون أو إغماء]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو غلب على عقله لم يوقف حتى يرجع ٢٠٠/ب
إليه عقله ، فإن عقل بعد الأربعة الأشهر وقف مكانه ؛ فإما أن يفيء وإما أن يطلق^(١).

وهذا كما قال ، إذا غلب على عقل المولي بجنون أو إغماء ، كان زمان جنونه وإغمائه محسوباً عليه في وقفه ومدة تربصه ؛ لأن المنع من جهته ، وإن لم يكن من فعله كالمرض^(٢).

فإذا انقضت مدة التربص وهو على جنونه وإغمائه لم يتوجه عليه مطالبة ، وهو معنى قول الشافعي رضي الله عنه : لم يوقف^(٣) - يعني الوقف الثاني الذي هو زمان المطالبة - ولم يرد به مدة الوقف الأول الذي هو مدة التربص .

فإذا أفاق من جنونه أو إغمائه (استحققت)^(٤) حينئذ مطالبته بالفيئة أو الطلاق^(٥).

(١) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٥/٥) .

(٢) أي : وإن كان الجنون والإغماء ليس باختياره ، وإنما جن أو أغمي عليه رغماً عنه ، فمدته محسوبة عليه مثل مدة المرض تحسب على المريض مع أنه أصابه بغير اختياره .

(٣) في (أ) : (توقف) ، بالتاء .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٣ أ) ، المهذب (١١٠/٢) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٣ ب) ، تمة

الإبانة (ج ٩ ل ١٨ ب ، ل ١٩ أ) ، الوجيز (٧٧/٢) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٩ أ) .

أ - فصل

قال المزني : هذا يؤكد أن يحسب^(١) (عليه)^(٢) مدة حبسه ، ومنه تأخيرهُ ٢٠١/أ يوماً أو ثلاثة^(٣).

أراد المزني بذلك أمرين :

أحد الأمرين أن يجعل الاحتساب بزمان الجنون دليلاً على الاحتساب بزمان الحبس ، وهذا صحيح .

والثاني : أن يجعل ما ذكره الشافعي رضي الله عنه من منع (تأخيرهُ)^(٤) يوماً أو ثلاثة ، دليلاً على إبطال إنظاره ثلاثاً في أحد القولين .

وهذا^(٥) غير صحيح ، ولا دليل فيه ، وعمّا ذكره الشافعي رضي الله عنه من^(٦) منع تأخيرهُ يوماً أو ثلاثة جوابان :

أحدهما : منعه^(٧) من ذلك على أحد القولين ، وهو على القول الثاني غير ممنوع .

والجواب الثاني : أن المنع من الإنظار في ابتداء المطالبة ، والقولان في^(٨) الإنظار في الإجابة إلى الفية ؛ لأنه لو أجاب إلى الطلاق ، وسأل الإنظار به ؛ لم ينظر^(٩) قولاً واحداً وإنما القولان في الإنظار^(١٠) بالفية^(١١).

(١) في النسخ المخطوطة : يحتسب .

(٢) لا توجد في مختصر المزني وتوجد في النسخ المخطوطة .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : فهذا .

(٦) في (ب) : في .

(٧) في (ب) : لأنه منعه ، وفي (ج) : أنه منعه .

(٨) في (ب) : من .

(٩) في (ب) : (يبطل) ، وهو تصحيف .

(١٠) في (ب) : بالإنظار .

(١١) انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٣ ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٣ ب ، ل ٢٤ أ) .

قال القاضي أبو الطيب الطبري : (الجواب الصحيح عندي أن يقال : إن المولي إذا كان مفيقاً ؛ فإنه يوقف مكانه ، ويكون مخيراً بين الفية والطلاق .

وإنما نرجل إذا طلب التأجيل ، وإذا كان كذلك لم يكن للمزني دليل على أن نمنع من التأجيل فيما قاله الشافعي) .

١٠ - مسألة

[إذا أحرم المولي]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو أحرم قيل له : إن وطئت فسد ٢٠١/ب
إحرامك ، وإن لم تفيء طلق عليك^(١).

قد ذكرنا أن المولي إذا أحرم^(٢) بمحج أو عمرة كان^(٣) زمان إحرامه^(٤) محسوباً عليه ،
فإن أحل^(٥) قبل (انقضاء)^(٦) مدة (التربص ، كان مخيراً بين الفئمة أو الطلاق .

وإن كان باقياً على إحرامه إلى^(٧) انقضاء مدة التربص ، قيل له : إحرامك قد
حظر عليك الوطء ، والإيلاء يوجبه ولا يمنع (تحريمه)^(٨) عليك من مطالبتك في حق
الزوجة بالوطء أو الطلاق ، لأن المطالبة بالوطء (هي)^(٩) أقوى الحقين ؛ لأن الوطء
أصل مقصود ، والطلاق يدل على وجه التخيير .

فإذا طول فطلق^(١٠) ، خرج به من حكم الإيلاء ، ولا يَأْثِمُ في إفساد إحرامه .
فإن وطئ^(١١) ، فقد عصى بوطئه في الإحرام ، وأفسد به الحج^(١٢) ، ووجبت فيه

(١) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٥/٥) .

(٢) في (أ) ، (ج) : تحرم .

(٣) في (أ) : فإن .

(٤) في (ب) : الإحرام .

(٥) في (ب) : (أجل) ، وهو تصحيف .

(٦) ليست في (أ) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) ساقطة من (ج) .

(٩) ليست في (ب) .

(١٠) في (أ) ، (ج) : وطلق .

(١١) في (أ) ، (ج) : فإذا فاء .

(١٢) في (ب) : للحج .

الكفارة^(١)، وخرج من حكم الإيلاء، ووجبت عليه كفارة يمين .

فإن^(٢) امتنع أن يفعل أحد الأمرين طلق (الحاكم)^(٣) عليه في أصح القولين .

فإن قيل : فهلا امتنع منه بفيء^(٤) معذور بلسانه كالمريض ؟

قيل : لأنه أدخل الإحرام المانع على^(٥) نفسه .

بخلاف المرض الذي لم يكن^(٦) دخوله عليه من فعله^(٧) .

(١) إذا فاء المولي ، أي وطيء وهو محرم .

فإن كان قبل التحلل الأول فسد حجه ، ووجبت عليه كفارتان : كفارة الجماع في الحج ، والكفارة التي تجب على المولي إذا فاء .

وإن كان بعد التحلل الأول ؛ لم يفسد حجه ، ولكن تلزمه كفارتان : كفارة الجماع في الحج ، والكفارة التي تجب على المولي إذا فاء .

وكفارة الجماع في الحج تختلف .

فإن كان الرطء قبل التحلل الأول فتجب بدنة .

فإن عجز عنها فبقرة .

فإن عجز عنها فسبع من الغنم .

فإن عجز عنها قوم البدنة بدراهم ، والدراهم بطعام وتصدق به .

فإن عجز صام عن كل مد يوماً .

وإن كان بعد التحلل الأول ، فلا يلزمه بدنة .

بل يلزمه شاة ؛ لأنه محرم لم يحصل به إفساد ، فأشبهه سائر الاستمتاعات .

انظر: المجموع (٣٩٨-٤٢١)، كفاية الأخيار (١/١٤٢، ١٤٥)، فتح الوهاب (١/١٥٢).

(٢) في (ب) : وإن .

(٣) ليست في (أ) ، (ج) .

(٤) في (أ) : (يفيء) ، بالياء .

(٥) في (ب) : من .

(٦) في (ب) : يمكن .

(٧) أي أنه أدخل الإحرام باختياره فلم يكن له حكم المريض الذي لم يمرض باختياره .

فكان بالإحرام غير معذور ، وبالمرض معذوراً ، والله أعلم^(١).

(١) انظر : شرح مختصر المزني للطبري (ج٨ ل٤ أ، ب) ، المذهب (١١١/٢) ، الشامل (ج٧ ل٢٤ أ) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٣٣ ب، ل٣٤ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٤/٨ ، ٢٥٥) ، المطلب العالي (ج٢٠ ل٣٢٠ ب، ل٣٢١ أ) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣٠ ب، ل٢٣١ أ) ، أسنى المطالب (٣٥٥/٣ ، ٣٥٦) ، مغني المحتاج (٣٥٠/٣) .

وذكر الرافعي والنووي أنه إذا كان به مانع شرعي كالإحرام والصوم وأراد أن يفيء ، في المسألة وجهان :

أحدهما : يلزمها التمكين ؛ لأنه لامانع فيها ، وليس لها منع ما عليها من الحق .

والثاني : المنع ؛ لأنه موافقة على الحرام وإعانة عليه .

وصححه النووي ، واستظهره الرافعي .

قال الرافعي : فإن قلنا بجواز التمكين ، فلها المطالبة بالفيئة أو الطلاق .

فإن أراد الفيئة فامتنعت سقط حقها من الطلب .

وإن قلنا بالمنع فوجهان :

أحدهما : أنه يقنع منه بالفيئة باللسان كما في المانع الطبيعي ، ولأن الأمر بالطلاق على التعيين بعيد .

وأشبههما ، وبه أجاب في الشامل : أنه يطالب بالطلاق إزالة للضرر عنها ، ويخالف المانع الطبيعي ، فإن الوطء هناك متعذر في نفسه ، وهاهنا الإمكان حاصل ، وهو الذي ضيق على نفسه .

قال الرافعي : والطريقة الثانية : أن يقال له : قد ورطت نفسك في الإيلاء ، إن فئت إليها عصيت ، وأفسدت نسكك وصومك ، وإن لم تطلق طلقناها عليك .

وشبه ذلك بما إذا غصب لؤلؤة ودجاجة ، فابتلعت الدجاجة اللؤلؤة .

فيقال : إن لم تذبح الدجاجة غرمنك اللؤلؤة ، وإن ذبحتها غرمنك الدجاجة .

١١ - مسألة

[إذا جمع المولي بين الإيلاء والظهار]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو آلى ثم (ظاهر^(١) ، أو)^(٢) تظاهر ثم ٢٠١/ب
آلى ، وهو يجد الكفارة قيل له : أنت أدخلت على نفسك المنع ، فإن فتت
فأنت عاص ، وإن لم تفيء طلق عليك^(٣) .

اعلم أنه إذا جمع بين الإيلاء والظهار في امرأة (واحدة)^(٤) ؛ فالآلى^(٥) منها ثم^(٦)
ظاهر ، أو ظاهر ثم آلى ؛ كان زمان الظهار^(٧) محسوباً عليه في مدة التبرص ، فإذا
انقضت المدة ، واستحقت المطالبة وهو على ظهاره لم يكفر منه ، فقد اجتمع عليه في
الوطء حقان متنافيان :

أحدهما : يحرم^(٨) الوطء في حق الله تعالى حتى يكفر ، وهو الظهار^(٩) .

والثاني : يوجب الوطء في حق الزوجة قبل التكفير ، وهو^(١٠) الإيلاء ؛ فإن
عجل الكفارة في الظهار ، ووطئ في الإيلاء خرج من تحريم الظهار^(١١) بالكفارة ،
ومن حق الإيلاء بالوطء ، وإن طلق خرج بالطلاق^(١٢) من حق الإيلاء ، وخرج من

(١) في مختصر المزني : (تظاهر) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٥/٥) .

(٤) ليست في (ج) .

(٥) في (ب) : فالآلى .

(٦) في (ب) : و .

(٧) في (ب) زيادة : (وإن أحرم الوطء قبل التكفير) ولا وجه لها .

(٨) في (أ) ، (ب) : تحريم .

(٩) كفارة الظهار : عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب لمن وجد ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مداً .

انظر : المهذب (٤٢١/٤) ، كفاية الأخيار (٧١/٢) .

(١٠) في (ج) : وهذا .

(١١) في (ب) : الوطء .

(١٢) في (ب) : الوطء .

مأثم الظهار بترك الوطء .

وإن لم يفعل أحد هذين الأمرين ووطئ قبل التكفير في الظهار^(١) ، كان عاصياً بالوطء في حكم الظهار ، وخارجاً به في الإيلاء من حق الزوجة .

فإن سأل الإنظار في^(٢) الوطء حتى يكفر في الظهار نظر ؛ فإن كان ممن يكفر بالصيام لم ينظر لأنه صوم شهرين ، وإن^(٣) كان ممن يكفر بالعتق ، فإن كان مالكاً للرقبة لم ينظر ، في عتقها كما لا ينظر في الطلاق ؛ لأنه يقدر على تعجيلها من غير ضرر ، وإن لم يكن مالكاً للرقبة أنظر لابتياعها^(٤) يوماً .

وهل يبلغ بإنظاره^(٥) ثلاثاً ؟ على مامضى من القولين^(٦) .

ولو^(٧) امتنع من أن يطلق أو يطأ ، طلق الحاكم عليه في أصح القولين .

ولو أراد وطئها فمنعته من نفسها لتحريمها عليه قبل^(٨) التكفير ، لم يكن ذلك لها بخلاف الوطء في الردة (والحيض)^(٩) .

لأن تحريمه بالردة والحيض في حقهما^(١٠) ، وتحريمه بالظهار في حقه وحده ، ويسقط حقها من المطالبة لهذا الامتناع ؛ لأن الممتنع ممنوع من المطالبة كالديون المبذولة ، والله أعلم^(١١) .

(١) في (ج) : الطهارة .

(٢) في (ب) : من .

(٣) في (أ) : فإن .

(٤) في (ج) : إلى ابتياعها .

(٥) في (ب) : لإنظاره .

(٦) ص (٣٢٢) .

(٧) في (ب) : فلو .

(٨) في (ب) : من قبل .

(٩) ليست في (أ) .

(١٠) في (ب) : حقها .

(١١) انظر : شرح الطبري على مختصر المزني (ج ٨ ل ٥ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٤ أ ، ب) ، المهذب (١١١ / ٢) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٣ ب ، ل ٣٤ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٤ / ٨) ، (٢٥٥) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣١ أ ، ب) ، مغني المحتاج (٣ / ٣٥٠ ، ٣٥١) ، أسنى المطالب (٣ / ٣٥٥ ، ٣٥٦) .

١٢ - مسألة

[إذا اختلفا في الإصابة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قالت: لم يصبني^(١)، وقال: قد أصبتها؛ ٢٠٢/ب فإن^(٢) كانت ثيباً، فالقول قوله مع يمينه... إلى آخر الفصل من^(٣) كلام المزني^(٤).

إذا ادعى المولى إصابتها ليسقط مطالبتها، وأنكرت أن يكون (قد)^(٥) أصابها، وادعت أنها على حقها من الإيلاء، لم يخل حالها^(٦) من أن تكون بكرًا أو ثيباً. فإن كانت ثيباً، فالقول قول الزوج^(٧) مع يمينه بالله لقد أصابها؛ لأن الوطاء يُستسرّ به^(٨)، ولا يمكن^(٩) إقامة البينة^(١٠) عليه فقبل فيه قول مدعيه كالحيض والطهر^(١١).

ولأن بقاء النكاح ودوام صحته أصل، قد^(١٢) استصحبه^(١٣)

(١) في (ب)، ومختصر المزني: (يصبني)، بالإياء.

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): مع.

(٤) انظر: مختصر المزني ص (٢٠٠)، الأم (٢٧٦/٥)، مختصر البيهقي (ل ٣ أ).

(٥) ليست في (ب)، (ج).

(٦) في (ج): يخلو لها.

(٧) في (ب)، (ج) زيادة: في الإصابة.

(٨) أي يفعل في استتار وخفاء، والسّر: هو ما يكم، وهو خلاف الإعلان.

انظر: المصباح المنير (٢٧٣/١، ٢٧٤)، القاموس المحيط ص (٥٢٠)، مختار الصحاح ص (٢٩٤).

(٩) في (أ): ولا تحل.

(١٠) في (ب): (إفشأؤه البلية)، وهو تصحيف.

(١١) انظر: حلية العلماء (٣٢٠/٧، ٣٢١)، روضة الطالبين (٢١٨/٨-٢٢٠)، مغني المحتاج

(٣٣٩/٣).

(١٢) في (ب): وقد.

(١٣) الاستصحاب: عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيّر، وهو الحكم الذي

(الزوج)^(١) بدعوى الإصابة ، والزوجة تدعي ما يخالف الأصل من^(٢) وجوب
الفرقة بإنكار الإصابة^(٣) ، فكان القول فيه قول الزوج مع يمينه ، لاستصحابه حكم
الأصل .

فإن قيل : فالأصل أن لا إصابة^(٤) ، كما أن الأصل في النكاح الصحة ، فلم
استصحبتم الأصل في صحة النكاح ولم تستصحبوا الأصل في عدم الإصابة ؟
قلنا : لأن النكاح أصل متيقن ، وعدم الإصابة أصل مظنون يجوز أن يكون ،
ويجوز أن لا يكون ؛ فكان استصحاب الأصل المتيقن أولى من استصحاب الأصل
(المظنون)^(٥) ؛ وإذا^(٦) ثبت أن القول قول الزوج مع يمينه لجواز كذبه .
فإذا حلف حكم بسقوط حقها من الإيلاء .

وإن^(٧) نكل ردت اليمين عليها .
فإن حلفت كانت على حقها من الإيلاء ، وأخذ بالفيئة أو الطلاق ، ولم يحكم
بقول الزوج في ثبوت الإصابة^(٨) .

== يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول .

انظر : التعريفات ص (٣٤) .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (أ) : في .

(٣) في (ب) : الزوجة .

(٤) في (ب) : أن الإصابة .

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) في (ب) : فإذا .

(٧) في (ب) : فإن .

(٨) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٥ أ ، ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٤ ب) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٩

ب ، ل ٢٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٠٢ / ٧) ، أسنى المطالب (٣٥٦ / ٣) .

وذكر في « أسنى المطالب » فرعاً وهو : لو اعترفت بالوطء بعد المدة ، وأنكره الزوج ، سقط
حقها من الطلب عملاً باعترافها .

ولم يقبل رجوعها عنه ، لاعترافها بوصول حقها إليها .

أ - فصل

فإن كانت بكراً ، فالقول قولها أنه لم يصبها ، لأن البكارة من شواهد صدقها في ٢٠٣/١
عدم الإصابة ، فصار قولها أقوى من قول الزوج .

فلذلك قال الشافعي رضي الله عنه : فالقول^(١) قولها مع يمينها .

قال المزني : (إنما أحلفها لأنه يمكن أن يكون لم^(٢) يبالغ ، فرجعت العذرة
بالحال^(٣)) .

فاختلف أصحابنا (أنه إنما يحلفها إن ادعى الزوج)^(٤) أنه لم يبالغ في الإصابة ،
فعادت العذرة (بحالها)^(٥) ، فأما إن لم يدعه لم يحلفها .

وقال البغداديون: بل يحلفها بكل حال ، سواء ادعى الزوج ذلك أو^(٦) لم يدعه؛
لأن دعواه الإصابة^(٧) مع البكارة مفض إلى ذلك وإن لم يصرح به في الدعوى .

فإن حلفت الزوجة كانت على حقها من المطالبة بالفيئة أو الطلاق .

وإن نكلت ردت اليمين على الزوج فإن حلف سقط حقها من الإيلاء .

وإن نكل حكم^(٨) بقول الزوجة في بقاء حقها (من المطالبة)^(٩) .

فعلى هذا: لو اختلفا في^(١٠) البكارة فادعتها الزوجة ليكون قولها مقبولا في عدم

(١) في (ب) : القول .

(٢) في (ب) : لمن ، وهو تصحيف .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) في (ب) : (إن) ، وهو تصحيف .

(٧) في (ب) : للإصابة .

(٨) في (ب) : (حلف) ، وهو تصحيف .

(٩) ليست في (أ) ، (ج) ، وفي (ب) زيادة أيضاً وهي: (يفعل هاهنا لو أحلها) ، ولا وجه لها .

(١٠) في (ب) : لو في .

الإصابة ، وأنكرها الزوج ليكون قوله مقبولاً في وجود الإصابة ، لم يرجع فيه^(١) إلى قول أحدهما ؛ لأنه يمكن أن يشاهد ذلك النساء الثقات .

فإذا^(٢) شهد أربع منهن بأنها بكر ، كان القول قولها في (إنكار)^(٣) الإصابة .
وإن شهدن^(٤) بأنها ثيب ، كان القول قوله في ثبوت الإصابة^(٥) .

(١) في (ب) ، (ج) : فيها .

(٢) في (ب) : وإذا .

(٣) ساقطة من (ج) .

(٤) في (ب) : شهدت .

(٥) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٥ أ ، ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٤ ب) ، تنمة الإبانة (ج ٩ ل ١٩ ب ، ل ٢٠ أ) ، روضة الطالبين (٢٠٢/٧) .

تنبيه : في عصرنا هذا مع تقدم العلوم الطبية ودقتها ، الأولى أن يلجأ إليها ، لأن عند الطبيب المختص من الخبرة الطبيّة ، ومن الأجهزة الحديثة ما يستطيع أن يعرف بواسطته أن هذه المرأة بكر أم ثيباً معرفة يقينية .

أما شهادة النساء الأربع فهي ظنية ، وكان المعتمد عليها عندهم ؛ لأنه لا يوجد عندهم من العلم ما عندنا .

فنقول : يلجأ في هذه الحالة للطبيب المختص ، ويؤخذ برأيه .

١٣ - مسألة

[إذا ارتد الزوجان أو أحدهما]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو ارتدا أو أحدهما في الأربعة الأشهر ، ٢٠٣/ب
أو خالعهما ثم راجعهما^(١) ، أو رجع من ارتد منهما في العدة ، استوقف^(٢) في
هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل الفرج ... (الفصل) .. إلى
آخر^(٣) كلام المزني^(٤).

قد ذكرنا أن الردة تسقط الوقف الأول في مدة التربص ، وتسقط^(٥) الوقف
الثاني في استحقاق المطالبة ، وزمانها غير معتد به^(٦) ، سواء كانت الردة من جهته أو
من جهتها .

فإن لم^(٧) يعد المرتد^(٨) منهما إلى الإسلام إلا^(٩) بعد انقضاء^(١٠) العدة ، فقد
وقعت الفرقة بالردة وسقط^(١١) بها حكم^(١٢) الإيلاء ، وهذه الفرقة فسخ .
فإن عاد فتنكحها فهل^(١٣) يعود الإيلاء في النكاح الثاني أم لا ؟

(١) في (ب) : خلعهما ثم راجعهما .

(٢) في (ب) ، ومختصر المزني : استوقف .

(٣) في (ب) : نهاية .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠) ، الأم (٢٧٢/٥) .

(٥) في (ج) : ويسقط ، بالياء .

(٦) في (ب) : معتدية .

(٧) في (ب) : مالم .

(٨) في (ب) : (المهر) ، وهو تصحيف .

(٩) في (أ) ، (ج) : إلى .

(١٠) في (ب) : حتى مضت .

(١١) في (ب) : فسقط .

(١٢) في (ب) : بهذا الحكم .

(١٣) في (ب) : هل .

ينبغي على اختلاف أصحابنا في الفرقة بالفسخ ، هل تجري بحرى (فرقة)^(١)
الطلاق الثلاث أو بحرى ما دونها ؟

على وجهين :

أحدهما : أنها^(٢) جارية بحرى الطلاق الثلاث .

فعلى هذا لا يعود الإيلاء على قوله في الجديد^(٣) (كله)^(٤) وأحد قوليه في
القديم ، ويعود الإيلاء (على القول الثاني في القديم .
والوجه الثاني : أنه يجري بحرى مادون الثلاث .

فعلى هذا يعود الإيلاء^(٥) على قوله القديم (كله)^(٦) وأحد قوليه في الجديد
ولا يعود الإيلاء في القول الثاني^(٧) في الجديد .

فأما إذا عاد المرتد من الزوجين قبل انقضاء العدة إلى الإسلام كانا^(٨) على
النكاح ، واستوقف^(٩) له الوقف الأول ، وهو مدة التربص أربعة أشهر ، لا يبنى على
مماضى منها .

فإذا انقضت ، طولب بالفيئة أو الطلاق ، إلا أن (تكون)^(١٠) الردة في الوقف
الثاني ، وهو زمان المطالبة ، فلا يعاد الوقف بعد انقضائه كاملاً قبل الردة .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (ب) : أنه .

(٣) في (ب) : في الجديد .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٦) ساقطة من (ب) .

(٧) في (أ) ، (ج) : الذي .

(٨) في (أ) ، (ب) : كان .

(٩) في (ج) : واستوقف .

(١٠) ساقطة من (ب) .

فإن قيل : فهلا استؤنف الوقف بعد^(١) الإسلام كما يستأنف (الوقف)^(٢) بعد الرجعة ؟ .

قيل : لأنه قد وفاها حقها بالطلاق ، ولم يوفها حقها بالردة ، فلذلك سقط بالطلاق حكم الوقف الأول واستؤنف^(٣) له وقف بعد^(٤) الرجعة ، ولم يسقط بالردة حكم الوقف^(٥) الأول ، فلم يستأنف له الوقف^(٥) بعد الإسلام ، والله أعلم^(٦) .

(١) في (ب) : (بغير) ، وهو تصحيف .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) في (ج) : ويستؤنف .

(٤) في (أ) : هذه .

(٥) في (ب) : الوقت .

(٦) انظر : شرح الطبري (ج٨ ل٥ ب) ، فتح العزيز (ج١٤ ل٢٩ أ، ب) ، روضة الطالبين

(٢٥٢/٨) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢٣٠ أ) ، الشامل (ج٧ ل٢٤ ب) ، المهذب (٣٩٨/٤) ،

أسنى المطالب (٣٥٥/٣) ، إخلاص الناري (٢٩٣/٣) ، تمة الإبانة (ج٩ ل١٤ ب، ل١٥ أ) .

أ- فصل (١)

فأما إذا خالع المولي زوجته ؛ فقد بانت منه بالخلع وسقط حكم الإيلاء في ٢٠٤/أ
النكاح .

فإن عاد فتزوجها^(٢) بعقد جديد كان عود الإيلاء معتبراً بفرقة الخلع ، وفيه^(٣)
قولان^(٤) :

أحدهما : أنها طلقة واحدة ، فعلى هذا يعود الخلع على قوله في القديم كله
وأحد قوله في الجديد ، ولا يعود على القول الثاني في الجديد .

والقول الثاني في الخلع : أنه فسخ ، فعلى هذا يكون^(٥) على الوجهين في
الفسخ^(٦) هل يجري مجرى (الطلاق)^(٧) الثلاث أو ما دونها ؟
على ما مضى .

فأما المزني فقد تكرر من كلامه ما تقدم الجواب عنه .

(١) انظر : مختصر البيهقي (ل ٢ ب) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٦ أ ، ب) .

(٢) في (أ) ، (ب) : فزوجها .

(٣) في (ب) : ففيها .

(٤) إذ خالع زوجته بلفظ الخلع ففيه ثلاثة أقوال :

الأول : أنه طلاق فيحسب الخلع مرة بطلقة ، وهو قوله في الجديد وصححه الغزالي ، وقال
النروي : هو الأنظر عند جمهور الأصحاب .

الثاني : أنه فسخ ، وهو القديم .

الثالث : أنه لا يحصل به شيء لافرقه طلاق ولا فسخ .

وإن خالعها بصريح الطلاق أو الكناية مع النية ؛ فهو طلاق لا يحتمل غير الطلاق .

راجع : التنبيه ص (١٧٠) ، المهذب (٧٢/٢) ، الوجيز (٤١/٢) ، روضة الطالبين (٣٧٥/٧) ،

المنهاج مع مغني المحتاج (٢٦٨/٣) .

(٥) في (أ) : (تكون) ، بالتاء .

(٦) في (ج) : الصحيح .

(٧) ليست في (ب) .

١٤ - مسألة

[أقل ما يكون به المولي فائئاً في البكر والثيب]

(قال الشافعي رحمه الله تعالى)^(١) : وأقل ما يكون فائئاً في الثيب^(٢) أن ٢٠٤/١يغيب الحشفة^(٣).والتقاء الختانين بها^(٤).

لأن جميع أحكام الوطء متعلقة بالتقاء الختانين من وجوب الغسل^(٥)، والحد^(٦)،
والمهر^(٧)، والعدة^(٨)، ولحوق النسب^(٩)، وتحريم المصاهرة^(١٠) وثبوت الإحصان^(١١)،

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ج) .

(٢) في (ب) : (التث) ، وهو تصحيف .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (٢٠٠ ، ٢٠١) ، الأم (٢٧٥ / ٥) .

(٤) في (أ) ، (ب) : بهما .

والضمير في (بها) يعود إلى الحشفة ؛ لأن التقاء الختانين لا يكون إلا بتغيب الحشفة ، وقد مر
معنى التقاء الختانين . ص (١٧٩) .

(٥) قال النووي في باب الغسل .

ومرجبه موت ... وجناية بدخول حشفة أو قدرها فرجاً .

انظر : المنهاج مع مغني المحتاج (٦٩ / ١) ، التلخيص ص (٩٦) ، حلية العلماء (٢١٥ / ١) .

(٦) قال الحصني : وضابط ما يوجب الحد : هو إيلاج قدر الحشفة من الذكر في فرج محرم مشتهي
طبعاً لاشبهة فيه .

انظر : كفاية الأخيار (١١٠ / ٢) ، مغني المحتاج (١٤٣ / ٤ ، ١٤٤) ، الأشباه والنظائر للسيوطي
ص (١٦٩) .

(٧) قال الشرييني: ويستقر المهر على الزوج بوطء، ولو في الدبر بتغيب حشفة، أو قدرها من مقطوعها.

انظر : مغني المحتاج (٢٢٤ / ٣) ، المهذب (٢٠٢ / ٤) .

(٨) انظر : مغني المحتاج (٣٨٤ / ٣) ، فتح الجواد (٢٠٢ / ٢) ، حاشية الشرقاوي (٣٢٨ / ٢) ،
الأشباه والنظائر ص (١٦٩) .

(٩) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص (١٦٩) .

(١٠) انظر : كفاية الأخيار (٣٦ / ٢) ، مغني المحتاج (١٧٧ / ٣) ، الأشباه والنظائر ص (١٦٩) .

(١١) المراد بالحصن في باب الزنا ، هو مكلف حر ، ولو ذمي ؛ غيب حشفته بقبل في نكاح صحيح.

انظر : المنهاج مع مغني المحتاج (١٤٦ / ٤ ، ١٤٧) ، حاشية الشرقاوي (٤٢٧ / ٢ ، ٤٢٨) .

والإحلال^(١) للأول^(٢)، وفساد العبادات^(٣).

كذلك الخروج من حكم الإيلاء .
وإن كانت بكرة .

قال الشافعي : (فذهب العذرة)^(٤).

لا^(٥) أن التقاء الختانين يذهب العذرة ؛ بل إن ذهب العذرة هي^(٦) الشرط
المعتبر.

فأما الوطء في الدبر أو فيما دون الفرج ، فلا يسقط به حكم الإيلاء والعنة^(٧).

(١) في (ب) : (الآجال) ، وهو تصحيف .

(٢) إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً، فلا تحل له حتى تزوج من رجل آخر زواجاً غير متفق عليه بينهم،
ويطأها ، فإن طلقها بعد ذلك حلت لزوجها الأول .

انظر : كفاية الأخيار (٥٥/٢) ، الأشباه والنظائر ص (١٦٩) .

(٣) من ذلك إذا وطئ في الحج قبل التحلل الأول فسد حجه ، ويحصل بتغييب الحشفة في فرج قبلاً
كان أو دبر ، وإن وقع بعد التحلل الأول فسد حجه ، كذلك الصوم يفسد بالوطء .

انظر : كفاية الأخيار (١٤٢/١) ، الأشباه والنظائر ص (١٦٨ ، ١٦٩) .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) ، الأم (٢٧٥/٥) .

والعذرة - بضم العين - هي البكارة .

انظر : المصباح المنير (٣٩٨/٢) ، القاموس المحيط ص (٥٦٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣٠٨) ،
مختار الصحاح ص (٤٢٠) .

(٥) في (ب) : إلا .

(٦) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب (هو) .

(٧) في (ج) : والقيئة .

قال الشيرازي في المذهب (١٧٠/٤) : (وإن كان وطأها في الدبر لم يخرج عن حكم التعنين ؛
لأنه ليس بمحل للوطء ، ولهذا لا يحصل به الإحلال للزوج الأول) .

وانظر فيما يتعلق بالمسألة :

الأم (٢٧٥/٥) ، شرح مختصر المزني للطبري (جـ ٨ ل ٥ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٤ ب) ،
المذهب (١٠٩/٢) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣٧ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٧/٨) ، كفاية النبيه
(جـ ٨ ل ٢٣٢ ب) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٣٢٦ ب) ، كفاية الأخيار (٦٩/٢) ، حاشية
الشرقاوي على تحفة الطلاب (٣١٦/٢) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣٥٠/٣) .

١٥ - مسألة

[إذا ادعى المولى العنة بعد انقضاء المدة]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : فإن (قال)^(١) : (لا)^(٢) أقدر على ٢٠٤ ب /
افتضاؤها ، أَجَلٌ أَجَلُ الْعَيْنِ^(٣) .

إذا ادعى (المولى)^(٤) العنة بعد انقضاء المدة ، فلا يخلو حاله في هذه الدعوى^(٥)
من أحد أمرين :

إما أن يكون قد أصابها في هذا النكاح قبل الإيلاء ، أو لم يصبها .

فإن كان قد أصابها (فيه)^(٦) ؛ فدعواه مردودة .

لأن حكم العنة لا يثبت في نكاح قد وقعت فيه إصابة^(٧) .

وصار بهذه^(٨) الدعوى كالممتنع من الإصابة مع القدرة عليها .

فإن أصاب أو طلق ، (وإلا طلق)^(٩) الحاكم عليه في أصح القولين^(١٠) .

(١) في (ب) : (قا) ، اللام ساقطة .

(٢) ساقطة من (ج) .

(٣) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) .

(٤) ليست في (ج) .

(٥) في (ب) : المدة .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) قال الشيرازي في المهذب (١٧١ / ٤) : (وإن تزوج امرأة ووطئها ثم عنَّ منها ، لم تضرب المدة ؛
لأن القدرة يقين ، فلا تترك بالاجتهاد) .

وانظر : حاشية الشرقاوي (٢٥٥ / ٢) .

(٨) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب (بهذه) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٠) انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٦ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ أ) ، تبة الإبانة (ج ٩ ل ١٩

أ ، ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٦ ب) ، روضة الطالبين (٢٥٦ / ٨ ، ٢٥٧) ، أسنى المطالب

(٣٥٦ / ٣) .

فإن^(١) لم يكن قد أصابها فيه وهي على بكارتها ، أو كانت ثيباً قبل النكاح
نظر :

فإن كانت عنته قد ثبتت قبل الإيلاء ، وأجل لها ، ورضيت بالمقام معه بعد
انقضاء أجلها ، كان مقبول القول في العنة .

ولا يسقط به حكم الفیئة ، لكن يفیء بلسانه (فيء معذور)^(٢) ، ويخير بينه وبين
الطلاق .

فإن^(٣) لم يثبت حكم^(٤) العنة قبل الإيلاء ، ولم يدعها إلا بعده^(٥) .

فهل تقبل دعواه أم لا ؟ على وجهين^(٦) :

أحدهما - وهو الظاهر من مذهب الشافعي^(٧) أشار إليه^(٨) في هذا الموضع -
أن قوله مقبول ؛ (لأن العنة من العيوب الباطنة التي لا تعرف إلا من جهته ، فكان
مقبول)^(٩) القول فيها مع يمينه ؛ لإمكان كذبه ، فعلى هذا إذا حلف قيل له : عليك
أن تفيء بلسانك فيء معذور ، فإذا فاء بلسانه أجل العنة سنة .

(١) في (ب) : وإن .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) : وإن .

(٤) في (ب) : فيه .

(٥) في (ب) : بعد .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٥ ب ، ل ٦ أ) ، المذهب (١١١/٢) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ أ) ،
حلية العلماء (١٥٨/٧) ، تنمة الإبانة (ج ٩ ل ١٩ أ ، ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٦ ب) ،
روضة الطالبين (٢٥٧/٨) ، أسنى المطالب (٣٥٦/٣) .

(٧) وقال عنه النووي : ظاهر المذهب ، وقطع به الغزالي في الوجيز ، فقال : (ولو ادعى بعد المدة
عنة لم يطلق ، وضربنا مدة العنة ، فلعله يقدر فيطأ) .

انظر : الوجيز (٧٧/٢) ، الروضة (٢٥٧/٨) .

(٨) في (ب) : إليهم .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فإن أصاب (فيها)^(١) سقط بها حكم الإيلاء والعنة جميعاً .
 وإن لم يصب فيها ثبت له حكم العنة ، وكان لها الخيار بين المقام أو الفسخ .
 فإن أقامت سقط حقها من العنة ، وإن لم يكن لها الرجوع فيه ، فيسقط^(٢)
 حقها من الإيلاء ، ولم يكن لها الرجوع أيضاً^(٣) ؛ لأنه قد فاء لها فيء معذور .
 وإن لم تختَر المقام معه فللحاكم أن يوقع الفرقة بينهما قولاً واحداً بالعنة ، وقد
 استوفت حقها من الإيلاء والعنة ويكون ذلك فسحاً في العنة لاطلاقاً^(٤) .
 وحكم العنة أغلظ من حكم الطلاق ، فهذا أحد الوجهين .
 والوجه الثاني - وهو قول بعض أصحابنا^(٥) - أنه لا يقبل منه دعوى العنة .
 لأنه يصير متهوداً بدعواها لتقتنع منه (بفيء المعذور ، وينظر سنة بعد مدة
 التريص)^(٦) ، فرد قوله بهذه التهمة^(٧) .
 وإذا صار على هذا الوجه مردود القول قيل :
 لا تسقط عنك المطالبة إلا بفيئة الجماع ، وأنت مخير بينها وبين الطلاق ، فإن
 فعل أحدهما ، وإلا طلق الحاكم عليه في أصح القولين ، والله أعلم .

(١) في (ب) : فقد .

(٢) في (ج) : ويسقط .

(٣) في (ب) : أيضاً فيه .

(٤) في (ب) : لا طلاقاً في الإيلاء .

(٥) قال به علي بن أبي هريرة ، وأبو الطيب الطبري .

انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٥ ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٩

ب) ، حلية العلماء (١٥٨/٧) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٦ ب) .

:

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) قال الرافعي في فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٦ ب) : (لأنه متهم في تأخير حقها والإضرار بها ؛

ولأن من خير بين شيئين ، وتعذر عليه أحدهما تعين الثاني) .

١٦ - مسألة

[إذا وطأ المولي زوجته وطئاً محظوراً]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو جامعها محرمة أو حائضاً ، (أو هو ٢٠٥ ب / محرم)^(١) أو صائم خرج من حكم الإيلاء^(٢) .
وهذا صحيح .

إذا وطأها المولي وطئاً محظوراً في إحرام أو صيام ، أو ظهار ، أو حيض ، كان في سقوط حقها من الإيلاء في حكم الوطء (المباح)^(٣) لثلاثة معان :
أحدها : أن جميع أحكام الوطء المباح تتعلق عليه وإن كان محظوراً ، ف كذلك في الإيلاء .

والثاني : أنها (قد)^(٤) وصلت إلى حقها منه ، وإن كان محظوراً كوصولها إليه إذا كان مباحاً .

والثالث : أنه يلزم من الحنث بمحظور الوطء ما يلزم^(٥) بمباحه فوجب أن يكون سقوط الإيلاء بمثابته .

وخالف هذا قضاء الدين بالمال المغصوب ؛ لأنه يقع^(٦) موقع الحلال^(٧) في الملك ، فلم يقع موقعه في الاستيفاء^(٨) .

ولو^(٩) وطئها وهي نائمة ، سقط حقها من الإيلاء لما ذكرنا .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) في (ج) : (ما لم يلزم) ، وهو خطأ .

(٦) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب : (لا يقع) .

(٧) في (ج) : الحال .

(٨) انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٦ أ) ، المهذب (١١١ / ٢) ، الشمل (ج ٧ ل ٢٥ أ) ،

نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٥٩ ب) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٠ ب) ، مغني المحتاج (٣٥١ / ٣) .

(٩) في (ج) : فلو .

ولو استدخلت ذكره وهو نائم ، ففي سقوط حقها وجهان^(١) :

أحدهما^(٢) : قد سقط حقها لوصولها إلى الإصابة ، وأن^(٣) ذلك قد أوجب عليه^(٤) الغسل ، وتحريم المصاهرة .

والوجه الثاني : لا يسقط حقها من الإيلاء ؛ (لأن حقها)^(٥) في فعله لا في فعلها .
ولأنه لم يحنث بذلك ، فلم يسقط به الإيلاء ، والله أعلم .

(١) انظر : تتممة الإبانة (ج ٩ ل ١٩ أ) ، حلية العلماء (١٤٧/٧) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٧ أ) ،

روضه الطالبين (٢٥٧/٨) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٣ أ) .

(٢) استظهره الرافعي ، وصححه النووي .

انظر : فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٧ أ) ، روضه الطالبين (٢٥٧/٨) .

(٣) في (أ) : عليها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب (لأن) .

١٧ - مسألة

[جنون المولي]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو^(١) آلى ثم جن فأصابها في جنونه ، أو ٢٠٥/ب جنونها خرج من حكم الإيلاء وكفر إذا أصابها .

وهو صحيح ، ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون ... إلى آخر كلام المزني^(٢) .

قد ذكرنا أن المولي إذا جن ، كان زمان جنونه عليه محسوباً ؛ لكن لا مطالبة عليه حتى يفيق ، فلا يبطل الوقف^(٣) الأول بالجنون ، ويبطل (به)^(٤) الوقف^(٥) الثاني ، فإن وطئ في جنونه لم يحث ، ولم تجب عليه كفارة^(٦) ؛ لارتفاع القلم عنه^(٧) ، فإن أفعاله في حقوق الله تعالى عفو^(٨) .

(١) في (أ) ، (ب) : فإن .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) ، الأم (٢٧٢/٥) .

(٣) في (ب) : الوقت .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : الوقت .

(٦) في (ب) : الكفاره .

(٧) لحديث « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل » وفي رواية « عن المجنون حتى يفيق » .

أخرجه البخاري (١٢٠/١٢) مع الفتح ، وأبو داود (٤٢٣٦ ، ٤٢٣٧ ، ٤٢٣٨) ، والترمذي (١٤٤٣) .

ومعنى (رفع القلم) : كناية عن عدم التكليف .

انظر : تحفة الأحوذني (٥٧٠/٤) .

(٨) لأن من شروط التكليف العقل ، وفهم الخطاب ، والمجنون لا يكلف ؛ لأنه لا يعقل ؛ لأنه لا بد من قصد الطاعة بفعل المأمور ، واجتناب المحذور رغبة فيما عند الله من الثواب ، ورهبة مما عنده من الوعيد .

انظر : شرح مختصر الروضة (١٨٠/١) .

وهل ^(١) يسقط بهذا الوطاء حقها من الإيلاء أم لا ؟

على وجهين ^(٢):

أحدهما : يسقط ، وهو الظاهر من مذهب الشافعي ^(٣) ؛ لأنها قد وصلت إلى حقها من الإصابة .

وإن ^(٤) كان من غير قصد كالواطئ ^(٥) ناسياً ، لا تلزمه ^(٦) الكفارة في أحد القولين ، ويسقط به حكم الإيلاء وجهاً واحداً ^(٧) .

وكالمولي من إحدى زوجتيه إذا قصد وطأ غير المولى منها ^(٨) ، فخفيت عليه ، ووطيء المولى منها ، سقط حقها وإن لم يقصد وطئها ^(٩) .

فتعلق بهذا ^(١٠) الوطاء حقان :

أحدهما : لا يراعى القصد (فيه) ^(١١) ؛ لأنه من حقوق الله ، كالمسلم إذا حاضت زوجته الذمية أجبرها على الغسل ، وإن لم تنو ^(١٢) ؛ لأن في غسلها

(١) في (ب) : فهل .

(٢) انظر : التلخيص ص (٥٣٨) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٥ أ ، ب) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٥٩ ب ، ل ٦٠ أ) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٩ أ) ، المذهب (٣٩٩/٤) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٣٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٨/٨) ، كفاية التبيه (جـ ٨ ل ٢٣٢ ب) .

(٣) ورجحه المتولي ، وقال الشيرازي : وهو الظاهر من المذهب ، وصححه النووي .

انظر : تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٩ أ) ، المذهب (٣٩٩/٤) ، روضة الطالبين (٢٥٨/٨) .

(٤) في (أ) : فإن .

(٥) في (ب) : كالوطء .

(٦) في (جـ) : (لا يلزمه) ، بالياء .

(٧) انظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢٥ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٩ أ) ، روضة الطالبين (٢٥٨ ، ٢٥٧/٨) .

(٨) في (أ) : منهما .

(٩) راجع : روضة الطالبين (٢٥٨/٨) .

(١٠) في (ب) : بهنا .

(١١) ساقطة من (ب) .

(١٢) في (أ) ، (ب) : (ينو) ، بالياء .

حقان^(١):

أحدهما : لله تعالى لا يصح إلا بالنية^(٢).

والآخر : له ، ويصح بغير نية^(٣) ، وهو في حق نفسه لا في حق الله تعالى ،
فلذلك أجزى بغير نية^(٤).

والوجه الثاني - وهو مذهب المزني وطائفة^(٥) - أنها^(٦) على حقها من الفيئة
واستحقاق المطالبة ، ولا يسقط بهذه الإصابة ؛ لأنه لما لم يحنث بها ، ويلزم الكفارة ،
وكان على وطئه من بعد موجبا للكفارة كان حكم إيلائه باقيا .

فإذا تقرر^(٧) ما ذكرنا من الوجهين ، فإذا قلنا بالوجه الأول أن حكم الإيلاء قد
سقط ؛ فلا مطالبة لها ، ويمينه باقية متى وطئها^(٨) حنث ، (كمن آلى من أجنبية ؛
ثم تزوجها لم يكن موليا وكان حالفا متى وطئها حنث)^(٩).

وإذا^(١٠) قلنا بالوجه الثاني أنه يكون على إيلائه ، وتستحق عليه المطالبة بعد
إفاقته ، فهل يجزئه الوقف^(١١) الأول ، أو يستأنف له وقف^(١٢) ثان بعد الإصابة ؟ .

(١) في (ب) : في حقها غسلين .

(٢) في (ب) ، (ج) : بالنية لا يصح إلا بالله تعالى .

(٣) في (أ) : ويصح الآخر بغير نية .

(٤) انظر : فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٨ ب) .

(٥) حكى عن الشيخ أبي حامد .

انظر : تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٩ أ) ، كفاية النبيه (ج ٨ ل ٢٣٢ ب) .

(٦) في (ب) : أنه .

(٧) في (ج) : (تقدم) ، وهو تصحيف .

(٨) في (أ) : متى أصاب وطئها .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(١٠) في (ب) : وإن .

(١١) في (ب) : الوقت .

(١٢) في (ب) : وقت .

(على وجهين ^(١)) :

أحدهما : يجرى له الوقف الأول ؛ لأن هذه الإصابة ^(٢) لاحكم لها فصار وجودها كعدمها .

والوجه الثاني ^(٣) : قد سقط (حكم الوقف ^(٤) الأول بهذه الإصابة وإن لم يسقط ^(٥) بها أصل الإيلاء .

كالرجعة بعد الطلاق توجب ^(٦) استئناف الوقف ^(٧) .

لأنها قد استوفت بالطلاق ما استحقته بالوقف ^(٨) الأول .

كذلك هاهنا في حق المجنون ^(٩) (قد استوفت بالإصابة ، ولم يحسب ^(١٠) لها ما استحقته بالوقف ^(١١) الأول ^(١٢) .

فوجب إبقاء ^(١٣) الإيلاء ، أن ^(١٤) يستأنف له وقف ثان بعد الإصابة .

(١) انظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٦ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ ب) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٦٠ ب ، ل ٦١ أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٩ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٩ أ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) حكى عن ابن سريج .

نظر : فتح العزيز (ج ١٤ ل ٣٩ أ) .

(٤) في (ب) : الوقت .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٦) في (ج) : فوجب .

(٧) في (ب) : وحيث استأنف لها الوقت .

(٨) في (ب) : بالوقت .

(٩) في (ب) : وقت في حق المجنون ، وفي (ج) : لأن وقف حق المجنون .

(١٠) في (ج) : وإن لم يحث .

(١١) في (ب) : بالوقت .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(١٣) في (ج) : إبقاء .

(١٤) في (أ) ، (ج) : أو .

أ- فصل (١)

فأما إن جنت^(٢) المرأة المولى منها، فإن لم يقدر على إصابتها لهرب أو بطش^(٣)، ٢٠٦/ب لم يحسب عليه زمان جنونها .

لأن المانع من جهتها^(٤) .

فإذا أفاقت قبل انقضاء المدة استؤنف^(٥) الوقف^(٦) .

وإن أفاقت بعد انقضاء المدة ، وبعد جنونها استقر حكم الوقف^(٦)، وكان لها المطالبة مع الإفاقة^(٧) .

فأما إذا أمكن^(٨) الزوج إصابتها في حال الجنون ، كان زمان الجنون محسوباً (عليه)^(٩) من الوقف^(١٠) .

لأنه يقدر على الإصابة من غير مانع .

فإذا انقضت المدة لم تستحق عليه المطالبة ما كانت باقية في^(١١) جنونها .

لأنه متوقف^(١٢) على اختيارها من شهوتها .

(١) تنظر : شرح الطبري (ج ٨ ل ٦ أ، ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ ب) .

(٢) في (ج) : (حنث) ، وهو تصحيف .

(٣) لا يقدر على إصابتها ؛ لأنها تفر منه ، وقد يكون فيها بطش : أي عنف و سطوة ، فلا يستطيع جماعها .

راجع : القاموس المحيط ص (١٨٤ ، ٧٥٥) .

(٤) في (ج) : (حقها) ، وهو تصحيف .

(٥) في (أ) : استوقف .

(٦) في (ب) : الوقت .

(٧) في (ج) : مع موافقة الإفاقة .

(٨) في (أ) ، (ج) : (أنكر) ، وهو تصحيف .

(٩) ليست في (أ) ، (ج) .

(١٠) في (ب) : الوقت .

(١١) في (ج) : من .

(١٢) في (أ) ، (ب) : موقوف .

فإن أصابها (في)^(١) حال الجنون ، سقط حقها من الإيلاء ، ووجبت الكفارة على الزوج بالإصابة .

وإن لم يصب لم يطالب .
لكن يقال استحباباً :

ينبغي أن تتقي الله تعالى فيها ، فتفيء أو تطلق^(٢) .

وإن لم يجبر^(٣) على فيئة أو طلاق ، والله أعلم .

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (ج) : (فيفيء أو يطلق) ، بالياء .

وانظر : المهذب (٤٠٠ / ٤) ، روضة الطالبين (٢٥٤ / ٨) .

(٣) في (ب) : (يجز) ، وهو تصحيف .

١٨ - مسألة

[إيلاء الذمي]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : والذمي كالمسلم فيما يلزمه من الإيلاء إذا ١/٢٠٧
حاكم إلينا .

وحكم^(١) الله على العباد واحد .

وقال في كتاب الجزية^(٢) :

(ولو^(٣) جاءت امرأة برجل منهم^(٤) (تستعدي)^(٥) بأن زوجها طلقها

أو^(٦) آلى ، أو ظاهر منها ، حكمت عليه في ذلك حكمي على المسلم)^(٧)

... إلى آخر كلام (المزني)^(٨) .

قد مضى حكم الذميين إذا تحاكما إلينا ، هل يجب على حاكمنا^(٩) الحكم
عليهما جبراً ، أو يكون في الحكم (بينهما مخيراً ؟

على القولين^(١٠) :

(١) في (ب) : (وحاكم) .

(٢) الجزية : مأخوذة من المجازاة والجزاء ؛ لأنها جزاء لكفنا عنهم وتمكينهم من سكنى دارنا .
وقيل : من الجزاء بمعنى القضاء .

وهي : ما يؤخذ من أهل الذمة لإذلالهم ومعرفة للمسلمين .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣١٨ ، ٣١٩) ، المصباح المنير (١ / ١٠٠) ، القاموس المحيط
ص (١٦٤٠) ، حلية الفقهاء ص (٢٠١) ، مغني المحتاج (٤ / ٢٤٣) .

(٣) في (ب) : لو .

(٤) في (أ) : (متهم) ، بالتاء .

(٥) ليست في (ج) .

(٦) في (أ) : و .

(٧) انظر : الأم (٤ / ٢١٠) .

(٨) ساقطة من (ب) .

وانظر : مختصر المزني ص (٢٠١) ، الأم (٥ / ٢٧٤) .

(٩) في (ب) : حاكماً .

(١٠) انظر : الأم (٤ / ٢١٠) ، أحكام القرآن للشافعي ص (٤١٤ ، ٤١٥) ، التنبيه ص (٢٣٩) ،

أحدهما : أنه مخير بين الحكم ^(١) أو الترك .

وهم مخيرون بين الالتزام والإسقاط .

لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٢) .

والقول الثاني : أنه يجب عليه الحكم بينهم ، ويجب عليهم التزام حكمه ^(٣) .

لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٤) .

والصغار : أن تجري عليهم أحكام الإسلام ^(٥) .

فأما إن تحاكم إلينا ذميان من دينين : يهودي ، نصراني ، فقد اختلف أصحابنا ^(٦) :

فقال (أبو علي) ^(٧) ابن أبي هريرة : يجب عليه الحكم (بينهما) ^(٨) قولاً واحداً ؛ لأن كل واحد منهما يعتقد بطلان دين صاحبه ، فلزم العدول بهما إلى دين الحق وهو الإسلام .

وقال غيره من أصحابنا : بل هو على قولين ، كما لو كانا على دين واحد .
لأن الكفر عندنا ملة واحدة .

⇐ الباب ص (٣٧٩) ، المذهب (٢٥٦/٢) ، الوجيز (٢٠١/٢ ، ٢٠٢) ، حلية العلماء (٧٠٨/٢) ،

فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) سورة المائدة : آية (٤٢) .

(٣) في (ب) : حكم .

(٤) سورة التوبة : آية (٢٩) .

(٥) قال الشافعي : (وسمعت رجلاً من أهل العلم يقولون :

الصغار : أن يجري عليهم حكم الإسلام ... فإذا جرى عليهم حكمه ، فقد صغروا بما يجري عليهم منه) .

انظر : الأم (١٧٦/٤) ، أحكام القرآن للشافعي ص (٤٠٠) .

(٦) انظر : المذهب (٢٥٦/٢) ، حلية العلماء (٧٠٨/٢) :

(٧) ليست في (ب) .

(٨) ليست في (ب) .

أ - فصل

فإذا تقرر ما ذكرنا ، وترافع إلينا منهم زوجان في طلاق ، أو ظهار ، أو إيلاء ، ٢٠٧/ب وحكم بينهما فيه بحكم الإسلام ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ ^(١) فإن طلق صح طلاقه وألزمه حكمه ^(٢) .
وإن ظاهر فيأتي حكم ظهاره .
وإن آلى صح إيلاؤه ^(٣) .
وبه قال أبو حنيفة رحمه الله ^(٤) .

(١) سورة المائدة : آية (٤٩) .

وانظر ما يتعلق بتفسير الآية :

الأم (٤/٢١٠) ، أحكام القرآن للشافعي (٤١٤-٤١٧) ، النكت والعيون (٢/٤٠) .

(٢) في (ب) : حكم .

(٣) انظر : الأم (٥/٢٧٤) ، شرح مختصر المزني (ج٨ ل٦ ب) ، الشامل (ج٧ ل٢٥ ب) ، حلية العلماء (٧/١٥٨) ، روضة الطالبين (٨/٢٣٠) ، كفاية النبيه (ج٨ ل٢١٨ ب) ، أسنى المطالب (٣/٣٤٧) .

(٤) ذكر السرخسي في المبسوط (٧/٣٥) ثلاثة أوجه فيما إذا حلف الذمي ألا يقرب امرأته :
الوجه الأول : يكون مولياً بالاتفاق ، وهو ما إذا حلف بطلاق أو عتاق ؛ لأن العتق والطلاق يصح منه كما يصح من المسلم .

والوجه الثاني : لا يكون مولياً بالاتفاق ، وهو ما إذا حلف بحج ، أو صوم ، أو صدقة ؛ لأن التزام هذه الأشياء منه لا يصح ؛ لأنها قرينة وطاعة .
ومافيه من الشرك يخرج من أن يكون أهلاً لذلك .

والوجه الثالث : الإيلاء منه بالحج صحيح في حكم الطلاق ، وإن لم يصح في التزام الحج ؛ لأن أحد الحكمين ينفصل عن الآخر - عنده - كما في اليمين بالله تعالى .

وذكر السرخسي أن هذا الوجه روي في بعض الكتب عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى .
ثم قال : (ولا يعتمد على هذه الرواية ؛ فأما إيلاؤه في اليمين بالله تعالى ، فينقصد في حكم الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، حتى لو تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء ، ولو قربها لم تلزمه الكفارة .

وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى :

هذا بمنزلة القسم الثاني ؛ لأنه يملك قربانها في المدة من غير أن يلزمه شيء) . أ.هـ .

وقال أبو يوسف^(١)، ومحمد^(٢)، ومالك^(٣) رحمهم الله :

لا يصح إيلاؤه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

والغفران والرحمة لا يستحقان^(٤) مع الكفر ، فلم يتوجه^(٥) (به)^(٦) الإيلاء

(إلا)^(٧) إلى المسلم .

⇐ وانظر : شرح فتح القدير (١٨٩/٤) ، تبين الحقائق (٢/٢٦١ ، ٢٦٢) ، مختصر الطحاوي

ص (٢١١) ، الفتاوى الهندية (١/٤٧٦ ، ٤٧٧) ، حاشية ابن عابدين (٣/٤٢٣) .

وقال به الإمام أحمد رحمه الله :

انظر : المغني (٨/٥٢٥) ، الكافي (٣/٢٣٨) ، الإنصاف (٩/١٨١) ، المقنع (٣/٢٣٦) ،

الفروع (٥/٤٧٣) ، كشف القناع (٥/٣٦١) .

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر المصادر السابقة .

ومحمد : هو أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني . التلميذ الثاني لأبي حنيفة ومن كتبه

أخذ الأحناف مذهبهم . من شيوخه مالك والثوري . ألف كتاباً تعتبر أصول في المذهب منها :

المبسوط ، الجامع الصغير الجامع الكبير . توفي سنة سبع وثمانين ومائة (١٨٧هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : الأنساب ٧/٤٣٣ ، اللباب (٢/٢١٩) ، البداية والنهاية (١٠/٢٠٢) .

(٣) انظر : المدونة الكبرى (٣/١٠٥) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٤/٩٣) ، الإشراف

(٢/١٤٥) ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/٤٣٠ ، ٤٣١) ، حاشية العلوي على

الرسالة (٢/٩٣) ، التاج والإكليل (٤/١٠٧) .

قال القاضي عبدالوهاب البغدادي في الإشراف (٢/١٤٥) :

(وفائدة ذلك أنه لا يؤخذ بعد إسلامه بوقف ولا كفارة إن حنث) .

وذكر أدلة المالكية ومنها :

(١) قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [سورة الأنفال : آية

(٣٨)] .

(٢) لأنه ممن لا يصح منه التقرب بالاعتاق ، فلم يصح منه الإيلاء كالجنون .

(٣) لأن أنكحتهم فاسدة عندنا ، والوطء في النكاح فاسد غير مستحق عليه ، فلم يجب وقفه لأجله .

(٤) في (ب) : لا يستحقها .

(٥) في (ب) : تتوجه .

(٦) ليست في (ب) ، (ج) .

(٧) ليست في (ب) .

وهذا خطأ ؛ لأن من صح إيلاؤه بغير الله تعالى صح إيلاؤه بالله كالمسلم^(١) .
ولأن ما صح به إيلاء المسلم (صح به إيلاء غير مسلم)^(٢) كالإيلاء بغير الله .
فأما آية الإيلاء ، فقد اختلف أصحابنا فيها على وجهين :
أحدهما : عموم نصها تناول^(٣) المسلم دون الكافر .
لما تضمنته آخرها من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .
ثم قيس من آلى من الكفار على المسلمين ؛ لاشتراكهم في معنى الإيلاء .
كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾^(٤) .
فقيس^(٥) على ذلك طلاق الذميات^(٦) .
والوجه الثاني : أن عموم نصها تناول المسلمين^(٧) والكفار .
فعلى هذا لأصحابنا في قوله في آخرها^(٨) :
﴿ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وجهان :
أحدهما : أن قوله : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ عام في المسلمين والكفار .
وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ خاص في المسلمين دون الكفار .
فيكون أول الآية عاماً وآخرها خاصاً .

(١) في (ب) : بعده لمسلم .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) : يتناول .

(٤) سورة الأحزاب : آية (٤٩) .

(٥) في (أ) : فقس .

(٦) راجع : الأم (٢١٥/٥) ، تفسير ابن كثير (٤٩٧/٣ ، ٤٩٨) .

(٧) في (ج) : المسلم .

(٨) في (ج) : لآخرها .

والوجه الثاني : (أن)^(١) جميعها^(٢) عام في المسلمين والكفار .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ خاص في غفران مآثم الإيلاء .

والكفار قد يغفر لهم مآثم المظالم^(٣) (و)^(٤) لا يغفر لهم مآثم الأديان في حقوق

الله تعالى^(٥) .

(١) ليست في (ب) .

(٢) في (ب) : جميعها في .

(٣) في (ب) : المطالبة .

(٤) ليست في (أ) .

(٥) راجع : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٦ ب) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ ب) .

ب - فصل

فإذا ثبت أنه يكون مولياً ؛ حكم بينهم بحكم الله في المولي المسلم ؛ من تربص ٢٠٨/١
أربعة أشهر ، ثم يطالب^(١) بعدها بالفئة أو الطلاق .
فإن فعل أحدهما ، وإلا طلق عليه في أصح القولين ، والله أعلم^(٢) .

(١) في (أ) : مطالبته ، وفي (ب) : مطالبة .

(٢) راجع : المصادر السابقة .

١٩ - مسألة

[إيلاء العربي بالأعجمية]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا كان العربي ^(١) يتكلم بألسنة ١/٢٠٨
العجم ^(٢) ، قالأ بأي ^(٣) لسان منها فهو مول في الحكم .
وإن كان لا يكلم بالأعجمية فقال :
ما عرفت ^(٤) ما قلت ، وما أردت الإيلاء .
فالقول قوله مع يمينه ^(٥) .
وهذا كما قال .

إذا آلى العربي بالأعجمية لم تخل ^(٦) حاله من ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يعرف الأعجمية ويتكلم بها .
فهذا يكون مولياً كما يكون ^(٧) مولياً بالعربية .
لأن الإيلاء لا يختص بلسان دون لسان .
وليس ما يقف على العربية إلا القرآن .
وما سواه فيجوز أن يعبر عنه بكل لسان .
فلو قال : قلته ، وما أردت به الإيلاء .
لم يقبل منه في هذا الظاهر ^(٨) .

(١) في (ب) : (الغريم) ، وهو تصحيف .

(٢) العجم - بالضم والتحريك - خلاف العرب .

انظر : المصباح المنير (٣٩٤/٢) ، القاموس المحيط ص (١٤٦٦) .

(٣) في (ب) : فأى .

(٤) في (ب) : سأعرف .

(٥) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) ، الأم (٢٧٤/٥) .

(٦) في (جـ) : (يخل) ، بالياء .

(٧) في (ب) : فهنا يصير .

(٨) هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب : لم يقبل منه في الظاهر .

ولم يدين في الباطن ، كما لو ادعى ذلك في اللفظ العربي .
 والقسم الثاني : أن يعرف الأعجمية ، لكنه لا يتكلم بها ، فيكون مولياً بها .
 فإن قال : ما أردت الإيلاء ، لم يقبل منه في الظاهر ، ودين في الباطن .
 لأن تركه للكلام^(١) بها يحتمل ما قاله .
 فلأجل ذلك دين فيه .
 والقسم الثالث : ألا يعرف العجمية .
 فيُسْتَلْ عن ذلك ؛ فإن قال :
 أردت به الإيلاء كان مولياً بإقراره .
 وإن قال : ما عرفته ، (و)^(٢) لا أردت به الإيلاء .
 قبل قوله مع يمينه ؛ لأن الظاهر معه .
 وعليه اليمين ؛ (لاحتمال)^(٣) كذبه .
 ولا نجعله^(٤) مولياً في الظاهر ولا في الباطن .
 وإن^(٥) نكل عن اليمين ردت إلى المرأة .
 فإذا^(٦) حلفت^(٧) حكم عليه بالإيلاء .
 وإن نكلت ، فلا إيلاء عليه .

وهكذا الأعجمي إذا آلا بالعربية ، كان على هذه الأقاويل الثلاثة ، والله أعلم^(٨) .

(١) في (ب) : الكلام .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (ب) : ولا يجعل .

(٥) في (ب) : فإن .

(٦) في (ب) : فإن .

(٧) في (ب) : حلف .

(٨) انظر : الأم (٢٧٤/٥) ، شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٦ ب ، ل ٧ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٥ ب ،

ل ٢٦ أ) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٦١ ب) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢ ب) .

٢٠ - مسألة

[تكرار الإيلاء]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو آلى ثم (آلى)^(١) ، فإن حنث في الأولى ٢٠٨ ب/ والثانية (لم)^(٢) يعد عليه الإيلاء .
فإن أراد باليمين الثانية الأولى فكفارة واحدة .
وإن أراد غيرها فأحب^(٣) كفارتين^(٤) .

وجملة ذلك أنه إذا آلى مرة ثم آلى ثانية انقسم حاله فيها أربعة أقسام^(٥) :
أحدها^(٦) : أن تكون^(٧) اليمينان من جنسين^(٨) ، (و)^(٩) على زمانين ، كقوله :
والله لا أطوك سنة ، فإذا مضت ، فإن وطئتك بعدها فعبدي حر .
فهما إيلاءان لا يكون الحنث في أحدهما حنثاً في الآخر ؛ لاختلاف (الجنسيتين)^(١٠)
والزمانين .

ولا الواجب في أحدهما واجباً في الآخر ؛ لاختلاف الجنسيتين .
فإذا^(١١) وطيء في السنة الأولى حنث بالله تعالى ولزمته كفارة يمين .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (أ) : فأوجب .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) .

(٥) راجع : شرح مختصر المزني للطبري (ج ٨ ل ٧ أ) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٦٣ أ ، ب) ،
المهذب (١٠٧/٢) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٦ أ) ، تمة الإبانة (ج ٩ ل ١٧ أ) ، فتح العزيز
(ج ١٤ ل ٢٣ أ) ، المطلب العالي (ج ٢٠ ل ٢٨٢ ب ، ل ٢٨٣ أ) ، أسنى المطالب (٣٥٧/٣) ،
مغني المحتاج (٣٤٥/٣) .

(٦) راجع : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٧ أ) ، المطلب العالي (ج ٢٧ ل ٢٨٣ أ) .

(٧) في (ج) : (يكون) ، بإيلاء .

(٨) في (ب) : فرضين .

(٩) ليست في (ب) .

(١٠) ليست في (أ) ، (ب) .

(١١) في (ب) : فإن .

وإذا وطئ بعدهما حنث بالعتق وعتق عليه عبده .

والقسم الثاني^(١) : أن يكونا^(٢) (من)^(٣) جنسين وعلى^(٤) زمان واحد كقوله :
إن وطئت سنة فمالي صدقة .

ثم يقول : إن وطئت في هذه السنة فأنت طالق .

فهو إيلاء واحد يمينين ؛ يكون الحنث فيه واحداً^(٥) .
لأن الزمان واحد .

والواجب فيه شيئان^(٦) ؛ لأنهما جنسان ، فتطلق عليه بالحنث ويكون^(٧)
(في)^(٨) الصدقة بماله خيراً بين الصدقة ، وبين كفارة يمين .
لأنه نذر لجأج خرج مخرج اليمين .

والقسم الثالث^(٩) : أن يكون من جنس واحد وعلى^(١٠) زمانين ، كقوله :
والله لا وطئت خمسة أشهر ، فإذا مضت فوالله لاوطئت سنة ، فهما إيلاءان^(١١)
لا يكون الحنث في أحدهما حنثاً في الآخر لاختلاف الزمانين .
والواجب في أحدهما مثل الواجب في الآخر^(١٢) لتماثل اليمينين .

(١) راجع : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٧ أ) .

(٢) في (ب) : يكون .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : وعليه .

(٥) في (ب) : (واحسباً) ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : سيان .

(٧) في (ب) : (وتكون) ، بالتاء .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) انظر : المهذب (١٠٧/٢) ، تهذيب الأحكام (ج ٣ ل ٥ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢٣ أ) ،

أسنى المطالب (٣٥٧/٣) ، نهاية المحتاج (٦٦/٧) ، المنهاج مع مغني المحتاج (٣٤٥/٣) .

(١٠) في (ب) : وعليه .

(١١) في (ب) : إيلاء .

(١٢) في (ب) : مثل الآخر في الواجب .

فإذا حنث في الأولى^(١) فعليه كفارة (يمين)^(٢).

وإذا حنث في الثانية فعليه كفارة ثانية .

والقسم الرابع^(٣) : أن يكون من جنس واحد ، وعلى زمان واحد .

كقوله : والله لا وطئتك سنة .

ثم يقول : والله لا وطئتك سنة ، ويريد^(٤) بهما سنة واحدة فهو إيلاء واحد
بيمينين من جنس واحد .

فيكون الحنث فيهما واحداً ؛ لأن^(٥) الزمان واحد^(٦) .

ولا يخلو (حاله)^(٧) في اليمينين المتماثلتين^(٨) من ثلاثة أقسام^(٩) :

أحدها : أن يريد بالثانية تأكيد الأولى ، فلا يلزمه إلا كفارة واحدة .

لأن حكم التأكيد داخل في حكم المؤكد .

كما لو كرر الطلاق تأكيداً لم يلزمه إلا طلاق واحد^(١٠) .

والقسم الثاني^(١١) : أن يريد باليمين الثانية الاستئناف ففيه قولان^(١٢) :

(١) في (ب) : الأول .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) راجع : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ أ) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ أ) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٢ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٧ أ) .

(٤) في (أ) : فيريد .

(٥) في (ب) ، (ج) : كان .

(٦) في (ج) : واحد أم لا .

(٧) ساقطة من (ب) .

(٨) في (ج) : المتماثلتين .

(٩) راجع : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٦٣ ب) ، تمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٧ أ) ، المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٣ أ، ب) ، أسنى المطالب (٣/٣٥٧) .

(١٠) انظر : المنهاج مع مغني المحتاج (٣/٢٩٦) .

(١١) راجع : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ أ) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ أ) ، نهاية المطلب (جـ ٧ ل ٦٣ أ، ب) .

(١٢) راجع : المصادر السابقة .

أحدهما : عليه كفارة واحدة ، وهو ظاهر كلامه ها هنا لأنه قال :

فأحب^(١) كفارتين .

فجعل الثانية مستحبة لا واجبة .

ووجه ذلك ؛ أن اليمين الثانية لم تفد غير ما أفادت الأولى ، فلم توجب غير موجب الأولى .

ولأن الحرمتين إذا اتفقتا في الموجب (تداخلتا)^(٢) .

كالحرم إذا قتل صيداً في الحرم لزمه جزاءً واحداً^(٣) .

والقول الثاني^(٤) : عليه كفارتان .

ووجهه : أن حرمة اليمين الثانية كحرمة الأولى .

فوجب أن توجب مثل حكم الأولى .

ولأنهما يمينان مقصودتان فلم يتداخل موجبهما كالجنسين .

والقسم الثالث : أن يطلق في اليمين الثانية ، فلا يريد بها التأكيد كالقسم الأول ،

ولا يريد بها الاستئناف كالقسم الثاني .

فإن قيل : لو أراد الاستئناف لزمته كفارة واحدة ، ففي الإطلاق أولى أن تلزمه

كفارة واحدة .

قيل^(٥) : لو أراد الاستئناف ؛ لزمته كفارتان .

ففيه إذا أطلق^(٦) قولان بناء على اختلاف قوله^(٧) فيمن قال : أنت طالق أنت

(١) في (أ) : فأوجب .

(٢) ليست في (أ) ، (ج) .

(٣) راجع : هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك (٢/٦٧٧) ، للإمام عز الدين ابن جماعة

الكناني . تحقيق : الدكتور نور الدين عتر ، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ،

سنة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .

(٤) صححه الجويني في المطلب العالي (ج ٢٧ ل ٦٣ ب) .

(٥) في (ب) : (فإن قيل) ، وفي (ج) : (وإن قيل) . وهو خطأ .

(٦) في (ب) : طلق .

(٧) في (ب) : قوله .

طالق ، ولم يرد تأكيداً ولا استثناءً^(١) .

فأحد قوليهِ^(٢) : يلزمه طلقتان ، فكذلك هاهنا يلزمه كفارتان^(٣) .

والقول الثاني : يلزمه طلقة واحدة ، وكذلك هاهنا يلزمه^(٤) كفارة واحدة^(٥) .

(١) انظر : نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٦٣ ب) ، روضة الطالين (٧٨/٨) ، المطلب العالي

(جـ ٢٠ ل ٢٨٣ أ) ، مغني المحتاج (٢٩٦/٣ ، ٢٩٧) .

(٢) في (جـ) : قوله .

(٣) صححه ابن الرفعة في المطلب العالي (جـ ٢٠ ل ٢٨٣ أ) .

(٤) في (أ) : (تلزمه) ، بالتاء .

(٥) انظر : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ أ، ب) ، المهذب (١٠٧/٢) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ أ) ،

نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٦٣ أ، ب، ل ٦٤ أ، ب) ، تنمة الإبانة (جـ ٩ ل ١٧ أ، ب) .

٢١ - مسألة

[مناقشة أبي حنيفة في جعله انقضاء الأربعة أشهر
موجباً للطلاق]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وقد زعم من خالفنا في الوقف أن الفیئة ٢٠٩/ب
فعل يحدثه بعد^(١) اليمين في الأربعة أشهر بالجماع^(٢) ... إلى آخر الباب^(٣) .
وهذا فصل قصد الشافعي فيه أبا حنيفة .

حيث جعل^(٤) انقضاء الأربعة أشهر موجباً للطلاق .

فاحتج عليه بشيئين :

أحدهما : أن قال :

لما كان لو عزم^(٥) ألا يفيء في الأربعة أشهر . لم يكن طلاقاً حتى يطلق ،
ولذلك^(٦) لا يكون ترك العزم^(٧) بمضي^(٨) الأربعة طلاقاً حتى يطلق .

والثاني - وهو فحوى كلامه - أنه لما كان مخيراً بين الفیئة أو^(٩) الطلاق ، (ثم

(١) في (أ) ، (ج) : في .

(٢) في مختصر المزني : إما بجماع .

(٣) نظر : مختصر المزني ص (٢٠١) .

ونام كلامه : (إما بجماع ، أو فيء معذور بلسانه ، وزعم أن عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر
بغير فعل يحدثه ، وقد ذكرهما الله تعالى بلا فصل بينهما .

فتلت له : أرأيت أن لو عزم أن لا يفيء في الأربعة أشهر ، أیكون طلاقاً ؟
قال : لا حتى يطلق .

قلت : فكيف يكون انقضاء الأربعة أشهر طلاقاً بغير عزم ولا إحداث شيء لم يكن (أ.هـ .

(٤) في (أ) ، (ج) : قال .

(٥) في (ب) : زعم .

(٦) في (أ) : وذلك ، وفي (ج) : بعد ذلك .

(٧) في (ب) : (الغريم) ، وهو تصحيف .

(٨) في (أ) : لمضي .

(٩) في (أ) ، (ب) : و .

لم تكن الفيئة إلا من فعله ، فكذلك الطلاق (١).

وقد مضى ذكر الحجاج في أول الكتاب مستوفى (٢) ، وبالله التوفيق .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) ص (١١٥) .

وانظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٧ ب) .

الباب الرابع

باب

إيلاء الخصي والمحبوب^(١)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا آلى الخصي من امرأته فهو كغير
الخصي ، إذا بقي من ذكره ما ينال به من المرأة^(٢) ما يبلغ الرجل^(٣) حتى
تغيب الحشفة^(٤).

أما الخصي^(٥) ، وهو المسلول الأنثيين ، السليم (الذكر)^(٦) ؛ فإيلاؤه صحيح
كإيلاء الفحل .

لأنه^(٧) يقدر على الإصابة كقدرته .

بل ربما كان جماعه أقوى وأمد^(٨) ؛ لعدم إنزاله .

وقيل : إنه قد ينزل^(٩) ماء رقيقاً أصفر .

ولذلك ألحق به الولد فيوقف ، ثم يطالب بالفيئة أو الطلاق^(١٠).

(١) في (ب) : (باب إيلاء الحيض والمجنون) ، وهو تصحيف .

(٢) في (ج) : المرة .

(٣) في (ب) : الرجال .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) ، الأم (٢٧٤ / ٥) .

(٥) قال النووي في تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٦) .

الخصي : من قطعت أثنياه مع جلدهما .

والمسلول : من أخرجتا منه دون جلدهما .

وراجع : المصباح المنير (١٧١ / ١) ، القاموس المحيط ص (١٦٥١) ، المطلع ص (٣٢٤) ، أنيس

الفقهاء ص (١٦٦) .

(٦) ساقطة من (ج) .

(٧) في (ب) : فإنه .

(٨) أي : أزيد وأطول فترة .

راجع : المصباح المنير (٥٦٦ / ٢) .

(٩) في (ب) : (تنزل) ، بالتاء .

(١٠) في (ب) ، (ج) : بالطلاق .

وفيهته^(١) بالجماع دون اللسان ؛ لقدرته^(٢) على الإصابة .

فإن ادعى العنة^(٣) ، كان كالفحل إذا ادعاها .

وهكذا إذا آلى قبل الخضاء ثم خصي كان على إيلائه لا يؤثر فيه الخضاء .

لأنه لما لم يؤثر في الابتداء ، فأولى ألا يؤثر في الانتهاء^(٤) .

(١) في (أ) ، (ج) : وفيهته .

(٢) في (ب) : كقدرته .

(٣) في (ج) : (الفينة) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٨ أ) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ أ ، ب) ، نهاية المطلب

(جـ ٢٧ ل ٦٤ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨) ، تحفة المحتاج

(١٦١/٨) .

١ - مسألة

[إيلاء المحبوب]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو كان محبوباً^(١)؛ قيل له : فيء بلسانك i/٢١٠
ولا شيء عليك غيره .

لأنه^(٢) ممن لا يجمع مثله .

وقال في الإملاء : لا إيلاء على المحبوب .

لأنه لا يطبق^(٣) الجماع أبداً^(٤) .

(قال المزني)^(٥) : أما المحبوب فهو : المقطوع الذكر ، (السليم)^(٦) الأثنين .

(والمسوح : هو المقطوع الذكر السليم الأثنين)^(٧) .

وهما في حكم الإيلاء سواء .

(١) في (ب) : مجنوناً .

(٢) في (ب) : ولأنه .

(٣) في (ب) : لا يضيّق للجماع .

(٤) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) .

(٥) ليست في المختصر .

(٦) ساقطة من (ب) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

ولعل الصواب : أما المحبوب فهو : المقطوع الذكر ، السليم الأثنين .

والمسوح : هو المقطوع الذكر والأثنين .

قال ابن منظور في لسان العرب (٥٩٤ / ٢) :

(وخصي ممسوح : إذا سلت مذاكيره) .

وانظر : الزاهر ص (٢٠٥) ، القاموس المحيط ص (٨٢) ، المصباح المنير (٨٩ / ١) ، تحرير ألفاظ

التنبيه ص (٢٥٦) ، المغني عن الإنباء في غريب المذهب والأسماء (٥٢٩ / ١) لعز الدين أبي الجحد

اسماعيل بن أبي البركات بن باطيش ، تحقيق : الدكتور مصطفى عبد الحفيظ عالم ، الناشر :

المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، سنة (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م) .

وله في قطع الذكر حالتان^(١):

إحدهما : أن يقطع بعضه ، ويبقى منه قدر ما يولج به .

فإيلاؤه صحيح ، كإيلاء الفحل السليم^(٢) .

وفيثته بإيلاج الباقي من ذكره ، إن^(٣) كان بقدر الحشفة ؛ مثل المستحق من إيلاج السليم .

ويجري الباقي منه مجرى الذكر الصغير^(٤) .

فإن كان الباقي منه أكثر من حشفة السليم ، ففي قدر ما يلزمه إيلاجه فيه وجهان :

أحدهما : (جميعه .

والثاني : قدر الحشفة .

والحالة الثانية : أن يقطع^(٥) جميعه .

ففيه قولان^(٦) : (٧)

(١) راجع : الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ أ) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٦٥ أ) ، شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ ب) .

(٢) انظر : فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢ ب) ، روضة الطالبين (٢٣٠/٨) .

(٣) في (ب) : ذكر وإن .

(٤) أي أنه إذا قطع الذكر وبقي منه قدر الحشفة فإنه يكون بمنزلة الذكر الصغير ، فيفيء بوطئه . وذكر الطبري في شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ ب) : أنه إذا بقي له ما يقع موقع الجماع ، ولكنه لا يمكنه تغييبه ، فإنه بمنزلة العين ، فتضرب مدة العنة .

(٥) في (أ) : (يولج) ، وهو تصحيف .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ ب) ، الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ ب) ، التنبيه ص (١١٧) ، نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٦٥ ب) ، حلية العلماء (١٣٥/٧ ، ١٣٦) .

وبين القاضي أبو الطيب الطبري ، وأبو نصر ابن الصباغ أن الخلاف في الإيلاء ، ولكنها يثبت لها الخيار في الحال .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

لا إيلاء عليه^(١).

قاله في « الإيلاء » ؛ لأنه لم يدخل يمينه ضرراً على زوجته .
والقول الثاني : قاله هنا .

وفي كتاب « الأم »^(٢) : يكون مولياً ؛ لأنه قصد الإضرار بقوله ، فإن^(٣) كان عاجزاً ؛ فصار كقصده الإضرار بفعله^(٤) كالمریض .
فعلى هذا يوقف لها مدة التربص ؛ ثم يطالب بعدها بالفيئة أو الطلاق .
إلا أنها فيئة معذور اللسان^(٥) .
فيقول : لست أقدر على الوطاء ، ولو أقدرني الله (عليه)^(٦) لو طئت^(٧) .
فيسقط بهذه الفيئة حكم الإيلاء .

(١) صححه النووي والإسنوي .

وأدلة هذا القول :

أ - لأنه لا يقدر على الجماع بحال ، فإذا حلف على مالا يقدر عليه بحال ، لم تعتقد يمينه ، كما لو حلف لا يصعد إلى السماء أو لا يشرب الماء الذي في الكون .

ب - لأن الإيلاء مبني على قطع رجائها ، وإظهار الضرر من هذه الجهة ، وهذا لا يتحقق في محجوب ؛ لأن هذا حاصل منه اضطراراً لا اختياراً ، فلا يحاسب عليه محاسبة السليم .

انظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٨ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٦ ب) ، نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٦٥ أ) ، روضة الطالبين (٢٢٩/٨) ، تصحيح التنبيه (٧٨/٢) ، تذكرة النبيه (٣٢٩/٣) .

(٢) انظر : الأم (٢٧٤/٥) .

(٣) في (ب) : ولا .

(٤) في (ب) : لفعله .

(٥) في (ج) : باللسان .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) انظر : الشامل (ج ٧ ل ٢٦ ب) ، وقال : (وعلى ما حكاه الشيخ أبي حامد : ندمت على ما فعلت ، ولو قدرت لو طئت) .

ولم^(١) تجب بها الكفارة ؛ لأنه لم يحث^(٢).

(١) في (ب) : ولا .

(٢) أدلة هذا القول :

أ - قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ .
ولم يفرق فهو على عمومه .

ب - ولأنه يصح طلاقه ، فوجب أن يصح إيلاؤه كالخصي .

ج - ولأنه حلف بالله ألا يطأ امرأته أكثر من أربعة أشهر ، فوجب أن يكون مولياً قياساً على
مخبوب .

نظر : الشامل (جـ ٧ ل ٢٦ ب) ، شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ ب ، ل ٨ أ) .

وذكر الرافعي في فتح العزيز (جـ ١٤ ل ١ ب ، ل ٢ أ) : أن لعلماء المذهب ثلاثة طرق في هذه
مسألة :

أول : أن المسألة على قولين (كما ذكر الماوردي) .

ثاني : القطع بالمنع كما في الإملاء ، وحمل ما في الأم على أنه إذا آلى ثم جب ذكره ؛ لا ينقطع
إيلاء .

واختاره أبو المعالي الجويني .

قال الجويني في نهاية المطلب (جـ ٢٧ ل ٦٥ أ) : (وإنما القولان فيه إذا آلى وهو فحل ؛ ثم
جب) .

الثالث - حكاه أبو الفرج السرخسي - القطع بالصحة .

وحمل ما في الإملاء على أنه لا يطالب بالوقاع لعجزه ، بخلاف إيلاء القادر ، وإنما يؤمر بالفيئة
باللسان .

وانظر فيما يتعلق بالمسألة : الباب ص (٣٣٥) ، المهذب (٤/٤٠٨) ، نهاية المطلب

(جـ ٢٧ ل ٦٤ ب ، ل ٦٥ أ ، ب) ، شرح مختصر المزني (جـ ٨ ل ٧ ب ، ل ٨ أ) ، الشامل

(جـ ٧ ل ٢٦ ب) ، فتح العزيز (جـ ١٤ ل ٢ أ ، ب) ، روضة الطالبين (٨/٢٢٩) ، المنهاج مع

مغني المحتاج (٣/٣٤٤) .

٢ . مسألة

[إذا آلا صحيحاً ثم جب ذكره]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو^(١) آلى صحيحاً ثم جب ذكره فلها ٢١٠ ب/ الخيار في المقام معه أو فراقه^(٢) .

أما إذا آلى الفحل السليم ، ثم خصي فهو على إيلائه .
لأن الخضاء لما لم يمنع ابتداء الإيلاء ؛ فأولى ألا يمنع من استدامته
فأما إذا آلى ثم جب (جميع)^(٣) ذكره فله^(٤) خيار الفسخ في الجب من وقته .
لأنه (أحد عيوب الأزواج الموجبة لاستحقاق الفسخ)^(٥) .
وسواء كان قد أصابها قبل الجب^(٦) أو لم^(٧) يصبها^(٨) ؛ فإنها تستحق به
الفسخ بخلاف العنين ، إذا أصاب قبل العنة ، حيث لم يجب لها الفسخ .
لأن إصابة العنين تمنع^(٩) من صحة عنته^(١٠) .
وإصابة المحبوب لا تمنع^(١١) من صحة جبه .
فإن^(١٢) فسخت بالجب سقط حكم الإيلاء^(١٣) .

(١) في (ج) ، ومختصر المزني : فلو .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (٢٠١) ، الأم (٢٧٤ / ٥) .

(٣) ليست في (أ) ، (ج) .

(٤) هكذا في النسخ المخطوطة ، والصواب : (فلها) .

(٥) انظر : الشامل (ج ٧ ل ٢٦ ب) ، المهذب (١٧١ / ٤) ، شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٧ ب) ، فتح

العزيز (ج ١ ل ٢ أ) ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي (٢٥٣ / ٢) ، مغني المحتاج (٢٠٢ / ٣) .

(٦) في (ج) : الحنث .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) في (ب) : يصب .

(٩) في (ب) : (يمنع) ، بالياء .

(١٠) في (ج) : (غشه) ، وهو تصحيف .

(١١) في (ج) : (لا يمنع) ، بالياء .

(١٢) في (أ) ، (ج) : وإن .

(١٣) في (ب) : إيلاؤه .

وإن لم يفسخ بالجب ، ففي سقوط الإيلاء به قولان^(١) :
أحدهما : قد سقط إيلاؤه بحدوث الجب ، إذا قيل إنه يسقط إذا تقدم الجب .
فعلى هذا يسقط^(٢) الباقي من^(٣) مدة التبرص ، ولا تستحق عليه المطالبة بفية ولا طلاق .
والقول الثاني : أن الإيلاء لا يسقط إذا تقدم الجب ، فعلى هذا يستكمل الوقف^(٤) ، ثم يطالب بعده بالفية أو الطلاق .
وفيته فية معذور .
فإن امتنع منهما طلق عليه الحاكم في أصح القولين كالفحل .
والله أعلم (بالصواب)^(٥) .

(١) انظر : شرح مختصر المزني للطبري (ج ٨ ل ٨ أ) ، المذهب (٤/٤٠٨) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٦ ب) ،
نهاية المطلب (ج ٢٧ ل ٦٥ أ) ، فتح العزيز (ج ١٤ ل ٢ أ) .
وذكر الرافعي : أن فيه ثلاثة طرق :
الأول : أنه على القولين .
الثاني : القطع بأنه لا يطل .
الثالث : القطع بالبطلان .
ثم قال : (والأظهر هاهنا طريقة القولين ، لكن الأظهر بقاء الإيلاء لأن العجز عرض في
الدوام ، وكان قصد الإيذاء والإضرار صحيحاً منه في الابتداء) .
واختار الجويني القول الأول فقال :

(٢) في (أ) : تسقط .
(٣) في (ب) : في .
(٤) في (ب) : مستكمل الوقت .
(٥) ليست في (أ) ، (ج) .

وانظر : شرح مختصر المزني (ج ٨ ل ٨ أ) ، الشامل (ج ٧ ل ٢٦ ب) ، المذهب (٤/٣٩٨) ،
فتح العزيز (ج ١٤ ل ١ ب ، ل ٢ أ) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهارس

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية .
- ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية .
- ثالثاً : فهرس الآثار .
- رابعاً : فهرس الأعلام .
- خامساً : فهرس الكتب الواردة في المخطوط .
- سادساً : فهرس الآيات الشعرية .
- سابعاً : فهرس المعاني اللغوية .
- ثامناً : فهرس الأماكن والبلدان .
- تاسعاً : فهرس المصادر والمراجع .
- عاشراً : فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
١- ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾	(٢٢٤)	١٣٥
٢- ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾	(٢٢٥)	٣١٦، ١٣٥
٣- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	(٢٢٦، ٢٢٧)	٨٦
٤- ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾	(٢٢٨)	١٩٣
٥- ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾	(٢٢٩)	١٢٥
٦- ﴿وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	(٢٣٥)	١٢٦
سورة النساء		
١- ﴿وَأَخْذُنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾	(٢١)	ب
سورة المائدة		
١- ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾	(٤٢)	٣٧٩
٢- ﴿وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾	(٤٩)	٣٨٠
٣- ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ﴾	(٨٩)	٣١٦
سورة الأنعام		
١- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾	(١١٢)	٥٠
سورة الأنفال		
١- ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ﴾	(٣٨)	٣٨١
سورة التوبة		
١- ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجُزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	(٢٩)	٣٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة هود		
١- ﴿ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب﴾	(٦٤)	٣٢٣
سورة النور		
٢- ﴿تمتعوا في داركم ثلاثة أيام﴾	(٦٥)	٣٢٣
سورة الانبياء		
١- ﴿ولا يأتل أولوا الفضل منكم﴾	(٢٢)	٨٨
سورة الأحزاب		
١- ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات﴾	(٤٩)	٣٨٢
سورة الحجرات		
١- ﴿حتى تفيء إلى أمر الله﴾	(٩)	٣٠٩، ٩٧
سورة القمر		
١- ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾	(٤٩)	٥٠

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
« أخنى الأسماء عند الله »	٢٥
« ادرعوا الحدود »	١٨١
« أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن »	١٥١
« أن النبي ﷺ آلى من نسائه »	١٠٦
« أن هدية بعثت إلى رسول الله ﷺ »	١٠٧
« ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة »	٢٣٩
« رفع القلم عن ثلاثه »	٣٧٢
« الطلاق لمن أخذ بالساق »	١٨٩
« عمران بيت المقدس »	٢٣٩
« لاتقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق »	٢٣٩
« لا ، ولكني آليت شهراً »	١٠٦
« لا ينظر الله إلى رجل أتى امرأة في دبرها »	١٥١
« ملعون من أتى المرأة في دبرها »	١٥١
« من أتى حائضاً »	١٥١
« من حلف على يمين »	٣١٧
« من كان حالفاً فليحلف بالله »	١٣٥

فهرس الآثار

الأثر	رقم الصفحة
أبو صالح السمان :	
- سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ عن المولي ١٢١	
سليمان بن يسار :	
- أدركت بضعة عشر رجلاً من الصحابه كلهم يوقف المولي ١٢٠	
عمر بن الخطاب :	
- ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يطوف ذات ليله ١١٢	

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
١ - ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي بن محمد	(٥١) ، ٥٢
٢ - ابن سريج = أحمد بن عمر	(١٢٧) ، ٥٨ ، ٢٤٦
٣ - أبو إسحاق المروزي = إبراهيم بن أحمد	(٢٠٤) ، ٥٨ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ ، ٢٩٥
٤ - أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف	(٣٩)
٥ - أبو الدرداء = عويمر بن زيد	(١٠٣) ، ٦٩ ، ١١٨
٦ - أبو بكر بن عبدالرحمن الأنصاري	(١٠٢) ، ٦٩
٧ - أبو ثور = إبراهيم بن خالد	(١٢٠) ، ١٩٢ ، ٣١٠ ، ٣١١
٨ - أبو حامد الإسفراييني = أحمد بن محمد بن أحمد	(٣٠) ، ٥٨ ، ٢٤٥
٩ - أبو حفص بن الوكيل = عمر بن عبدالله	(٣٤٢)
١٠ - أبو حنيفة = النعمان بن ثابت	(٧٠) ، ٦٩ ، (٩٥) ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٩٢ ، ٢٥٦ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٣
	٣٢٥ ، ٣٨٠ ، ٣٩٢
١١ - أبو صالح السمان = ذكوان بن عبدالله	(١٢١)
١٢ - أبو عبدالرحمن = محمد بن أبي ليلى	(١٠٩) ، ٦٩
١٣ - أبو عبدالله الأسدي الأزدي = محمد بن المعلى بن عبدالله	(٣٢)
١٤ - أبو علي بن خيران = الحسين بن صالح	(١٧٦) ، ٥٨
١٥ - أبو علي بن أبي هريرة	(٥٨) ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٦٥ ، ٣٢٩ ، ٣٧٩
١٦ - أبو قلابه = عبدالله بن زيد	(٧٠) ، ٦٩ ، (٩٤)
١٧ - أبو هريرة = عبدالرحمن بن ضخر	(١٠٥)
١٨ - أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم	(٧٠) ، ٦٩ ، (١٣٨) ، ٣٨١
١٩ - أحمد بن الحسن ابن خيرون	(٣٣) ، ٢٦ ، ٣٩
٢٠ - أحمد بن حنبل	(٧٠) ، ٦٩ ، (١١٩)

العلم	رقم الصفحة
٢١ - أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي	(٣٣)
٢٢ - إسحاق بن إبراهيم الحنظلي	(١١٩)، ٧٠، ٦٩، ٦٢
٢٣ - إسماعيل بن كثير بن ضوء	(٢٣)
٢٤ - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني .. (٥٨)، ٦١، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٣٤،	٢٤٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٤
٣٢٠، ٣٢٥، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣	
٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١	
٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٩٧	
٢٥ - الأوزاعي = عبدالرحمن بن عمرو	(١١٩)، ٧٠، ٦٩، ٩٢
٢٦ - أبو محمد الباقي = عبدالله بن محمد الخوارزمي	(٣١)
٢٧ - جابر بن عبدالله الخزرجي	(١٠٥)
٢٨ - الجبلي = الحسن بن علي بن محمد	(٣١)
٢٩ - الجرجاني = أحمد بن محمد بن أحمد	(٣٥)
٣٠ - جرير بن عطيه الخطفي	(٨٧)
٣١ - الحسن بن يسار البصري	(٩٩)، ٧٠، ٦٩، ١٠٩
٣٢ - الحلواني = أحمد بن علي بن بدران	(٣٦)
٣٣ - الداركي = عبدالعزيز بن عبدالله	(٣٢٣)
٣٤ - الربيعي = علي بن الحسين بن عبدالله	(٣٥)
٣٥ - الربيعي = محمد بن أحمد بن عبد الباقي	(٣٤)
٣٦ - زيد بن ثابت	(١٠٠)، ٦٩، ١١٧
٣٧ - زينب بنت جحش	(١٠٧)
٣٨ - السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٢٤)، ٢٦، ٥١، ٥٢	
٣٩ - سعيد بن المسيب	(١٠١)، ٦٩
٤٠ - سليمان بن يسار	(١١٩)، ٧٠، ٦٩، ١٢٠
٤١ - شهيل بن أبي صالح	(١٢١)

العلم	رقم الصفحة
٤٢ - الشافعي = محمد بن إدريس ٩٦، (٨٦)، ٩٠، ٩١، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٣٣، ١٤٣، ١٥١، ١٥٥، ١٧١، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠١.	
٤٣ - الصيمري = عبدالواحد بن الحسين بن محمد (٣٠)	
٤٤ - الطائع لله عبدالكريم بن المطيع بن المقتدر (٦)	
٤٥ - طاووس بن كيسان اليماني ٦٩، ٧٠، (١١٨).	
٤٦ - عائشه بنت أبي بكر ٦٩، (١٠٣)، ١٠٧، ١١٨.	
٤٧ - عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٢٣)	
٤٨ - العبدري = أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالرحمن بن محرز بن ابي عثمان (٣٨)	
٤٩ - عبدالغني بن بازل بن يحيى بن الحسن الألواحي (٣٤)	
٥٠ - عبدالله بن شبرمه ٦٩، ٧٠، (١٠٢)	
٥١ - عبدالله بن عباس ٧٠، (١٠١)، ١٠٦، ١١٠، ٢٥٦	
٥٢ - عبدالله بن مسعود ٦٩، (١٠٠)، ١٢٢	
٥٣ - عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى، ابو عمرو بن الصلاح (٤٩)	

العلم	رقم الصفحة
٥٤ - عثمان بن عفان	٦٩ ، (١١٦)
٥٥ - عطاء بن أبي رباح	٦٩ ، ٧٠ ، (١١٨)
٥٦ - العكيري = أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله	(٣٧)
٥٧ - علي بن أبي طالب	٦٩ ، ٧٠ ، (١١٧) ، ٢٥٦
٥٨ - عمر بن الخطاب	٦٩ ، (١٠٢) ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٦
٥٩ - عمره بنت عبدالرحمن الأنصاريه	(١٠٧)
٦٠ - القائم بأمر الله أبي جعفر عبدالله بن أحمد القادر	(٧)
٦١ - القادر بالله أبي العباس أحمد بن إسحاق المقتدر	(٧)
٦٢ - القشيري = عبدالكريم بن هوازن	(٣٦)
٦٣ - القشيري = عبدالواحد بن عبدالكريم بن هوازن	(٣٧)
٦٤ - ابن كثير = إسماعيل بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء الدمشقي	(٢٣)
٦٥ - المارستاني = أبو القاسم جعفر بن محمد بن الفضل	(٣٢)
٦٦ - مالك بن أنس الأصبحي	٦٩ ، ٧٠ ، (١١١) ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥
٣٨١ .	
٦٧ - محمد بن الحسن الشيباني	٧٠ ، (٣٨١)
٦٨ - محمد بن عبيدالله بن الحسين بن أبي البقاء البصري	(٣٥)
٦٩ - مجاهد بن جبر المكي	٦٩ ، ٧٠ ، (١١٨)
٧٠ - المنقري = أبو بكر محمد بن عدي بن زحر	(٣١)
٧١ - أبو عبدالله مهدي بن علي الإسفراييني	(٣٦)
٧٢ - النخعي = إبراهيم بن يزيد	٦٩ ، ٧٠ ، (٩٤) ، ٩٩
٧٣ - النهاوندي = أبو عمر محمد بن أحمد بن عمر	(٣٨)
٧٤ - النووي = يحيى بن شرف	(٦٦)
٧٥ - الهمداني = عبدالملك بن إبراهيم بن أحمد المقدسي	٢٣ ، (٣٤)
٧٦ - يحيى بن سعيد الأنصاري	(١٢٠)

فهرس الكتب الواردة في المخطوط

الصفحة	اسم الكتاب
--------	------------

الأم ٩٠ ، ١٥٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٦٧ ، ٣٩٩ .

الإملاء ٣١٣ ، ٣٩٩ .

فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
(حرف التاء)			
قليل الألا يا حافظ ليمينه	يرت	كثير عزة	٨٧
(حرف الميم)			
ولا خير في مالٍ عليه ألية	بالمآثم	جرير	٨٧
(حرف الياء)			
فقاءت ولم تقض الذي أقبلت له	قاضيا	سحيم	٩٧

فهرس المعاني اللغوية

الصفحة	الكلمه
١١٢	أزورّ
١٠٧	أقمأئك
١٧٦	الإيلاج
١٤٨	البضع
٣٧٦	بطش
١٢٣	البيئونه
٢٣٦	الثريا
٢٨٢	الجب
٢٨٥	الجذام
١١٢	خليل
١١٢	زعزع
١٢٩	الصريح
٣٣٢	الضنا
١٩٠	العنه
١٢	العيار
١٣٠	الفسخ
٩٦	القيئه
١٤٤	القض
١٢٩	الكنايه
١٤٧	لاضاجعتك
١٤٨	لا غشيتك
١٤٨	المسيس
١٠٧	مُشرُبتَه
١٠	المكوس
٣٩٧	المسوح

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	المكان أو البلد
٢٦	أذربيجان
٢٠	البصرة
٢٣٦	جبل أبي قبيس
٢٣٦	رمال عالج
٣٠	صيمرة
٢٤٣	الصين
٢٤٨	ضبرستان
٢٦	الكوفة

فهرس المراجع

مراجع البحث والتحقيق

- أ - كتب التفسير وعلوم القرآن .
- ب - كتب الحديث .
- ج - كتب المذهب الحنفي .
- د - كتب المذهب المالكي .
- هـ - كتب المذهب الشافعي .
- و - كتب المذهب الحنبلي .
- ز - كتب المذهب الظاهري .
- ح - كتب أصول الفقه .
- ط - كتب التاريخ والتراجم والطبقات .
- ي - كتب اللغة والمعاجم .
- ك - كتب الأدب .
- ل - مراجع مختلفة .

(أ - كتب التفسير وعلوم القرآن)

١- الإتيان في علوم القرآن :

تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي .

تحقيق : محمد شريف سكر ، مصطفى القصاص .

الناشر : دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٢- أحكام القرآن :

تأليف : الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤هـ) .

جمعه : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت سنة (٤٥٨هـ) .

قدم له وحققه : الشيخ عبدالغني عبدالخالق .

راجعته وعلق عليه وأعد فهرسه : محمد شريف سكر .

الناشر : دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

٣- أحكام القرآن :

تأليف : الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت سنة (٣٧٠هـ) .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

٤- التحبير في علم التفسير :

تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي .

تحقيق : الدكتور فتحي عبدالقادر فريد .

الناشر : دار العلوم للطباعة والنشر .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٥- التسهيل لعلوم التنزيل :

تأليف : الإمام محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ت سنة (٧٩٢هـ) .

الناشر : دار الفكر .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن :

تأليف : الإمام محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ) .

تحقيق : محمود محمد شاكر ، أحمد محمد شاكر .

الناشر : دار المعارف ، مصر .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٧- الجامع لأحكام القرآن :

تأليف : الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى سنة (٦٧١هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .

٨- العز بن عبدالسلام .

حياته ، وآثاره ، ومنهجه في التفسير :

تأليف : الدكتور : عبدالله بن إبراهيم الوهيبي .

الناشر : المكتبة السلفية ، القاهرة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .

٩- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير :

تأليف : الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٠- القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب :

تأليف : الشيخ عبدالفتاح القاضي .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠١هـ-١٩٨١م) .

مطبوع مع كتاب البدور الزاهرة للمؤلف .

١١- قراءة عبدالله بن مسعود .

مكانتها ، مصادرها ، وما يتعلق بها :

تأليف : الدكتور محمد أحمد خاطر .

الناشر : دار الاعتصام .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز :

تأليف : الإمام أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، ت سنة (٥٤٦هـ) .

تحقيق : المجلس العلمي بفاس .

الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

(الطبعة بدون) سنة (١٤١١هـ-١٩٩١م) .

١٣- النكت والعيون :

تأليف : الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت سنة (٤٥٠هـ) .

راجعه وعلق عليه : السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .

(ب - كتب الحديث)

١- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان :

تأليف : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارس .

تحقيق وتخريج : شعيب الأرناؤوط .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٢هـ-١٩٩١م) .

٢- آداب الزفاف في السنة المطهرة :

تأليف : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

الناشر : المكتبة الإسلامية ، عمان ، الأردن .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٩هـ) .

٣- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه :

تأليف : الإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي .

تحقيق : بهجة يوسف حمد أبو الطيب .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) .

٤- إرواء الغليل :

تأليف : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

الناشر : المكتب الإسلامي .

الطبعة الثالثة ، سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

٥- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى :

تأليف : أبو العلاء محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري المتوفى سنة (١٣٥٣هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، توزيع : مكتبة دار الباز ، مكة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :

تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

صححه وعلق عليه : السيد عبدالله هاشم اليماني .

الناشر : دار المعرفة بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .

٧- الجامع الصحيح :

تأليف : الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ) .

مطبوع مع فتح الباري .

٨- الجامع الصحيح :

تأليف : الإمام مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة (٢٦١هـ) .

تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي .

الناشر : دار الحديث .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .

٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية :

تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

صححه وعلق عليه : السيد عبدالله هاشم اليماني .

الناشر : مكتبة ابن تيمية .

(الطبعة والتاريخ بدون) .

١٠- سنن ابن ماجه :

- تأليف : الإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة (٢٧٥هـ) .
 حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه : محمد فؤاد عبد الباقي .
 ١١- سنن أبي داود :
- تأليف : الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥هـ) .
 إعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس ، عادل السيد .
 الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
 الطبعة الأولى ، سنة (١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م) .
- ١٢- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح :
 تأليف الإمام : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة (٢٩٧هـ) .
 تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر .
 الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
 (الطبعة والتاريخ بدون) .
- ١٣- سنن الدارقطني :
 تأليف : الإمام علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) .
 عني بتصحيحه وترقيمه وتحقيقه : السيد عبدالله هاشم اليماني المدني .
 الناشر : دار المحاسن ، القاهرة .
 (الطبعة بدون) سنة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .
- ١٤- سنن الدارمي :
 تأليف : الإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي المتوفى سنة (٢٥٥هـ) .
 تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي .
 الناشر : دار الريان للتراث ، القاهرة .
 الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٧هـ) .
- ١٥- سنن سعيد بن منصور :
- تأليف : الإمام سعيد بن منصور بن شعبه الخراساني المكي المتوفى سنة (٢٢٧هـ) .
 حققه وعلق عليه : حبيب الرحمن الأعظمي .

الناشر : الدار السلفية ، الهند .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م) .

١٦- السنن الصغرى :

تأليف : الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) .

تحقيق : عبدالمعطي قلعجي .

الناشر : دار الوفاء للطباعة والنشر .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ) .

١٧- السنن الكبرى :

تأليف : الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

١٨- سنن النسائي (المجتبى) :

تأليف : الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن دينار النسائي المتوفى

سنة (٣٠٣هـ) .

الناشر : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

١٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري :

تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

الناشر : دار الفكر .

(الطبعة والتاريخ بدون) .

٢٠- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني :

تأليف : الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا .

الناشر : دار التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة والتاريخ بدون) .

٢١- المسند :

:

تأليف : الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة (٢٤١هـ) .

تحقيق : الشيخ أحمد شاكر .

الناشر : دار المعارف الأهلية .

الطبعة الثالثة (التاريخ بدون) .

٢٢- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه :

تأليف : أحمد بن أبي بكر البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠هـ) .

تحقيق : موسى محمد علي ، د. عزت علي عطيه .

الناشر : دار الكتب الحديثه .

(الطبعة والتاريخ بدون) .

٢٣- المصنف في الأحاديث والآثار :

تأليف : الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي العبسي المتوفى

سنة (٢٣٥هـ) .

تقديم وضبط : كمال يوسف الحوت .

الناشر : دار التاج ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م) .

٢٤- المصنف :

تأليف : الحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة (٢١١هـ) .

عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

الناشر : المكتب الإسلامي .

الطبعة الأولى سنة (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) .

٢٥- الموطأ :

تأليف : الإمام مالك بن أنس الأصبحي المتوفى سنة (١٧٩هـ) .

الناشر : دار الندوه الجديده ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة والتاريخ بدون) .

مطبوع مع تنوير الحوالك للسيوطي .

(ج - كتب الفقه الحنفي)

١- الاختيار لتعليل المختار :

تأليف : عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي المتوفى سنة (٦٨٣هـ) .

الناشر : دار المعرفة .

الطبعة الثالثة ، سنة (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) .

٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :

تأليف : الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة (٥٨٧هـ) .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .

٣- البناية في شرح الهداية :

تأليف : الإمام أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ) .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤١١هـ-١٩٩٠م) .

٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق :

تأليف : الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) .

الناشر : دار الكتاب الإسلامي .

الطبعة الثانية ، سنة (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م) .

٥- تحفة الفقهاء :

تأليف : الإمام علاء الدين السمرقندي المتوفى سنة (٥٣٩هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م) .

٦- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار :

تأليف : الإمام محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة (١٢٥٢هـ) .

الناشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .

الطبعة الثانية ، سنة (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م) .

٧- حاشية الشلي على تبين الحقائق :

تأليف : شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الشلي المتوفى سنة (١٠٢١هـ) .

مطبوع بهامش كتاب تبين الحقائق للزيلعي .

الناشر : دار الكتاب الإسلامي .

الطبعة الثانية ، سنة (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م) .

٨- الدر المختار بشرح تنوير الأبصار :

تأليف : الإمام محمد علاء الدين بن علي الحصكفي المتوفى سنة (١٠٨٨هـ) .

الناشر : مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٩- رؤوس المسائل :

تأليف : جابر الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨هـ) .

دراسة وتحقيق : عبدالله نذير أحمد .

الناشر : دار البشائر الإسلامية .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .

١٠- شرح العناية على الهداية :

تأليف : الإمام محمد بن محمود البابر تي المتوفى سنة (٧٨٦هـ) .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الثانية ، (التاريخ بدون) .

مطبوع بهامش شرح فتح القدير .

١١- شرح فتح القدير :

تأليف : الإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواس ، المعروف بابن الهمام

المتوفى سنة (٨٦١هـ) .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الثانية ، (التاريخ بدون) .

١٢- الفتاوى الخانية (فتاوى قاضي خان) :

تأليف : الإمام حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني المتوفى سنة (٢٩٥هـ) .

الناشر : دار إحياء التراث العربي .

الطبعة الثانية ، سنة (١٣١٠هـ) .

مطبوع بهامش الفتاوى الهندية .

١٣- الفتاوى الهندية :

تأليف : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند .

الناشر : دار إحياء التراث العربي .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٣١٠هـ) .

١٤- الكتاب :

تأليف : الإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري المتوفى سنة (٤٢٨هـ) .

تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

الناشر : دار الكتاب العربي ، القاهرة .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٣٨١هـ) .

مطبوع مع الباب .

١٥- اللباب في شرح الكتاب :

تأليف : عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي المتوفى سنة (١٢٩٨هـ) .

تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

الناشر : دار الكتاب العربي ، القاهرة .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٣٨١هـ) .

١٦- المبسوط :

تأليف : الإمام شمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

المتوفى سنة (٤٩٠هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م) .

١٧- مختصر الطحاوي :

تأليف : الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المتوفى سنة

(٣٢١هـ) .

تحقيق : أبو الوفا الأفغاني .

الناشر : مكتبة ابن تيمية .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٨- الهداية شرح بداية المبتدي :

تأليف : الإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الميرغيناني

المتوفى سنة (٥٩٣هـ) .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .

مطبوع مع كتاب البناية للعينى .

(د - كتب المذهب المالكي)

١- الإشراف على مسائل الخلاف :

تأليف : القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المتوفى سنة (٤٢٢هـ) .

الناشر : مطبعة الإرادة :

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :

تأليف : الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المتوفى سنة (٥٩٥هـ) .

الناشر : دار الجليل ، بيروت ، لبنان .

الطبعه الأولى ، سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .

٣- بلغة السالك لأقرب المسالك :

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي المتوفى سنة (١٢٤١هـ) .

الناشر : المكتبة التجارية الكبرى .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجه :

تأليف : الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشيد المتوفى سنة (٥٢٠هـ) .

تحقيق : الاستاذ أحمد الجبالي .

الناشر : دار الغرب الإسلامي .

(الطبعه بدون) سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)

٥- التاج والإكليل لمختصر خليل :

تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المتوفى سنة (٨٩٧هـ) .

الناشر : دار الفكر .

(الطبعه الثالثه) سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

مطبوع بهامش كتاب مواهب الجليل للحطاب .

٦- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :

تأليف : الشيخ محمد بن أحمد عرفه الدسوقي المتوفى سنة (١٢٣٠هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٧- حاشية العدوي على الرسالة :

تأليف : الشيخ علي الصعدي العدوي .

الناشر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(الطبعه بدون) ، (التاريخ بدون) .

٨- شرح الخرشي على مختصر خليل :

تأليف : الشيخ أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرشي .

الناشر : المطبعة الكبرى الأميرية .

الطبعه الثانيه ، سنة (١٣١٧هـ) .

٩- الشرح الصغير :

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة (١٢٠١هـ) .

الناشر : المكتبة التجارية الكبرى .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

مطبوع بهامش كتاب بلغة السالك للصاوي .

١٠- الشرح الكبير :

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة (١٢٠١هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

مطبوع بهامش حاشية الدسوقي .

١١- القوانين الفقهية :

تأليف : الإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المتوفى سنة

(٧٤١هـ) .

الناشر : دار الفكر .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١٢- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي :

تأليف : الإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي

المتوفى سنة (٤٦٣هـ) .

تحقيق : الدكتور محمد محمد أميد ولد مادريك الموريتاني .

الناشر : مكتبة الرياض الحديثه ، الرياض .

الطبعة الأولى ، سنة (١٣٩٨هـ) .

١٣- كفاية الطالب الرباني برسالة أبي زيد القيرواني :

تأليف : الإمام أبي الحسن علي المالكي الشاذلي .

الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٤- المدونه الكبرى :

تأليف : الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة (١٧٩هـ) .

الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٣٢٣هـ) .

١٥- المعونه على مذهب عالم المدينة :

تأليف : القاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المتوفى سنة (٤٢٢هـ) .

تحقيق ودراسة : حميش عبدالحق .

الناشر : المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٦- المقدمات والممهديات :

تأليف : الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة (٥٢٠هـ) .

تحقيق : محمد حجي .

الناشر : دار الغرب الإسلامي .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ) .

(هـ - كتب المذهب الشافعي)

أ - الكتب المخطوطة :

١- البسيط في المذهب :

تأليف : الإمام محمد بن محمد بن أحمد الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ) .

مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٢١١٢) فقه شافعي .

- ٢- تمة الإبانة :
- تأليف : الإمام أبي سعيد عبدالرحمن بن مأمون المتولي المتوفى سنة (٤٧٨هـ) .
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠) فقه شافعي .
- ٣- تهذيب الأحكام :
- تأليف : الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الفراء المتوفى سنة (٥١٠هـ) .
مصور بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٦٠٠٤) فقه شافعي .
- ٤- السلسلة في معرفة القولين والوجهين :
- تأليف : الإمام أبي محمد عبدالله الجويني .
مخطوط بمكتبة أحمد الثالث بتركيا ، تحت رقم (١٢٠٦) فقه شافعي .
- ٥- الشامل في الفقه الشافعي :
- تأليف : الإمام أبي النصر عبدالسيد بن محمد بن عبدالواحد بن الصباغ المتوفى سنة (٤٧٧هـ) .
مخطوط بالمكتبة المحمودية تحت رقم (١٣٦٦) فقه شافعي .
- ٦- شرح مختصر المزني :
- تأليف : الإمام أبي الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري المتوفى سنة (٤٥٠هـ) .
مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم (٢٦٦) فقه شافعي .
- ٧- فتح العزيز على كتاب الوجيز :
- تأليف : الإمام عبدالكريم بن محمد القزويني الرافعي المتوفى سنة (٦٢٣هـ) .
مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٧٦٨) فقه شافعي .
- ٨- كفاية النبيه في شرح التنبيه :
- تأليف : الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن الرفعة المتوفى سنة (٧١٠هـ) .
مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٢٦٧٥) ٤٢١٣٥٥ فقه شافعي .
- ٩- مختصر البويطي :
- تأليف : الإمام أبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي .
محفوظ بمكتبة أحمد الثالث بتركيا ، تحت رقم (١٠٧٨) فقه شافعي .
- ١٠- مختصر المزني :

تأليف : الإمام اسماعيل المزني .

مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٦٨١) فقه شافعي .

١١- المطلب العالي في شرح الوسيط للغزالي :

تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن الرفعه المتوفى سنة (٧١٠هـ) .

مخطوط بمكتبة أحمد الثالث تحت رقم (١١٣٠) فقه شافعي .

١٢- نهاية المطلب في دراية المذهب :

تأليف : الإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة (٤٧٨هـ) .

مخطوط بمكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم (١١٣٠) فقه شافعي .

ب - الكتب المطبوعة :

١- اخلاص الناوي :

تأليف : الإمام شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ المتوفى سنة (٨٣٧هـ) .

تحقيق : الشيخ عبدالعزيز عطيه زلط .

الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف الإسلامية. القاهرة - مصر.

(الطبعه بدون) سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .

٢- أدب القاضي (جزء من الحاوي) :

تأليف : الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة (٤٥٠هـ) .

تحقيق : الدكتور محيي الدين هلال سرحان .

الناشر : مطبعة الإرشاد ، بغداد .

(الطبعه بدون) سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) .

٣- أسنى المطالب بشرح روض الطالب :

تأليف : الإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٦هـ) .

الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤- إعانة الطالبين في حل الفاظ فتح المعين :

١٠- تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه :

تأليف : الإمام جمال الدين عبدالرحيم بن الحسين بن علي بن عمر الإسني
المتوفى سنة (٧٧٣هـ) .

ضبط وتحقيق وتعليق : الدكتور محمد عقله الابراهيم .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .

١١- تصحيح التنبيه :

تأليف : الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة
(٦٨٦هـ) .

ضبط وتحقيق وتعليق : الدكتور محمد عقله الابراهيم .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .

١٢- التنبيه :

تأليف : الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة
(٤٧٦هـ) .

الناشر : عالم الكتب .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

١٣- التلخيص :

تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري .

تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، علي محمد عوض .

الناشر : مكتبة مصطفى الباز ، مكة المكرمة .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٤- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب .

تأليف : سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المتوفى سنة (١٢٢١هـ) .

الناشر : المكتبة الإسلامية ، تركيا .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٥- حاشية البيجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغزي :

١٠- تذكرة النبيه في صحيح التنبيه :

تأليف : الإمام جمال الدين عبدالرحيم بن الحسين بن علي بن عمر الإسنوي
المتوفى سنة (٧٧٣هـ) .

ضبط وتحقيق وتعليق : الدكتور محمد عقله الابراهيم .
الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .

١١- صحيح التنبيه :

تأليف : الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة
(٦٨٦هـ) .

ضبط وتحقيق وتعليق : الدكتور محمد عقله الابراهيم .
الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .

١٢- التنبيه :

تأليف : الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة
(٤٧٦هـ) .

الناشر : عالم الكتب .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

١٣- التلخيص :

تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري .

تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، علي محمد عوض .

الناشر : مكتبة مصطفى الباز ، مكة المكرمة .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٤- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب .

تأليف : سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المتوفى سنة (١٢٢١هـ) .

الناشر : المكتبة الإسلامية ، تركيا .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٥- حاشية البيجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغزي :

تأليف : الشيخ إبراهيم البيهقي .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٦- حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب :

تأليف : الشيخ عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الشهير بالشرقاوي

المتوفى سنة (٩٥٧هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٧- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج .

تأليف : عبدالحميد الشرواني .

الناشر : دار صادر ، بيروت .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٨- حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج :

تأليف : أحمد بن عبدالرزاق الرشيدى .

الناشر : دار الكتب العلمية .

(الطبعه بدون) ، سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) .

مطبوع مع نهاية المحتاج .

١٩- حاشية القليوبي على شرح المحلي على المنهاج :

تأليف : شهاب الدين أحمد بن سلامه القليوبي المتوفى سنة (١٠٦٩هـ) .

الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر) .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٢٠- حاشية عمرة على شرح المنهاج .

تأليف : الإمام البرلسي الملقب بعمره ، المتوفى سنة (٩٥٧هـ) .

الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٢١- الحاوي من اوله إلى نهاية غسل الجمعة والعيدين :

تأليف : الإمام الماوردي .

تحقيق : الدكتور ه راويه أحمد عبدالكريم ظهار .

٢٢- الحدود من الحاوي الكبير :

تأليف : الإمام الماوردي .

تحقيق ودراسة : الدكتور إبراهيم بن علي صندوقجي .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .

٢٣- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء :

تأليف : الإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي القفال المتوفي

سنة (٥٠٧هـ) .

الناشر : مكتبة الرساله الحديثه .

الطبعة الأولى ، سنة (١٩٨٨م) .

٢٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين :

تأليف : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) .

الناشر : المكتب الإسلامي .

الطبعة الثالثة ، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .

٢٥- زاد المحتاج :

تأليف : الشيخ عبدالله بن حسن الكوهجي .

الناشر : المكتبة العصريه ، صيدا ، بيروت .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٢٦- السراج الوهاج :

تأليف : الشيخ محمد الغمراوي .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٢٧- شرح التنبيه :

تأليف : الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .

٢٨- الغايه القصوى في دراية الفتوى :

تأليف : الإمام عبدالله بن عمر البيضاوي .

تحقيق : الدكتور علي محي الدين علي القره داغي .

الناشر : دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، الدمام .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٢٩- فتح الجواد بشرح الإرشاد :

تأليف : الإمام ابي العباس أحمد بن حجر الهيثمي المتوفي سنة (٩٧٣هـ) .

الناشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .

الطبعة الثانية ، سنة (١٣٩١هـ-١٩٧١م) .

٣٠- فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد :

تأليف : شمس الدين محمد السلمي الشافعي .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .

٣١- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب :

تأليف : الإمام ابي يحيى زكريا الأنصاري المتوفي سنة (٩٢٦هـ) .

الناشر : دار الفكر بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٣٢- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار :

تأليف : الإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني المتوفي سنة

(٨٢٩هـ) .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ، (التاريخ بدون) .

٣٣- اللباب :

تأليف : الإمام المحاملي .

تحقيق : عبدالكريم العمري .

الناشر : دار البخاري - المدينة المنورة ، الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ) .

٣٤- المجموع شرح المذهب ، مع تكميلته :

تأليف : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفي سنة (٦٧٦هـ) .

حققه وعلق عليه وأكمّله : الشيخ محمد نجيب المطيعي .

الناشر : مكتبة الإرشاد ، جدة .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٣٥- مختصر المزني :

تأليف : الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المتوفى سنة (٢٦٤هـ) .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٣٦- المضاربة من الحاوي :

تأليف الإمام الماوردي .

تحقيق : الدكتور عبد الوهاب حواس .

الناشر : دار الوفاء .

الطبعة الأولى سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) .

٣٧- المعايه في العقل :

تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني المتوفى سنة

(٤٨٢هـ) .

تحقيق : محمد فارس .

الناشر : دار الكتب العلميه ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) .

٣٨- المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد :

تأليف الدكتور : محمد رديد المسعودي .

الناشر : دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .

٣٩- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج :

تأليف : الشيخ محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة (٩٧٧هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٤٠- منهاج الطالبين وعمدة المفتين :

تأليف : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) .

الناشر : مكتبة الثقافة ، عدن .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤١- المذهب في فقه الإمام الشافعي :

تأليف : الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة

(٤٧٦هـ) .

الناشر : دار الفكر .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤٢- المذهب في فقه الإمام الشافعي :

تأليف : الإمام أبي إسحاق الشيرازي .

تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي .

الناشر : دار القلم ، دمشق .

الطبعه الأولى ، سنة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .

٤٣- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج :

تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن حمزه الرملي المتوفى سنة (١٠٠٤هـ) .

الناشر : المكتبة الإسلامية .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤٤- هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك ، توفي سنة (٧٦٧هـ) .

تأليف : الإمام عز الدين ابن جماعة الكناني .

تحقيق الدكتور : نور الدين عرّ .

الناشر : دار البشائر الإسلامية .

الطبعه الأولى ، سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) .

٤٥- الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي :

تأليف : الإمام محمد بن محمد بن أحمد الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ) .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون) ، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .

٤٦- الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس .

تأليف : الشيخ أحمد بن عمر الشاطري .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

(و - كتب المذهب الحنبلي)

١- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف :

تأليف : الإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة

(٨٨٥هـ) .

تحقيق : محمد حامد الفقي .

الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) .

٢- تصحيح الفروع :

تأليف : الإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سلمان المرداوي المتوفى سنة

(٨٨٥هـ) .

الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٣- الروض المربع بشرح زاد المستقنع :

تأليف : الإمام منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة (١٠٥١هـ) .

تصحيح ومراجعة : أحمد محمد شاكر ، علي محمد شاكر .

الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤- شرح الزركشي على مختصر الخرقي :

تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة (٧٧٢هـ) .

تحقيق : الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ) .

٥- الشرح الكبير على متن المقنع :

:

تأليف : الإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة

المقدسي المتوفى سنة (٦٨٢هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

مطبوع مع المغني .

٦- شرح منتهى الإرادات :

تأليف : الإمام منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة (١٠٥١هـ) .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٧- الفروع :

تأليف : الإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي المتوفى سنة

(٧٦٣هـ) .

راجعه : عبدالستار أحمد فرج .

الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٨- الكافي :

تأليف : الإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة

المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) .

تحقيق : زهير الشاويش .

الناشر : المكتب الإسلامي .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

٩- كشف القناع عن متن الإقناع .

تأليف : الإمام منصور بن يونس بن إدريس البهوتي .

راجعه وعلق عليه : هلال مصيلحي مصطفى هلال .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

١٠- المحرر في الفقه :

تأليف : الإمام محمد الدين أبي البركات عبدالسلام ابن تيمية المتوفى سنة

(٦٥٢هـ) .

تحقيق : محمد حامد الفقي .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١١- المغني :

تأليف : الإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى

سنة (٦٢٠هـ) .

١٢- المقنع في شرح مختصر الخرقى :

تأليف : الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنا المتوفى سنة

(٤٧١هـ) .

تحقيق ودراسة : عبدالعزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي .

الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض .

(الطبعة الأولى) سنة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) .

١٣- المقنع :

تأليف الإمام : موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى

سنة (٦٢٠هـ) .

الناشر : المكتبة السلفية ، القاهرة .

الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .

١٤- منار السبيل في شرح الدليل :

تأليف : الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان المتوفى سنة (١٣٥٣هـ) .

الناشر : المكتب الإسلامي .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .

(ز - كتب المذهب الظاهري)

١- المحلى :

تأليف : الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم .

تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي .

الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

(ح - كتب أصول الفقه)

١- الإحكام في أصول الأحكام :

تأليف : الإمام سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي .
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
(الطبعة بدون) ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

٢- الأشباه والنظائر :

تأليف : الإمام صدر الدين ابن الوكيل .
تحقيق : الدكتور أحمد بن محمد العنقري .
الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

٣- الأشباه والنظائر :

تأليف : الإمام جلال الدين السيوطي .
الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٤- الاعتناء في الفروق والاستثناء :

تأليف : الإمام بدر الدين محمد بن أبي بكر بن سليمان البكري .
تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، على محمد عوض .
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
الطبعة الأولى ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٥- البحر المحيط في أصول الفقه :

تأليف : الإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ) .
قام بتحقيقه : الدكتور عبدالستار أبو غدة ، راجعه : الشيخ عبدالقادر عبدالله العاني .

الناشر : دار الصفوة .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

٦- البلبيل :

تأليف : الإمام سليمان بن عبدالقوي الطوفي .
الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٤هـ) .

٧- التبصرة في أصول الفقه :

تأليف : الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة (٤٧٦هـ) .

تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٠هـ) .

٨- تسهيل أصول الشاشي :

تسهيل وترتيب : محمد أنور البدخشاني .

الناشر : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م) .

٩- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول :

تأليف : الإمام جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي المتوفى سنة (٧٧٢هـ) .

تحقيق : محمد حسن هيتو .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .

١٠- روضة الناظر وجنة المناظر :

تأليف : الإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى

سنة (٦٢٠هـ) .

الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .

مطبوع مع نزهة خاطر العاطر لابن بدران .

١١- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح :

تأليف : الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (٧٩٢هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١٢- شرح تنقيح الفصول :

تأليف : الإمام شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي .

تحقيق : طه عبدالرؤف سعد .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠١هـ) .

١٣- شرح الكوكب المنير :

تأليف : الإمام محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحى المتوفى سنة (٩٧٢هـ) .

تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي ، الدكتور نزيه حماد .

الناشر : دار الفكر ، دمشق .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) .

١٤- شرح مختصر الروضة :

تأليف : الإمام سلمان بن عبدالقوي الطوفي .

تحقيق : الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م) .

١٥- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت :

تأليف : محب الله بن عبدالشكور .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

مطبوع مع المستصفى .

١٦- اللمع :

تأليف : الإمام أبي إسحاق الشيرازي .

الناشر : عالم الكتب .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م) .

١٧- المستصفى من علم الأصول :

تأليف : الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

١٨- معراج المنهاج :

- تأليف : الإمام محمد بن يوسف الجزري .
 حققه وقدم له : الدكتور شعبان محمد إسماعيل .
 الناشر : دار الكتيبي .
 الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
 ١٩- المنشور في القواعد :
- تأليف : الإمام بدر الدين الزركشي .
 تحقيق : الدكتور تيسير أحمد فائق .
 الناشر : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت .
 الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
 ٢٠- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول :
- تأليف : الإمام جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي المتوفى سنة (٧٧٢هـ) .
 الناشر : عالم الكتب .
 (الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .
 ٢١- الوصول الى علم الأصول .
 تأليف : ابن برهان الشافعي .
 تحقيق : الدكتور عبدالحميد علي أبو زيد .
 الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض .
 (الطبعة بدون) ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
 (ط - كتب التاريخ والتراجم والطبقات)
- ١- أسد الغابة في معرفة الصحابة :
- تأليف : أبو الحسن عز الدين علي بن محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير المتوفى سنة (٦٣٠هـ) .
 الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
 (الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .
- ٢- الإصابة في تمييز الصحابة :
- تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .
 الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٣- الأعلام :

تأليف : خير الدين الزركلي .

الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الخامسة ، سنة (١٩٨٠م) .

٤- الإكمال في رفع الارتياح عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب :

تأليف : الأمير الحافظ ابن ماكولا المتوفى سنة (٤٧٥هـ) .

تحقيق : عبدالرحمن العلمي .

الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٥- الأنساب :

تأليف : أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني .

تحقيق : عبدالرحمن العلمي .

الناشر : دائرة المعارف ، حيدر آباد .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٣٦٩هـ) .

٦- البداية والنهاية :

تأليف : الحافظ أبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي .

تحقيق : جماعة من العلماء .

الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :

تأليف : الإمام محمد بن علي الشوكاني .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٨- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي :

تأليف : الدكتور حسن إبراهيم حسن .

الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

الطبعة الثالثة عشرة ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٩- التاريخ الإسلامي :

تأليف : محمود شاكر .

الناشر : المكتب الإسلامي .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

١٠- تاريخ بغداد :

تأليف : الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١١- تاريخ الخلفاء :

تأليف : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي .

الناشر : مكتبة الرياض الحديثة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١٢- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه :

تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

تحقيق : محمد علي البجاوي .

الناشر : مطبعة دار القومية العربية ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١٣- تذكرة الحفاظ :

تأليف : الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة

(٧٤٨هـ) .

الناشر : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الدكن ، الهند .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) .

١٤- تقريب التهذيب :

تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١٥- تهذيب التهذيب :

تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٣٢٦هـ) .

١٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء :

تأليف : الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني المتوفى سنة (٤٣٠هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١٧- الدارمي في تاريخ المدارس :

تأليف : عبدالقادر بن محمد النعيمي الشافعي المتوفى سنة (٩٧٨هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .

١٨- سير أعلام النبلاء :

تأليف : الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة

(٧٤٨هـ) .

تحقيق : جماعة من العلماء .

الناشر : مؤسسة الرسالة .

الطبعة السادسة ، سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م) .

١٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب :

تأليف : أبي الفلاح عبدالحى بن العماد الحنبلي .

الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٢٠- صفة الصفوة :

تأليف : الإمام أبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ) .

تحقيق : محمود فاخوري ، محمد رواس قلعه جي .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

٢١- الطبقات السنية في تراجم الحنفية :

تأليف : تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري .

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو .

الناشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .

(الطبعة بدون) سنة (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .

٢٢- طبقات الشافعية :

تأليف : أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة

المتوفى سنة (٨٥١هـ) .

اعتنى بتصحيحه وعلق عليه : الدكتور عبد الحافظ عبد العليم خان .

الناشر : دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٢٣- طبقات الشافعية :

تأليف : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي .

تحقيق : عبد الله الجبوري .

الناشر : دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

٢٤- طبقات الشافعية :

تأليف : أبي بكر ابن هداية الله الحسيني .

تحقيق : عادل نويهض .

الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

٢٥- طبقات الشافعية الكبرى :

تأليف : الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية (التاريخ بدون) .

٢٦- طبقات الفقهاء :

تأليف : الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة

(٤٧٦هـ) .

تصحيح ومراجعة : الشيخ خليل الميس .

الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٢٧- طبقات الفقهاء الشافعية :

تأليف : الإمام تقي الدين أبو عمرو وعثمان بن عبدالرحمن الشهرزوي ،

المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ) .

حققه وعلق عليه : محيي الدين علي نجيب .

الناشر : دار البشائر الإسلامية .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٣هـ-١٩٩٢م) .

٢٨- الطبقات الكبرى :

تأليف : الإمام محمد بن سعد بن منيع المتوفى سنة (٢٢٢هـ) .

الناشر : دار التحرير ، القاهرة .

(الطبعة بدون) سنة (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م) .

٢٩- طبقات المفسرين :

تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .

٣٠- العبر في خبر من غبر :

تأليف : الحافظ شمس الدين الذهبي .

تحقيق : أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغول .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

توزيع : دار الباز ، مكة المكرمة .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) .

٣١- الفتح المبين في طبقات الأصوليين :

تأليف : عبدالله مصطفى المراغي .

الناشر : محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت ، لبنان .

- الطبعة الثانية ، سنة (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م) .
- ٣٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة :
- تأليف : الحافظ شمس الدين محمد بن احمد الذهبي .
- الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .
- ٣٣- الكامل في التاريخ :
- تأليف : عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكر بن الأثير المتوفى سنة (٦٣٠هـ) .
- الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (الطبعة الأولى) ، سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .
- ٣٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :
- تأليف : حاجي خليفة .
- الناشر : مكتبة المثنى ، بغداد .
- (الطبعة بدون) ، (التاريخ بدون) .
- ٣٥- اللباب في تهذيب الأنساب :
- تأليف : عز الدين ابن الأثير الجزري .
- الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (الطبعة بدون) سنة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) .
- ٣٦- لسان الميزان :
- تأليف : الحافظ أحمد بن علي العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .
- الناشر : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند .
- (الطبعة بدون) سنة (١٣٣٠هـ) .
- ٣٧- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية . (الدولة العباسية)
- تأليف : محمد الحقري بك .
- الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان .
- ٣٨- مشاهير علماء الأمصار :
- تأليف : الامام محمد بن حبان البستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ) .
- الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٣٩- معجم الأدباء :

تأليف : الإمام أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي المتوفى سنة (٦٢٦هـ) .

تحقيق : أحمد فريد الرفاعي .

الناشر : دار المأمون ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤٠- معجم المؤلفين :

تأليف : عمر رضا كحاله .

الناشر : مكتبة الترقى ، دمشق .

(الطبعة بدون) سنة (١٣٧٨هـ) .

٤١- المغني في ضبط أسماء الرجال :

تأليف : محمد طاهر بن علي الهندي .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) .

٤٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة :

تأليف : أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زادة المتوفى سنة (٩٦٨هـ) .

تحقيق : كامل كامل بكري ، عبدالوهاب أبو النور .

الناشر : مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٤٣- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم :

تأليف : الإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي المتوفى سنة (٩٧هـ) .

الناشر : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند .

الطبعة الأولى ، سنة (١٣٥٩هـ) .

٤٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال :

تأليف : الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة

(٧٤٨هـ) .

تحقيق : علي محمد البجاوي .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٤٥ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :

تأليف : الإمام أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) .

الناشر : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب (التاريخ بدون) .

٤٦ - هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين في كشف الظنون :

تأليف : الشيخ إسماعيل بن محمد باشا الباباني البغدادي المتوفى سنة (١٣٣٩هـ) .
دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٤٧ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :

تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان المتوفى سنة (٦٨١هـ) .
تحقيق : الدكتور إحسان عباس .

الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .

(ي - كتب اللغة والمعاجم)

١ - أنيس الفقهاء :

تأليف : قاسم القونوي ت سنة (٩٧٨هـ) .

تحقيق : الدكتور أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي .

الناشر : دار الوفاء للنشر والتوزيع ، السعودية ، جدة .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

٢ - التعريفات :

تأليف : علي بن محمد بن علي الجرجاني ت سنة (٨١٦هـ) .

حققه وقدم له ووضع فهارسه : إبراهيم الأبياري .

الناشر : دار الكتاب العربي .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

٣ - تحرير ألفاظ التنبيه :

تأليف : الإمام يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) .
تحقيق : عبدالغني الدقر .

الناشر : دار القلم ، دمشق .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

٤- تهذيب الأسماء واللغات :

تأليف : يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

٥- حلية الفقهاء :

تأليف : الإمام أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي .

تحقيق : الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي .

الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

٦- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي :

تأليف : أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى توفى سنة (٣٧٠هـ) .

تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو .

الناشر : دار الفكر .

(الطبعة بدون) سنة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

٧- الصحاح :

تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري .

الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الثانية ، سنة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

٨- القاموس المحيط :

تأليف : الإمام محمد بن يعقوب الفيروزآبادي .

تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .

بإشراف : محمد نعيم العرقسوس .

الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

الطبعة الرابعة ، سنة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

٩- لسان العرب :

تأليف : الإمام أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور ت سنة (٧١١هـ) .

الناشر : دار الفكر .

الطبعة الثالثة ، سنة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

١٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير :

تأليف : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت سنة (٧٧٠هـ) .
(الطبعة بدون ، التاريخ بدون) .

١١- المطلع على أبواب المقنع :

تأليف : أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي ت سنة (٧٠٩هـ) .
الناشر : المكتب الإسلامي .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

١٢- مختار الصحاح :

تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي .
عني بترتيبه : محمود خاطر بك .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) سنة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

١٣- معجم مقاييس اللغة :

تأليف : الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا .
تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون .

الناشر : دار الجليل ، بيروت .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :

تأليف : الإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري .
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

الناشر : دار الباز .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

١٥- المغني عن الإنباء في غريب المذهب والأسماء :

تأليف : عز الدين أبي المجد إسماعيل بن أبي البركات بن باطيش .

تحقيق : الدكتور مصطفى عبد الحفيظ عالم .

الناشر : المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

(الطبعة بدون) سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

١٦- النظم المستعذب في شرح غريب المذهب :

تأليف : محمد بن أحمد بن بطلال الركيي .

الناشر : دار الفكر .

مطبوع بهامش المذهب .

(ك - كتب الأدب)

١- الأغاني :

تأليف : أبي الفرج الأصفهاني .

تحقيق : علي محمد البجاوي .

الناشر : دار الكتب .

(الطبعه بدون ، التاريخ بدون) .

٢- الحماسة الشجرية :

تأليف : هبة الله بن علي بن محمد بن علي الحسيني المعروف بابن الشجري

المتوفى سنة (٥٤٢هـ) .

تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، أسماء الحمصي .

الناشر : وزارة الثقافة ، دمشق .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٩٧٠م) .

٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :

تأليف : عبد القاهر البغدادي .

تحقيق وشرح : عبد السلام هارون .

الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة .

الطبعة الثالثة ، سنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .

٤- ديوان جرير :

الناشر : دار بيروت للطباعة والنشر .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٣٩٨هـ) .

٥- ديوان سحيم :

تحقيق : عبدالعزيز الميمني .

الناشر : مطبعة دار الكتب المصرية .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٣٦٩هـ) .

٦- ديوان كثير عزة :

قدم له وشرحه : مجيد طرد .

الناشر : دار الكتاب العربي .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) .

٧- الشعر والشعراء :

تأليف : الإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة

(٢٧٦هـ) .

تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر .

الناشر : دار المعارف ، مصر .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٩٦٦م) .

(ل - مراجع مختلفة)

١- أدب الدنيا والدين :

تأليف : الإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي .

تحقيق : الاستاذ مصطفى السقا .

مراجعته وتعليق : الشيخ محمد شريف سكر .

الناشر : دار إحياء العلوم ، بيروت .

الطبعة الأولى ، سنة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .

٢- أشراط الساعة :

تأليف : يوسف بن عبدالله بن يوسف الوابل .

الناشر : دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع .

- الطبعة الثانية ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- ٣- زاد المعاد في هدي خير العباد :
- تأليف : الإمام أبي عبدالله ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١هـ) .
- تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، عبدالقادر الأرناؤوط .
- الناشر : مؤسسة الرسالة .
- الطبعة الثالثة عشرة ، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- ٤- العذب الفائض :
- تأليف : الشيخ إبراهيم بن عبدالله الفرضي .
- الناشر : دار الفكر .
- الطبعة الثانية ، سنة (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .
- ٥- العيارون والشطار البغادة :
- تأليف : الدكتور محمد أحمد عبدالمولى .
- الناشر : مؤسسة شباب الجامعة .
- (الطبعة بدون) ، سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ٦- الفرق بين الفرق :
- تأليف : عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي المتوفى سنة (١٣٤٧هـ) .
- الناشر : مكتبة محمد صبيح وأولاده ، مصر .
- الطبعة الثالثة ، (التاريخ بدون) .
- ٧- قراءة تربوية في فكر أبي الحسن الماوردي من خلال كتاب أدب الدنيا والدين :
- تأليف : الدكتور علي خليل مصطفى .
- الناشر : دار الوفاء .
- الطبعة الأولى ، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- ٨- المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية :
- تأليف : الدكتور عمر سليمان الأشقر .
- الناشر : دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن .
- الطبعة الأولى ، سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- ٩- معجم البلدان :

تأليف : ياقوت الحموي .

الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .

(الطبعة بدون) ، سنة (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) .

١٠ - المعتزلة وأصولهم الخمسة ، وموقف أهل السنة منها :

تأليف : الدكتور عواد بن عبدالله المعتق .

الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

١١ - الملل والنحل :

تأليف : محمد بن عبدالكريم الشهرستاني .

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

الطبعة الثانية ، (التاريخ بدون) .

١٢ - منهج الماوردي في أصول الدين « عرض ورد » .

رسالة ماجستير من كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

سنة (١٤١٦هـ) .

إعداد : عبدالعزيز بن عمر القنصل الغامدي .

مطبوع بالآلة الكاتبة .

١٣ - الوراقة والوراقون في التاريخ الإسلامي :

تأليف : لطف الله قاريء .

الناشر : دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع .

الطبعة الثانية ، سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير	أ
تقديم	ب
القسم الأول : الدراسة	١
الفصل الأول : عصر الماوردي	٢
مقدمة	٣
المبحث الأول : الحالة السياسية	٤
المبحث الثاني : الحالة الدينية	٨
المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية والاقتصادية	١٠
المبحث الرابع : الحالة العلمية	١١
الفصل الثاني : حياة المؤلف	١٧
المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه	١٨
المبحث الثاني : مولده	٢٠
المبحث الثالث : أسرته	٢١
المبحث الرابع : نشأته وطلبه للعلم	٢٢
المبحث الخامس : أخلاقه وصفاته	٢٣
المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه	٢٨
المبحث السابع : شيوخه	٣
المبحث الثامن : تلاميذه	٣٣
المبحث التاسع : آثاره العلمية	٣٩
المبحث العاشر : الدراسات التي كتبت عن الماوردي	٤٧
المبحث الحادي عشر : الماوردي والاعتزال	٤٩
المبحث الثاني عشر : وفاته	٥٥
الفصل الثالث : دراسة عامة لكتاب الحاوي	
مع بيان منهجه من خلال كتاب الإيلاء	٥٦

رقم الصفحة

الموضوع

- المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته للمؤلف ٥٧
- المبحث الثاني : مصادره ٥٨
- المبحث الثالث : أهمية الكتاب وأثره في الكتب التي جاءت بعده ٥٩
- المبحث الرابع : منهج الماوردي في الحاوي ٦١
- المبحث الخامس : مصطلحات الماوردي في الحاوي ٦٥
- المبحث السادس : بيان تفصيلي لكتاب الحاوي وما تضمنه من مقارنات ٦٩
- الفصل الرابع : وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق ٧١
- المبحث الأول : وصف النسخ المعتمدة ٧٢
- المبحث الثاني : بيان منهج التحقيق ٧٤

القسم الثاني : التحقيق

- تعريف الإيلاء لغة وشرعاً ٨٦
- أ - فصل : الأصل في بيان حكم الإيلاء ٩٠
- ب - فصل : هل عمل بالإيلاء قبل نسخه ١٠٥
- ١ - مسألة : المدة التي يصير بها مولياً ١٠٩
- أ - فصل : أقوال العلماء في المدة التي يصير بها مولياً ١١٤
- ب - فصل : الأدلة ١٢٢
- ٢ - مسألة : اليمين التي يكون بها مولياً ١٣٣
- أ - فصل : ما يتفرع على هذه المسألة ١٤١
- ٣ - مسألة : الألفاظ المستعملة في الإيلاء ١٤٣
- ٤ - مسألة : إذا حلف على الامتناع من الوطء في الدبر ١٥١
- ٥ - مسألة : إذا آلى بيمينين على زمانين ١٥٥
- أ - فصل : الحالة الثانية ١٥٨
- ب - فصل : الحالة الثالثة ١٦٢
- ج - فصل : الحالة الرابعة ١٦٣
- د - فصل : الفرع الأول : أن يقول لها : والله ولا وطئتكَ ١٦٤
- خمسة أشهر ، ثم يقول : والله لا وطئتكَ سنة

- هـ - الفرع الثاني : أن يقول : والله لاوطئتك سنة ، ثم يقول :
 ١٦٦ والله لاوطئتك خمسة أشهر
- و - فصل : الفرع الثالث : أن يقول : والله لاوطئتك أربعة أشهر
 ١٦٨ فإذا مضت فوالله لاوطئتك أربعة أشهر
- ز - فصل : الفرع الرابع : أن يقول : والله لاوطئتك أربعة أشهر
 ١٧٠ ثم يقول : والله لاوطئتك أربعة أشهر
- ٦- مسألة : إذا قال : إن وطئتك فعلي صوم هذا الشهر ١٧١
- أ - فصل : إذا قال : إن وطئتك فله علي صوم شهر ولم يعينه ١٧٣
- ٧- مسألة : إذا قال لزوجته : إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً ١٧٥
- أ - فصل : إذا فاء بالوطء ١٧٩
- ب - فصل : الحالة الثالثة ١٨٣
- ٨- مسألة : إذا أبى أن يفيء ١٨٨
- أ - فصل : إذا أوقع الزوج أو الحاكم الطلاق ١٩٢
- ب - فصل : طلاق الحاكم على الزوج ١٩٥
- ٩- مسألة : لو قال : أنت علي حرام ١٩٨
- أ - فصل : إذا قال : إن أصبتك فأنت علي حرام ٢٠٠
- ١٠- مسألة : لو قال : إن أصبتك فعبدي هذا حر عن
 ٢٠٢ ظهاري إن تظاهرت
- أ - فصل : إذا انقضت المدة ٢٠٤
- ب - فصل : إذا كان مظاهراً ، فقال بعد ظهاره : إن أصبتك
 ٢٠٦ فعبدي هذا حر عن ظهاري
- ١١- مسألة : لو قال : إن قربتك فله علي أن أعتق فلاناً
 ٢٠٨ عن ظهاري وهو متظاهر
- أ - فصل : إذا فاء أو طلق ٢١٥
- ١٢- مسألة : لو آلى من إحدى زوجتيه ، ثم قال لأخرى :
 ٢١٩ وأنت شريكها

رقم الصفحة

الموضوع

- أ - فصل : إذا عقدها بعثت أو طلاق ٢٢٢
- ١٣ - مسألة : إذا قال لزوجته : إن قربتك فأنت زانية ٢٢٥
- ١٤ - مسألة : إذا قال : لا أصبتك سنة إلا مرة واحدة ٢٢٧
- ١٥ - مسألة : إذا قال لها : إن وطئتك فوالله لا وطئتك ٢٣٢
- ١٦ - مسألة : إذا علق وطئها بشرط ٢٣٤
- ١٧ - مسألة : تعليق الإيلاء بمشيئة الزوجة ٢٥٠
- أ - فصل : صفة مشيئة الزوجة ، وهل هي على الفور أو على التراخي .. ٢٥٢
- ب - فصل : إذا قال : والله لا أقربك إن شاء زيد ٢٥٥
- ١٨ - مسألة : الإيلاء في الغضب والرضا سواء ٢٥٦
- ١٩ - مسألة : إذا حلف ألا يقربها حتى يخرجها من البلد ٢٥٨
- باب الإيلاء من نسوة ٢٦٢
- أ - فصل : بيان قول الشافعي : فهو مول منهم كلهن ٢٦٥
- ب - فصل : فرعان : ٢٦٧
- الأول : لو طلق بعض الأربع ٢٦٧
- الثاني : أن يموت من الأربع واحدة ٢٦٨
- ١ - مسألة : إذا قال : والله لاوطئت واحدة منكن وهو يريد من كلهن ٢٧١
- أ - فصل : إذا قال : والله لاوطئت واحدة منكن ٢٧٣
- ب - فصل : إذا قال : والله لاوطئت واحدة منكن ، وهو يريد واحدة لا بعينها ٢٧٤
- ج - فصل : إذا قال : والله لا أصبت واحدة منكن كلكن ٢٧٦
- باب من يجب عليه التوقيت في الإيلاء ومن يسقط عنه ٢٧٨
- ١ - مسألة : مطالبة بحقها من الإيلاء بعد عفوها ٢٨١
- أ - فصل : بعد عفوها لا يحتاج إلى تحديد وقف مستأنف ٢٨٤
- ٢ - مسألة : حق المطالبة في الإيلاء يختص بالزوجة ٢٨٥
- ٣ - مسألة : إذا حلف على أربعة أشهر ٢٨٧
- ٤ - مسألة : إذا حلف بطلاق إحدى زوجتيه ألا يجامع الأخرى ٢٨٨

الموضوع	رقم الصفحة
أ - فصل : إذا طلق المحلوف بطلاقها	٢٩١
٥ - مسألة : إذا آلى من امرأته الأمة ثم اشتراها	٢٩٤
أ - فصل : رد الماوردي على المزني	٢٩٦
٦ - مسألة : يستوي الحر والعبد في مدة الإيلاء	٢٩٧
٧ - مسألة : اختلاف الزوجين في انقضاء المدة	٣٠١
٨ - مسألة : إذا آلى من مطلقة	٣٠٢
أ - فصل : إذا آلى من معتلة في طلاق بائن	٣٠٥
٩ - مسألة : لافرق في الإيلاء بين الحرية والأمة ، والمسلمة والذمية	٣٠٦
باب الوقف من كتاب الإيلاء	٣٠٨
أ - فصل : إذا زاد في الطلاق على واحدة	٣٠٩
ب - إذا زال العذر سقط حكم الفينة باللسان	٣١٣
١ - مسألة : إذا جامع في الأربعة الأشهر	٣١٥
٢ - مسألة : تأجيل المولي	٣٢٠
أ - فصل : رد الماوردي على المزني في منعه الإنظار ثلاثاً	٣٢٥
٣ - مسألة : شروط طلاق السلطان على المولي	٣٢٦
أ - فصل : إذا طلق الحاكم والزوج جميعاً	٣٢٨
٤ - مسألة : يطالب المولي بالإصابة إذا زال عذره	٣٣٠
٥ - مسألة : لا سبيل على المولي لامرأته حتى	
يمكن جماعها أو تحل إصابتها	٣٣١
٦ - مسألة : إذا كان المنع من جهة الزوجة	٣٣٥
أ - فصل : إذا زالت الموانع استؤنفت المدة	٣٣٩
ب - فصل : إذا وجدت الموانع في زمان المطالبة	٣٤٤
٨ - مسألة : سفر المولي عن زوجته في مدة التبرص	٣٤٦
أ - فصل : تختلف المطالبة باختلاف حال المسافر	٣٤٨
٩ - مسألة : إذا غلب على عقل المولي بجنون أو إغماء	٣٥٠
١٠ - مسألة : إذا أحرم المولي	٣٥٢

الموضوع	رقم الصفحة
١١- مسألة : إذا جمع المولي بين الإيلاء والظهار	٣٥٥
١٢- مسألة : إذا اختلفا في الإصابة	٣٥٧
أ - فصل : إذا كانت بكرة	٣٥٩
١٣- مسألة : إذا ارتد الزوجان أو أحدهما	٣٦١
أ - فصل : إذا خالغ المولي زوجته	٣٦٤
١٤- مسألة : أقل ما يكون به فائئاً في البكر والثيب	٣٦٥
١٥- مسألة : إذا ادعى المولي العنة بعد انقضاء المدة	٣٦٧
١٦- مسألة : إذا وطأ المولي زوجته وطئاً محظوراً	٣٧٠
١٧- مسألة : جنون المولي	٣٧٢
أ - فصل : إذا جنت المولى منها	٣٧٦
١٨- مسألة : إيلاء الذمي	٣٧٨
أ - فصل : أقوال العلماء في إيلاء الذمي	٣٨٠
ب - فصل : يحكم في المولي الذمي بحكم الله في المولي المسلم	٣٨٤
١٩- مسألة : إيلاء العربي بالأعجمية	٣٨٥
٢٠- مسألة : تكرار الإيلاء	٣٨٧
٢١- مسألة : الرد على أبي حنيفة في جعله	
انقضاء الأربعة الأشهر موجباً للطلاق	٣٩٢
باب إيلاء الخصي والمحبوب	٣٩٥
١- مسألة : إيلاء المحبوب	٣٩٧
٢- مسألة : إذا آلى صحيحاً ثم جب ذكره	٤٠١
الفهارس	٤٠٤
فهرس الآيات القرآنية	٤٠٥
فهرس الأحاديث النبوية	٤٠٧
فهرس الآثار	٤٠٨
فهرس الأعلام	٤٠٩
فهرس الكتب الواردة في المخطوط	٤١٣

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس الأبيات الشعرية	٤١٤
فهرس المعاني اللغوية	٤١٥
فهرس الأماكن والبلدان	٤١٦
فهرس المصادر والمراجع	٤١٧
فهرس الموضوعات	٤٦١